

مَوْسُوْعَة

آيَةُ اللَّهِ الْعَظِيمِ الشَّيْخِ

مُحَمَّدٍ آصِفٍ الْحَسَنِيِّ

وَرِثَةِ الْإِسْلَامِ

الْأَثَارُ الْفَقْهِيَّةُ

وَرِثَةِ الْإِسْلَامِ



حدود الشريعة / ٢

المحرمات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



محسنی، محمدآصف، ۱۳۹۸، ۱۳۶۴.

موسوعة آية الله العظمى الشيخ محمد آصف المحسنی: الآثار الفقهية / النظارة و الإشراف مؤسسة الحفظ و التنظيم و النشر لأثار آية الله العظمى محمد آصف المحسنی (ع) - قم: مؤسسة بوستان كتاب (مركز الطباعة و النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ۱۴۴۱ق. - ۱۳۹۹ش.

ج. ۱۲ - (مؤسسة بوستان كتاب: ۱۳۶۰) (فقه و حقوق، فقه)

(ج. ۲) 2 - 2169 - 09 - ISBN 978- 964 - 09 - 2158 - 6 (دوره) -

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیبا.

کتابنامه.

مندرجات: ج. ۲. حدود الشریعة / ۲.....

۱. فقه جعفری - رساله عملیه. ۲. فقه جعفری - قرن ۱۴. ۳. فتاویٰ شیعه - قرن ۱۴. الف. دفتر

تالیفات اسلامی حوزه علمیه قم. مؤسسه بوستان کتاب. ب. عنوان.

۲۹۷ / ۳۴۲۲

BP ۱۸۳ / ۹

شماره کتابشناسی ملی: ۶۲۲۵۰۱۷

۱۳۹۹

■ موضوع: فقه (فقه و حقوق)

■ گروه مخاطب: - تخصصی (پژوهشگران و اساتید حوزه و دانشگاه)

شماره انتشار کتاب (چاپ اول): ۲۹۷ / ۳۴۲۲
مجموع انتشار (چاپ اول و بازچاپ): ۶۲۲۵۰۱۷

بوستان

موسوعة
آية الله العظمى الشيخ محمد آصف المحسنى

الآثار الفقهية

٢. حدود الشريعة / ٢

موسوعة
١٣٩٩



موسوعة آية الله العظمى الشيخ محمد آصف المحسنى / ج ٢

الآثار الفقهية: ٢. حدود الشريعة ج ٢ / المحرمات

• النظارة والإشراف: مؤسسة الحفظ والتنظيم والنشر لأثار آية الله العظمى محمد آصف المحسنى رحمته الله

• ناشر: مؤسسة بوستان كتاب

• المطبعة: مطبعة مؤسسة بوستان كتاب

• الطبعة: الأولى / ١٤٤١ق، ١٣٩٩ش • الكمية: ٥٠٠ • السعر الدورة: ٨٠٠,٠٠٠ تومان

جميع الحقوق © محفوظة

printed in the Islamic Republic of Iran

مع جزيل الشكر والتقدير لجميع الزملاء الذين ساهموا في انتاج هذا العمل:

- أعضاء لجنة الإصدارات: أمين لجنة الكتاب: أبو الفضل طريقدار • تصحيح التنقيذ: أحمد مؤتمني • ترتيب الصفحات: حسين محمدي
 - الضبط الفني لترتيب الصفحات: سيدرضا موسوي منش • تحرير التصميم والرافيقاد: مسعود نجابتي • تصميم الغلاف: محمود هدائي
 - مديرية الإعداد: حميدرضا تيموري • مديرية المطبعة: مجيد مهديوي • واية الزملاء في قسم الليتوغرافيا، والطباعة والتعليق: مدير الإنتاج: عبدالهادي اشرفي.
- رئيس المؤسسة
محمديان نصاري

الجزء الثاني

في المحرّمات

«ش» - «ي»

«نش»

□ التشبيب

التشبيب - كما عن بعضهم - عبارة عن ذكر محاسن المرأة المعروفة المؤمنة، و إظهار شدة حبها بالشعر، و هو عند جمع من فقهاءنا حرام؛ لأنه تفضيح و هتك للمرأة، و إيذاء و إغراء الفساق بها، و إدخال النقص عليها و على أهلها، و إنه من اللهو الحرام، و مخالف للعفاف المأخوذ في العدالة، و تهيج للشهوة بالنسبة إلى غير الحليلة، و إنه من الفحشاء.

يقول الشيخ الأنصاري رحمه الله - بعد ذكر الأدلة المذكورة:

ثم إن المحكي عن المبسوط و جماعة جواز التشبيب بالحليلة بزيادة الكراهة، و ظاهر الكلّ جواز التشبيب بالمرأة المبهمة بأن تخيل امرأة و يشبب بها. و أما المعروفة عند القائل دون السامع، سواء علم السامع إجمالاً بقصد معيّنة أم لا، ففيه إشكال... و كيف كان، فإذا شك المستمع في تحقق شروط الحرمة، لم يحرم عليه الاستماع، كما صرح في جامع المقاصد.

و أما التشبيب بالغلام، فهو محرّم على كلّ حال، كما عن الشهيدين و المحقق الثاني و كشف اللثام؛ لأنه فحش محض، فيشتمل على الإغراء بالقبیح.

أقول: التوهين و الإيذاء و الإغراء و التنقيص (أي السب) و إن كانت محرّمة غير أنّها ليست لازمة للتشبيب؛ إذ قد يشبب لا عند غيره و لا بقصد الإنقاص. نعم، لو

ترتب عليه أحد العناوين، يحرم، ولكن لا فرق بين الشعر وغيره، ولا بين الزوجة وغيرها، بل يشمل مطلق المسلم على الأحوط. والإنصاف عدم انفكاكه - غالباً - عن أحد العناوين المذكورة، ولكن مع ذلك أنّ المحرّم هو العنوان المذكور دون عنوان التشبيب.

و أما اللهو، فلا دليل على حرمة كلياته باعتراف المستدلّ، والعفاف الواجب هو العفاف عن المحرّمات لا مطلقاً، فالاستدلال به مصادرة، وكذا الاستدلال بكونه من الفحشاء. و أما حرمة تهيج الشهوة، فسيأتي بحثها في حرف «هـ»، مع أنّ مقتضى الوجوه الأربعة الأخيرة المذكورة في لسان الشيخ الأنصاري^١ لو تمت، لدلت على حرمة التشبيب مطلقاً ولم يجز استثناء مورد.

ثمّ على فرض الحرمة بأحد الوجوه المذكورة لا نقول بحرمة استماعه؛ لعدم الدليل عليه، ولا ملازمة - ولو عرفاً - بين حرمة شيء و حرمة استماعه، فالكذب حرام كلاماً و كتاباً، لكنّ استماعه و قراءته غير محرّمين، و حرمة استماع الغناء والغيبة إنّما هي بدليل خاص، مع أنّها فيهما محلّ إشكال، كما مرّ.

باب الأشربة المحرّمة

□ الشرب من آنية الذهب والفضّة

في خبر سماعة عن الصادق^{عليه السلام}: «لا ينبغي الشرب في آنية الذهب والفضّة»^١. والأظهر أنّ الخبر ضعيف سنداً و دلالة على الحرمة. و في مؤثقة بريد عنه^{عليه السلام}: «أنه كره الشرب في الفضة»، و في القدح المفضّض^٢. و في حسنة ابن سنان عنه^{عليه السلام}: «لا بأس أن يشرب الرجل في القدح المفضّض، و أعزل فمك عن موضع الفضة».

أقول: دلالة الأوليين على الحرمة غير واضحة. نعم، الأخيرة (حسنة ابن سنان) تدلّ

١. المصدر، ج ٢، ص ١٠٨٤.

٢. المصدر، ص ١٠٨٥.

على حرمة الشرب من آنية الفضة بطريق أولى، و لا يبعد إلحاق الشرب من آنية الذهب به أيضاً بمساعدة الفهم العرفي، مع أنّ الحكم قد ادّعى عليه الإجماع، و في المستمسك^١ إجماعاً حكاه جماعة كثيرة... بل عن المنتهى أنّه إجماع كلّ من يحفظ عنه العلم، إلّا ما نقل عن داود؛ فإنّه حرّم الشرب خاصّة (دون الأكل)، و قد سبق بعض الكلام فيه في حرف «أ» في هياة «الأكل» فلاحظ، مع أنّه يحرم من أجل الاستعمال المحرّم أيضاً، كما يأتي في حرف «ع»، فيحرم الشرب من آنية الذهب، و من آنية الفضة، و من آنية قطعة منها من أحدهما إذا وضع الفم عليها، فهي أحكام أربعة.^٢

٢٨٣. شرب البول

في موقّة عمّار و مصدّق عن الصادق عليه السلام [أنّه] سئل عن بول البقر يشربه الرجل؟ قال: «إن كان محتاجاً إليه يتداوى به، يشربه، و كذلك أبوال الإبل و الغنم».^٣
أقول: قضية مفهوم الشرط حرمة شرب أبوال البقر و الإبل و الغنم في صورة عدم الحاجة و المرض، فيثبت حرمة شرب أبوال ما لا يؤكل لحمه بطريق أولى، كما لا يخفى. و لا يبعد إلحاق أبوال الطيور و سائر أبوال ما يؤكل لحمه بأبوال الغنم و البقر، فتأمل.

و يمكن أن يستدلّ على حرمة مطلق البول بأنّه من الخبائث و قد مرّ تحريمها.
و أمّا القول بحلّية شرب أبوال الإبل، فلم يقدّم عليه دليل مقنع، فلاحظ. و بعد هذا وقفت على كلام المحقّق و صاحب الجواهر و إليك بعضه تنميماً للفائدة: الأعيان النجسة، كالبول ممّا لا يؤكل لحمه - نجساً كان الحيوان، كالكلب و الخنزير، أو طاهراً، كالأسد و النمر - فإنّه لا يجوز شربها اختياراً إجماعاً أو ضرورة، و هل يحرم ممّا يؤكل لحمه بناءً على طهارته؟ قيل: نعم،^٤ إلّا بول الإبل؛ فإنّ يجوز للاستشفاء، و قيل: -

١. المصدر، ج ١، ص ٣٣٤.

٢. لم نكتب أرقام هذه الأحكام لما مرّ في مادة «أ.ك.ل.».

٣. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٧٨.

٤. المصدر، ج ٢، ص ١٠١٠، كلّ ما يؤكل لحمه، فبوله و خرؤه طاهران؛ لصحيح زرارة و محمد بن مسلم و غيرهما.

القائل المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس فيما حكى عنهم - بحلّ الجميع؛ لمكان طهارته، و الأشبه التحريم؛ لاستخبائها.

□ شرب الخمر

قد سبق بيان حرمة في حرف «خ».

□ شرب الدم

قد تقدّم حرمة في حرف «أ» في مادّة «الأكل»، فراجع.

□ شرب المسكر

مرّ بحث حكمه في حرف «س».

٢٨٤. شرب العصير بعد الغليان و قبل ذهاب الثلثين

قال الصادق (عليه السلام) في حسنة عبد الله بن سنان: «كلّ عصير أصابته النار فهو حرام حتّى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه»^١.

و قال الباقر (عليه السلام) في موثقة زرارة: «إنّ نوحاً لمّا هبط من السفينة، غرس غرساً، فكان فيما غرس النخلة فجاء إبليس... فجعل نوح له الثلثين. - فقال أبو جعفر (عليه السلام) -: فإذا أخذت عصيراً، فطبخته حتّى يذهب الثلثان نصيب الشيطان، فكل و اشرب»^٢.

و قال الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن أبي يعفور: «إذا زاد الطلاء على الثلث، فهو حرام»^٣.

أقول: في المنجد: الطلاء - بكسر الطاء: القطران. ما طبخ من عصير العنب حتّى ذهب ثلثاه، و قد يكتفى به عن الخمر.

١. المصدر، ج ١٧، ص ٢٢٤.

٢. المصدر، ص ٢٢٦.

٣. المصدر، ص ٢٢٧.

وقال ﷺ في صحيح حمّاد بن عثمان: «لا يحرم العصور حتى يغلي»^١.
 وقال ﷺ في موطّأ ذريح: «إذا نشّ العصور أو غلى حرم»^٢.
 وقال في صحيح عبد الله بن سنان: «إنّ العصور إذا طَبَخَ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه، فهو حلال»^٣.

وفي صحيح معاوية بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن الرجل من أهل المعرفة بالحقّ يأتيني بالبختج ويقول: قد طَبَخَ على الثلث وأنا أعرف أنّه يشربه على النصف، أفأشربه بقوله وهو يشربه على النصف؟
 فقال: «[خمر خل] لا تشربه - قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممّن لا نعرفه يشربه على الثلث ولا يستحلّه على النصف يخبر أنّ عنده بختجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه و بقي ثلثه يشرب منه؟ قال: «نعم»^٤.

وفي صحيح ابن أبي يعفور عنه ﷺ: «إذا شرب الرجل النبيذ المخمور، فلا تجوز شهادته في شيء من الأشرطة وإن كان يصف ما تصفون»^٥.
 وفي موطّأ عمّار عن الصادق ﷺ: «... إن كان مسلماً ورعاً مؤمناً (مأموناً)، فلا بأس أن يشرب»^٦.

وهنا بعض روايات آخر معتبرة سنداً اكتفينا عنها بما أوردناه. إذا عرفت هذا، فالكلام يقع في ضمن مباحث:

المبحث الأول: مبدأ الحرمة هو الغليان، كما في صحيح حمّاد المتقدم، لكنّ في

١. المصدر، ص ٢٢٩.

٢. المصدر.

٣. المصدر، ص ٢٣٠.

٤. هذه الكلمة نقلت من نسخة التهذيب وهي غير موجودة في الكافي، بل في الوسائل وعن الرافعي أيضاً مع النقل عن التهذيب. والكلام في المقام طويل والأظهر عدم ثبوت هذه الكلمة عن الشيخ الطوسي ﷺ أيضاً، خلافاً لسيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) وعليه، فالرواية لا تدلّ على نجاسة العصور العني، والأقوى خلافاً لجمع من العلماء الكرام طهارة العصور وعدم نجاسته إلّا إذا صار مسكراً و قلنا بنجاسة المسكر. وأمّا إذا قلنا بنجاسة خصوص الخمر، فالأمر أوضح.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٣٤.

٦. المصدر، ص ٢٣٥.

٧. المصدر.

موتّق ذريح هو النّش أو الغليان، و لأجله قال الفقيه اليزدي في عروته:

بل الأقوى حرمة بمجرّد النشيش وإن لم يصل إلى حدّ الغليان، و المراد بالنشيش - كما قيل - هو الصوت الحادث قبل الغليان، لكنّه غير ثابت لغةً، فلمعناه صوت الغليان، مع أنّ المحكيّ عن بعض الأعلام أنّ الموجود في النسخة المصحّحة من «الكافي لفظه «و» بدل كلمة «أو» و على فرض ثبوت كلمة «أو»، فالأظهر اعتبار الغليان فيما يغلي بالنار أو الكهرباء و نحوهما. و أمّا إذا غلى بنفسه أو بالهواء و الشمس فالمبدأ هو النش؛ فإنّا لو اعتبرنا النش مطلقاً، لزم لغويّة عنوان الغليان، كما لا يخفى.

و لا يمكن أن يقال: إنّ في الرواية بمعنى صوت الغليان، بل الظاهر منها أنّه أمر مغائر للغليان، و هذا هو الأحوط لزوماً و إن كان البحث غير خال عن الإشكال.

المبحث الثاني: مقتضى روايتي حمّاد و ذريح المذكورتين عدم اختصاص الحرمة بالغليان الحاصل من النار، بل ثبوت الحكم لمطلق الغليان و إن حصل بغيرها من العوامل، كالكهرب و الشمس و الهواء و غيرها، و كذا مقتضى إطلاق صحيح ابن أبي يعفور بناءً على أنّ المراد بقاء الزيادة على الثلث في عصير العنب، فلاحظ.

المبحث الثالث: ذهاب الثلثين يوجب الحلّيّة إذا كان مستنداً إلى النار، و يلحق بها الكهرباء أيضاً؛ لصدق الطبخ معه، كما ذكر في إحدى صحيحتي ابن سنان و صحيح معاوية بن عمّار. و أمّا إذا كان مستنداً إلى غيرهما، فلا دليل على حلّيّته بذهاب الثلثين، فتأمّل. إلّا أن يصير خلاً بناءً على مطهريّة الانقلاب في المقام، و إذا غلى بغير النار ولكن كان ذهاب الثلثين بالطبخ، حلّ أيضاً للإطلاق.

المبحث الرابع: المأخوذ في الروايات و إن كان عنوان العصير غير أنّ العرف لا يرى للعصر خصوصيّة، فيصحّ أن نعمّم الحكم لمطلق الماء الخارج ولو بغير عصر، كما إذا خرج بنشقاق الحبّ و غيره. و أمّا الماء الداخل في جوف الحب، فالأقوى عدم شمول الحكم له إذا غلى؛ لعدم الدليل عليه وفاقاً للمحقّق الأردبيلي، و خلافاً لجمع كثير.

المبحث الخامس: الظاهر من العصير الخارج من نفس الحبّ، و لا يصدق على الماء المصبوب فيه التمر و الزبيب أو غيره، فلا يصدق - صدقاً حقيقياً - على الماء

المصبوب المذكور أنّه عصير أو عصير التمر أو الزبيب، فلا يحرم كما هو المشهور المعروف.

لكنّ الظاهر من موثّق زرارة المتقدّمة^١ إطلاق العصير على الماء المصبوب فيه التمر و حرّمته؛ فإنّ المذكور فيه النخلة و هي شجرة التمر، و من البعيد جدّاً أن يكون المذكور في ذيلها يراد به العنب، فلاحظ الرواية، تجد صدق ما قلنا.

لكنّ المذكور في الكافي نفسه،^٢ و في الحقائق^٣ الحُلّة - بضمّ الحاء المهملة - مكان النخلة، و الحُلّة هي الكرم، كما في صحيح صفوان، فالظاهر أنّ ما في نسخة الوسائل خطأ من الناسخ و إلّا تعرّض للرواية المحقّقون و مع الشكّ يرجع إلى إباحة نبيذ التمر، لعدم ثبوت هذه الكلمة عن الإمام (عليه السلام).

و أمّا الاستدلال على تحريمه و تحريم نبيذ الزبيب بقوله (عليه السلام): «كلّ عصير أصابته النار»، ففيه أنّ العموم بلحاظ أفراد عصير العنب و أحوالها، و لا عموم فيها و إلّا لشمّلت الحرمة عصير جميع النباتات و هو كما ترى، و تخصيصها بالزبيب و التمر مع كونه بلا مخصّص، تخصيص للأكثر المعظم و هو مستهجن، و الحاصل أنّه لم يتمّ دليل صحيح على حرمة عصير ما عدا العنب، و تفصيل الكلام في المطوّلات.

المبحث السادس: الغي اعتبار قول ذي اليد في المقام إذا كان يعصي الله بعمله بشرب العصير على النصف أو الأقلّ منه إذا كان أكثر من الثلث، بل ظاهر رواية ابن أبي يعفور أنّ شارب المسكر لا يقبل قوله في جميع المشروبات، و لا أدري هل يلتزم الأصحاب به أم لا؟ غير أنّ العدول عنه غير صحيح، والله العالم.

و في خبر عليّ بن جعفر عن أخيه الكاظم (عليه السلام) قال: سألته عن المسلم العارف يدخل في بيت أخيه فيسقيه النبيذ أو الشراب لا يعرفه، هل يصلح له شربه من غير أن يسأله عنه؟ فقال: «إذا كان مسلماً عارفاً فاشرب ما أتاك به إلّا أن تنكره».^٤

١. المصدر، ص ٢٢٦.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٣٩٤.

٣. الحقائق النضرية، ج ٥، ص ١٢٨.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٣٣.

أقول: هذه الرواية، و الرواية المتقدمة لعلّي بن جعفر و موثقة عمّار كلّها تحمل على الرجحان دون اللزوم؛ لأجل صحيحة معاوية بن عمّار المتقدمة، فتأمل، مع أن روايتي عليّ بن جعفر ضعيفتان سنداً.

٢٨٥. شرب الفقّاع

وفي صحيح الوشاء عن الرضا عليه السلام: «إنّه حرام، ومن شربه كان بمنزلة شارب الخمر، ولو أن الدارداري لقتلت بائه، وجلدت شاربته... - وقال عليه السلام: - هي خمره استصغرها الناس»^١.
و في موثّقته المكاتبية: أسأله (الكاظم عليه السلام) عن الفقّاع، فقال: «هو الخمر و فيه حدّ شارب الخمر»^٢، و الروايات كثيرة.

قال الفقيه الزيدي عليه السلام في العروة الوثقى:

و هو شراب متّخذ من الشعير على وجه مخصوص، يقال: إن فيه سكرأ خفياً، و إذا كان متّخذاً من غير الشعير فلا حرمة، و لا نجاسة إلّا إذا كان مسكراً، - و قال أيضاً: ماء الشعير الذي يستعمله الأطباء في معالجاتهم ليس من الفقّاع، فهو طاهر حلال.
ثمّ الصحيح اشتراط الحرمة بالغليان عند سيّدنا الأستاذ الخوئي و غيره، فراجع حواشي العروة.

٢٨٦. شرب لبن الإبل الجلّالة

في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلّالة و إن أصابك شيء من عرقها فاغسله»^٣.

و في إلحاق مطلق الحيوان الجلال بها تردّد، و يقوّي الإلحاق صحيح هشام عنه عليه السلام:
«لا تأكل لحوم الجلّالات، و إن أصابك من عرقها فاغسله»^٤.

١. المصدر، ص ٢٩٢.

٢. المصدر، ص ٢٨٧.

٣. المصدر، ج ١٦، ص ٤٣١.

٤. المصدر.

٢٨٧. شرب لبن الحيوان الموطوء به

و في مؤثّق سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يأتي بهيمة شاةً أو ناقةً أو بقرة؟ قال: فقال: «عليه أن يجلد حدّاً غير الحدّ ثمّ ينفى من بلاده إلى غيرها، وذكروا أن لحم تلك البهيمة محرّم ولبنها»^١.
أقول: نسبة التحريم إلى الذاكرين ربّما توجب التردّد في الحكم، و في جهة الصدور، فالاجتناب مبنيّ على الاحتياط.

٢٨٨. شرب لبن الحيوان غير المأكول

قال المحقّق^٢ في الشرائع في عداد محرّمات المائع: «الخامس: ألبان الحيوان المحرّم أكله، كلبن اللبوة، و الذئبة، و الهرة».
و قال صاحب الجواهر^٣ في شرحها: «بلا خلاف أجده فيه، بل عن الغنية الإجماع عليه إن لم يكن محصّلاً...»^٤.

أقول: الحكم مبنيّ على الاحتياط، و هل يلحق بها لبن الإنسان، أم لا؟ فيه تردّد، و تفصيله أنّه ذهب بعض إلى أنّ شرب لبن الأمّ و غيرها حرام؛ لكونه من فضلات ما لا يؤكل لحمه، الممنوع أكله، ثمّ أضرب فاستظهر أنّ حرمة اللبن المذكور من أجل أنّه من الخبائث، كالصاق، و باقي رطوباتها، ثمّ قال: كلّ ما حرّم على المكلف لخبثه، يحرم إطعامه لغير المكلف، كالدّم و نحوه، و من هنا حرّم على الأمّ إرضاع اللبن طفلها بعد الحولين الكاملين اللذين هما منتهى الرضاع كتاباً و سنّة و إجماعاً.

أقول: يظهر من صاحب الجواهر الميل إليه في الجملة،^٥ لكن ليس اللبن من فضلات ما لا يؤكل لحمه إن عدّ الإنسان منه، كما أنّ كونه من الخبائث ممنوع جدّاً يظهر من مراجعة طبائع الناس.

١. المصدر، ج ١٨، ص ٥٧١.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٣٩٤.

٣. المصدر، ج ١٣، ص ٢٧٨.

والدم حرام بعنوانه لا من جهة خبثه، وحرمة إطعام الصغار على الكبار فيه، غير ثابتة بنحو كليّ، ولا بدّ في إثباته من إحراز مذاق الشرع فيما لا نصّ فيه، وليس في المقام دليل يركن إليه في التحريم، فلا بأس بإرضاع الطفل غير البالغ من لبنها ولبن غيرها حتّى إذا قلنا بحرمة على البالغ، و يؤيّده ذيل صحيح سعد عن الرضا عليه السلام: ... فإن زاد على سنتين هل على أبويه شيء؟ قال: «لا».^١

□ شرب المنّي

قد مرّ في باب أكل النجس ما ينفع المقام، فلاحظ. وإذا فرضنا المنّي طاهراً، فيمكن القول بحرمة أيضاً للاستخبات.

□ شرب النبيذ

في صحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام... فقال: إنّما سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر فيغلي ثمّ يسكن؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: كلّ مسكر حرام».^٢

٢٨٩. شرب النجس

يحرم شرب النجس قطعاً بلا خلاف ولا إشكال.

٢٩٠. شرب المقتنّس

يستفاد الحرمة من الروايات الكثيرة.^٣

وما دلّ على خلافها يؤوّل أو يطرح، فإنّ المذاق الفقهي لا يقبله، والله العالم. هذا تمام كلامنا في الأشربة المحرّمة.

١. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٧٦.

٢. المصدر، ج ١٧، ص ٢٨٤.

٣. راجع: المصدر، ج ١٦، ص ٤٦١.

□ الشتم

راجع عنوان «السب».

□ التشريع

راجع عنوان «البدعة».

٢٩١. الشرك

و في الصحيح: «أكبر الكبائر الإشراك بالله؛ يقول الله تعالى: و من يشرك بالله، فقد حرم عليه الجنة»^١
أقول: وكيف لا يكون كذلك وقد قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ».
و للإشراك أقسام ذكرناها في صراط الحق في الجزء الثاني منه، فلاحظ.

٢٩٢. الشركة في قتل المسلم

لا شك في حرمتها. و في الصحيح عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي حمزة، عن أحدهما عليه السلام: «... و الذي بعثني بالحق! لو أنّ أهل السماء و الأرض شركوا في دم امرئ مسلم و رضوا به، لأكتبهم الله على مناخرهم في النار - أو قال: - على وجوههم»^٢.

أقول: الظاهر أنّ أبا حمزة هو الثمالي الثقة. و أمّا منصور، فقد وثّقه النجاشي صريحاً، لكن روى الكشي عن حمدويه، عن الحسن بن موسى - الذي هو حسن على الأقوى... إنكار منصور هذا إمامة الرضا عليه السلام لأموال كانت في يده، فكسرها، فيتعارض

١. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٢.

٢. المصدر، ج ١٩، ص ٩.

مع قول النجاشي، فيسقطان.

و ما قيل من أضيطة النجاشي، فهو وإن كانت مسلمة غير أنها لا تكون مرجحة شرعاً. و ما قيل من أن الحسن لم يدرك منصوراً ولا نقل مستند قوله، فهو منقوض بأن توثيق النجاشي أيضاً مرسل، ولنا في هذا المقام كلام طويل ذكرناه في محلّه.

ثم إن صحيحة محمد بن مسلم أيضاً تدلّ على المراد، قال الباقر عليه السلام فيها: «إن الرجل ليأتي يوم القيامة ومعه قدر محجمة من دم، فيقول: والله! ما قتلْتُ، ولا شركتُ في دم، فيقال: بلى ذكرتُ عبدي فلاناً، فترقي ذلك حتى قتل، فأصابك من دمه»،^١ فتدبر جيداً.

□ شراء الجوّاري المغنّيات

قال الصادق عليه السلام لرجل سأله عن بيع الجوّاري المغنّيات: «شراؤهنّ وبيعهنّ حرام، و تعليمهنّ كفر، واستماعهنّ نفاق»،^٢ ويلحق بالبيع سائر المعاملات، فلا يجوز إجارتها، والمصالحة عليها، وهبتها إذا كان الداعي غناءها أو هو مع نفسها.

□ شراء ما يتلقّى

في شرح اللّمة:

ذهب جماعة إلى تحريم شراء ما يتلقّى من اشتراه من الركب بالشرايط^٣ و من ترتبت

يده على يده؛ لقول الصادق عليه السلام: «لا تلق، ولا تشتري، ولا تأكل منه». - وقيل بالكراهة -

و قال الشهيد الثاني أيضاً: وعلى القولين، يصحّ البيع.

أقول: في خبر منهال القصّاب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تلق؛ فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله

نهى عن التلقّي». قال: و ما حدّ التلقّي؟ قال: «ما دون غدوة أو روحه». قلت: و كم

الغدوة و الروحة؟ قال: «أربعة فراسخ».

١. المصدر، ص ٨.

٢. المصدر، ج ١٥، ص ٨٨. لكن سبق منّا بأننا رجعنا أخيراً عن تصحيح هذه الرواية و صارت مجهولة سنداً، فالحكم مستند إلى غير هذه الرواية ممّا يحرم بيعهنّ، فيفهم حرمة الاشتراء بالملازمة، فافهم جيداً.

٣. الشرايط عبارة عن أربعة فراسخ، دون ما زاد منها، قصد الخروج لأجله، و جهل البائع أو المشتري بالسعر بالبدل.

و في رواية ثانية له في الفقيه أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن تلقّي الغنم؟ فقال: «لا تلق، ولا تشتري ما تلقى، ولا تأكل من لحم ما تلقى».

أقول: الأقوى عدم الحرمة بجهالة منهال القصاب و روايات الباب كلّها غير معتبرة.

٢٩٣ و ٢٩٤. اشتراء الأمّ المملوكة و بيعها

لاحظ ما يأتي عن قريب في اشتراء الولد المملوك.

□ الاشتراء بآيات الله

و قال الله تعالى: «وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا»^١ و قال تعالى: «وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا»^٢، إلى غير ذلك من الآيات، لكنّ الظاهر عدم كونه موضوعاً مستقلاً لحكم جديد، فلاحظ.

٢٩٥. اشتراء الصيد الحيّ في الحرم

لاحظ دليله في حرف «م» في عنوان «إمساك الصيد الحيّ».

٢٩٦. اشتراء المعتكف

قال الباقر عليه السلام في صحيحة أبي عبيدة: «المعتكف لا يشمّ الطيب، و لا يتلذذ بالريحان، و لا يماري، و لا يشتري، و لا يبيع»^٣. الظاهر أنّ الحرمة تكليفية فقط، و ليس بوضعية، فالمعاملة صحيحة و إن استحقّ المعتكف العقاب.

٢٩٧ و ٢٩٨. اشتراء لهُو الحديث

قال الله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ

١. البقرة (٢): ٤١؛ المائدة (٥): ٤٤.

٢. النحل (١٦): ٩٥.

٣. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٤١٥.

وَيَتَّخِذَهَا هُزُؤًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ»^١.

و سيأتي ما يرتبط بالمقام في حياة «اللهو» في حرف «ل» إن شاء الله.
ثم إذا كان الاشتراء حراماً، كان مطلق الإشاعة حراماً أيضاً، و مع هذا في استفادة الحكم من الآية تردد و لعل الحكم من جهة إضلال الناس.

٢٩٩. اشتراء الولد المملوك في الجملة

في صحيحة عبدالله بن سنان أَنَّ الصادق عليه السلام قال في الرجل يشتري الغلام أو الجارية و له أخ أو أخت أو أب أو أم بمصر من الأمصار، قال: «لا يخرجها إلى مصر آخر إن كان صغيراً و لا يشتريه. و إن كان له أم، فطابت نفسها و نفسه، فاشتره إن شئت».

و قال عليه السلام في صحيحة معاوية: «أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبي من اليمن، فلما بلغوا الجحفة، نفدت نفقاتهم، فباعوا جارية من السبي كانت أمها معهم، فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم سمع بكاءها فقال: «ما هذه؟»، قالوا: يا رسول الله! احتجنا نفقة، فبعنا ابنتها، فبعث بشئها، فأتي بها. و قال: «يبعوهما جميعاً أو أمسكوهما جميعاً»^٢.

و في مضمرة سماعة الموقفة، قال: سألته عن أخوين مملوكين يفرق بينهما، و بين المرأة و ولدها؟ فقال: «لا، هو حرام إلا أن يريدوا ذلك»^٣.

و في صحيح عمر بن أبي نصر، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الجارية الصغيرة يشتريها الرجل؟ فقال: «إن كانت قد استغنت عن أبويها، فلا بأس»^٤.
أقول: يستفاد من هذه الروايات أمور:

الأمر الأول: حرمة إخراج الغلام الصغير أو الجارية الصغيرة من مصره أو مصر
الاشتراء إذا جاز اشتراؤه، كما في الصحيح الأول. و هل يشترط المنع بوجود الأب أو

١. لقمان (٣١): ٦.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٤١.

٣. المصدر، ص ٤٢.

٤. المصدر، ج ١٢، ص ٤٢.

الأمّ أو الأخ أو الأخت؟ فيه تردّد، و الأوجه العدم؛ لعدم استفادة التقييد من كلام الإمام عليه السلام، لكن مقتضى اعتبار الحكمة هو الاشتراط، بل هذا هو منصرف كلام الإمام عليه السلام أيضاً.

الأمر الثاني: حرمة اشتراء الولد المملوك الصغير إذا لم تطب نفس أمها ونفسه. و أمّا إذا طابت نفسها، أو لم تكن له أمّ، فلم يحرم وإن كان له أب لم يطب نفسه؛ لإطلاق الصحيح الأوّل وكذا الموثقة. وبهما يقيّد إطلاق الصحيح الثاني، لكنّ في الصحيح الأخير إناطة الاشتراء بالاستغناء عن الأبوين. و لا يبعد اعتبار الأمرين معاً، فيجوز الاشتراء إذا استغنى عن أبويه، و طابت نفسه و نفس أمّه. و الظاهر أنّ المقام من قبيل قوله: «إذا خفي الجدار، فقصر، و إذا خفي الأذان فقصر».

الأمر الثالث: كما يحرم اشتراؤه كذا يحرم بيعه وحده؛ لعدم الفرق بين البيع و الشراء عرفاً في أمثال المقامات على أنّ الحكم منصوص في الصحيح الثاني.

الأمر الرابع: كما يحرم بيع الولد و اشتراؤه، كذا يحرم بيع الأمّ و اشتراؤها، كما يدلّ عليه الصحيح الثاني، بل و إن طابت نفسها؛ للإطلاق، فافهم.

و أمّا بيع الأب و اشتراؤه، فيحتمل جوازه مطلقاً؛ لعدم دليل على المنع إلّا أن يمنع عنه؛ لأجل الموثقة المانعة عن تفريق الأخوين بطريق أولى و هو الأظهر. نعم، إذا أراد ذلك، لا بأس به.

الأمر الخامس: حرمة التفريق بين الأخوين المملوكين، سواء كانا صغيرين أو كبيرين، و سواء كانا عن أبوين، أو عن أب، أو عن أمّ بجميع النواقل، بل مقتضى إطلاق الموثقة المذكورة حرمة مطلق التفريق و إن كان تفريقاً مكانياً، بل جواز البيع و غيره من النواقل إذا لم يؤدّ إلى التفرقة المكانيّة، فلاحظ، و عليه، فلا يبعد حملها على الأولويّة و الرجحان، كما لا يخفى. ثمّ إنّّه يحتمل نظارة الرواية بالانصراف إلى الصغيرين لا مطلقاً.

الأمر السادس: الظاهر من الروايات - بضميمة الفهم العرفي - عدم الفرق بين البيع و غيره من النواقل الاختيارية، كالهبة، و الإجارة، و نحوها، و يشير إليه أو يدلّ قوله عليه السلام

«أو أمسكوهما جميعاً» في صحيحة معاوية بن عمار.
الأمر السابع: الظاهر حرمة المعاملة وضعاً وتكليفاً لا مجرد البطلان أو الإثم وحده، فلاحظ. و يحتمل عدم الحرمة و بطلان المعاملة إذا لم يفرق بينهما خارجاً، و الممنوع هو التفريق المكاني بينهما، و النهي عن البيع إنما هو عرفي من جهة التفريق، و مع عدمه لا مانع من البيع، والله العالم.

قال في الشرائع و الجواهر: (التفرقة بين المماليك... و أمهاتهم قبل استغنائهم عنهن محرمة) عند الكاتب، و الشيخين، و التقى، و القاضي، و ابن حمزة، و الفاضل في التذكرة، و ظاهر القواعد، و المقداد في التنقيح، و العليين، و ثاني الشهيدين و غيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل هو المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه.

(و قيل:) و القائل الشيخ في باب العتق من النهاية و الحلي و الفاضل في جملة من كتبه، و أول الشهيدين، و ابن فهد في المقتصر (مكروهة و هو الأظهر) جمعاً بين ما دلّ على الجواز من الأصل، و عموم تسلط الناس على أموالهم، و على خصوص العقود عليها و غيرهما، و ما دلّ على المنع، كصحيح... ضرورة أنه لا يخفى على الفقيه العارف بلسانهم إرادة الكراهة،^١ إلى آخر كلامه الطويل.

لكن العدول عن ظواهر الروايات بما أفاده ﷺ غير صحيح، فلا محيص عن اتباعها ما لم يمنع قاطع و إنما لم يفضل القول في نقل كلامه و نقده بسبب خروج المسألة عن محلّ الابتلاء في هذه الأعصار، بل اليوم وقع أكثر البلاد الإسلامية في إسارة الكفار إسارة موسومة بـ«الاستعمار الجديد»، أنقذ الله المسلمين من هذه الذلة و الهلكة و الإسارة و... بالتوفيق للتمسك بدينهم.

٣٠٠. الشطرنج

في صحيح ابن أبي عمير عن هشام، عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا

الرَّجَسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ...» قال: «الرجس من الأوثان الشطرنج»^١.

أقول: اسم هشام ينصرف إلى ابن الحكم أو إلى ابن سالم الثقتين، فالسند صحيح، والدلالة أيضاً غير خفية، والظاهر حرمة الشطرنج دون وجوب الاجتناب على ما يظهر من اللفظ؛ إذ لا يبعد أن يكون فعل الشطرنج ذا مفسدة، لا أن يكون تركه ذا مصلحة. والأقوى عدم اعتبار الرواية؛ فإنَّ في مصدرها - وهو تفسير القمي - إيرادين، ذكرناهما في كتابنا: بحوث في علم الرجال (الطبعة الرابعة).

وفي صحيح مسعدة بن زياد عن الصادق عليه السلام: أنه سئل عن الشطرنج؟ فقال: «دعوا المجوسية لأهلها، لعنها الله»^٢.

لكن في نسخة «مسعدة بن صدقة»، فالرواية تصبح ضعيفة؛ فإنَّ الأظهر جهالة مسعدة بن صدقة. ومن الباحثين من قال باتحاد الرجلين، ولم يصل قوله إلى حدِّ الوثوق.

وفي صحيح حماد، قال: دخل رجل من البصريين على أبي الحسن الأول عليه السلام فقال له: - جعلت فداك - إني أقعد مع قوم يلعبون بالشطرنج ولست ألعب بها، ولكن أنظر؟ فقال: «ما لك ولمجلس لا ينظر الله إلى أهله»^٣.

أقول: في استفادة حرمة الجلوس والنظر منه تأمل؛ بل منع. والأظهر أنَّه يحرم لعب الشطرنج على الاحتياط للروايات الكثيرة، وعدة منها ظاهرة في الحرمة وعدة منها ظاهرة في الكراهة، ولا يضرب ضعف الأسانيد بعد فرض كثرتها.

□ الشعبة

قال الشيخ الأنصاري عليه السلام في مكاسبه:

الشعبة حرام بلا خلاف، وهي الحركة السريعة بحيث يوجب على الحس الانتقال من

١. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٣٠.

٢. المصدر، ص ٢٣٨.

٣. المصدر، ص ٢٤١.

الشيء إلى شبهه، كما يرى النار المتحركة على الاستدارة دائرة متصلة؛ لعدم إدارك
السكونات المتخللة بين الحركات. ويدلّ على الحرمة بعد الإجماع مضافاً إلى أنّه من
الباطل واللهو دخوله في السحر في الرواية المتقدمة للسحر ما يشملها، انتهى كلامه
رفع مقامه.

أقول: الإجماع المنقول غير المعتبر لا ينجبر به ضعف الرواية وقد مرّ في باب
السحر ما يدلّ على أنّ الشبهة ليست منه و دخولها فيه حسب بعض التعاريف غير
صحيح؛ واللهو والباطل إن صدقا كلياً على المقام، فلا نسلم حرمتها مطلقاً، كما
سيأتي، فالحق أنّها بعنوانها ليست بحرام.

٣٠١. الاشتغال بالملاهي

عن عيون الأخبار بأسانيد التي لا يبعد حسن مجموعها^١ عن فضل بن شاذان، عن
الرضا عليه السلام في تعداد الكبائر: «... و الاشتغال بالملاهي و الإصرار على الذنوب»^٢.
أقول: لعلّ المراد بالموضوع (أي الاشتغال بالملاهي) الاشتغال الذي يصدّ فاعله
عن ذكر الله تعالى، أو الاشتغال بآلات اللهو، كالطيل، والدقّ، والآلات المستحدثة في
عصرنا - عصر اللهو واللعب - وإن لم يكن صادراً عنه، لكنّ في صدق مفهوم الاشتغال
على اللعب اليسير والقليل دون الكثير، تأملاً لقوة انصرافه إلى الكثير والمعتدّ به ولعلنا
نرجع في حرف «ل» في باب اللهو إلى المقام، فانتظر، فالمحرّم هو صرف الوقت فيها
غالباً.

٣٠٢. الشفاعة في الحدود

في موقّق أبان عن سلمة، عن الصادق عليه السلام قال: كان أسامة بن زيد يشفع في الشيء
الذي لا حدّ فيه، فأتي رسول الله صلى الله عليه وآله بإنسان قد وجب عليه حدّ، فشفع له أسامة، فقال

١. الأسناد المذكورة في آخر كتاب الوسائل، و وقفت على كلام الشيخ الأنصاري رحمته الله في مكثبه في باب اللهو و هو
هذا: «و هي حسنة كالصحيحة، بل صحيحة، انتهى. و الأصح ما قلناه.

٢. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦١.

رسول الله ﷺ: «لا تشفع في حدٍّ»^١.

و في رواية أخرى: «لا يشفع في حدٍّ».

أقول: الشفاعة المذكورة نوع من التجزّي المحرّم عقلاً، ويشير إليه قوله تعالى: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ».

٣٠٣. الشفاعة السيّنة

قال الله تعالى: «مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا»^٢.

الكفل والنصيب بمعنى، كما قيل.

يمكن أن يقال: إنّ المستفاد عن الآية الكريمة أمران:

١. استحباب الشفاعة الحسنة.

٢. حرمة الشفاعة السيّنة. و ربّما يدعى صراحة الآية على الحرمة المذكورة. ويمكن أن يقال: إنّ إطلاق السيّنة يشمل المحرّم والمكروه، ولا معنى لحرمة التوسّط في إتيان المكروهات، فيحتمل استفادة مطلق مرجوحيّته من الآية. أو يقال: إنّ الآية ترشد إلى فائدة الشفاعة الحسنة و مضرّة الشفاعة السيّنة، وليس فيها حكم مولويّ.

و كيفما كان لا شكّ في حكم العقل بحرمة التوسّط في المبعوضات الشرعيّة و عليه جرت قاعدة الربوبيّة و العبوديّة، بل الحكم في مثل القيادة منصوص، بل على القوّد حدّ مذكور في الحدود.

و عليه يمكن أن يقال بدلالة الآية على الحرمة، إمّا بانصراف السيّنة إلى الممنوعات فقط، أو على حرمة الشفاعة للحرام و كراهتها للمكروه؛ فإنّ نصيب الحرام حرام، و نصيب المكروه مكروه، فافهم المقام.

١. المصدر، ج ١٨، ص ٣٣٢.

٢. النساء (٤): ٨٥.

٣٠٤. شقّ الجيب

في موثقة أبان... فقالت أمّ حكيم: ما ذلك المعروف الذي أمرنا الله ألاّ نعصيك فيه؟ قال ﷺ: «لا تلمن خدّاً... ولا تشقن جيباً»^١.

و روى الكليني رحمه الله عن محمد بن يحيى وغيره، عن سعد بن عبد الله، عن جماعة من بني هاشم: منهم: الحسن بن الحسن الأبطح، أنهم حضروا يوم توفي محمد بن علي بن محمد باب أبي الحسن رحمه الله يعزّونه... إذ نظر إلى الحسن بن علي إذ جاء مشقوق الجيب حتى قام عن يمينه.^٢

أقول: السند معتبر؛ لعدم احتمال الكذب في قول جماعة من بني هاشم وإن كان الحسن بن الحسن مجهول الحال، لكن لم يعلم أنّه شقّ ثوبه أو لبس الثوب مشقوقاً، و هل أنّه ﷺ كان بالغاً حين فوت أبيه أم لا؟ وفي الروايات أنّه ﷺ شقّ ثوبه على أبيه أيضاً.^٣ لكن أساندها لا تخلو عن ضعف.

و في رواية غير معتبرة سنداً نفى البأس عن شقّ الجيوب إلاّ شقّ الوالد على ولده، و الزوج على زوجته، و كفّارته حنث يمين.^٤

قال الفقيه النبيل الزيدي في عروته: «و كذا لا يجوز شقّ الثوب على غير الأب و الأخ. و الأحوط تركه فيهما أيضاً» و أمضاه أكثر المحشّين.

ثمّ قال في شقّ الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده: «كفّارة اليمين...» و لم أرى مخالفاً له بين المحشّين المعاصرين.

أقول: المستفاد من الموثقة حرمة الشقّ على النساء خاصّة لكن لا مطلقاً، بل عند المصيبة للانصراف. و أمّا حرمة على الرجل، فلا دليل عليه، بل عمل العسكري رحمه الله - إن ثبت - دليل على الجواز، لكن يقول صاحب الجواهر رحمه الله:

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٥٤.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٩١٦.

٣. المصدر، ص ٩١٦ و ٩١٧.

٤. المصدر، ج ١٥، ص ٥٨٣.

«و كيف كان، فلا أعرف خلافاً معتدّاً به في حرمة (أي حرمة شقّ الثوب) بالنسبة للرجل في غير الأب و الأخ، بل في المحكيّ عن مجمع البرهان دعوى الإجماع عليه كظاهر غيره»^١ إلى آخر كلامه الذي لا يثبت بطوله مرامه. نعم، إذا انضمّ قاعدة الاشتراك إلى الإجماع المذكور يجب إلحاق الرجل بالمرأة احتياطاً حتى في الأب و الأخ؛ لعدم ثبوت فعل الإمام عليه السلام فيهما.^٢

□ التشاكل بأعداء الله

في رواية السكوني عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام: «أوحى الله إلى نبيّ من الأنبياء أن قل لقومك: لا تلبسوا لباس أعدائي، و لا تطعموا مطاعم أعدائي، و لا تشاكلوا بما شاكل أعدائي، فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي».^٣
أقول: في السند النوفلي و لم يثبت مدحه و لا وثاقته، بل و كذا الحال في السكوني و دلالة الرواية على حرمة الأمور المذكورة على المسلمين أيضاً غير خالية عن الإشكال.

و عن جملة من كتب الصدوق: «و لا تسلكوا مسالك أعدائي» بدل «و لا تشاكلوا». و في رواية طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام: «أنّ أمير المؤمنين كان لا ينخل له الدقيق، و كان يقول: لا تزال هذه الأمة بخير ما لم يلبسوا لباس العجم، و يطعموا أطعمة العجم، فإذا فعلوا ذلك، ضربهم الله بالذلّ».^٤
و ضعف الرواية سنداً مانع عن لزوم التكلّم حول مدلولها.

٣٠٥. شَم الطيب للمعتكف

تقدّم دليله في اشتراء المعتكف في عنوان «الاشتراء».

١. جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٦٧.

٢. إنّما قلنا احتياطاً؛ لاحتمال اختصاص قاعدة الاشتراك فيما إذا ثبت الحكم أولاً على الرجال ففسرَ الحكم إلى النساء لا في عكسه، كما في المقام، فتأمل.

٣. وسائل المشيئة، ج ١١، ص ١١١.

٤. المصدر، ج ٣، ص ٣٥٦.

٣٠٦. شَمَّ الطيب للمحرم

يحرم على المحرم شَمَّ الطيب في غير ما استثنى، و سيأتي دليله في حرف «ع» في عنوان «الاستعمال» إن شاء الله.

٣٠٧. شهادة الزور

و عَدها الصادق عليه السلام في صحيح السيد الحسنی من الكبائر^١، و قد قال الله تعالى: «وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ»، و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في موثقة ابن زياد عن الصادق عليه السلام، عن أبيه: «إِنَّ شَاهِدَ الزُّورِ لَا تَزُولُ قَدَمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى تَوَجِبَ لَهُ النَّارُ»^٢.

و في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «شاهد الزور لا تزول قدماه حتى تجب له النار».

فائدة

في صحيح ابن مسلم أنه سأل الصادق عليه السلام في شاهد الزور ما توبته؟ قال: «يؤدى من المال الذي شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله، إن كان النصف أو الثلث، إن كان شهد هذا و آخر معه».

و في صحيح جميل عنه عليه السلام في شاهد الزور، قال: «إن كان الشيء قائماً بعينه ردّ على صاحبه، و إن لم يكن قائماً، ضمن بقدر ما أتلّف من مال الرجل»^٣.

و في صحيح محمّد بن قيس عن الباقر عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل شهد عليه رجلان بأنّه سرق، فقطع يده حتى إذا كان بعد ذلك جاء

١. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٣.

٢. المصدر، ج ١٨، ص ٢٣٨.

٣. المصدر، ص ٢٢٩.

الشاهدان برجل آخر فقالا: هذا السارق، و ليس الذي قطعت يده، إنّما شيهنا ذلك بهذا، فقضى عليهما أنّ غرمهما نصف الدية و لم يجز شهادتهما على الآخر.^١

و في موثّق سماعة عن الصادق عليه السلام: «شهود الزور يجلدون حدّاً و ليس له وقت (أي تعيّن فهو تعزير)، ذلك إلى الإمام، و يطاف بهم حتى يعرضوا و لا يعودوا».

و في صحيح غياث عنه، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «... فطيف به ثمّ يحبسه أيّاماً، ثمّ يخلّي سبيله».^٢

□ الشهادة عند غير الأهل للقضاء

قال في العروة الوثقى: «من ليس أهلاً للقضاء، يحرم عليه القضاء بين الناس و حكمه ليس بنافذ، و لا يجوز الترافع إليه، و لا الشهادة عنده».

يقول السيّد الأستاذ الحكيم في مستمسكه حول الجملة الأخيرة:

بلا إشكال ظاهر؛ لأنّها معاونّة على الإثم إذا كانت بقصد فصل الخصومة و إلّا ففي صدق المعونة على الإثم إشكال، بل لا يبعد عدم الصدق، و حينئذ يشكل تحريمها إلّا من باب الأمر بالمعروف على تقدير اجتماع شرائطه.^٣

أقول: إذا كان القاضي يصدق عليه كونه طاغوتاً، لا يجوز الشهادة عنده؛ لأنّ الله أمر المؤمنين أن يكفروا به و إلّا فلا دليل على المنع إذا كانت لتحصيل الحقّ، بل ربّما يتمسك بإطلاق ما دلّ على وجوب الشهادة و حرمة كتمانها.

□ الشهادة على المعسر

في صحيح محدّد بن القاسم بن الفضيل عن الكاظم عليه السلام: قال: سألته، قلت

١. المصدر، ص ٢٤٣.

٢. المصدر، ص ٢٤٤ و ٢٥٢.

٣. مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ٧١.

له: رجل من مواليك عليه دين لرجل مخالف يريد أن يعسره و يحبسه و قد علم (الله) أنه ليس عنده، و لا يقدر عليه، و ليس لغريمه بئنة، و هل يجوز له أن يحلف له ليدفعه عن نفسه حتى ييسر الله له؟ و إن كان عليه الشهود من مواليك قد عرفوه أنه لا يقدر، هل يجوز أن يشهدوا عليه؟ قال: «لا يجوز أن يشهدوا عليه، و لا ينوي ظلمه»^١.

أقول: يحرم الشهادة على المعسر، سواء كان موافقاً أو مخالفاً، و كذلك المشهود له. كلّ ذلك لحرمّة الإضرار بمسلم. نعم، إذا كان الفرض إثبات أصل الحق ليتمكن المستحقّ من أخذه عند يسار الغريم، و لم تستلزم له حال إعساره ضرراً جاز. و عليه، فالصحيحة لا تثبت حكماً جديداً، بل تبين أحد موارد حرمة الضرر تخصيصاً؛ لما دلّ على وجوب الشهادة، و حرمة كتمانها، فتدبر.

٣٠٨. شهادة المحرم على النكاح

قال صاحب الجواهر^٢:

و كذا يحرم عليه (أي المحرم) شهادة العقد في النكاح للمحلّين و المحرمين و المفترقين، بلا خلاف محقق أجده فيه، بل في المدارك نسبتبه إلى قطع الأصحاب، بل عن محتمل الغنية الإجماع عليه، بل عن الخلاف دعواه صريحاً؛ لقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن فضال المنجبر بما عرفت: «المحرم لا ينكح و لا ينكح، و لا يخطب، و لا يشهد النكاح».

و في مرسل أبي شجرة في المحرم يشهد نكاح المحلّين؟ قال: «لا يشهد...»، فوسوسة بعض متأخري المتأخّرين فيه لضعف الخبرين في غير محلّها.^٣

أقول: الحكم مبنيّ على الاحتياط، فافهم.

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٤٩.

٢. جواهر الكلام، ج ١٨، ص ٣٠١.

٣٠٩. الإشارة إلى الصيد

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا تستحلّ شيئاً من الصيد و أنت حرام، و لا أنت حلال في الحرم، و لا تدلّن عليه محلاً و لا محرماً فيصطاده، و لا تشر إليه فيستحلّ من أجلك؛ فإنّ فيه فداءً لمن تعمّده»^١.

«ص»

□ الصّدّ عن ذكر الله تعالى

قال الله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ»^١.
أقول: في دلالة الآية على حرمة كلّ ما يصدّ عن ذكر الله تأمل. وكأنّ الآية إرشادية.

٣١٠. الصّدّ عن سبيل الله تعالى

قال الله تعالى: «وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا... وَتَذُوقُوا أَلْسُوهُ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^٢.
و قال تعالى: «الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الَّذِي كَانُوا يُقْسِدُونَ»^٣.

و قال تعالى: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ»^٤.
و قال تعالى: «وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٥ إلى غير

١. المائدة (٥): ٩١.

٢. النحل (١٦): ٩٤.

٣. النحل (١٦): ٨٨.

٤. آل عمران (٣): ٩٩.

٥. الأنفال (٨): ٣٤.

ذلك من الآيات الكريمة.

الظاهر أنّ سبيل الله هو دينه، فمنع الناس عن دين الله حرام، بل مقتضى الإطلاق حرمة منع المسلمين عن إتيان المستحبّات أيضاً، فما أفصح موقف المانعين عن زيارة بيت الله وبيوت أوليائه وعن الدخول في المساجد. نعوذ بالله منهم من عذابهم. ثمّ الظاهر أنّ الصّدّ هو الصّدّ العملي الخارجي - مباشرةً أو تسبیباً - دون الصّدّ العلمي؛ فإنّه وإن كان محرّماً، لكنّه داخل في عنوان «الإضلال»، كما لا يخفى.

□ ما يصدّ عن القيامة وعن آيات الله

قال الله تعالى: «إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِيُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ * فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا»^١ و قال تعالى: «وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ»^٢. أقول: الأظهر أنّ الآيتين و شبههما لا تثبتان حرمة ما يصدّ عن آيات الله مستقلة؛ فإنّها إرشادية إلى عدم ترك شرائع الله تعالى، فافهم.

□ الصدقة لبني هاشم

قد مرّ بحثه في الزكاة في حرف «ز».

٣١١. التصدّق على المحارب

في موقّق حنّان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» قال: «لا يبيع، و لا يؤوى (و لا يطعم)، و لا يتصدّق عليه»^٣. أقول: رواية إبراهيم بن هاشم عن حنّان ربّما يرّدّ الباحث في اتصال سلسلة

١. طه (٢٠): ١٥ و ١٦.

٢. القصص (٢٨): ٨٧.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٣٩.

السند، لكن الذي يوجب اعتبار الرواية قول النجاشي في رجاله: «عمر حَتَّانَ عمراً طويلاً»^١، فلا بد من الاحتياط. بل العقل يقبح هذا الفعل و شبهه، فيمكن التمسك لإثبات الحكم الشرعي بقاعدة الملازمة على ما حرَّراه في المجلد الثاني من صراط الحق.

□ الإصرار على الذنب

في حسنة الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في إعداد الكبائر: «والإصرار على الذنوب»^٢. قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ»^٣.

أقول: الروايات المفسرة للإصرار كلها ضعيفة سنداً، فلاحظ،^٤ فالأولى إحالته على العرف. و هل هو يلحظ بالنسبة إلى ذنب واحد أم مطلق الذنب؟ فيه تردد، و هل هو حرام مستقلاً أو يؤكد عقاب الحرام الذي أصرَّ عليه أو إرشاد إلى ترك الذنوب الموجبة لكثرة العقاب، أو إلى التوبة الواجبة؟ وجوه.

□ الصراخ على الميت

قال صاحب الحقائق رحمته الله:

و بالجملة؛ فإنه لا إشكال و لا خلاف عندنا في جواز البكاء كما صرح به الأصحاب، إنَّما الخلاف نصّاً و فتوى في جواز النوح، فالمشهور بين الأصحاب جوازه ما لم يستلزم محرماً من كذب، أو صراخ عالٍ، أو لطم الوجوه و خمشها و نحو ذلك. و في الذكرى عن المبسوط و ابن حمزة التحريم، و أنَّ الشيخ ادَّعى عليه الإجماع.^٥

ظاهر هذه العبارة حرمة الصراخ العالي. و قال صاحب الجواهر: «مضافاً إلى ما في الحقائق من أنَّ الظاهر من الأخبار و كلام الأصحاب حرمة الصراخ».

١. رجال النجاشي، ص ١١٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦١.

٣. آل عمران (٣): ١٣٥.

٤. البرهان، ج ١، ص ٣١٥.

٥. الحقائق النضرية، ج ٤، ص ١٦٥.

و في العروة: «لا يجوز اللطم...» بل و الصراخ الخارج عن حدّ الاعتدال على الأحوط، و وافقه على هذا الاحتياط اللزومي فضلاء العصر.
أقول: لم أجد دليلاً معتبراً على الحكم في مقابل أصالة الإباحة، فلاحظ.^١

□ التصرف في مال الغير

لاحظ عنوان «الاستعمال» في حرف «ع».

٣١٢. تصرف العبد في ماله

في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «لا يجوز للعبد تحرير، و لا تزويج، و لا عطاء من ماله إلا بإذن مولاه».

أقول: عدم جواز التحرير والتزويج وضعي لا تكليفي، كما يظهر من صحيح منصور.^٢
و في صحيح معاوية عنه عليه السلام في رجل كاتب على نفسه و ماله و له أمة و قد شرط عليه أن لا يتزوّج فأعتق الأمة و تزوّجها؟ قال: «لا يصلح له أن يحدث في ماله إلا الأكلة من الطعام، و نكاحه فاسد مردود».^٣

أقول: لكن إذا أجاز سيّده، صحّ التزويج، كما في صحيح زرارة.^٤
و في صحيح زرارة عنهما عليهما السلام قالوا: «المملوك لا يجوز طلاقه و لا نكاحه إلا بإذن سيّده». قلت: فإنّ السيّد كان زوّجه بيد من الطلاق؟ قال: «بيد السيّد، ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء، أفشيء الطلاق؟».^٥

أقول: الاستفهام تقريريّ، و هذه الرواية تدلّ على منع عامّة التصرفات سوى ما جرت السيرة على جوازه من غير إذن المولى.^٦

١. وسائل الشريعة، ج ٢، ٩١٥.

٢. المصدر، ج ١٤، ص ٥٢٢.

٣. المصدر، ص ٥٢٣.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ج ١٥، ص ٣٤٣.

٦. البرهان، ج ٢، ص ٣٧٦.

□ تصغير الخَذِّ

سيأتي بحثه في حرف «ك» في عنوان «التكثير» إن شاء الله.

٣١٣. مصافحة الأجنبية من غير ثوب

في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: هل يصافح الرجل المرأة ليست بذات محرم؟ فقال: «لا إلّا من وراء ثوب»^١.

وقال عليه السلام في رواية سماعة: «لا يحلّ للرجل أن يصافح المرأة إلّا امرأة يحرم عليه أن يتزوّجها: أخت، أو بنت، أو عمّة، أو خالة، أو بنت أخت، أو نحوها. وأمّا المرأة التي يحلّ له أن يتزوّجها، فلا يصافحها إلّا من وراء الثوب، ولا يغمز كفّها»^٢، وإلّا ظهر أنّ لمس بدن الأجنبية بلا حاجز حرام بأيّ عضو كان من بدنه، وهذا يستفاد من هاتين الروایتين، لعدم فهم خصوصيّة المورد منهما. وإن كانت الأخيرة ضعيفة سنداً. ويقول صاحب الجواهر: «كلّ من لا يجوز النظر إليه لا يجوز مسّه بطريق أولى»^٣.

□ التصفيق

سيأتي بحثه في حرف «ل» في عنوان «اللهو».

٣١٤. صلاة الحائض

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إذا كانت المرأة طامثاً، فلا تحلّ لها الصلاة». وفي حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام: «إذا حاضت المرأة، فلا تصوم ولا تصلّي؛ لأنّها في حد نجاسة، فأحبّ الله أن لا يعبد إلّا طاهراً، ولأنّه لا صوم لمن لا صلاة له»^٤.

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٥١.

٢. المصدر.

٣. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ١٠٠.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٥٨٦. والجملة الأخيرة غير مطّردة، بل أصلها محلّ نظر أو منع.

مقتضى الإطلاق حرمة مطلق الصلاة و الصوم، واجبتين كانتا أم مستحبّتين، يوميّة كانت الصلاة أو غيرها.

و هل الحرمة ذاتيّة أو تشريعيّة؟ يقول صاحب الكفاية في ضمن كلامه في بحث وضع الألفاظ للمعاني الصحيحة أو الأعمّ منها: «و لا أظنّ أن يلتزم به المستدلّ» (أي بالحرمة الذاتية)، ولكنّه نفسه اختارها في رسالته المعمولة في الدماء الثلاثة، بل نسبها إلى ظاهر الأصحاب تبعاً لأخبار الباب.^١

لكن ذكر سيّدنا الأستاذ الخوئي في مجلس درسه (خارج الفقه) على ما كتبه في رياض المجتهدين في شرح العروة الوثقى تقريراً لأبحاثه: «إنّ المشهور قالوا بعدم الحرمة الذاتية وإنّما القائل بها جماعة منهم المحقّق الهمداني». أقول: الأوجه هو الحرمة الذاتية تحفظاً على الظواهر الشرعيّة، و ما ذكره سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) في مجلس درسه في نفيها غير مقنع، و التفصيل لا يناسب وضع الرسالة.

تتمة

قال في العروة الوثقى: «يحرم عليها (أي الحائض) العبادات المشروطة بالطهارة، كالصلاة، و الصوم، و الطواف، و الاعتكاف».

قال سيّدنا الأستاذ الحكيم^٢ في مستمسه: «إجماعاً حكاه جماعة كثيرة، بل في المنتهى: يحرم على الحائض الصلاة و الصوم و هو مذهب عامّة أهل الإسلام. و عن شرح المفاتيح أنّه ضروري».^٣ انتهى.

و يدلّ عليه النصوص الكثيرة المتفرّقة في أبواب الحيض و العبادات المذكورة، و هذا في الجملة ممّا لا إشكال فيه و إنّما الإشكال في أنّ الحرمة المذكورة ذاتيّة كما قد يقتضيه ظاهر جملة من معاهد الإجماعات المشتملة... أو تشريعيّة...؟ هذا. و لا ينبغي

١. رسالة في الدماء الثلاثة، ص ٦١.

٢. مستمك العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٠٤.

التأمل في أنّ موضوع الحرمة الذاتية على تقدير القول بها، ليس نفس الفعل الذي هو موضوع الأمر الموجّه إلى الطاهر؛ إذ لا يظنّ الالتزام من أحد بحرمة على الحائض، مع أنّه ممّا لا تساعده الأدلّة المساقاة لإثبات الحرمة الذاتية، كما سيأتي، بل موضوعها الفعل المأنيّ به بنحو عبادي، وحينئذ فثمره الخلاف المذكور أمران... و كلامه بطوله مفيد لا بدّ من المراجعة إليه وإن كان بعضه لا يخلو عن نظر و منع، و الأظهر ما قلنا، والله العالم.

□ الصلاة بين يدي قبر الإمام

في حسنة الحميري قال: كتبتُ إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمّة هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ و هل يجوز لمن صلّى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر و يجعل القبر قبلة، و يقوم عند رأسه و رجليه ها و هل يجوز أن يتقدّم القبر و يصلّي و يجعله خلفه أم لا؟

فأجاب وقرأت التوقيع عنه ونسخت: «و أمّا السجود على القبر، فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة، بل يضع خدّه الأيمن على القبر. و أمّا الصلاة، فإنّها خلفه و يجعله الأمام ولا يجوز أن يصلّي بين يديه؛ لأنّ الإمام لا يتقدّم و يصلّي عن يمينه و شماله»^١. المستفاد من الرواية أمور:

١. لا يجوز السجود - و لو سجدة شكر لله و في غير الصلاة - على القبر، أي لا يجوز وضع الجبهة على مكان القبر، و لا أدري رأي الأصحاب فيه، وإنّهم يفتنون بحرمة أم لا؟ و على كلّ هذه الرواية تصلح تفسيراً لقوله عليه السلام في الصحيح الآتي بعدم اتّخاذ قبره عليه السلام مسجداً، و أنّ المراد به أن يكون موضعاً لوضع الجبهة، لا أن يصلّي فوقه كما قيل.

١. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٥٥. و المراد بالفقيه صاحب العصر و الزمان الحجّة زين الحسن عليه السلام و المناقشة في سند الرواية ضعيفة. و ليعلم أنّ ما ثبت في الفقه من الأحكام الشرعيّة باستناد التوقيعات الواردة من الناحية المقدّسة لمولانا الحجّة القائم عليه السلام قليل جدّاً. و لمعلّه لا يبلغ خمسة. و وضع الجالس خدّه على القبر لا يصدق عليه السجود عرفاً كما يظهر من الخبر أيضاً و إلّا لحرم بحرمة السجود لغیر الله كما مرّ.

٢. وقوع الصلاة عن يمين قبر الإمام وشماله وخلفه، و الرواية ظاهرة في عدم كراهة الصلاة خلفه و كون القبر قدام المصلّي.

٣. عدم جواز الصلاة بين يدي القبر و جعله خلفاً، كما عن جماعة من متأخري المتأخّرين، لكن في الجواهر:

بل لعلّ سكوت المعظم عن ذكر ذلك مع ظهور استقصائهم في المندوبات والمكروهات كالصريح في ذلك (عدم بطلان الصلاة)... بعد ظهور إعراض الأساطين عنه؛ إذ هم كما ستعرف بين رادّ للخبر من أصله و بين حامل له على الكراهة...^١

أقول: العمدة هنا هو التعليل (لأنّ الإمام لا يتقدّم)، فإن كان المراد به مطلق التقدّم المكاني، فيتوجّه إليه ما يقال من أنّ حرمة التقدّم عليه في المكان الذي هو غير مناف للاحترام الواجب في زمن الحياة غير معلومة فضلاً عمّا بعد الموت، و فضلاً عن كونه شرطاً في صحّة الصلاة، بل معلوم عدمها. وإن كان المراد به التقدّم في الصلاة، فالظاهر تماميّة الدلالة على الحرمة كما اخترناه سابقاً لحدّ الآن بدعوى انصراف التقدّم الى التقدّم في الصلاة.

أقول: والذي يبعد الوجه الثاني أولاً: إطلاق الرواية و منع الانصراف. و ثانياً: لغويّة التعليل حينئذ، و كونه تكراراً للجملة السابقة، فيلزم اتّحاد العلّة و المعلول و هو قبيح غير لائق بكلام الإمام عليه السلام، فلا يستفاد من الرواية على هذا إلّا كراهة تقدّم المصلّي على القبر.

و في الجواهر: «و عليه قد يقال بعدم البطلان في هذه الأزمنة لوجود الحائل من الصندوق و الثياب و الشبايب و نحوها. و احتمال سريان حكم القبر إليها باعتبار معاملتها معاملته في التعظيم و غيره ممّا لا تساعده الأدلّة»، انتهى.

أقول: نعم، لا تساعد الأدلّة التنزيل المذكور، لكن وجود الحائل المذكور لا يمنع صدق تقدّم المصلّي على القبر عرفاً. نعم، لا إشكال في صحّة الصلاة في الرواق؛ فإنّ الجدار مانع من الصدق المذكور.

و في صحيح زرارة عن الباقر^(ع)، قلت له: الصلاة بين القبور؟ قال: «بين خللها و لا تتخذ شيئاً منها قبلة، فإن رسول الله^(ص) نهى عن ذلك؛ و قال: لا تتخذوا قبري قبلة و لا مسجداً، فإن الله عز وجل لعن الذين اتخذوا قبورهم مساجد»^١.
المستفاد منه أمور:

١. صحة الصلاة بين خلل القبور بأن تكون في جانبي المصلي، يمينه و يساره.
 ٢. حرمة اتخاذ قبره مسجداً. و لا فرق بينه و بين سائر القبور، و قد مرّ معناه^٢ و لا يمكن حمل النهي على الكراهة ما لم يدلّ عليها دليل قويّ لأجل التعليل في الذيل.
 ٣. حرمة اتخاذ القبر قبلة، فلا يجوز الصلاة خلف القبر ليقع قبلة للمصلي. و إليها ذهب المفيد و الحلبي، بل و صاحب الحقائق في الجملة^٣.
- و أجب عنه بوجه:

أ) المنوع استقبال القبر بمعنى استقبال أيّ جزء منه كالكعبة، كما هو الظاهر المناسب للفظ الاتخاذ الظاهر في القصد القلبي.

أقول: لأحد من المسلمين - فضلاً عن مثل زرارة - يتوهم جواز اتخاذ قبور الأموات كعبة و يزعم جواز إيقاع الصلاة إلى أيّ جزء من القبر، فليس هذا المعنى مورد سؤال زرارة جزماً، و لا مقصود الإمام في الجواب، فالمراد هو مطلق استقبال القبر في الصلاة.
ب) استفاضة النصوص في الصلاة خلف قبور الأئمة^(ع) كالحسنه المتقدمة^٤، فتحمل الصحيحة على الكراهة، على أنّها موافقة لروايات العامة، و لفتوى بعضهم بالحرمة.

ج) المشهور على خلافه، فإنهم أعرضوا عنه. و في الجواهر بعد استظهار الكراهة من المفيد و احتمال عدم مخالفة الحلبي قال: «فتخرج المسألة حينئذ عن الخلاف و يكون المحدث البحراني خارقاً للإجماع بغير شيء يعول عليه»^٥.

١. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٥٥ و ٤٥٦.

٢. و في جواهر الكلام: «إنّ المراد من اتخاذه مسجداً بناؤه معاملاً معاملة المساجد في الصلوات فيه و نحوها».

٣. المصدر، ج ٨، ص ٣٥٤.

٤. لا يخلو سند الحسنه المذكورة عن نقاش ما، فإنّه لم يذكر الشيخ طريقه إلى محمّد بن أحمد بن داود في مشيخته تهذيب الأحكام، فلاحظ.

٥. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٣٥٦؛ بحار الأنوار، ج ٦٣، ص ١٢٨، نقلاً عن علل الشرائع.

(د) أقول: السيرة الخارجية الجارية بين الشيعة هو إيقاع الصلاة خلف قبور الأئمة عليهم السلام، ولا فرق بينها وبين قبر رسول الله صلى الله عليه وآله، إلا أن يدعى نشأتها عن فتوى المشهور ومنع اتصالها بزمان المعصوم. والأحوط لزوماً ترك الصلاة خلف قبر المعصوم وقدامه عرفاً، بل يصلي عند رأسه ورجليه.

٣١٥. الصلاة في أثناء الخطبة

في صحيح محمد بن مسلم، قال: سأله عن الجمعة؟ فقال: «أذان وإقامة يخرج الإمام بعد الأذان فيخطب، ولا يصلي الناس ما دام الإمام على المنبر».^١ والمقام محتاج إلى تفصيل.

٣١٦. الصلاة على النفساء

أجمعوا على أن النفساء كالحائض، كما عن جمع من الأعيان، وعن المدارك والكفاية: «إنه قول الأصحاب أو مذهبيهم». وعن المعبر: «هو مذهب أهل العلم لانعرف فيه خلافاً». وقد مرّ حرمة الصلاة على الحائض، فتحرم عليها أيضاً لأجل الإجماع المذكور إن تمّ، أو لنفس الروايتين المتقدمتين.^٢ على أن الحكم المذكور ليس ممّا لا يستفاد من الروايات الواردة في النفساء وحكم النفاس،^٣ فراجع، ولا حظ.^٤

٣١٧. الصلاة على الميت الكافر والمنافق

قال الله تعالى: «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ

١. وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٣٩.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٣، ص ٤٦١.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٦١٠.

٤. المصدر، ج ٥، ص ١٩٢. وأما الصلاة النافلة في الجماعة، فهي وإن كانت محرّمة، لكنّها لكونها بدعة، وعليه، فليست بحرام حرمة مستقلة ولذا لم أذكرها في المتن.

وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ»^١.

تقدم ما يتعلق بالمقام في عنوان «الدعاء».

□ الصمت في الصيام

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «لا وصال في صيام، ولا صمت يوماً إلى الليل»^٢.

و يأتي تفصيله في عنوان «الصوم».

□ الصنج

في الجواهر ومنتها في بحث العدالة من كتاب الشهادة: «المسألة السادسة: لا خلاف أيضاً في أن «العود والصنج وغير ذلك من آلات اللهو حرام»، بمعنى أنه يفسد فاعله ومستعمه، بل الإجماع بقسميه عليه»^٣.
أقول: سوف نبحت عنه في حرف «ل» في بحث «اللهو» إن شاء الله. وعلى كل لا نرى إجماع الجواهر موجباً للحكم بالحرمة.

٣١٨. التصوير

واعلم، أن ما يتعلق بالمقام أنواع:

النوع الأول: إيجاد صور الإنسان والحيوان وصورها.

النوع الثاني: إيجاد صور الجن والملائكة وصورها.

النوع الثالث: إيجاد صور الأشجار والشمس والنجوم والأنهار والجبال والبراري ونحو ذلك.

النوع الرابع والخامس والسادس: حفظها واقتنائها بأقسامها الثلاثة.

١. التوبة (٩): ٨٤.

٢. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٣٨٨.

٣. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥١.

النوع السابع و الثامن: إيجاد مجسّمة الحيوانات و الإنسان و مطلق ذي الروح و حفظها و إبقاؤها.

النوع التاسع و العاشر: إيجاد مجسمة غير ذي الروح و اقتناؤها و حفظها.

النوع الحادي عشر: بيع المجسّمة من ذي الروح.

النوع الثاني عشر: بيع المجسّمة من غير ذي الروح.

النوع الثالث عشر: بيع صور ذي الروح.

النوع الرابع عشر: بيع صور غير ذي الروح.

و اعلم، أنّ الروايات في المقام كثيرة: منها: ما لا يصحّ سنداً. و منها: ما لا يصحّ دلالةً. و منها: ما لا يتمّ سنداً و دلالةً. فأنا أذكر هنا بعض ما يعتبر سنداً، و يستفاد منه الحكم الشرعي التكليفيّ للمقام، والله المستعان.

١. قال الصادق (عليه السلام) في صحيحة الحلبي: «ربما قمت فأصليّ و بين يديّ الوسادة و فيها تماثيل طير، فجعلت عليها ثوباً»^١.

و هذه الصحيحة تدلّ على جواز إبقاء صور الحيوانات.

٢. صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أحدهما (عليه السلام) عن التماثيل في البيت؟ فقال: «لا بأس إذا كانت عن يمينك و عن شمالك و عن خلفك أو تحت رجليك، و إن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً»^٢.

و هذه أيضاً تدلّ على جواز إبقاء جميع أنواع التماثيل و إن فرض سوق الجواب إلى حكم الصلاة، و لا أقلّ من الإشعار به.

٣. و ما في صحيح زرارة من تقييد الجواز بتغيير رؤوسها منها و ترك ما سوى ذلك يحمل على الأفضليّة^٣.

٤. وفي صحيح محمد بن مسلم و في السند محمد بن خالد، قال رجل للباقر (عليه السلام): - رحمك الله - ما هذه التماثيل التي أراها في بيوتكم؟ فقال: «هذه للنساء أو بيوت النساء»^٤.

١. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٦١.

٢. المصدر، ص ٣١٧.

٣. المصدر، ص ٥٦٤.

٤. المصدر.

لكن لم يذكر أنها من ذي الروح أو من غيره، مجسمات أو صور.

٥. صحيحة محمد وفيها أيضاً محمد بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عن تماثيل الشجر والشمس والقمر؟ فقال: «لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان».^١
أقول: والظاهر إجمال الرواية في أنّ الراوي سأل عن إيجادها وعملها كما عليه الشيخ الأنصاري^٢، أو عن حفظها واقتنائها، كما استظهرناه سابقاً.

وقد عرفت جواز الإبقاء في الصحيحة الأولى، ففي جواز العمل نرجع إلى البراءة إن لم نجد دليلاً على الحرمة. وأما الحيوان الذي لا يبعد أن يراد به مطلق ذي الروح بقرينة المقابلة بينه وبين الشجر والشمس والقمر، ولا أقلّ من الإلحاق؛ لعدم خصوصية في الحيوان، بل لعلّه بالأولوية، فإن أريد البأس^٣ في حفظ تمثاله، فلا بدّ من الحمل على الكراهة؛ لما مرّ، وإن أريد إيجادها وعملها، فلا مانع من القول بحرمتها. وأما إذا شكّ في أنّ المراد الإبقاء أو الإيجاد، فنرجع إلى البراءة في الثاني إن لم نجد دليلاً آخر، ولا يمكن القول بالاحتياط بترك كليهما؛ للعلم الإجمالي بإرادة أحدهما في الرواية؛ وذلك لما عرفت من جواز الإبقاء، فلا يتنبّز العلم المذكور.

والحاصل إنّنا لم نستفد من الصحيحة شيئاً جديداً إلّا إذا قلنا بإطلاقها للإيجاد والإبقاء فيحرم الإيجاد.

٦. موثقة أبي العباس (الفضل بن عبد الملك) عن الصادق^٤ في قول الله عزّ وجلّ: «يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ»، فقال: «والله! ما هي تماثيل الرجال والنساء ولكنّها الشجر وشبهه».^٥

لا تخلو الرواية عن الدلالة على جواز عمل تماثيل غير ذي الروح في شرعنا أيضاً كما لا يخفى، على أنّه لم يفت أحد بحرمة عمل صور الأشجار والأوراد والأنهار ونحوها، بل ادّعى السيرة القطعية المستمرة إلى زمان المعصوم على الجواز. والرواية لا دلالة لها على حرمة تماثيل الإنسان؛ لأنّها تحكي عن واقع الحال.

١. المصدر، ص ٥٦٣، وج ١٢، ص ٢٢٠.

٢. دلالة البأس على الحرمة وإن كانت غير واضحة، لكنّها غير بعيدة، فافهم.

٣. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٥٦١.

٧. و في صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام: «لا تبنوا على القبور، و لا تصوّروا سقوف البيوت؛ فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كره ذلك»^١.

تحمل الكراهة على الكراهة المصطلحة المقابلة للحرمة، و ذلك لعدم إثبات دلالتها على أزيد من ذلك.

٨. و في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «لا بأس بتمثيل الشجر»^٢.

قال صاحب الجواهر: «فلا خلاف في حرمة عملها (الصور المجسّمة)، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المنقول منه مستفيض بالنصوص»، ثم ذكر جملة من الروايات الضعاف سنداً أو دلالةً، و ادّعاء انجبار سندها و دلالتها بالإجماع المذكور. ثم قال: «بل لإطلاق الصورة في النصوص المزبورة أفتى جماعة بحرمة تصوير ذوات الأرواح مطلقاً، مجسّمة أو غير مجسّمة»، ثم اختار القول بالجواز في غير المجسّمة لبعض القرائن، ثم قال بعد كلام له: «هذا كلّ في عمل الصور، أمّا بيعها و اقتناؤها و استعمالها و الانتفاع بها و النظر إليها و نحو ذلك فالأصل و العمومات و الإطلاقات تقتضي جوازها... مع أنّنا لم نجد من أفتى بذلك عدا ما يحكى عن الأردبيلي من حرمة الإبقاء، و يمكن دعوى الإجماع على خلافه»^٣ انتهى.

و المتحصّل من جميع ما مرّ و أصالة البراءة و الإطلاقات، جواز إبقاء الصور مطلقاً حتّى المجسّمة منها؛ لعدم دليل على لزوم الكسر. و ممّا دلّ على جواز إبقاء الصور في الجملة. و أمّا عمل صور ذوي الأرواح غير المجسّمة، ففي جوازها نوع تردّد؛ لاحتمال الإطلاق في الرواية الخامسة، ولكنّ المراجع إلى أصالة البراءة غير معلوم. و الاحتياط سبيله واضح. و أمّا عمل الصور المجسّمة في الحيوان و الإنسان، فالواجب احتياطاً هو الترك، و يلحق بهما الجنّ و الملك؛ لما عرفته في كلام صاحب الجواهر و منه يظهر صحّة البيع في جميع الصور المذكورة سابقاً، اعتماداً على الإطلاقات بعد جواز الإبقاء و الاستفادة من جميعها، و حرمة الصنع في بعضها لا يمنع عن صحّة البيع، والله العالم.

١. المصدر، ص ٥٦٢.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ٢٢٠.

٣. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٤١ و ٤٤.

٣١٩. صوم الحائض

سبق بحثه في صلاة الحائض، فراجع.

٣٢٠. صوم أيام التشريق لمن يكون بمنى

في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيام أيام التشريق؟ فقال: «أما بالأمصار، فلا بأس به، وأما بمنى فلا».^١

و دعوى انصراف الرواية إلى خصوص الناسك ضعيفة جداً، فالأقوى الترك وإن لم يكن الساكن بمنى ناسكاً. و هاهنا روايات أخر، ولكن اكتفينا بواحدة منها. و نقل صاحب الحقائق عن المعبر و التذكرة إجماع علماء الإسلام عليه.^٢ و أيام التشريق هي الحادي عشر و الثاني عشر و الثالث عشر من ذي الحجة.

٣٢١ و ٣٢٢. صوم العيدين

يحرم صوم يوم عيد الفطر و يوم عيد الأضحى بإجماع علماء الإسلام؛^٣ للروايات الكثيرة الضعيفة سنداً أو دلالةً، لكنّ المجموع مع الإجماع المذكور يكفي للحكم المذكور إن شاء الله، لكنّ هنا صحيحة واحدة تدلّ على أنّ الله وضع الصيام في العيدين و أيام التشريق و السفر و المرض.^٤

و هذه الصحيحة وإن لم تدلّ على الحرمة الذاتية، لكنّها تدلّ على الحرمة التشريعية.

قال صاحب الحقائق عليه السلام: و استثنى الشيخ من تحريم صوم العيدين و أيام التشريق حكم القاتل في أشهر الحرم؛ فإنّه يجب عليه صوم شهرين من أشهر الحرم و إن دخل

١. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٣٨٥.

٢. الحقائق الناضرة، ج ١٣، ص ٣٨٧.

٣. المصدر.

٤. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٣٨٣.

فيها العيد وأيام التشريق... والمشهور بين الأصحاب هو عموم التحريم.^١
أقول: مستنده روايتان: إحداهما: رواية زرارة و هي ضعيفة بسهل^٢ و ثانيتهما: صحيحة أخرى له، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل قتل رجلاً في الحرم؟ قال: «عليه ديته و ثلث و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم و يعتق رقبة و يطعم ستين مسكيناً». قال: قلت: يدخل في هذا شيء، قال: «و ما يدخل؟» قلت: العيدان و أيام التشريق، قال: «يصوم؛ فإنه حقّ لزمه». و قيل: إنها ضعيفة سنداً. و قيل: دلالة، و لم يظهر لي وجه الضعف، إلا أن يقال: إن متعلّق قوله: «يصوم»، هو صوم سائر الأيام دون العيد، و أنّ المستفاد من الرواية هو عدم ضرر تخلّل العيد بالتتابع، كما ربّما يظهر من السيّد الخوئي في تعليقه على العروة في باب صوم الكفّارة.

٣٢٣. الصوم في السفر

دلّت على منع قضاء صوم رمضان صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه،^٣ و على منع صوم كفّارة الظهار رواية محمد بن مسلم عن الصادق على تردّد في سندها.^٤ و على عدم مشروعيّة الصوم المنذور نذراً مطلقاً صحيح عليّ بن مهزيار المضمّر، و على صحّة صوم المنذور في السفر، و على عدم مشروعيّته (في النذر المطلق) موثّق زرارة أيضاً،^٥ و على منع مطلق الصوم في السفر و صوم التطوّع إلاّ الثلاثة الأيام التي كان يصومها في كلّ شهر، رواية ابن سنان على تردّد في سنده و هو عين التردّد في رواية محمد بن مسلم؛ للكلام الطويل في طريق الشيخ إلى عليّ بن فضال. و في رواية عبد الحميد التي لا يبعد البناء على اعتباره عن الرضا عليه السلام صحّة الصوم و لزومه في نذر الصوم في يوم معيّن أبدأه في السفر و الحضر.

و في موثّقة عمّار عن الصادق... لأنّه لا يحلّ له الصوم في السفر فريضة كان أو

١. الحقائق النضرية، ج ١٣، ص ٣٨٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ٧، ص ٢٧٨.

٣. المصدر، ص ١٣٧.

٤. المصدر، ص ١٣٨.

٥. المصدر، ص ١٣٩.

غيره، و الصوم في السفر معصية. و في رواية كرام الذي اختلف الشيخ و النجاشي في توثيقه عن الصادق، النهي عن صوم النذر المطلق في السفر.^١ و في موثّق زارة أو صحيحه عن الصادق، قال: «لم يكن رسول الله ﷺ يصوم في السفر في شهر رمضان و غيره».^٢

في صحيح معاوية عن الصادق جواز صوم ثلاثة أيام بمدينة الرسول.^٣ و في صحيح البرنطي، النهي عن صوم التطوّع في السفر.^٤

□ صوم نذر المعصية

يحرم صوم يوم أو أيام مطلقة أو مخصوصة بعنوان الوفاء عن نذر المعصية بفعل محرّم، أو ترك واجب شكراً أو زجراً عن فعل الواجب، أو ترك المحرّم، بلا خلاف يجده صاحب الجواهر؛^٥ بل نسبّه بعضهم إلى قطع الأصحاب؛ لدلالة بعض الأخبار غير المعتبرة. و في الجواهر: و ليس هو كنيّة المعصية التي يعفو الله عنها إذا لم تقع المعصية، كما عساه يظهر من بعض متأخري المتأخّرين، أو ربّما كان في قول أبي جعفر في خبر أبي حمزة: «من صام شعبان كان له طهور (طهر) من كلّ ذلّة و وصمة و بادرة»، قال أبو حمزة...: ما الوصمة؟ قال: «اليمين في المعصية و النذر في المعصية».^٦

أقول: يمكن دلالة الرواية على حرمة التجري إذا فسرنا الوصمة بمطلق العيب و العار. ثم إنّ للإصهباني و صاحب المدارك كلام و للجواهر عليه كلام آخر، فلاحظ.^٧

١. المصدر، ص ١٤٢.

٢. المصدر، ص ١٤٣.

٣. المصدر.

٤. المصدر، ص ١٤٤.

٥. جواهر الكلام، ج ١٧، ص ١٢٤.

٦. وسائل الشيعة، ج ٧، ص ٣٦٢. الخبر سنده صحيح.

٧. جواهر الكلام، ج ١٧، ص ١٢٤ و ١٢٥.

٣٢٤. صوم الصمت

عن العلامة دعوى إجماع علمائنا على حرّمته. و قد تقدّم في عنوان «الصمت» قوله عليه السلام: «لا صمت يوماً إلى الليل». و في الجواهر:

إنّما يحرم بأن ينوي الصوم ساكناً ولو في بعض اليوم، لا الصوم ساكناً ولو في تمام اليوم بدون جعله وصفاً للصوم بالنية؛ فإنّه من المباحات، بل لو صمت ناوياً بعد الصوم فإنّما المحرّم التشريع بذلك إن لم يتعلّق به غرض صحيح دون الصوم الذي صمت فيه.

و أمّا صوم الصمت بمعنى نيّة الصوم عن الكلام خاصّة، فهو غير مراد هنا؛ ضرورة كون المراد بيان أنواع الصوم بالمعنى المعروف دون هذا المعنى و إن كان حراماً أيضاً إذا لم يتعلّق به غرض صحيح يوجبه أو يندبه.

و عن المدارك:

ظاهر الأصحاب أنّ الصوم على هذا الوجه يقع فاسداً؛ لمكان النهي، و يحتمل الصلّة؛ لصدق الامتنال بالإمساك عن المضطرات مع النيّة و توجّه النهي إلى الصمت المنويّ و نيّته و هو خارج عن حقيقة العبادة.

و أورد عليه في الجواهر:

أنّه إن كان مبني الفساد النّصّ و معقد الإجماع، فلا إشكال في ظهورهما في توجّه النهي إلى نفس الصوم على هذا الوجه. و إن كان مبناه التشريع، فالتحقيق الفساد أيضاً مع الإدخال في العمل على وجه التشخيص للمأمور به من حيث تعلّق الأمر؛ ضرورة عدم حصول الامتنال حينئذ؛ لعدم أمر كذلك... و أمّا التشريع في أثناء العمل أو في ابتدائه، لكن لا على الوجه المزبور، بل على ضمّ الصمت إلى المفطرات، فالأصحّ عدم إبطاله؛ لعدم الدليل؛ لأنّه أمر خارج عن العبادة.^١

٣٢٥. صوم الوصال

في صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام في حديث: «لا وصال في صيام»^١.
 وفي رواية منصور بن حازم عنه عليه السلام في حديث: «لا وصال في صيام»^٢. وله سند صحيح ظاهراً، لاحظ الكافي^٣ و يأتي تحقيقه في عنوان «الوصال».
 وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام قال: «الوصال في الصيام أن يجعل عشاءه سحوره»^٤.
 وفي الباب روايات أخرى بعضها معتبر وبعضها غير معتبر. وعن العلامة الإجماع على حرمة.
 فإذا نوى صوم يوم و ليلة إلى السحر، فقد تحقق المنهي عنه، أو قصد صيام يومين و ما زاد. و أما إذا واصل بلا نية، فالظاهر جوازه؛ لانصراف الأخبار عنه، و لا أقل من الشك في شمولها له، و الأصل عدم الحرمة.

٣٢٦. الصوم على النفساء

في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام في المرأة تلد بعد العصر، أتتم ذلك اليوم أم تفطر؟ قال: «تفطر و تقضي ذلك اليوم».
 لكن الحرمة الذاتية على نحو مر في صلاة الحائض، لا دليل عليها هنا، فلاحظ و تأمل.

□ صياغة آنية الذهب و الفضة

يحرم صياغة آنية الذهب و الفضة على الأظهر، و سيأتي بحثها في حرف «ع» في عنوان «الاستعمال»، فلاحظ.

١. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٣٨٧ و ٣٨٨.

٢. المصدر، ص ٣٨٨ و ج ١٥، ص ٢٩٠.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤٤٠.

٤. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٣٨٨.

٣٢٧. الصيد

في صحيح حمّاد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرِ

بَاغٍ وَلَا عَادٍ»، قال: «البಾಗಿ: باغي الصيد، والعادي: السارق، ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطراً، هي حرام عليهما، ليس هي عليهما كما هي على المسلمين، و ليس لهما أن يقصّرا في الصلاة»^١.

أقول: ذكر باغ الصيد في جنب السارق وجعلهما في قبال المسلمين و عدم زوال حرمة الميتة بالنسبة إليه، دلائل قويّة على حرمة الصيد، بل شواهد على شدّة الحرمة. و حيث إنّ سيّدنا الأستاذ الخوئي كان يذهب إلى الجواز، فكتبت إليه: «إنّ الصحيحة تدلّ على الحرمة». فأجابني قبل أشهر من هذا اليوم بما هذا نصّه:

لا تدلّ الصحيحة المذكورة على حرمة الصيد اللّهويّ بوجه. نعم، قد يتوهّم أنّ حرمة أكل الميتة على الباغي تقتضي - بمنااسبة الحكم و الموضوع - حرمة الفعل الصادر منه (الصيد اللّهويّ)، و كلّ هذا التوهّم خاطئ، و السبب في ذلك أن هذه الدلالة تبتي على أن تكون بينهما ملازمة على نحو يكون الدليل على إحداها دليل على الأخرى في نظر العرف، و من الواضح أنّ الأمر ليس كذلك؛ فإنّ ثبوت الحرمة للعنوان المفروض، لا يدلّ على كونه مفعولاً عنده تعالى؛ بدهاء أنّ ملاكها لو كان مفعوليّة العنوان، لكان هذا الحكم ثابتاً لكلّ عنوان مساوٍ له في البغض و الكراهة أو أشدّ، و طبيعيّ أنّ الأمر ليس كذلك، بل الحكم خاصّ به و بعنوان العادي المذكورين في الآية الكريمة و الصحيحة و لا يمكن التعمّدي عنها إلى غيرها.

هذا مضافاً إلى تصريح الصحيحة بعدم ثبوت هذا الحكم لغيرهما من المسلمين، كما أنّه لا وجه لتوهّم دلالة الصحيحة عليها من ناحية ذكر الباغي في سياق العادي؛ و ذلك لوضوح أنّ مجرد ذكره في سياق لا يدلّ على أزيد من كونه شريكاً معه في الحكمين المذكورين فيها، انتهى كلامه.

قال الفقيه الهمداني في كتابه مصباح الفقيه:

ظاهر المتن - الشرائع - كصريح غيره في اندراج سفر صيد اللهو في سفر المعصية، ولكن حكى عن المقدّس البغدادي أنّه أنكر حرمة أشدّ الإنكار، وجعله كالتنزّه بالمناظر البهيجة، والمراكب الحسنة، ومجامع الأنس، ونظائرها ممّا قضت السيرة القطعية بإباحتها، وأورد عليه بكونه اجتهداً في مقابل النصوص والفتاوى.

أقول: أمّا مخالفته لظاهر الفتاوى أو صريحها، فمما لا خفاء فيه. و أمّا النصوص، فدلالته على الحرمة غير واضحة... اللهمّ إلا أن يدعى انجبار قصورها بفتوى الأصحاب وفهمهم، وهو لا يخلو عن تأمل. نعم، إن قلنا بحرمة اللهو مطلقاً - كما ربّما يظهر من كلماتهم التسالم عليه - اتّجه الاستدلال على حرمة الصيد الذي قصد به التنزّه المسوّى في عرفهم بصيد اللهو بأنّه لهو، كما يشهد به قوله في صحيحة زرارة المتقدّمة: «إنما خرج في لهو»، ولكن حرمة مطلق اللهو بحيث يعمّ مثل التنزّه بالصيد لا تخلو عن تأمل. هذا كلام هذا الفقيه المحقّق^١.

أقول: لا ينبغي الشكّ في دلالة صحيحة حمّاد المتقدّمة على الحرمة، وما ذكره سيّدنا الأستاذ المحقّق وهذا المحقّق ممّا لا ينبغي الالتفات إليه، لكن بقي هنا شيء وهو أنّ المذكور في الحديث هو مطلق الصيد دون الصيد اللهويّ، لكنّ الإطلاق المزبور لا يكون قرينة للحمل على الكراهة، بل يرفع اليد عن الإطلاق، ويقيد باللهويّ، فتدبر. فإنّه لا مقيد له، فلا بدّ من الحكم بحرمة الصيد مطلقاً وهو كما ترى. و أمّا حكم مطلق اللهو، فسيأتي في حرف «ل»^٢.

٣٢٨. صيد البرّ على المحرم

قال الله تعالى: «أَجَلْتُ لَكُمْ بِهِمَّةً الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ

١. مصباح الفقيه، ج ٢، ص ٧٤٣.

٢. إنّ صحيحة حمّاد تدلّ على أنّ الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار تكليفاً وعقاباً. والحقّ أنّه لا شكّ في جواز أكل الميتة عند الاضطرار وإن كان حراماً؛ لأنّ حفظ النفس أكثر مصلحة من مفسدة أكل الميتة، وهذا الجواز عقليّ، فافهم المقام جيّداً.

حُرْمٌ... وَإِذَا خَلَلْتُمْ قَاصِطَادُوا^١».

و قال: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ ... * يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنْكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيًّا بَالِغِ الْكَفَّةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَلَى اللَّهِ عَمَّا سَلَفَ وَمَن عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو أَنْتِقَامٍ * أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ^٢».

في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ» قال: «حشرت لرسول الله في عمرة الحديبية الوحوش حتى نالها أيديهم ورماحهم».

و في صحيح الحلبي: «حشر عليهم الصيد في كل مكان حتى دنا منهم ليلوهم الله به»^٣.

و في صحيح معاوية عنه عليه السلام: «كل شيء يكون أصله في البحر و يكون في البر و البحر، فلا ينبغي للمحرم أن يقتله، فإن قتله، فعليه الجزاء»^٤.

أقول: تقييد النهي عن الصيد بالإحرام، غير صريح في جوازه في الحل مطلقاً، بل يمكن أن يكون بعض أفراده حراماً أيضاً بدليل آخر، فلا تنافي الآية ما سبق، فلاحظ.

٣٢٩. اصطیاد حمام الحرم

في صحيح علي بن جعفر، قال: سألت أخي موسى عليه السلام عن حمام الحرم يصاد في الحل؟ فقال: «لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام الحرم»^٥.
أقول: مقتضى إطلاقه عدم الفرق في الحكم بين المحلل و المحرم، فلا يجوز للمحلل

١. المائدة (٥): ١ و ٢.

٢. المائدة (٥): ٩٤ - ٩٦.

٣. البرهان، ج ١، ص ٥٠٢.

٤. المصدر، ص ٥٠٥.

٥. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٢٠٣.

اصطياد حمام الحرم في الحلّ، فلا يجوز قتله بطريق أولى. وهذا مذهب جمع، وذهب جمع آخر إلى الكراهة، واستدلّ لهم بصحيح ابن سنان عنه، سأل أباعبدالله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»، قال: «من دخل الحرم مستجيراً به كان آمناً من سخط الله، و من دخل من الوحش و الطير، كان آمناً أن يهاج أو يؤذى حتّى يخرج من الحرم».^١

فإنّ مفهوم ذيله جواز الاصطياد إذا خرج من الحرم إلّا أن يحمل هذا الصحيح على الطائر العابر دون الساكن في الحرم، فلاحتياط لازم وفاقاً للمحقّق في الشرائع.

«ض»

□ ضرب الدفّ و الطبل و الطنبور

يأتي بحث دليل حرمة في حرف «ل» ذيل عنوان «اللهو» إن شاء الله.

٣٣٠. ضرب المسلم

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: إِنَّ أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَ مَنْ ضَرَبَ مَنْ لَمْ يَضْرِبِهِ»^١.
و في صحيح الثمالي، قال: قال: «لو أَنَّ رجلاً ضَرَبَ رجلاً سوطاً، يَضْرِبُهُ اللهُ سوطاً من النار»^٢.

أقول: ضرب المسلمين حرام إلا انتقاماً و انتصاراً حيث سبق دليل جوازه في عنوان «السبّ». و الصحيح الأول هنا أيضاً يدل عليه.

و في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أَيُّمَا رجل قَتَلَهُ الحَدِّ في القصاص فلا دية له». و قال: «أَيُّمَا رجل عدا على رجل ليضربه، فدفعه عن نفسه، فجرحه، أو قتلته فلا شيء...» و قال: «من بدأ فاعتدى، فاعتدي عليه، فلا قود له».
و في مَوْثِقَ أَبَانَ عَنْهُ عليه السلام في رجل ضَرَبَ رجلاً ظُلماً، فَرَدَّهُ الرجل عن نفسه فَأَصَابَهُ

١. المصدر، ج ١٩، ص ١١.

٢. المصدر، ص ١٢.

شيء، قال: «لا شيء عليه».^١

ثمّ المعلوم عدم جواز قتل الضارب ابتداء، و الروايات ناظرة إلى وقوع القتل في أثناء الدفاع عن النفس من غير قصد.

ثمّ إنّ جواز الدفاع مختصّ بالمضروب غير الظالم، و أمّا المضروب الظالم، فلا بدّ له من تمكين الضارب المظلوم من نفسه بمقدار ظلمه.

و ممّا جاز الضرب هو ضرب الزوجة مخافة نشوزها، قال الله تعالى: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا».^٢

و يجب ضرب من قتل عبده ضرباً شديداً كما في الصحاح.^٣

و كذا يجب ضرب المرأة المرتدة أوقات الصلاة، كما في صحيح حماد.^٤

و كذا يجب ضرب من أحدث في المسجد الحرام، كما في صحيح الكناني.^٥

و يجوز للحاكم ضرب من يؤذي الناس بلا جهة قولاً و فعلاً، و قد سبق دليله في مبحث إيذاء المؤمنين؛ و يستثنى من حرمة الضرب جملة أخرى من الموارد.

□ ضرب النساء أرجلهنّ لإعلام زينتهنّ

قال الله تعالى: «وَلَا تَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ».^٦

و هل يمكن التعدي عن مورد الآية إلى مطلق إعلام الزينة المخفية؟ فيه وجهان: من عدم الدليل، و من عدم خصوصيّة في زينة الرجلين، و الأحوط التعدي و الإلحاق. و يحتمل حمل النهي عن الكراهة تحفظاً على العفة العامة.

١. المصدر، ص ٤٣.

٢. النساء (٤): ٣٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٧١.

٤. المصدر، ج ١٨، ص ٥٤٩.

٥. المصدر، ص ٥٧٩.

٦. النور (٢٤): ٣١.

□ ضرب البربط وغيره

قال الصادق عليه السلام في خبر إسحاق: «إِنَّ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ: الْقَفَنْدَرُ، إِذَا ضَرَبَ فِي مَنْزِلِ الرَّجُلِ أَرْبَعِينَ صَاحِبًا بِالْبُرْبُطِ وَدَخَلَ الرِّجَالَ، وَضَعَ ذَلِكَ الشَّيْطَانُ كُلَّ عَضْوٍ مِنْهُ عَلَى مِثْلِهِ مِنْ صَاحِبِ الْبَيْتِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ نَفْخَةً، فَلَا يَغَارُ بَعْدَهَا حَتَّى تَوْتِيَ نَسَاؤُهُ فَلَا يَغَارُ».^١ أقول: لا قوّة في دلالة الرواية بذيلها على الحرمة. نعم، هي ثابتة له بعنوان اللّهُو، كما يأتي، بل سندها أيضاً ضعيف بعثمان بن عيسى على الأظهر.

٣٣١. الإضرار بالغير

قال الله تعالى: «لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودُهُ بِوَلَدِهِ».^٢

وقال تعالى: «وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ».^٣

وقال تعالى: «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ».^٤

وقال تعالى: «وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتُعْتَدُوا».^٥

الآيات الكريمة تدلّ على عدم جواز إضرار الزوج بالزوجة وعكسه، وإضرار الكاتب والشهيد بغيرهما.^٦ ويفهم منها ولا سيّما الآية الثالثة عدم جواز الإضرار بالغير مطلقاً إلا فيما إذا ثبت جوازه أو وجوبه شرعاً. ويؤيده ما روي عنه عليه السلام: «ليس منّا من غش مسلماً أو ضرّه، أو ما كره»^٧، لكنّه ليس بدليل؛ لضعفه سنداً.

وفي وثيقة زرارة عن الباقر عليه السلام على ما رواه المشايخ الثلاثة في كتبهم الأربعة (و طريق الصدوق أقوى؛ إذ ليس فيه محدّد بن خالد البرقي)، قال: «إِنَّ سَمْرَةَ بْنَ جَنْدَبٍ

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٣٢.

٢. البقرة (٢): ٢٣٣.

٣. الطلاق (٦٥): ٦.

٤. البقرة (٢): ٢٨٢.

٥. البقرة (٢): ٢٣١.

٦. بناء على معلومية صيغة «لا يضار» في قوله تعالى: «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ...» كما قيل به.

٧. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢١١.

كان له عذق في حائط لرجل من الأنصار، وكان منزل الأنصاري بباب البستان، فكان يمر به إلى نخلته ولا يستأذن، فكلّمه الأنصاري أن يستأذن إذا جاء، فأبى سمره، فلمّا تأبى جاء الأنصاري إلى رسول الله ﷺ فشكا إليه وخبره الخبر، فأرسل إليه رسول الله ﷺ وخبره بقول الأنصاري وما شكاه، وقال: إذا أردت الدخول فاستأذن، فأبى، فلمّا أبى ساومه حتى بلغ به من الثمن ما شاء الله، فأبى أن يبيع، فقال: لك بها عذق يمدّ لك في الجنة، فأبى أن يقبل، فقال رسول الله ﷺ للأنصاري: اذهب فاقلمها وارم بها إليه؛ فإنّه لا ضرر ولا ضرار.^١

هذه الرواية تتقدّم تصرّفات المالك في ملكه بصورة عدم الإضرار بالغير، فيفهم منه حرمة الإضرار.

و في المكاتبه إلى العسكري ﷺ: رجل كانت له قناة في قرية، فأراد رجل أن يحفر قناة أخرى إلى قرية له، كم يكون بينهما في البعد حتى لا تضّر إحداهما بالأخرى في الأرض إذا كانت صلبة أو رخوة؟ فوقع ﷺ: «على حسب أن لا تضّر إحداهما بالأخرى إن شاء الله».

أقول: لا خصوصيّة للمورد عرفاً، فيحرم الإضرار مطلقاً.

و في مكاتبه أخرى إليه ﷺ: رجل كانت له رحى على نهر قرية و القرية لرجل، فأراد صاحب القرية أن يسوق إلى قريته الماء في غير هذا النهر و يعطل هذه الرحى، أله ذلك أم لا؟ فوقع ﷺ: «يتقي الله و يعمل في ذلك بالمعروف، و لا يضّر أخاه المؤمن».^٢ تدلّ الرواية على أن الرحى إذا كانت منصوبة على نهر شخص بإذنه، فليس لصاحب النهر تحويله عن مجراه، لتعطيل الرحى، المستلزم للضرر على صاحبها. فتأمل.

تفصيل حول قاعدة «لا ضرر»

استنبط الفقهاء ﷺ من قوله ﷺ: «لا ضرر و لا ضرار» في المؤثقة و غيرها^٣ قاعدة

١. المصدر، ج ١٧، ص ٣٤١.

٢. المصدر، ص ٣٤٣.

٣. عن فخر المحققين دعوى تواتر الأخبار به، لكنّها ممنوعة.

نفي الضرر المعروفة بقاعدة «لا ضرر»، وحيث إنّها كثيرة الفروع نتعرّض لها بعض التعرّض ومن يريد الإحاطة بها، فلا بدّ له من مراجعة الكتب الأصوليّة، كالوسائل، والكفاية، وحواشيها، وأجود التقريرات والدراسات، وغيرها وهو في فصول:

الفصل الأوّل: الضرر هو النقص وهو مع النفع ضدّان، لهما ثالث، وليس من قبيل العدم والملكية، كما اختاره صاحب الكفاية^١. وأمّا الضرر ففيه أقوال:

القول الأوّل: مصدر من باب المفاعلة.

القول الثاني: فعال من الضرر، أي لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه. وعلّه المراد بقول الآخر. والضرر ابتداء الفعل، والضرار الجزاء عليه.

القول الثالث: الضرر فعل الواحد والضرار فعل الإثنين.

القول الرابع: الضرر ما تضرّ به صاحبك وتنتفع أنت به، والضرار أن تضرّه من غير أن تنتفع به.

القول الخامس: الضرر سوء الحال والضرار الضيق.

القول السادس: الضرر أريد به نفسه والضرار السعي في الضرر، أي الإضرار.

القول السابع: الضرر والضرار واحد، والتكرار للتأكيد فقط.

الفصل الثاني: حمل الجملة على النهي خلاف الظاهر، بل الظاهر أنّها نافية، والأقرب من الوجوه المذكورة في معنى الجملة أمران:

الأمر الأوّل: أنّه نفي الحكم والآثار بلسان نفي الموضوع، كقوله: «لا رباً بين الوالد والولد»، و«لا صلاة إلا بطهور» ونحوهما. اختاره صاحب الكفاية^٢.

الأمر الثاني: أنّه نفي السبب بلسان نفي المسبّب، أي لا حكم شرعيّ ينشأ من قبله الضرر، كما اختاره الشيخ الأنصاري^٣ وجماعة.

والفرق بينهما اختصاص الأوّل بما إذا كان متعلّق الحكم ضرريّاً في نفسه، كالوضوء الموجب للضرر، وشمول الثاني لما إذا كان الضرر ناشئاً من نفس الحكم، كلزوم البيع الغبنيّ، وسلطنة المالك على الدخول إلى عذقه، وإباحته له من دون استئذان من الأنصاريّ، وحرمة الترافع إلى حكّام الجور إذا توقّف أخذ الحقّ عليه.

و إليك تعبير آخر عن الفرق بين القولين في لسان صاحب الكفاية في مبحث الانسداد:

و أما المقدّمة الرابعة: فهي بالنسبة إلى عدم وجوب الاحتياط التامّ بلا كلام فيما يوجب عسره اختلال النظام. و أما فيما لا يوجب، فمحلّ نظر، بل منع؛ لعدم حكومة قاعدة «نفي العسر و الحرج» على قاعدة «الاحتياط» و ذلك لما حقّقناه في معنى ما دلّ على نفي الضرر و العسر من أنّ التوفيق بين دليليهما (أي دليل نفي الضرر و الحرج) و دليل التكليف و الوضع المتعلّقين بما يعتمدهما (أي الضرر و الحرج) و هو نفيهما (أي التكليف و الوضع) عنهما (أي الضرر و الحرج) بلسان نفيهما (أي الضرر و الحرج)، فلا يكون له حكومة على احتياط العسر إذا كان بحكم العقل؛ لعدم العسر في متعلّق التكليف و إنّما هو في الجمع بين احتمالاته احتياطاً.

نعم، لو كان معناه نفي الحكم الناشئ من قبله العسر - كما قيل، لكانت قاعدة نفيه محكمة على قاعدة الاحتياط؛ لأنّ العسر حينئذ يكون من قبل التكليف المجعولة، فتكون منفية بنفيه.^١

أقول: لكن لو سلّمناه رأيه في نفي الضرر، فلا نسلمه في نفي الحرج جزماً، بل و في نفي العسر؛ فإنّ قوله تعالى: «ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»، صريح في نفي جعل الحرج لا في نفي الحرج نفسه، و جعل الحرج هو تشريعه، فهو كاللّص على مختار الشيخ الأنصاري^٢، و كذا نفي العسر؛ فإنّ قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ»^٣ ظاهر في نفي الحكم و التشريع دون نفي الموضوع؛ إذ الإرادة تشريعية على ما حقّقناه في كتابنا صراط الحقّ، فلاحظ.

بل الأظهر أنّ نفي الضرر كذلك؛ إذ ما ذكره صاحب الكفاية من أنّه نفي الموضوع بلحاظ آثار الضرر و أحكامه غير متين؛ ضرورة بقاء أحكام الضرر و عدم رفعه بهذه الجملة؛ إذ من أحكامه الحرمة أي حرمة الإضرار بالغير، فهل يقول صاحب الكفاية

١. كفاية الأصول، ج ٢، ص ١١٨.

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

برفعها و جواز الإضرار بالغير؟ بل القابل للنفي هو آثار موضوع الضرر أعني الوضوء الضريّ و الغسل الضريّ و نحوهما مثلاً.

و بالجملة، صدور نفي الضرر من لسان الشارع بما هو شارع و حاكم شرعيّ، قرينة على أنّ المراد من الضرر المنفيّ هو الضرر الناشئ من الحكم الشرعيّ فقط، فاختصاص الرواية بالسبب الشرعيّ دون التكويني ليس ببعيد، كما استبعده صاحب الكفاية^(١).

الفصل الثالث: أنّ الظاهر من الموثقة أنّ الضرر الذي يكشف عن عدم ثبوت الحكم الشرعيّ في مورد هو الضرر الشخصيّ دون الضرر النوعيّ، كما أنّ الأمر كذلك في الجهل و الخطأ و النسيان و غيرها في حديث الرفع. و ما ذكره الشيخ^(٢) في رسالته ضعيف لا يثبت اعتبار الضرر النوعيّ. و لبعض فضلاء عصرنا تقرير آخر حول نوعيّة الضرر المذكور، لكنّه أيضاً ضعيف، فتأمّل.

الفصل الرابع: النكرة في سياق النفي تفيد العموم، كما قالوا. و حيث إنّ الضرر في الرواية نكرة وقعت عقيب النفي، فهو يفيد العموم. و عليه، فلا بدّ من ملاحظة الأدلّة المتكفّلة للأحكام الثابتة لموضوعاتها بعناوينها الأوّليّة في مورد الاجتماع، كالوضوء، و الغسل، و الصوم الضرريّة؛ فإنّ النسبة بينهما عموم من وجه، فإن كانت دلالتها بالإطلاق، قدّمت القاعدة عليها تقديم العامّ على المطلق، و إن كانت بالعموم، فوجه تقديم القاعدة عليها هو فهم العرف، و الظاهر أنّ السرّ في فهم العرف هو حكومة القاعدة على الأدلّة المذكورة، كما يراها الشيخ الأنصاريّ، و السيّد الأستاذ الخوئيّ (دام ظلّه)، خلافاً لصاحب الكفاية و سيّدنا الأستاذ الحكيم^(٣)، و الكلام في المقام طويل الذيل غير أنّ الأظهر ما ذكرنا، و الله العالم.

الفصل الخامس: يقول الشيخ الأنصاريّ^(٤):

إلا أنّ الذي يوهن فيها هي كثرة التخصيصات فيها، بحيث يكون الخارج منها أضعاف الباقي... خصوصاً على تفسير الضرر بإدخال المكروه، كما تقدّم، بل لو بني على العمل بعموم هذه القاعدة حصل منه فقه جديد، و مع ذلك فقد استقرّت سيرة الفريقين على

الاستدلال بها في مقابل العمومات... إلّا أن يقال: - مضافاً إلى منع أكثرية الخارج وإن سلمت كثرت - إن الموارد الكثيرة الخارجة عن العامّ إنّما خرجت بعنوان واحد جامع لأفراد هي أكثر من الباقي، كما إذا قيل: أكرم الناس، ودلّ دليل على اعتبار العدالة، خصوصاً إذا كان المخصّص ممّا يعلم به المخاطب حال الخطاب، ومن هنا ظهر وجه صحة التمسك بكثير من العمومات مع خروج أكثر أفرادها، كما في قوله: «المؤمنون عند شروطهم» وقوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»، بناء على إرادة اليهود، كما في الصحيح.

أقول: تخصيص الأكثر مستهجن، سواء كان بجامع واحد أو بعناوين مختلفة، والموردان المشار إليهما في كلامه ﷺ لا بدّ من توجيههما، ولا يكونان عند العرف دليلين لرفع الاستهجان. وأمّا إذا علم المخاطب بالمخصّص حال الخطاب، فعلمه كالمخصّص المتّصل اللفظي يمنع عن انعقاد الظهور للعامّ في غير الخاصّ المعلوم للمخاطب.

و فصل سيّدنا الأستاذ الخوئي في درسه - خارج أصول الفقه - بين القضية الخارجيّة و القضية الحقيقيّة، فسلمّ استهجان التخصيص المذكور في الأولى دون الثانية؛ فإنّ القضية الحقيقية قضية لم يلحظ فيها الخارج إلّا على نحو الفرض والتقدير، فلا يضرّ فيها كثرة أفراد المخصّص خارجاً.

أقول: الأصحّ إلحاق الحقيقيّة بالخارجيّة في الاستهجان؛ لضعف التعليل المذكور في كلامه، ولعلّه تبع في ذلك شيخه المحقّق النائيني ﷺ؛ فإنّه كثيراً ما يفصل في المسائل بين القضيتين.

ثمّ إنّ الخارج من العموم المذكور أمور:

١. الديات ٢. الحدود و التعزيرات ٣. الضمانات ٤. الخمس و الزكاة و الفطرة ٥.
- الحجّ ٦. الجهاد ٧. اشتراء الماء للوضوء مثلاً ٨. نجاسة ملاقي النجس إذا كانت مسقطاً لماليتها^١ وهكذا في موارد العلم الإجمالي، كما إذا علم بغصبية أحد الأموال الغالية أو نجاسته أو نجاسة سمن مائع مردّد بين مائة أسمان و كلّ من أفرادها ذو مقدار كثير، وهكذا إلى غير ذلك.

١. أو بعض أحكامها كوجوب الاجتناب.

أقول: إذا قلنا: إِنَّ المتيقِّنَ من نفي الضرر هو عدم تشريع حكم يجوز لكلِّ مكلف الإضرار بغيره بسبب التصرف في ماله، فلا يرد الإشكال في شيء حتى في مثل القصاص والضمانات؛ لأنَّهما خارجتان عن مدلول الرواية المخصوص بالإضرار الابتدائي، لكن إطلاق الرواية هو عدم تشريع حكم ضرريٍّ على العباد ولو من الشارع نفسه، و عليه، فنقول: الديات والضمانات وأكثر أحكام الحدود خارجة عن الرواية تخصّصاً؛ لما عرفت من انصرافها إلى الضرر الابتدائي دون الانتقامي، كما يدلُّ عليه قلع الشجرة في نفس الرواية.

و أمَّا الخمس وأكثر موارد الزكاة، فيحتمل أنَّ الشارع لم يعتبر المكلف مالكاً لهما، بل اعتبرهما ملكاً للفقراء، فهو من باب عدم النفع دون الضرر.

و قد يجاب عن الجميع بأنَّ مورد نفي الضرر هو الضرر الاتفاقيّ دون الدائمي، و لذا لم يعترض أحد على النبي الأكرم ﷺ حين نفيه الضرر بأحد المذكورات.

و هذا الجواب وإن صدر عن محقّق كبير، مثل سيّدنا الأستاذ الخوئي غير أنّه عجب، بل غريب منه (دام ظلّه)، فإنّه دعوى جزائيّة و تعليله عليل؛ فإنَّ الصحابة كما لم يعترضوا عليه بالمذكورات، لم يعترضوا عليه بموارد الضرر الاتفاقيّ أيضاً، كاشتراء الماء للوضوء بأضعاف قيمته.

و على الجملة، إن قيل بالتخصيص في غير ما ذكرنا، فلا مانع منه؛ لعدم لزوم تخصيص الأكثر، كما أشار إليه الشيخ الأنصاري رحمه الله، والله العالم.

الفصل السادس: إذا دار أمر شخص بين ارتكاب أحد الضررين المحرّمين، فلا بدّ من اختيار أقلّهما ضرراً، واجتناب ما يكون أهمّ حرمةً، كما هو الحال في مطلق موارد التزام.

و أمّا إذا دار الأمر بين الضرر للإثنين، كما إذا دخل رأس دابّة شخص في قدر شخص آخر و لم يمكن التخليص إلّا بكسر القدر، أو قطع رأس الدابّة، فإن كان هذا بفعل أحد المالكين، وجب عليه إتلاف ماله مقدّمةً لتخليص مال الغير عنه و ردّه إلى مالكه؛ فإنّه واجب مهمّا أمكن، و معه لا تصل النوبة إلى المثل أو القيمة. و لا يتوهم

جريان نفي الضرر في حق المالك الفاعل، كما يظهر من ملاحظة الوثيقة المتقدمة.
و أما إذا كان بفعل غير المالكين، فيتخير كل من المالكين في إتلاف ماله و مال
الآخر مع الضمان، «مثلاً أو قيمة» غير المنفيّ بحديث نفي الضرر المستقرّ على الفاعل
أخيراً.

نعم، إذا كان إتلاف أحدهما عند العرف أكثر عدواناً وظلماً، فلا بدّ من إتلاف الآخر؛
إذ لا يجري حينئذ فيه نفي الضرر الوارد مورد الامتنان المنفيّ في المقام؛ لأجل تراحمه
بإتلاف مال الآخر الأكثر الأهمّ، وهكذا إذا كان ذلك بأقفة سماوية و لم يكن بفعل
فاعل؛ فإنّ الحكم واحد وفاقاً للمشهور. و أمّا ما اعترضه سيّدنا الأستاذ
الخوئي (دام ظلّه) على ما في الدراسات^١ فهو ضعيف، كما يظهر للمتأمل.
ثمّ إنّ تصرف المالك في ملكه إذا كان بداعي الإضرار بالغير، أو كان لمجرد العبث
مع علمه بإضرار الغير، فهو حرام، كما عرفت.

و أمّا إذا كان بداعي دفع الضرر بحيث إن لم يتصرف تضرّر المالك و إن تصرف
يتضرّر غيره، كجيرانه مثلاً، فالحقّ هو عدم صحته؛ لعدم شمولها ككلّ مطلق و عامّ
للفردين المتناقضين، أو المتضادين، فيرجع إلى عموم السلطنة أو أصالة البراءة.

نعم، لا مانع من الضمان إذا أوجب ضرراً بغيره؛ لإطلاق أدلة الضمان و إن نسب إلى
المشهور عدم الضمان، لكن لا يبعد تقييد ذلك بما إذا لم يكن ضرر الجار مثلاً كثيراً جداً
و إلّا فيمكن القول بمنع التصرف بدعوى شمول نفي الضرر، للضرر المتوجّه إلى الجار
دون الضرر القليل المتوجّه إلى المالك؛ لأنّه ورد مورد الامتنان، و يؤيّد قاعدة العدل و
الإنصاف أيضاً، إلّا أن يقال بأنّ العدل و الإنصاف يحقّقان بالضمان، فتدبر جيّداً.

و أمّا إذا كان بداعي جلب النفع، فالمشهور أيضاً على الجواز، بل ادّعى عليه
الإجماع و خالفهم سيّدنا الأستاذ الخوئي، فقال: حينئذ يمنع المالك من تصرفه في ماله
؛ لأنّ نفي الضرر ينفي جوازه من دون معارض.

أقول: و لا يبعد الذهاب إلى قول المشهور؛ فإنّ مجرد منع المالك عن تصرفه في

سبيل نفعه ضرر. لا أقول: إنّ مجرد عدم النفع ضرر، كما مرّ عن صاحب الكفاية؛ لوجود الوسطة بينهما جزءاً، لكن أقول: إنّ المستفاد من موثقة زرارة المتقدّمة إطلاق الضرر على معنى يشمل عدم النفع أيضاً؛ إذ عدم استئذان سمرة لا يكون دائماً ضرراً وحرّجاً على الأنصاري، بل ربّما كان مجرد فوات المنفعة، كلعبه مع زوجته مثلاً، مع أنّ النبيّ الأكرم ﷺ أطلق عليه الضرر، فهذه الصورة (أي صورة التصرف للنفع) تلحق بصورة التصرف؛ لأجل دفع الضرر جوازاً و ضماناً و تفصيلاً، لكن الحقّ أنّ دخول الأجنبيّ على أحد في بيته وفيه زوجته و بناته ضرر عليه، فليس الضرر في الرواية بشامل لعدم النفع أيضاً. ثمّ إنّ هنا دقيقة وهي أنّ الضرر المذكور في الرواية يمكن دفعه بمنع تصرف المالك، و تحريم وصوله إلى شجره، إلّا في بعض الأوقات مع الإذن من مالك الدار، لكن النبيّ ﷺ أمر بما كثر ضرره على مالك الشجر وإن لم يخرج مملوكه من المالّة، و إذا فرض عدم القلع مثلاً، فهل يحكم بإحراق الشجر و إتلاف العين، أو يمنع من التصرف، أو يتخيّر القاضي في الأمرين؟ فيه وجوه.

و التحقيق أنّ النبيّ الأكرم ﷺ بيّن حكماً شرعياً كليّاً بعنوان التبيّي، و أمر أمراً سياسياً بعنوان الحاكم رآه أصلح، فللحاكم كلّ ما يراه صلاحاً للفرد أو المجتمع من قلع الشجرة، أو إحراقها، أو منع مالكها من الذهاب و نحو ذلك، و إذا استوت الوجوه في المصلحة فلا بدّ من اختيار ما هو أقلّ ضرراً على المالك.

الفصل السابع: إذا توجّض المكلّف أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر أو غفلة عنه، ثمّ بان أنّ طهوره كان ضرريّاً، ففي صحّة الوضوء أو الغسل، كما نقل عليها تسالم الأصحاب أو عدمها؛ لأنّ الضرر أزال وجوب استعمال الماء و عيّن التيمّم عليه؛ فإنّ الراجع للأحكام الضرريّة هو الضرر بوجوده الواقعي، كما هو الظاهر من الرواية بلا مدخليّة للعلم به، فيه وجهان.

يقول سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه): «إنّ ورود دليل نفي الضرر في مقام الامتنان قرينة قطعيّة على عدم شموله للمقام؛ فإنّ نفي الحكم عن الظهارة المائيّة الضرريّة الصادرة حال الجهل الملازم لفساد ما أتى به، و للأمر بالتيمّم، بل لإعادة المشروطة

بالظاهرة الواقعة معها مخالف للامتنان، فلا يشملها الدليل».

فإن قلت: الإضرار حرام، وكلّ حرام مبغوض، وكلّ مبغوض لا يصحّ به التقرب، علم به المكلف أم لا، فكيف يصحّ الوضوء أو الغسل؟ قلت: الصغرى الأولى ممنوعة؛ فإنّ المحرّم الإضرار بالغير دون الإضرار بالنفس؛ لعدم قيام الدليل على حرمة، إلّا في الإضرار الخطير الذي يفهم من مذاق الشارع حرمة، كقطع بعض الأعضاء ونحوه. وأمّا الإضرار الطفيف، فهو غير حرام؛ للأصل، كالإضرار بالمال إذا لم يصدق عليه عنوان الإسراف والتبذير، بل يمكن الحكم بصحة الظهور في صورة علم المكلف بالضرر؛ فإنّ المتيقّن من حديث لا ضرر هو نفي الإلزام دون الجواز والرجحان، وعليه، فإذا تحمّل الضرر، صحّ طهوره؛ فإنّه عمل مشروع وإن لم يكن عليه واجباً.

والحاصل لا كثير تفاوت في صورة العلم والجهل بالضرر بعد فرض ورود الرواية مورد الامتنان.

نعم، استشكل المحقّق النائيّنيّ رحمته الله بأنّ الحكم بصحة الوضوء عند الحكم بصحة التيمّم يستلزم تخيير المكلف بينهما وهو شبه الجمع بين التقيضين؛ فإنّ الأمر بالتيمّم في الآية المباركة مشروط بعدم وجدان الماء، كما أنّ الأمر بالوضوء بقرينة المقابلة مشروط بالوجدان، ولكنّ تلميذه سيّدنا الأستاذ دام ظلّه قد ردّه بأنّ ما علّق على وجدان الماء وعدمه في الآية إنّما هو وجوب الوضوء وجوب التيمّم، فمن الجائر أن يكون واجد الماء في مورد قد شرع له التيمّم إرفاقاً، كما ثبت ذلك فيمن آوى إلى فراشه، فذكر أنّه غير متوضّ، لكنّ المقام غير خال عن الإشكال، والله عالم بحقيقة الحال.

الفصل الثامن: أنّه لا بدّ من تخصيص القاعدة في موارد العلم بأهميّة التكليف عند الشارع، كما إذا دار الأمر بين تضرّر أحد باتلاف مقدار من المال، وبين ارتكابه القتل أو الزنا أو اللواط ونحوها؛ فإنّه لا مجال لتوهم نفي حرمة الأمور المذكورة بحديث نفي الضرر، وهذا فليكن مفروغاً عنه، وإن لم أجد عاجلاً من تبه عليه.

تتميم و تقسيم

الإضرار بالغير على أنحاء:

النحو الأول: الإضرار المالي، كما إذا أكل أو أتلف ولو تسبباً مال مسلم مثلاً.
النحو الثاني: الإضرار البدني، كقطع الأعضاء و الإخصاء و إحداث عيوب في البدن و نحوها.

النحو الثالث: الإضرار العرضي، كالتهوين و حطّ المقام، و غير ذلك.

النحو الرابع: الإضرار النفسي، كإحداث العيوب النفسيّة.

النحو الخامس: الإضرار الفكريّ، كالتشويش و التضيق و الإخافة و نحو ذلك، و مورد موثقة زرارة المتقدّمة هو الأخير، كما يظهر للمتدبّر. و لا أقلّ من كونه القدر المتيقّن، و عليه، فيحرم الأنواع الأربعة الآخر بطريق أولى.

ثمّ إنّّه لا شكّ في أنّ الحرمة في القسم الأول معلّقة على فقد الرضا و إلّا فالإضرار جائز قطعاً ما لم يطرأ عليه عنوان آخر محرّم، كالإسراف و نحوه، و الظاهر إلحاق الخامس بالأوّل في التعليق المذكور، و لذا لو رضي الأنصاريّ بدخول سمرة لم يكن له حرج فيه، فتدبّر.

و أمّا القسم الثالث: فلا ينبغي الإشكال في حرّمته و إن رضي الغير، بل لا يبعد أن يحرم على الإنسان أن يوهن نفسه.

و إنّما الكلام في الرابع و الثاني و أنّ حرمتها خاصّة بصورة عدم رضی الغير، أمّ شاملة لفرض الرضا أيضاً؟ فيه تردّد، و الذهاب إلى الأوّل - في غير ما يفهم من مذاق الشرع حرّمته، كالإضرار المهمّة من قطع يد أو رجل أو قلع عين مثلاً - لم يكن إلّا تاركاً للاحتياط، و الله العالم.

٣٣٢. الإضرار بالنفس

ظهر من طيّ البحث السابق الحدّ المحرّم من الإضرار بالنفس.

٣٣٣. إضلال الناس عن الحق

قال الله تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ^١ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ». أقول: و أما قوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^٢ ففي غير المضل.

و في خبر سماعة عن الصادق عليه السلام قال: قلت له: قول الله عز وجل: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا»^٣ فقال: «من أخرجها من ضلال إلى هدى فكأنما أحياها و من أخرجها من هدى إلى ضلال فقد قتلها»^٤.

و في صحيح هشام بن الحكم و أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال:

«كان رجل في الزمن الأول طلب الدنيا من حلال فلم يقدر عليها، و طلبها من حرام فلم يقدر عليها، فأتاه الشيطان، فقال له: ألا أدلك على شيء تكثر به دنياك و تكثر به تبعك؟ فقال: بلى. قال: تبتدع ديناً و تدعو الناس إليه، ففعل، فاستجاب له الناس و أطاعوه، فأصاب من الدنيا، ثم إنه فكر، فقال: ما صنعت؟ ابتدعت ديناً و دعوت الناس إليه، ما أرى لي من توبة إلا أن آتي من دعوته إليه فأردّه عنه، فجعل يأتي أصحابه الذين أجابوه، فيقول: إن الذي دعوتكم إليه باطل، و إنما ابتدعته، فجعلوا يقولون: كذبت، هو الحق و لكنك شككت في دينك، فرجعت عنه! فلما رأى ذلك عمد إلى سلسلة فوتد لها و تدأ، ثم جعلها في عنقه، قال: لا أحلها حتى يتوب الله عز وجل عليّ، فأوحى الله عز وجل إلى نبي من الأنبياء، قل لفلان: و عزتي! لو دعوتني حتى تتقطع أوصالك ما استجبت لك حتى ترد من مات على ما دعوته إليه فيرجع عنه»^٥. و للحديث طرق و أسناد كثيرة.

١. والضمير في قوله تعالى «لهم» يرجع إلى المستكبرين.

٢. الإسراء (١٧): ١٥.

٣. المائدة (٥): ٣٢.

٤. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤٤٧. و في السند عثمان بن عيسى و هو مجهول.

٥. المصدر، ص ٣٤٣.

أقول: الإضلال قبيح عقلاً و قد وصف الله تعالى الشيطان به حكايةً عن موسى عليه السلام: «إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ»^١ فهو محرّم وإن لم ترد به رواية. لا يقال: كيف يكون قبيحاً و قد وصف الله به نفسه في آيات كثيرة؟ فإنّه يقال: القبيح هو الإضلال الابتدائي. و أمّا الإضلال الانتقامي، فلا قبح فيه، و ما يضلّ الله إلّا الفاسقين، فإضلاله تعالى أحداً لفسقه السابق و جزاءً له. و المسألة محرّرة بتفصيلها في كتابنا: صراط الحقّ، الموضوع في علم الكلام، فلاحظ الجزء الثاني منه، و لاحظ أيضاً عنوان «السنة والبدعة».

تنبيه

هنا تم الجزء الأوّل من حدود الشريعة في محرّماتها كما في الطبعتين السابقتين لكن في هذه الطبعة الثالثة جمع الجزءان في جزء واحد، فكتاب حدود الشريعة المشتمل على أربعة أجزاء في المحرمات و الواجبات النفسية، صار جزأين في هذه الطبعة:

الجزء الأوّل: في تمام المحرّمات.

الجزء الثاني: في تمام الواجبات.

فلا تغفل من هذه النكتة حتى لا تتحرّر في بعض الجملات في هذا الكتاب.

«ط»

٣٣٤. طرد المؤمنين

قال الله تعالى: «وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ»^١.

أقول: الظاهر أن المراد من جملة الصلة وما بعدها بيان حال المؤمنين من دون مدخليتها في الحكم، فكأن مدلول الآية تحريم طرد المؤمنين، وكيفما كان في شمول الحكم لغير الرسول الأكرم من كل زعيم ديني تردّد إن لم ينطبق عليه عنوان محرّم آخر، والأوّل أشبه.

٣٣٥. إطعام المحارب

في صحيح حنّان عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» قال: «لا يبايع، ولا يؤوى، (ولا يطعم)، ولا يتصدّق عليه»^٢.

أقول: يظهر من الوسائل أنّ جملة «ولا يطعم» ليست مذكورة في جميع نسخ الكافي، لكنّ الظاهر كفاية وجودها في بعضها. ويظهر من تفسير البرهان أنّ الجملة غير

١. الأنعام (٦): ٥٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٣٩.

مذكورة في الكافي، ولكنها موجودة في التهذيب^١ مع أنّ حرمة الإيواء والتصدّق تدلّ على حرمة الإطعام، فتأمل، وعلى كلّ في إلحاق السقي بالإطعام وجه.

أقول: الشيء المهمّ هو أنّ المنع عن الإطعام وغيره ممّا ذكر في الصحيح هل هو مستمرّ حتّى موت المحارب فإنّه محكوم بالتلف والهلاك أو مقيدّ بغير فرض توقّف حفظ نفسه، فيجب إطعامه وإيواؤه وبيعه كفاية؟ فيه وجهان، ويؤيد الثاني عدم كونه مقتولاً لامحالة؛ إذ من جملة الأحكام النفي، وهو يتوقّف على الحياة، بل ربّما توقّف قتله أو صلبه أو قطع يده ورجله على أمور لا تتيسّر إلّا بعد مرور أيام، فلا بدّ لحفظه من إطعام، وليس إعدامه بالجوع من القتل المأمور به ظاهراً؛ فضلاً عن كونه من الصلب و القطع.

وعلى الجملة، لا بأس باختيار القول الثاني إن شاء الله - وبمثله يقال في إطعام القاتل الذي لجأ إلى الحرم، لاسيّما أنّه غير مهدور الدم لكلّ أحد، بل هو بالنسبة إلى غير وليّ المقتول مصون النفس يجب حفظه من التلف، فافهم.

٣٣٦. إطعام القاتل الداخل في الحرم

في صحيح معاوية بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً في الحلّ ثمّ دخل الحرم؟ فقال: «لا يقتل، ولا يطعم، ولا يسقى، ولا يباع، ولا يؤذى حتّى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحدّ»^٢، ومثله صحيح الحلبي وغيره.

٣٣٧. إطعام المرتدة

يحرم إطعام المرتدة عن الإسلام إلّا ما يمسك نفسها، وكذا سقيها كما في صحيح حمّاد^٣.

و هل هو حرام مطلقاً أو بعد رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي؟ فيه وجهان.

١. البرهان، ج ١، ص ٤٦٦.

٢. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٣٣٦.

٣. المصدر، ج ١٨، ص ٥٩٤.

□ الطعن على المؤمن

وردت فيه روايات: لكنها لضعفها سنداً أو دلالةً لا تثبت الحرمة للعنوان.^١ نعم، هو مستلزم للحرام دائماً أو غالباً كما لا يخفى.

□ الطغيان

نهى الله تعالى عنه في جملة من آيات كتابه العزيز، لكنه ليس محرماً مستقلاً، بل الظاهر أنه عبارة عن التجاوز عن أحكام الله سبحانه وتعالى.^٢

□ التطفيف

قال الله تعالى: «وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ».^٣

ويمكن أن يقال: إنَّ حرمة التطفيف ليست حكماً برأسها، بل هي إحدى أفراد حرمة أكل مال الناس بلا جهة أو إحدى مصاديق حرمة الاستعمال في مال الغير من دون رضاه.

ويمكن أن يقال: إنَّ مجرد النقص في المعاملة حرام وإن وفي حق القابض خارج المعاملة تماماً، كما يظهر من كلام سيدنا الأستاذ الخوئي في حاشيته على المكاسب، وهو قضية الجمود على الآية المتقدمة، وقوله تعالى: «وَلَا تَنقُصُوا أَلْيَكِيَالِ وَالْمِيزَانَ»^٤ لكنَّ الأظهر - بملاحظة الانصراف - هو الأول، فلاحظ إلّا أن يقال: مقتضى إطلاق الآية حرمة التطفيف حتى بالنسبة إلى من لا يحرم أكل ماله، فهو حكم برأسه. والله العالم.

١. المصدر، ج ٨، ص ٦١١.

٢. هود (١١): ١١٢؛ طه (٢٠): ٨١؛ الرحمن (٥٥): ٨.

٣. المطففين (٨٣): ١-٥.

٤. هود (١١): ٨٥.

قال الشيخ الأنصاري^١: «وكيف كان، فلا إشكال في حرمة، ويدل عليه الأدلة الأربعة، ثم إنَّ البخس في العدِّ والذرع يحلق به حكماً وإن خرج عن موضعه...».

أقول: لا يبعد أن يقال: التطفيف مطلق التقليل، وذكر الوزن والكيل في الآية من باب المثال، فليس البخس في العدِّ والذرع خارجاً عن الموضوع، فلا حظ عنوان «البخس» في حرف «ب».

٣٣٨. الاطلاع على المؤمن في داره

في صحيح حماد عن الصادق^٢، قال: «بينما رسول الله في بعض حجرات نسائه إذا طلع رجل في شق الباب ويبد رسول الله^٣ مدراة،^٤ فقال: لو كنت قريباً منك لفقتُ به عينك».

أقول: فقاً العين: قلعهما، كما في بعض كتب اللغة.

وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر^٥، قال: «عورة المؤمن على المؤمن حرام». و قال: «من أطلع على مؤمن في منزله فعيناه مباحة للمؤمن في تلك الحال، ومن دمر^٦ على مؤمن بغير إذنه، فدمه مباح للمؤمن في تلك الحالة».

وفي صحيح الحلبي عن الصادق^٧: «أيما رجل أطلع على قوم في دارهم لينظر إلى عوراتهم ففقأوا عينه، أو جرحوه، فلا دية عليهم». وقال: «من اعتدى فاعتدي عليه، فلا قود له».

وفي مؤثق عبيد عنه^٨، قال: «أطلع رجل على النبي^٩ من الجريد (أي قضبان النخل المجردة عن خوصها كما في اللغة)، فقال له النبي^{١٠}: لو أعلم أنك تثبت لي لقمتم إليك بالمشقص (نصل عريض أو سهم فيه نصل عريض) حتى أفقأ به عينيك».

١. البدرة: القرن، أو المشط وهي ما تصنع عن الحديد ليتمسك بها الشعر الملبد، راجع المنجد مادة «دري».

٢. دمر عليهم: دخل عليهم بدون إذن.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٤٨.

٤. المصدر، ص ٥٠.

قال: فقلت له - وذاك لنا؟ فقال: «ويحك! أو ويلك! أقول لك: إن رسول الله ﷺ فعل وتقول ذاك لنا؟»^١

المستفاد من هذه الروايات أمور

الأمر الأول: حرمة الاطلاع على الناس في دورهم، ولا يختص الحكم بالمسلمين فضلاً عن المؤمنين؛ لإطلاق صحيح الحلبي، ولا يقيد به صحيح ابن مسلم؛ لعدم التنافي بينهما، كما لا يخفى، وعليه، فلا مانع من شمول الحكم للنظر في دور أهل الذمة أيضاً. وأما الحربى، فالظاهر عدم شمول الحكم له، كما يفهم من مذاق الشرع. الأمر الثاني: الظاهر عدم الخصوصية في الدار، بل يجري في الخيمة، وكل ما أعده الرجل لنفسه وأهله محفظة.

نعم، يشكل الأمر في الاطلاع على ما إذا لم تكن فيه نساء وإن كان فيه الرجال والولدان؛ إذ يمكن دعوى انصراف الروايات عنه، فلاحظ. الأمر الثالث: جواز فقاً العين غير مقيد بإصرار المطلع على اطلاعه، كما قيل؛ فإن الروايات مطلقة.

الأمر الرابع: هل يجوز الاعتداء عليه بعد النظر والاطلاع أم لا؟ فيه إشكال. ظاهر صحيح ابن مسلم اختصاصه بحالة الاطلاع، ولا إطلاق في غيره إطلاقاً قوياً. نعم، لا بأس بضربه للحاكم إذا خاف عليه العود أو أطلع مراراً، بل يجوز للمطلع عليه أيضاً تأديبه انتقاماً وانتصاراً، بل لا يبعد جواز الجرح في الصورة المذكورة (أي تكرار العمل مراراً) لكن المتيقن من جواز الجرح المذكور ما إذا لم يمكن الردع بالضرب ونحوه بعد العمل المذكور مع الإذن من الحاكم الشرعي.

الأمر الخامس: هل الحرمة وجواز الجرح المذكور مختصان بصورة قصد الاطلاع على عورة المؤمن، وما يشينه، وما لا يطيب نفسه باطلاع الغير أو مطلقاً؟ ظاهر صحيح الحلبي هو الأول، وإطلاق غيره الثاني وهو الأظهر إن لم يفرض انصرافه إلى الأول.

الأمر السادس: لا يجري الحكمان المذكوران في صورة رضا صاحب الدار.
الأمر السابع: مقتضى صحيح ابن مسلم إلحاق المرأة بالرجل في الحكمين المذكورين.

الأمر الثامن: قضية إطلاق صحيح ابن مسلم جواز قتل من دخل الدار بلا إذن صاحبها إذا كان مؤمناً لكن لا بدّ من تقييده في أثناء الدفاع من دون قصد أوّلٍ إلى قتله، فافهم.

الأمر التاسع: هل يجري الحكم في المحارم؟ فيه إشكال. ولا بعد في تخصيص الأب من الحكم وإن قلنا بشمول الحكم للأقارب والمحارم؛ لصحيح الخزّاز عن الصادق عليه السلام قال: «يستأذن الرجل إذا دخل على أبيه، ولا يستأذن الأب على الابن»^١.

تَقِيْمَة

في حدود الشرائع و الجواهر:

(الثانية: من اطلع) على عورات (قوم) بقصد النظر إلى ما يحرم عليه منهم ولو من ملكه، (فلهم زجره) قطعاً، إذ هو من المدافعة عن العرض أيضاً وحينئذ، فلو (أصرّ، فرموه بحصاة أو عود) أو غيرهما، فاتفق أنّه (جنى ذلك) عليه، (كانت الجناية هدرًا) بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه مع توقّف الدفع عليها، بل وكذا لو تعمّده بذلك مع الفرض المزبور؛ لأنّه من المدافعة عن العرض مضافاً إلى النصوص التي قدّمناها في المحارب ... (فلو بادره من غير زجر، ضمن)؛ لكونه عادياً فيندرج في عمومات الضمان. وفي محكمى المبسوط: إن لم يكف الزجر استغاث عليه إن كان في موضع يبلغه الغوث، فإن لم يكن استحبّ أن ينشده فإن لم ينفع، فله ضربه بالسلاح^٢.

أقول: في هذه الكلمات مواقع للنظر تعرف ممّا سبق، فلا ملزم للتفصيل.

١. المصدر، ج ١٤، ص ١٥٧.

٢. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٦٦٠.

وفي محكيّ المبسوط: «ولو كان (المطلع) أعمى فناله بشيء، ضمنه؛ لأنّ الأعمى لا يبصر بالاطّلاع».

أقول: لأبأس به إذا فرضنا انصراف الاطّلاع إلى الإبصار وإلّا فلو عمّمناه للإصغاء وكان الأعمى يستمع إلى ما لا يرضى به صاحب الدار، ففيه و جهان، والأشبه الأوّل.

ثمّ قال المحقّق و صاحب الجواهر (رحمهما الله):

(ولو كان المطلّع رَحماً لِنساء) صاحب (المنزّل) بحيث يجوز له النظر إليهنّ، (اقتصر على زجره إن شاء)، ولا يجوز له رميه، (ولو رماء والحال هذه فجنى عليه، ضمن)؛ لكونه عادياً حينئذٍ إلّا أنّ يكون النظر ريبية (ولو كان من النساء مجرّدة، جاز زجره ورميه) على الوجه الذي سمعته، في الأجنبيّ (لأنّه ليس للمحرّم هذا الاطّلاع) المتضمّن للعورة والجسد...^١

أقول: المتيقّن خروج صورة رضا صاحب الدار وصورة عدم وجود الرجل في بيته في حين اطّلاع أرحام النساء عليهنّ في الدار، ورضاهنّ عن الحكمين، وفي غيرهما تقييد الإطلاقات بغير الأرحام محتاج إلى دليل مفقود، والله العالم.

□ إطاعة فرق من الناس

قال الله تعالى: «وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ»^٢ «وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ»^٣ و «فَلَا تُطِيعِ الْمُكَذِّبِينَ»^٤ «وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَافٍ مِثِينٍ»^٥ و «وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَيْمًا أَوْ كُفُورًا»^٦ و «وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِيعُهُمَا»^٧ و قريب

١. المصدر، ص ٦٦٢.

٢. الكهف (١٨): ٢٨.

٣. الأحزاب (٣٣): ١ و ٤٨.

٤. القلم (٦٨): ٨.

٥. القلم (٦٨): ١٠.

٦. الإنسان (٧٦): ٢٤.

٧. التكوير (٢٩): ٨.

منه في سورة لقمان «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ»^١ إلى غير ذلك من الآيات.

فقد نهى الله عن إطاعة الغافلين قلوبهم عن ذكر الله والمتبعين هواهم، والكافرين، والمنافقين، والمكذّبين، والحلّاف المهين، والآثمين، والكفور، والوالدين المجاهدين للشرك بالله، وعن أمر المسرفين، لكن يحتمل قوياً حمل النواهي المذكورة على الإرشاد؛ فإنّ إطاعة هؤلاء الطوائف الضالّة لا تتحقّق إلّا بآتيان أفعالهم المحرّمة، فيتلوّن الإنسان بالمعاصي.

ويحتمل حملها أو حمل بعضها على المولويّة وإرادة المطاوعة ولو في المباحات وإن كانه حكمة النهي ما ذكرنا، والله العالم.

□ طواف الحائض والنفساء

لا شك أنّ الطهارة من الحيض والنفاس شرط في صحّة الطواف على تفصيل مذكور في محلّه، ولا شك أنّ دخول الحائض والنفساء في المسجد الحرام حرام، كما أنّه لا شك في حرمة الطواف عليهما تشريعاً. وأمّا حرمة عليهما ذاتيّة - كما قيل - فلم أجد عليها دليلاً، وقدمر بعض الكلام في صلاة الحائض.

□ الطواف بالقبور

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «لا تشرب وأنت قائم، ولا تطف بقبور، ولا تبثّل في ماء نقيع؛ فإنّ من فعل ذلك فأصابه شيء، فلا يلومنّ إلّا نفسه»^٢.
أقول: السياق والتعليل - بناءً على رجوعه إلى الجميع - قرينتان قويتان على إرادة الكراهة دون الحرمة؛ خلافاً لبعضهم إلّا أن يقال بحرمة؛ لكونه بدعةً وللعلامة المجلسي حول الرواية كلام في مزار بحاره، من شاء فليراجعه^٣.

١. لقمان (٣١): ١٥.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٤٥٠.

٣. بحار الأنوار، ج ١٠٠، ص ١٢٦.

٣٣٩. الطيب للمحرم

في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في إحرامك، واتق الطيب في طعامك، وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة»^١ وسيأتي بحثه في حرف «ع» في حياة «الاستعمال» فلاحظ.

□ تطيب المرأة لغير زوجها

في صحيح الوليد أو موثقته عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أي امرأة تطيبت لغير زوجها ثم خرجت من بيتها، فهي تلعن حتى ترجع إلى بيتها متى ما رجعت»^٢. أقول جملة «لغير زوجها» و حرف «ما» غير مذكورتين في النسخة التي كانت عندي من عقاب الأعمال، لكنها غير قابلة للاعتماد؛ لكثرة الأغلاط في أسنادها و متونها، و هي المطبوعة في مطبعة السعد في بغداد سنة الألف و تسعمائة والإثنين والأربعين الميلادية (١٩٤٢م) والجملة المذكورة في نسخة الكافي أيضاً غير موجودة لكن طريق الكافي جدير بالبحث لأجل محمد بن إسماعيل فيه.^٣

ثم إن الظاهر دلالة «اللعن» على الحرمة إذا لم تقم قرينة على خلافها، ولكن الكلام في أن اللعن لأجل التطيب لغير الزوج، أو لخروجها عن البيت بلا إذن زوجها، أو لكليهما، ومما يردّد الباحث في الحكم بحرمة التطيب إطلاق الرواية الشامل لتطيّبها للنساء، كما في الأعراس وغيرها من المجالس النسائية مع أن السيرة قائمة على التطيب. وكذا الإطلاق يشمل خروجها ولو مع إذن زوجها، والله العالم.

□ تطيب الميّت

قيل: يمنع تطييبه بالمسك والعنبر والعود ونحوها. وممن احتاط في تركه وجوباً

١. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٩٤.

٢. المصدر، ج ١٤، ص ١١٤.

٣. بينما بعد ذلك على أن جهالته لاتضرّ باعتبار السند؛ لأنه شيخ إحازة و كتب الفضل كانت مشهورة في عصر الكليني.

السيدان العلّامتان الخوئي والميلاني (دام ظلّهما) في توضيح المسائل مع أنّ سيدنا الأستاذ الخوئي قد فنّد جميع الروايات المستدلّ بها على الحكم المذكور سنداً أو دلالةً في مجلس درسه على ما كتبتّه في رياض المجتهدين؛ تقريراً لأبحاثه الفقهيّة، قال (دام ظلّه): «فلا يثبت بالأخبار المذكورة الكراهة فضلاً عن الاحتياط اللزومي» وهذا هو الأظهر، فلا ملزم للاحتياط.^١

«ظ»

٣٤٠. التظليل على الرجل المحرم في حال المرور

في صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما، قال: سألته عن المحرم يركب القبة؟ فقال: «لا». قلت: فالمرأة المحرمة؟ قال: «نعم».^١ الحديث يشمل حالة النزول وغير السفر، ولا يشمل حال مرور المحرم في ظلّ الجدار مثلاً، ولا يشمل المرور في السوق المسقّف مثلاً.

وفي صحيح معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس، ولا بأس أن يستتر بعض جسده ببعض».^٢
وفي حسنة المعلّي بن خنيس عن الصادق عليه السلام: «لا يستتر المحرم من الشمس بثوب ولا بأس أن يستتر بعضه ببعض».

وفي معتبرة عبد الله عن أبي الحسن: أظلل وأنا محرم؟ قال: «لا» قلت: أفأظلل وأكفر؟ قال: «لا».^٣ منع التظليل، لا في الظلّ ولا في الطريق المسقّف، كالمسعى والجمرات في عصرنا.

كما أنّ مقتضى إطلاق الأوّل ثبوت الحكم في الليل والنهار لكنّ المفهوم من جميع الروايات أنّ التظليل من جهة الشمس، فلا مانع منه في الليل، فتأمل نعم، إطلاقه يشمل

١. المصدر، ج ٩، ص ١٤٦.

٢. المصدر، ص ١٥٢.

٣. المصدر، ص ١٤٦.

حالتي السفر والنزول، ومثله في هذا الإطلاق غيره لكن يقيده غيرها ممّا دلّ على الفرق المذكور.^١

أقول: تفصيل البحث عن فروع هذه المسألة المذكور في محله.

٣٤١. الظلم

الظلم قبيح عقلاً، بل أكثر ما يقيّحه العقل إنّما هو لأجل تطبيق عنوان الظلم عليه، وهذا العنوان لا يمكن أن يكون حسناً أبداً، بل هو قبيح دائماً.^٢

والشرع أيضاً حرّمه أشدّ التحريم. قال الله في قرآنه: «وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ»؛^٣ فإذا تمسّ النار من يركن إلى الظالم، فكيف الظالم نفسه؟! «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»، وفي كثير من الآيات القرآنية استعمال «الظلم» بمعنى «المعصية» وهو بهذا المعنى خارج عن هذه المسألة.

ثمّ إنه يجوز للمظلوم الانتقام من الظالم، كما مرّ. قال الله تعالى: «وَذَكِّرُوا لِلَّهِ كَثِيرًا وَأَنْتَصِرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا».^٤

وقال تعالى: «وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ».^٥ وفي القرآن آيات كثيرة شاملة للمقام بإطلاقها، ووضح المسألة يغنيها عن التفصيل.

وفي صحيح الوليد أو موثقته عن الصادق عليه السلام: «ما من مظلمة أشدّ من مظلمة لا يجد صاحبها عليها عوناً إلا الله».^٦

وفي صحيح هشام بن سالم عند قال: «قال رسول الله ﷺ: اتّقوا الظلم؛ فإنّه ظلمات يوم القيامة».

١. راجع: المصدر، ص ١٥٢، صحيح ابن بزيع.

٢. ويشكل الأمر في تجويز الفقهاء أو أكثرهم قتل الحيوانات بلا جهة عقلانية. كدفع ضرر، أو جلب منفعة، والأحوط - إن لم يكن الأقوى - المنع؛ فإنّه ظلم، والظلم حرام عقلاً و شرعاً، ولنعم ما قال السعدي:

ميازار مسورى كه دانه كش است كه جان دارد و جان شیرین خوش است

٣. هود (١١): ١٣.

٤. الشعراء (٢٦): ٢٢٧.

٥. الشورى (٤٢): ٤١.

٦. وسائل الشيعه، ج ١١، ص ٣٣٨.

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «ما من أحد يظلم مظلمة إلا أخذ به الله بها في نفسه وماله. فأما الظلم الذي بينه وبين الله، فإذا تاب غفر له».

وفي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «من ظلم مظلمة أخذ بها في نفسه أو في ماله أو في ولده».

وفي صحيح ابن يسار، قال أبو عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: من ظلم أحداً وفاته، فليستغفر الله له؛ فإنه كفارة له».^١

أقول: لا منافاة بين الأخيرة وما سبق؛ لإمكان حمله على الاقتضاء ونظارتها إلى نفي الفعلية؛ إذ يمكن أن يعوّض الله المظلوم بمقدار حقه أو أزيد عند استغفار الظالم حين عجزه عن استدراك حق المظلوم، واستيفائه له، فتدبر جيداً.

ويحتمل أن يكون الاستغفار كفارة بالنسبة إلى العذاب المستحق من عصيان الله دون المستحق من إتلاف حق الناس، ولا حظ باب التوبة في قسم الواجبات.

ثم إنه يمكن أن لا يحكم بحرمة أخذ حبة من الحنطة والشعير وغيرهما مما لا مالية له بنظر العرف من جهة صدق عنوان الظلم عليه؛ فإن الحبة المذكورة ونظائرها وإن كانت مملوكة إلا أنه لا دليل على حرمة التصرف في ملك الغير أو أكله. والذي يحرم تصرفه واستعماله من دون الإذن هو المال المفروض عدم صدقه عليها. ويمكن أن نلحق بالحبة الفضاء بناءً على أنه ليس بمال عرفاً.

وأما إن قلنا بأن المال هو ما يميل إليه النفس، أو ما يبذل بإزائه شيء، فلا شك في صدقه على الفضاء.

٣٤٢. الظنّ في حق الرّب جلّ جلاله في الجملة

قال الله تعالى «وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٤١﴾ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ».^٢

١. المصدر، ص ٣٤٣.

٢. فضلت (٤١): ٢١ و ٢٢.

وفي المجمع: «الإرداء: الإهلاك».

أقول: الظاهر وجوب الاعتقاد بأن الله تعالى يعلم كل شيء، فإن الآيات الكريمة توجب علم القارئ بعوم علمه وقدرته تعالى. وكأنه اليوم من الواضحات الإسلامية.

□ الظنّ السوء

قد مرّ ما يتعلّق به في حرف «س» تحت عنوان «سوء الظنّ بالله وبالمؤمنين»، فراجع.

□ إظهار الشماتة بالمسلم

في رواية الوائلة: «قال رسول الله ﷺ: لا تظهر الشماتة بأخيك، فيرحمه الله ويبتليك».

وفي رواية أبان عن الصادق عليه السلام: «لا تبدي الشماتة لأخيك، فيرحمه الله ويصيرها بك، وقال: من شمت بمصيبة نزلت بأخيه لم يخرج من الدنيا حتى يفتن»^١.
أقول: الروايتان ضعيفتان سنداً ودلالةً، لكنّ الغالب ترتّب عنوان محرّم آخر عليه، كالإيذاء، والتوهين، والإذلال، ونحوها، والله العاصم.

٣٤٣. الظهار

في الشرائع والجواهر:

لاخلاف في أنّ (الظهار محرّم؛ لآصافه بالمنكر) والزور في قوله تعالى: «وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا» وهما معاً محرّمان مع تصريح الرواية الواردة بسبب نزولها بكونه معصية (و) لكن (قيل) وإن لم نحققه لأحد من أصحابنا: (لاعقاب فيه؛ لتعقيبه بالعفو)، فقال عزّوجلّ بعد ذكره: «وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ غَفُورٌ» وهو يستلزم نفي العقاب.

وفيه أنه لا يلزم من وصفه تعالى بالعمو والغفران فعليهما بهذا النوع من المعصية...
ونظائره في القرآن كثيرة، كقوله تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ
وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً»^١.

□ إظهار المحرمات حليتها للرجال

في صحيح ابن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن عن المرأة يكون عليها الحلي،
والخلخال، والمسكة، والقرطان من الذهب، والورق تحرم فيه وهو عليها وقد كانت
تلبسه في بيتها قبل حجها انتزعه (انتزعه ظ) إذا أحرمت أو تركه على حاله؟ قال:
«تحرم فيه وتلبسه من غير أن تظهره للرجال في مركبها ومسيرها»^٢.
أقول: وفي شمول الرجال للمحارم والزواج نظر؛ لدعوى الانصراف إلى غيرهم. وإن
قلنا بإلحاق المحارم بغيرهم، لأشكلنا في شمول الرواية للزوج، والله العالم.
ويحتمل قوياً عدم حرمة للمحرمات أصلاً، ونهي الإمام عن إظهارها من جهة حرمة
إبداء الزينة للأجانب مطلقاً. وإن شئت، فقل: إن نهيه ﷺ هنا للإرشاد.
وسأتي مزيد بحث له في عنوان «اللبس» في حرف «ل» إن شاء الله.
ولاحظ عنوان «الضرب» في الجزء الأول ذيل عنوان «ضرب النساء أرجلهن».

١. جواهر الكلام، ج ٣٣، ص ١٢٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٣١.

«ع»

□ عبادة الحائض والنفسا

أشرنا إليها في صلاة الحائض في حرف «ص».

□ عبادة الشيطان

قال الله تعالى: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ»^١.

أقول: الظاهر أنَّ عبادة الشيطان في الآية عبارة عن إطاعته فيما يوسوس من ترك الواجبات وإتيان المحرمات وإن كانت العبادة أخَصَّ من الإطاعة، كما لا يخفى، وإن أريد بها معناها الأخصَّ، فتدخل فيما يأتي.

٣٤٤. عبادة غير الله

قال الله تعالى: «قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ»^٢.
وقال: «إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ»^٣.

١. يس (٣٦): ٦٠.

٢. الأنعام (٦): ٥٦؛ غافر (٤٠): ٦٦.

٣. الأنبياء (٢١): ٩٨.

أقول: عبادة غير الله شرك و هو من أكبر الكبائر، و يدخل فيها الركوع و السجود لغير الله تعالى؛ فإنهما من العبادات ولو كانا في غير الصلاة.

بحث مهم

لإجمال في معنى العبادة المأمور بها؛ فإنها بمصاديقها مبينة في الشرع و الفقه كالصلاة و الصوم و... ولا سبيل إلى اختراع العبادات؛ فإنها تشريع و بدعة، فهي باطلة و محرمة، و هذا واضح، و إنما الصعوبة في تعريف العبادة التي هي محكومة بالحرمة و الإشرار، و الوهابية الضالة المضلة اخترعت في تعريفها شيئاً مغائراً لمعناها اللغوي، و به تنسب المسلمين إلى الكفر؛ لدواع عندهم (خذلهم الله تعالى) و نحن ذكرنا هذا البحث في كتابنا: توحيد إسلامي و نظري بر و هابيت و قد طبع في الباكستان و إيران أيام جهادنا مع الماركسيين في أفغانستان، و يجدر بأهل التحقيق أن يراجعوه؛ فإنني لم أرفي الكتب الفقهية بحثاً عن هذا الموضوع.

و هنا احتمال آخر و هو أن العبادة الموضوعة للحرمة هي نفس العبادة الموضوعة للوجوب و الندب، فإن الشارع بين الثانية دون الأولى، ولو كانت مغائرة للثانية لبيتها، فتأمل في المقام، والله الملمهم للصواب.

٣٤٥. العتو عن أمر الله و نهيه

قال الله تعالى: «فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ»^١.

و قال الله تعالى: «فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ»^٢.

أقول: العتو والعتي - كما في بعض كتب اللغة: الاستكبار و تجاوز الحد.

ولا فرق في الحكم المذكور بين هذه الأمة و سائر الأمم، كما لا يخفى، بل الظاهر ثبوت حرمة العتو وإن أتى بما كلف به، فلاحظ.

١. الأعراف (٧): ١٦٦.

٢. الذاريات (٥١): ٤٤.

□ العنوّ في الأرض

قال الله تعالى: «وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ»^١، ولا يخفى أنّ النهي المذكور لا يتضمّن حكماً جديداً.

٣٤٦. العجب

في صحيح الثمالي عن السجاد عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: ثلاث منجيات: خوف الله في السرّ والعلانية، والعدل في الرضا والغضب، والقصد في الغنى والفقر. وثلاث مهلكات: هوى متّبّع، وشحّ مطاع، وإعجاب المرء بنفسه»^٢. أقول: الروايات الواردة في ذمّ العجب كثيرة جدّاً، بل لا يبعد حصول العلم بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام.

وقال سيّدنا الحكيم عليه السلام في مستمسه:

نعم، يظهر من كثير من الأخبار حرمة لکنّه لا ينطبق على العمل ليمتنع التقرّب به حينئذ، ومجرّد كونه من المهلكات وأنّه مانع من صعود العمل إلى الله سبحانه ومن قبوله أعمّ من الإبطال...»^٣.

أقول: ولكن مع ذلك استفادة الحرمة الذاتية منها محلّ إشكال؛ لاحتمال إرادة الإرشاد إلى لوازمه من ترك الوظائف اللازمة الشرعيّة، وعدم الخوف، والرجاء إليه تعالى، فلا حظ وتأمّل.

ثمّ العجب في اللغة: الكبر. أعجب بنفسه: استكبر. أعجب بالشيء: أسرّ الشيء. وقال بعضهم: «العجب: استعظام العمل الصالح، واستكباره، والابتهاج له، والإدلال به، وأن يرى نفسه خارجاً عن حدّ التقصير. وأمّا السرور به مع التواضع له تعالى والشكر له على التوفيق لذلك، فهو حسن. انتهى كلامه.

١. البقرة (٢): ٦٠؛ الأعراف، (٧): ٧٤؛ هود (١١): ٨٥؛ الشعراء (٢٦): ١٨٣؛ العنكبوت (٢٩): ٣٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٧٩.

٣. مستمك العروة الوثقى، ج ١، ص ٤٦٣.

وذكر السيد الأستاذ الحكيم المذكور في كتابه منهاج الصالحين «التكبر» في عداد الكبائر، ويأتي في محله. وإنما الكلام في حرمة العجب بمعناه الثاني.

٣٤٧. العجلة بالقرآن

قال الله تعالى: «وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ». أقول: يحتمل كون النهي إرشادياً، ويحتمل كونه مولوياً حسب الاختلاف في تفسير الآية، فراجع التفاسير.

□ تعدي حدود الله

قال الله تعالى: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»^١.

هذه الآية وغيرها مما يشابهها ليست دالة على حكم جديد، كما لا يخفى.

□ الاعتداء

قال الله تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَمَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ»^٢.

وقال تعالى: «وَلَا تُمْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا»^٣.

وقال: «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا»^٤.

وذكر بعض المفسرين في ذيل الآية الأولى «أنَّ النهي مطلق يراد به كل ما يصدق عليه أنه اعتداء، كالقتال قبل أن يدعى إلى الحق والابتداء بالقتال، وقتل النساء والصبيان».

١. البقرة (٢): ٢٢٩.

٢. البقرة (٢): ١٩٠.

٣. البقرة (٢): ٢٣١.

٤. المائدة (٥): ٢.

أقول: الاعتداء هو التجاوز عن الحدّ، فهو والظلم واحد، فليس فيه حكماً جديداً. وأمّا تحديد الاعتداء الجائر على الكفّار، فلعلّه سيأتي في باب القتل، والله الموفّق.

٣٤٨. عداوة الشيعة

في الصحيح عن الصادق عليه السلام أنّ الرجل ليحبّكم و ما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله الجنّة بحبّكم، وأنّ الرجل ليبغضكم و يعلم ما أنتم عليه فيدخله الله ببغضكم النار.^١ أقول: قد تقدّم الكلام في هذا الموضوع في حرف «ب» في عنوان «التباغض».

٣٤٩ و ٣٥٠. عداوة الرسل والملائكة

قال الله تعالى: «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ».^٢

قال المجلسي رحمه الله في السماء والعالم من البحار: «الظاهر أنّ التعبير بالكافرين عنهم (أي اليهود) لبيان أنّ هذا أيضاً من موجبات كفرهم، وتدلّ الآية على أنّه تجب محبة الملائكة، وأنّ عداوتهم كفر»^٣ انتهى.

أقول: استفادة حرمة عداوة الملائكة من الآية الكريمة لا بأس بها وأمّا وجوب محبتهم، فلا يستفاد بوجه..

□ تعطيل الحدود

في الصحيح عن أمير المؤمنين عليه السلام: «اللّهُمَّ ... قلت لنبيك ﷺ ...: يا محمد، من عطلّ حداً من حدودي، فقد عاندني وطلب بذلك مضادّي».^٤

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٩. الرواية محتاجة إلى البحث والتأمّل.

٢. البقرة (٢): ٩٨.

٣. بحار الأنوار، ج ٥٩، ص ١٤٩.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٣٠٩.

أقول: الظاهر أنَّ التعطيل بمعنى الترك دون التأخير، فحرمة عرضية لأجل ترك الواجب.

٣٥١. التعرّب بعد الهجرة

في صحيح ابن محبوب، قال: كتب معي بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الكبائر كم هي؟ وما هي؟ فكتب: «الكبائر من اجتنب ما وعد الله عليه النار كفر عنه سيئاته إذا كان مؤمناً، والسبع الموجبات: قتل النفس الحرام، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، والتعرّب بعد الهجرة، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف»^١.

أقول: وكذا عدّ التعرّب المشار إليه من الكبائر في صحيح ابن مسلم، وغيرهما.

وفي خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «لارضاع بعد فطام، ولا وصال في صيام، ولا يتم بعد احتلام، ولا صمت يوماً إلى الليل، ولا تعرّب بعد الهجرة، ولا هجرة بعد الفتح، ولا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك...»^٢

وفسّره في مجمع البحرين بقوله:

يعني الالتحاق ببلاد الكفر والإقامة بها بعد المهاجرة عنها إلى بلاد الإسلام، وكلّ من رجع من الهجرة إلى موضعه من غير عذر... كالمرتدّ. وفي كلام بعض علمائنا: التعرّب بعد الهجرة في زماننا هذا أن يشتغل الإنسان بتحصيل العلم ثم يتركه، ويصير منه غريباً؛ انتهى.

أقول: التعرّب يفرض على أقسام:

فمنها: الارتداد، فيرجع المكلف إلى بلده و موضعه مرتدّاً عن الإسلام إلى كفره.

١. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٢.

٢. المصدر، ج ١٦، ص ١٥٦.

ومنها: انتقال المكلف إلى مكان لا يقدر تعلّماً وعملاً على إطاعة ربّه عزّ اسمه.

ومنها: الالتحاق ببلاد الكفّار والسكونه فيها وإن تمكّن من إتيان وظائفه.

ومنها: ذهاب المؤمن إلى بلاد المخالفين. إمّا مع التمكّن من العمل بمذهبه. وإمّا بدونه، فالصور خمسة. لا إشكال في حرمة الأوّل والثاني، بل الثاني لعلّه المتيقّن من التعرّب المحرّم فضلاً عن الأوّل الذي لا يحتاج في حرّمته إلى كونه في التعرّب بعد الهجرة. كما أنّه لا إشكال في جواز الرابع قطعاً. وأمّا الأخير، فإن تمكّن من العمل تقيّة، فلا يبعد القول بالجواز؛ للسيرة. وإن لم يتمكّن أصلاً، كما في أداء الخمس ونحوه، فالأقوى عدم الجواز، فافهم.

وأما الثالث، ففيه إشكال وتردّد. والمسألة في العصر الحاضر محلّ لابتلاء الناس، ومقتضى البراءة هو الجواز؛ سواء أكان المرجع ماهاجر منه أولاً أم غيره؛ حاضرة كانت أو بادية، لكن جوازاً موقوف على عدم خوف ارتداد الأولاد وأخذ ثقافة الكفار، كما هو كذلك اليوم غالباً، بل وإتيان المحرّمات المباحة في مجتمع الكفر.

قال الشهيد الأوّل في جهاد اللّمة قال: «و يحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يتمكّن من إظهار شعائر الإسلام».

وقال الشهيد الثاني في شرحه:

من الأذان، والصلاة، والصوم وغيرها ... «واحترز بغير التمكّن ممّن يمكنه إقامتها؛ لقوّة، أو عشيرة تمنعه، فلا تجب عليه الهجرة. نعم، تستحبّ لئلاّ يكثر سوادهم، وإنّما يحرم المقام مع القدرة عليها (أي الهجرة)، فلو تعذّرت ... فلا حرج، وألحق المصنّف فيما نقل عنه ببلاد الشرك بلاد الخلاف التي لا يتمكّن فيها المؤمن من إقامة شعائر الإيمان مع إمكان انتقاله إلى بلد يتمكّن فيه منها. انتهى.

أقول: بعض هذا الكلام مؤيد لما قلنا من الجواز في الصورة الثالثة، وبعضه الأخير قد عرفت ما فيه.

ونحن ذكرنا تفصيل فروع الهجرة في كتابنا توضيح مسایل جنّگی الذي ألفناه بعد تأليف هذا الكتاب بسنوات، ونقل هنا ما ذكرنا في هامش الصفحة الإحدى والثمانين.

الطبعة الثانية منه: المستفاد من الآية^١ أولاً: وجوب الهجرة من كل محل لا يتمكن من التدين وإن لم يكن بلد شرك، كما في البلاد الأفغانية فعلاً. وثانياً: أن المناطق في وجوبها هو العصيان (الظلم بالنفس) المحقق بترك الواجبات وإتيان المحرمات فقط من دون اعتبار المستحبات، كالأذان. وثالثاً: الاكتفاء بالتدين ولو في حالة الاختفاء؛ فإنه الراجع للظلم على النفس من دون اعتبار التجاهر بالعمل، ورابعاً: كفاية العمل ولو مع الأذية؛ لعين ما قلناه في الثالث. فهذه ملاحظات أربع على كلام جمع من العلماء منهم: صاحب الجواهر.

وأما ما نقله في المجمع عن بعضهم، فهو ليس من التعرّب، وترك التعلم ليس بحرام مطلقاً؛ فإنّ التعلم ربّما يكون مستحبّاً، وربّما واجباً كفائياً، وربّما واجباً عينياً.

٣٥٢ و ٣٥٣. عزم عقد النكاح للمعتدة

قال الله تعالى: «وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ»^٢.

قيل: العزم عقد القلب على الفعل، وتثبت به حيث لا يبقى فيه وهن في تأثيره إلا أن يبطل من رأس. والعقد من العقد بمعنى الشدّ... ثم في تعليق عقد النكاح بالعزم الذي هو أمر قلبي، إشارة إلى أن سنخ هذه العقد أمر قائم بالنية والاعتقاد؛ فإنها من الاعتبارات العقلانية التي لا موطن لها إلا ظرف الاعتقاد، والمراد بالكتاب هو المكتوب، أي المفروض من الحكم وهو التريص الذي فرضه الله على المعتدات.

فمعنى الآية: ولا تجزوا عقد النكاح حتى تنقضي عدتهن. أي فليس المحرم هو العزم على العقد، بل نفس العقد؛ فإنّ العزم عليه جائز؛ لقوله تعالى قبل هذه الآية: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ»، كما في المجمع. لكن أورد عليه في الجواهر:

١. النساء (٤): ٩٩ و ١٠٠.

٢. البقرة (٢): ٢٣٧.

بأنّ المباح هو العزم على النكاح بعد العدة لافيهها؛ فإنّ النكاح إذا كان حراماً كان العزم عليه أيضاً محرّماً فالاتفاق على إباحة العزم على النكاح بعد انقضاء العدة لا يقتضي حمل العزم على نفس الفعل؛ إذ يمكن على معناه الحقيقي مع التقييد بالعدة، ومنه يعلم تقييد الإكناح بما بعد العدة؛ لأنّ العزم على القبيح قبيح، فيمتنع من الحكيم تجويزه. أقول: لا يبعد أن يكون مراد الأمين الطبرسي رحمته الله أيضاً ما ذكره صاحب الجواهر رحمته الله، فيكون النزاع في العزم الجائز غير القبيح لفظياً.

ثمّ قال صاحب الجواهر في وجه حرمة أصل النكاح: فإنّ المفهوم منه (أي من قوله تعالى: «وَلَا تَعْرَمُوا») عرفاً النهي عن النكاح نفسه ولو لشيوع التعبير عن تحريم الفعل بالنهي عن مقدّماته لقصد المبالغة... فلاّنّ تحريم عزم النكاح يستلزم تحريم النكاح المعزوم عليه؛ فإنّه لو كان جائزاً لجاز العزم عليه قطعاً؛ إذ لاحكم للعزم بالنظر إلى ذاته... بل لا يعقل جواز الفعل مع تحريم العزم عليه.^١ ثمّ الظاهر جريان الحكم في حقّ المعتدة حرفاً بحرف.

فائدة

من تزوّج امرأة في عدّتها عالماً بالحكم والموضوع، حرّمت عليه أبداً بمجرد العقد، وكذا إن جهل المدة والتحريم أو أحدهما، ودخل بها قبلاً أو دبراً، حرّمت عليه أيضاً، ولولم يدخل، بطل ذلك العقد وكان له استثنائه بعد انقضاء العدة بلا خلاف أجده في شيء من ذلك، بل الأجماع بقسميه عليه... كذا في الجواهر. لاحظ الروايات في الوسائل.^٢

ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إذا تزوّج المرأة في عدّتها ودخل بها، لم تحلّ له أبداً عالماً كان أو جاهلاً، وإن لم يدخل حلّت للجاهل دون الآخر، وعليه يحمل المطلقات.

١. راجع: وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٨٣ و ما بعدها.

٢. المصدر، ص ٣٤٥.

تَقَّة

قال في شرح اللمعة عند قول الماتن: «وزوجة الغائب (تعتدّ) في الوفاة من حين بلوغ الخبر بموته وإن لم يثبت شرعاً، لكن لا يجوز لها التزويج إلا بعد ثبوته». أقول: يأتي تفصيله في عنوان «التربّص» في الجزء الثالث في الواجبات.

٣٥٤. التعصب

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «من تعصّب أو تُعصّب له^١ فقد خلع ربقة الإيمان من عنقه». و في خبر السكوني عنه عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «من كان في قلبه حبة من خردلٍ من عصبية، بعثه الله يوم القيامة مع أعراب الجاهلية»^٢. وفي رواية غير قويّة سنداً عن السجادة عليه السلام: «العصبية التي يأثم عليها صاحبها أن يرى الرجال شرّاً قوميه خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يحبّ الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يُعين الرجل قومه على الظلم»^٣. أقول: المتيقّن من العصبية المحرّمة تزويج باطل قومه، وظلمه على حقّ غيرهم، بل التزويج المذكور حرام وإن لم يكن من قومه، فلاحظ.

□ العصير العنبي

تقدّم بحثه في عنوان «أشرب» في حرف «ش»، فلاحظ.

٣٥٥. عضد شجر المدينة

في مؤثقة زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «حرّم الله حرّمه بريداً في يريد أن

١. أي برضاء.

٢. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٩٦. بنينا أخيراً على عدم اعتبار أخبار السكوني.

٣. المصدر، ص ٢٩٨.

بختلى خلاله، أو يعضد شجره إلا الأذخر، أو يصاد طيره. وحرّم رسول الله ﷺ المدينة و ما بين لبيتها صيدها، وحرّم ما حولها بربداً في بريد أن يختلى خلالها، ويعضد شجرها إلا عودي الناضح»^١.

أقول: لاحظ عنوان «القلع» في حرف «ق».

والأظهر هو عدم اختصاص الحكم بالعضد، بل جريانه في مطلق القطع. والحكم هو الحرمة إن لم تكن السيرة على خلافه، وإلا فالأحوط المنع لغير أهل المدينة، لكن اليوم لم يبق موضوع لاختلاء خلاها وعضد شجرها، لكثرة زرع الورد والشجر والنبات. و أما صيد المدينة، فتركه احترام له ﷺ على كلّ حال.

٣٥٦. عضل النساء عن النكاح

قال الله تعالى: «فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^٢.

أقول: تدلّ الآية على حرمة منع التّاس المرأة بعد قضاء عدّتها عن نكاح زوجها الأوّل إذا تراضيا بصورة مشروعة غير محرّمة، ويمكن أن يستفاد من الآية وغيرها حرمة المزاحمة للناس فيما عليه سلطنتهم وإن لم يكن بمال.

□ عضل النساء

قال الله تعالى: «وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضٍ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ

مُبِينَةٍ»^٣.

تدلّ الآية على حرمة تضيق الأزواج على زوجاتهم؛ ليجبرن على بذل شيء من الصداق لأجل الطلاق. نعم، يجوز الفعل المذكور في صورة الفاحشة المبيّنة وهي الزنا على ما قيل....

ويمكن أن يقال: إنّ هذا - كسابقه - ليس حكماً جديداً، بل هما من أفراد الظلم

١. المصدر، ج ٩، ص ١٧٤.

٢. البقرة (٢): ٢٣٢.

٣. النساء (٤): ١٩.

المحرّم، والاستثناء المذكور في هذه الآية استثناء عن حرمة الظلم؛ انتقاماً وانتصاراً، فلاحظ.

□ تعظيم السلطان الجائر

في موطّعة سماعة، قال: سألته عن المسافر كم يقصّر الصلاة؟ فقال: «في مسيرة يوم، ذلك يريدان، وهما ثمانية فراسخ. ومن سافر قصّر وأفطر إلا أن يكون رجلاً مشيعاً لسلطان جائر، أو خرج إلى صيد...» رواه الشيخ كذلك في استبصار^١ فيدلّ على حرمة مطلق تعظيم السلطان الجائر؛ إذ لا خصوصيّة للتشييع، لكن الموجود في النسخة المخطوطة الجيدة حسب قول محشّي الاستبصار «مستتبعا» بدل «مشيعاً» فيناسب تطبيقه على رجل من أعوان الظلمة، أو مغلوب على أمره يجهل المسافة أونحوه.

والمذكور في التهذيب^٢: «إلا أن يكون رجلاً مشيعاً» بحذف كلمة «لسلطان جائر» لكنّه ليس بهمم؛ لذكرها في نسخة الاستبصار، فيحمل ما في التهذيب على الاشتباه والسهو من المؤلّف أو الناسخ، على أنّه لا معنى لكون مطلق التشييع مانعاً عن القصر، وحمله على كثير السفر خلاف الظاهر.

ويمكن أن يقال: إنّ مطلق ما يمنع عن القصر، ليس بحرام، كما يفهم من روايات باب القصر؛ إذ قد يكون السفر الباطل يتمّ فيه الصلاة، كما في سفر الصيد اللهويّ عند من لا يقول بحرّمته، لكنّ المناسبة بين الموضوع والحكم، تقتضي الحرمة، فالعمدة في الإشكال هو الوجه الأوّل.

٣٥٧. عقد المحرم إزاره في عنقه

في رواية سعيد الأعرج أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يعقد أزاره في عنقه؟ قال: «لا».^٣

١. الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٧.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٣٥.

أقول: دلالة الرواية على المنع لأبأس بها، لكنّ في طريق الصدوق إلى سعيّد المذكور «كرام الخثعمي» فقد وصفه الشيخ به «أنّه واقفي خبيث» لكنّ النجاشي كرّر وصف «الثقة» في حقّه، فالجمع بين القولين يقتضي إرجاع الخبائنة إلى جهة وقفه، والوثاقة إلى كلامه، فيكون الرجل موثقاً، لكنّ الذي يوجب التوقّف في ذلك قول الشيخ في كتابه الغيبة^١ حيث قال:

فروى الثقات أنّ أوّل من أظهر هذا الاعتقاد (الوقف على الكاظم عليه السلام) عليّ بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسيّ طمعوا في الدنيا، ومالوا إلى حطامها، واستمالوا قوماً فبذلوا لهم شيئاً ممّا اختانوه من الأموال نحو حمزة بن بزيع، وابن المكارى، وكرام الخثعمي، وأمثالهم، فروى محمّد بن يعقوب...

أقول: فمثل هذا الخائن الذي يكذب لأجل المال، لا يصلح للاعتماد على قوله. فإن قلت: كيف تثبت أصل النقل؟

قلت: لافرق بين التوثيق الخاصّ والتوثيق العامّ. وقول الشيخ (عليه السلام): «فروى الثقات» يكفي للحكم بصحّة الرواية، لكن قوله في آخر كلامه: «فروى محمّد بن يعقوب» ظاهر في أنّ مراده به «الثقات ورواياتهم» هو الروايات التي نقلها من الرواة المذكورين في كتابه وعليه، فيشكل الأمر؛ إذ ليس فيها ما يثبت خيانة كرام وكذبه.

وهنا شيء آخر وهو أنّه لم يثبت أنّ رواية الثقات هل هو وقف الثلاثة الأوّلين فقط، أو مع نقل استمالة الثلاثة الآخرين؛ إذ يحتمل أنّ نقل استمالتهم من الشيخ عليه السلام هو لمكان إرساله غير حجّة. وعلى كلّ حال، لا بدّ من الاحتياط في رواياته، كما ذكرنا في فوائدنا الرجاليه (بحوث في علم الرجال).

٣٥٨. عقوق الوالدين

العقوق^٢ من الكبائر، والمسألة؛ لمكان ابتلاء الناس بها مستحقّة للتفصيل، فنقول:

١. الغيبة، ص ٤٢. (مطبوعة النجف الأشرف).

٢. في القاموس: عَقَّ: شَقَّ. عَقَّ والده عقوقاً بفتح العين و في المنجد بضمّها - ومعنًى: ضَدَّ بَرَّء. وفي المنجد: عَقَّ الولد

قال الله تعالى: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^١.

وقال تعالى: «وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ»^٢.

وقال تعالى: «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِفْلَاقٍ»^٣.

وقال تعالى: «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ وَلَا نَهْزُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»^٤.

وقال تعالى: «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ ... أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا»^٥.

وقال تعالى: «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ...»^٦.

وقال تعالى: «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا...»^٧.

وفي صحيح ابن محبوب، وصحيح السيّد عبدالعظيم الحسني،^٨ وصحيح عبيد، وصحيح ابن سنان،^٩ وحسنة الفضل^{١٠} وغيرها عدّة عقوق الوالدين من الكبائر، فلاحظ.

→ والده: عصاء: أي شقّ عصا طاعته وترك الشفقة عليه والإحسان إليه واستخفّ به. وفي مجمع البحرين: إذا أذاه وعصاه وترك الإحسان إليه وهو البرّ به. وأصله من العقّ وهو الشق والقطع.

١. البقرة (٢): ٨٣. سياق الآية مانع عن استفادة وجوب الإحسان بالوالدين وكذا الآية التالية.

٢. النساء (٤): ٣٦.

٣. الأنعام (٦): ١٥١.

٤. الإسراء (١٧): ٢٣ - ٢٥.

٥. لقمان (٣١): ١٤ و ١٥.

٦. العنكبوت (٢٩): ٨.

٧. الأحقاف (٤٦): ١٥.

٨. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٢.

٩. المصدر، ص ٢٥٤.

١٠. المصدر، ص ٢٦١.

وفي صحيح عبدالله بن المغيرة عن الصادق، عن رسول الله ﷺ: «كن باراً واقصر على الجنة وإن كنت عاقاً، فاقصر على النار»^١. وصحّه الرواية سنداً مبنية على صحّة رواية إبراهيم بن هاشم، عن عبدالله المذكور وإلا فتصبح مرسلة.

وفي صحيح سيف عن الصادق ﷺ: «من نظر إلى أبيه نظر مامت لهما وهما ظالمان له، لم يقبل الله له صلاة»^٢.

وفي صحيح أبي ولّاد الحنّاط، قال: سألت أبا عبدالله ﷺ عن قول الله عزّ وجلّ «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» ما هذا الإحسان؟ فقال: «الإحسان أن تحسن صحبتهما، وأن لا تكلفهما أن يسألاك شيئاً ممّا يحتاجان إليه وإن كانا مستغنيين، أليس يقول الله «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» وقال: «إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا» قال: «إن أضجرك، فلا تقل لهما: أفّ ولا تنهرهما إن ضرباك. قال: «وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» قال: «إن ضرباك فقل لهما: غفر الله لكما، فذلك منك قول كريم. قال: «وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ» قال: لا تمل (تملاً به) عينيك من النظر إليهما إلا برحمة ورقّة، ولا ترفع صوتك فوق أصواتهما ولا يدك فوق أيديهما، ولا تقدّم قدّامهما»^٣.

وفي صحيح معمر بن خلّاد، قال: قلت لأبي الحسن الرضا ﷺ: أدعولوالدي إذا كانا لا يعرفان الحق؟ قال: «ادع لهما، و تصدّق عنهما وإن كانا حيّين لا يعرفان الحق، فدارهما؛ فإن رسول الله ﷺ قال: إنّ الله بعثني بالرحمة لبالعقوق»^٤. أقول: المستفاد من الآيات والروايات أمور:

الأمر الأوّل: وجوب الإحسان بهما. والمفهوم منه مداراتهما في الأقوال والأفعال والسلوك الجميل معهما. ويدلّ عليه أيضاً قوله تعالى: «وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا»

١. المصدر، ج ١٥، ص ٢١٦.

٢. المصدر، ص ٢١٧.

٣. المصدر، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

٤. المصدر، ص ٢٠٦.

وقوله ﷺ في صحيح الحنّاط: «الإحسان أن تحسن صحبتهم».

و أما قوله ﷺ فيه: «وأن لا تكلفهما...» فالظاهر عدم وجوبه ولو من جهة السيرة. والاستشهاد بقوله تعالى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا...» شاهد أودليل على استحباب عدم التكليف المذكور، كما لا يخفى.

ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين كونهما شائين أو كبيرين، مؤمنين أو كافرين، بل محسنين أم مسيئين. وما ثبت من جواز الانتصار والانتقام، كما مرّ في عنوان «السب» وغيره يشكل جريانه في المقام مع هذه التأكيدات، بل ديل صحيح الكناني صريح في عدم الجواز في الجملة، فلاحظ، والله أعلم.

الأمر الثاني: حرمة القول لهما بـ«أفّ» إذا كانا كبيرين في السنّ، كما في آية الإسراء، ويشكل انسحاب الحكم المذكور إلى غير الكبيرين في السنّ. فتأمل.

وقال في مجمع البحرين: «الأفّ كلمة يقال لما يتضجرّ منه ويستنقل»^١ ويصحّ أن نعبّر عنه بالفارسيّة «ملول شدم» و «خسته شدم» و «از صحبت تان حوصله ام سر رفت» وأمثالها.

ثمّ بلوغهما الكبر يفهم من الصدق العرفي؛ لعدم ضابط معيّن فيه، كما لا يخفى. الأمر الثالث: حرمة نهرهما، أي زجرهما، وفي منتهى الأذّب: نهر: سرزنش كردن و بانك بر زدن، ومنه قوله تعالى: «وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ».

ثمّ الظاهر ثبوت الحرمة لزجر الوالدين غير الكبيرين أيضاً، لكن لا بعنوان النهر، بل من جهة ترك الإحسان الواجب؛ فإنّه من أفراد، كما أنّ القول الكريم وخفض الجناح أيضاً من أفراد، وليساً شيئاً آخر على الظاهر. وتفسير القول الكريم بالاستغفار في صحيح الحنّاط من باب التطبيق دون الحصر. وأمّا الاسترحام، فيشكل القول بوجوبه، ومن حمل الأمر به «وَقُلْ رَبِّ ارْحَنهُمَا...» على الندب لم يكن مخالفاً للسيرة المتّصلة بزمان المعصوم ﷺ.

١. وقال أيضاً: وفي كلمة «أفّ» على ما قيل تسع لغات. «أفّ» بحركات ثلاث بغير تنوين، وبحركات الثلاث مع التنوين وأفّة. وقال صاحب القاموس: أفّ يؤفّ ويؤفّ وتؤفّف من كرب أو زجره وأفّ كلمة نكرة... ولغاتها أربعون ... وبهذا العدد صرح صاحب منتهى الأذّب أيضاً.

الأمر الرابع: العقوق حرام ومن الكبائر. والظاهر أنّه ترك الإحسان وضدّه. وأمّا النظر الماقت كما في صحيح سيف، فإن عدّ من العقوق، فهو حرام وإلاّ فمجرّد عدم قبول الصلاة لا يدلّ على حرمة.

الأمر الخامس: كان سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) في دروسه (خارج الفقه في بحث الصلاة على الميت) يدّعي حرمة الدعاء لغير المؤمن، ولكنني لم أجد دليله، ولو فرض حرمة، لكانت خاصّة بغير الوالدين؛ لصحيح عمر بن خلاد المذكور.

الأمر السادس: وأمّا رفع الصوت واليد فوق صوتهما ويدهما والتقدّم قدامهما كما في صحيح الحنّاط، فإن عدّت من العقوق أو ترك الإحسان، فهو حرام بلا كلام وإلاّ فهو مستحبّ على الأرجح، والله العالم.

الأمر السابع: الآيات والروايات المتقدّمة لا تثبت لزوم إطاعة الأولاد للوالدين فيجوز لهم المخالفة عملاً وإن يحرم العقوق وترك التأدّب معهما قولاً وفعلاً. فإذا قال الوالدان لولدهما: طلق زوجتك، أو انكح امرأة فلانية، أو مملّك مالك لنا، أو لفلان أولاتسافر، أو سافر، أو نحو ذلك، فلا يجب على الولد الجري على طبقه، وله المخالفة مع التأدّب في الكلام وذكر الأعذار. والتعلّل بتعليلات. وقوله تعالى: «وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا» وإن دلّ على جواز المخالفة، بل وجوبها وحرمة الإطاعة في المحرّمات وترك الواجبات ولو استوجبت المخالفة المذكورة تأديهما، لكنّه لا يدلّ على وجوب الطاعة في غير المحرّمات وترك الواجبات، كما لا يخفى.

لا يقال: إنّ الطاعة وقبول كلامهما من الإحسان الواجب؛ فإنّه يقال: يبعد شمول الإحسان الواجب للمبحوث عنه، كما يظهر من صحيحة الحنّاط.

لكن يشكل الأمر فيما إذا استلزمت مخالفة الولد لهما في مطالبة تأديهما، وانزجارهما، ولم يفد الاحتيال في إقناعهما؛ فإنّه من العقوق المحرّم.

قال في صوم الجواهر: «بل لعلّه (أي صحّة صوم الولد) حتّى مع النهي؛ لعدم ما يدلّ على وجوب طاعة ذلك، مالم تستلزم إيذاء بذلك من حيث الشفقة التي لا فرق بين

الوالد والوالدة...»^١.

أقول: استلزم الإيذاء وجوب الطاعة في مثل الطلاق والعناق والتملك غير ظاهر، فالفرق بينه وبين السفر والصلاة في المسجد ونحوه بلا فارق. اللهم إلا أن يقال بخروج الأمثلة الأولى من وجوب الطاعة في فرض التأدي بالسيرة الكاشفة عن مذاق الشرع، والمقام مشكل وأشكل منه قول العلامة رحمته في المنتهى على ما في جهاد الجواهر من: أن إطاعة الأبوين فرض عين والجهاد فرض كفاية، وفرض العين مقدّم على فرض الكفاية؛ فإننا لم نجد ما يدل على فرض طاعة الوالدين مطلقاً، ولعلّ نظر العلامة في هذا الإفتاء إلى قوله رحمته: «أنت ومالك لابيكَ»^٢.

لكنّه محلّ إشكال أو منع؛ إذ ليس الولد ملك أبيه يتصرّف فيه كيف يشاء، ولا يجوز للولد عملاً إلا بإذنه.

بحث و تفصيل

قال الشهيد الأوّل في اللمعة: «وللأبوين منع الولد من الجهاد مع عدم التعيّن». قال الشهيد الثاني:

وفي إلحاق الأجداد بهما قول قويّ، فلو اجتمعوا توقّف على إذن الجميع. ولا يشترط حرّيتهما على الأقوى، وفي اشتراط إسلامهما قولان، وظاهر المصنّف عدمه. وكما يعتبر إذنهما فيه يعتبر في سائر الأسفار المباحة والمندوبة والواجبة كفاية مع عدم تعيّن عليه؛ لعدم من فيه الكفاية، ومنه السفر لطلب العلم، فإن كان واجباً عيناً أو كفاية، كتحصيل الفقه ومقدماته مع عدم قيام من فيه الكفاية وعدم إمكان تحصيله في بلدهما ومقاربه ممّا لا يعدّ سفرّاً على الوجه الذي يحصل مسافراً لم يتوقّف على إذنهما وإلتوائف،^٤ انتهى.

١. جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٣٢٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٩٥.

٣. جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٣.

٤. الروضة البهية، ج ٢، ص ٣٨٤.

أقول: والأقوى عدم إلحاق الأجداد بهما؛ لاختصاص الأدلة بهما وفقد ما يشملهم. نعم، إن مقتضى الإطلاق عدم اشتراط الحرّية والإسلام، كما أفاده خلافاً لصاحب الجواهر في الأخير حيث اعتبر إسلامهما، وما ذكره في وجهه لا ينهض دليلاً، فلاحظ. وأمّا اعتبار الإذن في الجهاد، فلم يدلّ عليه دليل لفظي أصلاً، وماورد فيه فهو ضعيف سنداً ودلالة^١.

نعم، قال العلامة في محكيّ المنتهى: «من له أبوان مسلمان لم يجاهد تطوّعاً إلّا بإذنهما، ولهما منعه، وبه قال كافة أهل العلم»، انتهى.

لكن لم يعلم أنّ الإجماع المذكور على سلطنة المنع أو عليه، وعلى اعتبار الإذن. والعبارة غير ظاهرة في الأخير مع أنّه مخصوص بالجهاد دون سائر الأسفار، كما صرح به نفسه، وعلّله بأنّ الغالب في الجهاد الهلاك، وفي هذا (أي السفر لطلب العلم والتجارة) السلامة.

وأورد عليه بأنّه مناف لما ذكره أولاً من وجوب الطاعة مع عدم تعيّن السفر المزبور عليه، والأظهر عدم الاعتناء بمثل هذه الإجماعات المنقولة في قبال العمومات والإطلاقات اللفظيّة، فلا يعتبر إذنهما في شيء من الأسفار والجهاد. وأمّا سلطنتهما على المنع، فليس أيضاً عليها دليل سوى الإجماع المحكيّ عن التذكرة والإيضاح، ونفي وجدان الخلاف في كلام الفقيه المتتبّع صاحب الجواهر(رحمته)^٢.

والأوجه إلحاق السفر بغيره من الأمور في عدم وجوب الطاعة وعدم حرمة المخالفة إلّا فيما إذا استلزم ترك الإحسان والمصاحبة المعروفة والعقوق على إشكال في بعض الموارد، كما عرفت^٣.

الأمر الثامن: قال رسول الله ﷺ كما في صحيح ابن حازم عن الصادق عليه السلام: «لا يمين

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ١٢.

٢. جواهر الكلام، كتاب الجهاد، ص ٥٥٢.

٣. قال سيّدنا الأستاذ الحكيم(رحمته) في اعتكاف مستسك، ج ٦، ص ٢٣٢ لا إشكال ظاهراً في حرمة إيدانها بالمخالفة للأمر أو النهي الصادرين من أحدهما بداعي العطف والشفقة، وكأنّه القدر المتيقّن من وجوب إطاعة الوالدين وحينئذ فإذا نهى أحدهما الولد عن الاعتكاف بداعي الشفقة أو عن الصوم كذلك بطل.

للولد مع والده، ولا للمملوك مع مولاه، وللمرأة مع زوجها، ولا نذر في معصية ولا يمين في قطيعة»^١.

وظاهره بطلان النذر بدون إذن الوالد دون الوالدة.

بحث رجالي

سند الحديث في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام^٢. وهذا السند كما ترى معتبر.

لكن المتن كأنه ذيل لرواية أخرى رواه الكليني في محل آخر من الكافي^٣. عن علي بن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر ثمان جملات، ثم ذكر المتن الذي نقلناه هنا، وهو خمس جملات وأنا في اعتمادي على منصور بن يونس متردد.

فيكون الرواية غير معتبرة باحتمال أن منصور بن يونس واقع في هذا السند أيضاً، غاية الأمر سقط اسمه عن السند من الكليني أو من أحد الرواة، واحتمال تعدد الرواية بعيد جداً، ورواه في التهذيب عن الكليني أيضاً كذلك جامع الأحاديث^٤.

وأما الصدوق، فرواه بسنده في الفقيه ليس فيه منصور بن يونس ورواه بسند ثان في أماليه عن منصور بن يونس عن منصور بن حازم، وعن علي بن إسماعيل، عن منصور بن حازم كما في الوسائل^٥. لكن كلا السندين غير معتبر.

ورواه أيضاً الطوسي في مجالسه (أماليه) بسند غير معتبر عن ابن أبي عمير و محمد بن إسماعيل، عن منصور بن حازم وعلي بن إسماعيل الميثمي، عن منصور بن حازم^٦.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤٤٠؛ وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ١٥٦.

٢. المصدر.

٣. راجع وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٩٠.

٤. جامع الأحاديث، ج ٢٠، ص ٤١٣.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٩٠.

٦. المصدر، ج ٧، ص ٣٨٩.

فينحصر طريق اعتبار الرواية عندي على حصول الوثوق بصدور الرواية لمكان هذه الأسانيد، و سند الراوندي المنقول في المستدرک كما في جامع الاحاديث.^١
الأمر التاسع: هل يجوز لهما أخذ مال أولادهما بلا إذنهم أومع نهيهم أم لا؟ أمّا الأم، فلا يجوز لها أخذه؛ لعدم دليل عليه، بل الدليل على خلافه، كما ستعرف، ولا حقّ لها سوى النفقة الواجبة.

و أمّا الأب، فظاهر جملة من النصوص هو الجواز في الجملة، ففي خبر سعيد بن يسار، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أيجزّ الرجل من مال ابنه وهو صغير؟ قال: «نعم» قلت: يجزّ حجة الإسلام وينفق منه؟ قال: «نعم، بالمعروف» ثم قال: «نعم، يجزّ منه وينفق منه؛ إنّ مال الولد للوالد، ليس للولد أن يأخذ من مال والده إلّا بإذنه».^٢ و سنده عندي ضعيف بعثمان بن عيسى على الأقل.

وفي صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام، قال: سألت عن رجل لابنه مال فيحتاج الأب إليه؟ قال: «يأكل منه، فأما الأم، فلا تأكل منه إلّا قرصاً على نفسها».^٣

وفي صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام، سألت عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه؟ قال: «يأكل منه ما شاء من غير سرف»، وقال في كتاب علي عليه السلام: «إنّ الولد لا يأخذ من ماله والده شيئاً إلّا بإذنه، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء، وله أن يقع على جارية ابنه إذا لم يكن الابن وقع عليها وذكر - أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل: أنت ومالك لابیك».^٤

لكنّ في صحيح الثمالي عن الباقر عليه السلام: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل: أنت ومالك لابیك ثم قال أبو جعفر عليه السلام: - ما أحبّ أن يأخذ من مال ابنه إلّا ما احتاج إليه ممّا لا بدّ منه؛ إنّ الله لا يحبّ الفساد».^٥

والظاهر منه إلغاء إذن الولد في أخذ الأب من ماله بعنوان النفقة الواجبة لا غيرها. اللهم إلّا أن يحمل على الكراهة؛ فإنّها المتيقّن من نفي المحبة، فتأمل .

١. جامع الأحاديث، ج ٢٠، ص ٤١٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٩٥ و ١٩٦.

٣. المصدر، ص ١٩٦.

٤. المصدر، ص ١٩٤ و ١٩٥.

٥. المصدر، ص ١٩٥.

وفي صحيح ابن سنان على قول جماعة، قال: سألتُه يعني أبا عبد الله عليه السلام: ماذا يحلّ للوالد من مال ولده؟ قال: «أما إذا أنفق عليه ولده بأحسن النفقة، فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً. وإن كان لوالده جارية للولد فيها نصيب، فليس له أن يطأها إلا أن يقومها قيمةً تصير لولده قيمتها عليه قال: - و يعلن ذلك».

قال: وسألتُه عن الوالد أيرزاً من مال ولده شيئاً؟ قال: «نعم، ولا يرزأ الولد من مال والده شيئاً إلا بإذنه. فإن كان للرجل ولدٌ صغار لهم جارية فأحب أن يقتضيها، فليقومها على نفسه قيمةً ثم ليصنع بها ماشاء. إن شاء وطئ وإن شاء باع»^١

وفي حسنة ابن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يحلّ للرجل من مال ولده؟ قال: «قوته (قوت) بغير سرف إذا اضطرَّ إليه». قال: فقلت له: فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي أتاه فقْدَم أباه، فقال له: «أنت و مالك لأبيك؟» فقال: «إنما جاء بأبيه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله! هذا أبي وقد ظلمني ميراثي عن أمي، فأخبره الأب أنه قد أنفق عليه وعلى نفسه، وقال: أنت و مالك لأبيك، ولم يكن عند الرجل شيء أو كان رسول الله يحبس الأب للابن؟»^٢

أقول: التوفيق بين الروايات مشكل، ومع فرض التعارض يرجع إلى القاعدة الدالة على حرمة مال الغير من دون إذنه و رضاه، كما أنَّ ما قيل من الوجوه المحمولة عليها روايات الجواز أيضاً غير متين، والله العالم.

□ اعتكاف الحائض والنفساء

ادّعى جماعة كثيرة الإجماع على حرمة العبادات المشروطة بالطهارة، كالصلاة، والصوم، والطواف، والاعتكاف على الحائض.^٣

أقول: لا شك في الحكم من جهة دخولها المسجد والمكث فيه، وبطلانه من جهة

١. قيل: رزأ منه: أصاب منه شيئاً.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٩٧. اعلم، أنَّ حسن الحسين بن أبي العلاء لم يثبت بطريق قوي، و ما ذكره السيد الأستاذ الغوثي في معجم رجاله يشكل الاعتماد عليه، وتعبيرنا عنها بالحسنة لأجل قول الأستاذ.

٣. مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٠٤.

اشتراطه بالصوم المتعذر من الحائض والنفساء، إنّما الكلام فيه من حيث صدور العبادة منهما. والأقوى عدم الدليل هنا على الحرمة الذاتية، بل الحرمة تشريعية.

□ تعليم الغناء

في رواية سعيد (سعد) بن محمد الطاطري (الطاهري) عن الصادق عليه السلام، قال: سأله رجل عن بيع الجوّاري المغنّيات؟ فقال: «شراؤهنّ وبيعهنّ حرام، وتعليمهنّ كفر، واستماعهنّ نفاق»^١.

أقول: لا خصوصيّة للجوّاري، والحكم عامّ، كما يظهر من مراجعة العرف، لكن سعيداً وأباه مجهولان، فسند الرواية غير معتبر. قال سيّدنا الأستاذ الخوئي:

هل يجوز تعلّم الغناء وتعليمه أم لا؟ قد يكون ذلك بالتغنّي واستماعه، وقد يكون بالتوصيف والسؤال عن قواعده. أمّا الأول، فلا شبهة في حرمة. وأمّا الثاني: فقد ذكر تحريمه في بعض الروايات، ولكنها ضعيفة السند، فمقتضى الأصل هو الجواز إلا أن يطرأ عليه عنوان محرّم^٢.

أقول: لا فرق في الحكم - حسب المتفاهم العرفي - بين التعليم والتعلّم إلا أن يدعى انصراف تعليمهنّ - في الرواية - إلى التعليم العملي، بل مع عدم مراعاة الحجاب والنظر عن شهوة، كما لعلّه الغالب، ويؤيده أو يدلّ عليه التعبير بالكفر، كما لا يخفى، فتدبر.

٣٥٩. عمارة المساجد على المشركين

قال الله تعالى: «مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ

١. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٨٨.

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٣١٨.

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُتَّقِينَ»^١.

يحرم عمارة المسجد أي مسجد كان - وتخصيصه بالمسجد الحرام بلا مخصص على كل كافر غير مسلم، كما يفهم من حبط الأعمال، والخلود، والحصر. وقيل: المراد بالخشية العبادة.

و يشكل الأمر في مقتضى الحصر الدالّ على عدم جواز العمارة إلا للمؤمن بالله واليوم الآخر، فاعل الصلاة والزكاة. نعم، من لم تجب عليه الزكاة جاز له العمارة قطعاً. اللهم إلا أن يحمل الآية على الإخبار دون الإنشاء، فيجوز تعميرها لمطلق المسلم. وهل يختص الحكم بالكافر المعطي ولو كان البتاء والعملة من المسلمين - أم يشمل الكافر الأجير أيضاً وإن كان المعطي مسلماً؟ يمكن اختيار الأول للانصراف. ويحتمل في الآية أنها ناظرة إلى مجرد الإخبار عن حال الكافر والمؤمن الموصوف بتلك الصفات وعليه، فلا دلالة لها على الحرمة. وهذا الاحتمال مرجوح بالنسبة إلى المشركين.

□ استعمال أواني الذهب والفضة

في صحيح محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة؟ فكرهما. فقلت: قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن امرأة ملبسة فضة، فقال: «لا...»^٢.

وفي صحيح ابن مسلم - بطريق المحاسن^٣ دون الكافي^٤ عن الباقر عليه السلام: «إنه نهى عن آنية الذهب والفضة» لكن كتاب المحاسن لم تصل نسخة منه إلى الحرّو المجلسي بالمناولة و سند معتبر، كما ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال، فتسقط جميع رواياته عن الاعتبار.

١. التوبة (٩): ١٧ و ١٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١٠٨٣.

٣. المحاسن، ص ٤٧٧.

٤. راجع وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١٠٨٤.

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إنّه كره أنية الذهب والفضة، والآنية المفصّصة». وفي السند محدّد بن خالد البرقي الذي قلنا بوجود الأخذ برواياته احتياطاً^١.

وفي موقّعة يريد عنه عليه السلام: «إنّه كره الشرب في الفضة، وفي القدح المفصّص، وكذلك أن يدهن في مدهن مفصّص، والمشطه كذلك»^٢.

قال صاحب الحدائق: لاخلاف بين الأصحاب في تحريم الأكل والشرب، وكذا سائر الاستعمالات، كاللطيّب وغيره في أواني الذهب والفضة، وادّعى عليه العلامة في التذكرة وغيره الإجماع^٣. وقال أيضاً:

المشهور بين الأصحاب تحريم اتّخاذ الأواني المذكورة وإن كان للقبية والادّخار، صرح بذلك المحقّق في المعبر، ونقله عن الشيخ رحمه الله ولم ينقل فيه خلاف إلا عن الشافعي ... ونقل في المدارك عن العلامة في المختلف أنّه استقرّب الجواز؛ استضعافاً لأدلة المنع، واستحسنه وجعل المنع أولى^٤.

أقول: هذه الروايات لاتدلّ على الحرمة دلالة ظاهرة. وأمّا الكراهة، فهي تفيد مطلق المرجوحية الجامعة للحرمة، والكراهة المصطلحة، ومجرّد ذهاب المشهور إلى الحرمة، لاتكون قرينة على إرادتها.

ثمّ الظاهر أو المحتمل في خبر ابن مسلم المذكورة أنّ النهي عن الوجود دون سائر الاستعمالات وإن ذكر سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) وجهاً لإرادة الاستعمال في الأكل والشرب، وكذا سيّدنا الأستاذ الحكيم رحمه الله.

ولا فرق في النهي عن الوجود بين الصياغة والإبقاء؛ فإنّ المنهيّ عنه إن كان هو الثاني (أي الإبقاء) فحرمة الأوّل (أي الصنع والصياغة) بالأولوية العرفية وإن كان

١. المصدر، ص ١٠٨٥؛ المحلّن، ص ٤٧٨.

٢. المصدر.

٣. الحدائق النافذة، ج ٥، ص ٥٠٤.

٤. المصدر، ص ٥٠٩ و ٥١٠.

المنهّي عنه هو الأول، فيمكن الحكم بحرمة الثاني للملازمة العرفية، فتأمل. والأول أظهر لكن عرفت ضعف الخبر سنداً، والله أعلم.

وأما الاستعمال في غير الأكل والشرب، فلادليل على تحريمه. نعم، هو أحوط للإجماع المنقول.

ومنه يظهر حرمة أخذ الأجرة على صنعها أيضاً؛ بناءً على حرمة صياغتها، كما ذكرنا في حرف «أ» في عنوان «الأجر». وأما البيع، فالظاهر بطلانه؛ لأنّ ما يحرم صنعه و يجب هدمه كيف يجب الوفاء بالعقد عليه؟ إلّا أن يقال: إنّ البيع يقع على المادة دون الهيئة وليست لها قسط من الثمن، فيصحّ البيع. ولمزيد البحث راجع مكاسب الشيخ الأنصاري رحمه الله.

تتمة

قال المحقق الفقيه اليزدي رحمه الله في عروته:

لابأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما، كاللوح من الذهب أو الفضة، والحلي، كالخلخال وإن كان مجوّفاً، بل وغلاف السيف والسكين وإمامة الشطّ، بل ومثل القنديل، وكذا نقش الكتب، والسقوف والجدران بهما.

والظاهر أنّ المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس، والكوز، والصيني، والقدر، والسماور، والفنجان، وما يطبخ فيه القهوة وأمثال ذلك، مثل كوز القليان، بل والمصفاة، والمشقاب، والتعلبكي دون مطلق ما يكون ظرفاً، فشمولها لمثل رأس القليان، ورأس الشطّ، وقراب السيف، والخنجر، والسكين، وقاب الساعة، وظرف الغالية، والكحل، والعنبر، والمعجون، والترياك، ونحو ذلك غير معلوم وإن كانت ظرفاً؛ إذا الموجود في الأخبار لفظ الآنية وكونها مرادفاً للظرف غير معلوم، بل معلوم العدم ... وبالجملّة، فالمناط صدق الآنية، ومع الشكّ فيه محكوم بالبراءة.

أقول: الذي يمكن الاستناد إليه في فهم معنى الإئناء في الجملة هو صحيح ابن بزيع الدالّ أو المشعر بأنّ ما يلبس به المرأة من الإئناء وإلّا لم يكن لسؤال الراوي بعد كراهة

الإمام عن آنية الذهب والفضة مجال، فلا بدّ من الأخذ بالقدر المتيقّن، وفي غيره يرجع إلى البراءة على الأقوى وإلى الاشتغال على الأحوط.

□ عمل الصور والتماثيل

تقدّم بحثه في مادة «التصوير» في حرف «ص» مفصّلاً، فلاحظ.

٣٦٠. عمل باب الضلال

في مؤتفة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «من عمل باب هدى، كان له أجر من عمل به ولا ينقص أولئك من أجورهم. ومن عمل باب ضلال، كان عليه مثل وزر من عمل به ولا ينقص أولئك من أوزارهم»^١.

أقول: ويدخل في باب الضلال بناء السينما، ومجالس الرقص، والغناء، ونشر الصحف، والجرائد المضلّة، والمهيّجة للشهوة، والمرغبة للنساء إلى الفسق والفجور، وغير ذلك؛ فيحرم أشدّ الحرمة. نعوذ بالله منها، ومن وزرها ومثل وزر عاملها. كما يدخل في الأوّل بناء المساجد والمدارس والمعاهد والجامعات، وأماكن التبليغ والمؤسسات الخيريّة العامّة، وفقنا الله له.

□ استعمال الطيب على المحرم

قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمّار: «لا تمسّ شيئاً من الطيب وأنّ محرم، ولا من الدهن وأمسك على أنفك من الريح الطيّبة، ولا تمسك عليها من الريح المنتنة؛ فإنّه لا ينبغي للمحرم أن يتلذّذ بريح طيّبة، وأتق الطيب في زادك، فمن ابتلي بشيء من ذلك، فليعد غسله، وليتصدّق بصدقةٍ بقدر ما صنّع، وإنّما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك، والعنبر، والورس، والزعفران، غير أنّه يكره للمحرم الإدهان الطيّبة إلّا المضطرّ إلى الزيت أو شبهه يتداوى به»^٢.

١. المصدر، ج ١١، ص ٤٣٨.

٢. المصدر، ج ٩٤، ص ٩٥ و ٩٥.

وفي صحيح ابن سنان عنه: «لا تمس ريحاناً و أنت محرم، ولا شيئاً فيه زعفران، ولا تطعم طعاماً فيه زعفران»^١.

وفي صحيح حريز عنه رحمه الله: «لا يمس المحرم شيئاً من الطيب، ولا الريحان، ولا يتلذذ به، فمن ابتلي بشيء من ذلك، فليتصدق بقدر ما صنع بقدر شبعه يعني من الطعام»^٢.

أقول: حُكِّمنا بصحة الرواية مبني على ما استظهره صاحب جامع الرواة رحمه الله من أن عبدالرحمن الراوي عن حماد المروي عنه لموسى بن القاسم هو ابن الحجاج دون سيابة، لكن الاستظهار المذكور لا يوجب الإقناع.

ثم إن استعمال الطيب أعم من الأكل، والشم، واللبس ونحوها، ويلحق بالأربعة المذكورة في صحيح معاوية، الريحان في الحرمة، ولا يحمل على الكراهة، كما في غير الريحان؛ لأن ظاهر الرواية الأخيرة حرمة الريحان بنفسه، لا بعنوان الطيب. نعم، الحكم مبني على الاحتياط للزومي لأجل تردد عبدالرحمن بين الثقة والمجهول، كما عرفت، ولكن لاتسقط الرواية لأجله عن الحجية؛ لقوة احتمال كونه الثقة لأجل أنه الأشهر، والاسم إذا ذكر مطلقاً، ينصرف إلى مسمى الأشهر.

ثم إنه يستثنى من الحكم موارد:

المورد الأول: موارد الضرورة والتداوي، كما مر.

المورد الثاني: الريح من العطارين فيما بين الصفاء والمروة، كما في صحيح هشام،^٣ لكنهم غير موجودين في المسعى في هذه الأعصار.

المورد الثالث: خلوق الكعبة.

المورد الرابع: خلوق القبر، كما في صحيح عبدالله وحماد.

وتمام الكلام يطلب من كتب مناسك الحج.

١. المصدر، ص ٩٤.

٢. المصدر، ص ٩٥.

٣. المصدر، ص ٩٨.

□ العمل بالظنّ

قال الله تعالى: «وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا * إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ... إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ»^١.
و قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَخْسَ الظَّنِّ
إِثْمٌ»^٢.

أقول: الآيات القرآنيّة - سوى الأخيرة منها - تدلّ على عدم حجّيّة الظنّ دون
الحرمة، كما لا يخفى، فيحرم العمل به إذا كان على نحو التشريع، أو موجباً لترك دليل
معتبر شرعيّ في مورده، والآية الأخيرة قد مرّ الكلام حولها في حرف «س» في عنوان
«سوء الظنّ» والله العالم.

□ العمل على طبق الوسواس

قال سيّدنا الحكيم^{رحمه الله}:

فإنّ الظاهر أنّه لا إشكال في حرمة العمل على طبق الوسواس؛ فيحرم الوسواس نفسه
إذا كان يؤدّي إلى العمل على طبقه، كما هو القاعدة في كلّ فعل يعلم بترتب الحرام عليه
ولو بالاختيار، مثل ما إذا علم أنّه إذا دخل مجلس الشراب يختار شرب المسكر؛ فإنه
يحرم الدخول إلى المجلس حينئذ، وكذلك في المقام إذا علم أنّه إذا حصل له الوسواس
عمل على طبقه، فيحرم عليه حصول الوسواس، فيحرم ما يؤدّي إليه.^٣

أقول: العمل بالوسواس طاعة الشيطان، كما يستفاد من صحيحة عبداً لله بن سنان،^٤
وطاعة الشيطان محرّمة.

وفي الصحيحة المضمرّة لزراعة وأبي بصير: «لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض

١. يونس (١٠): ٣٦ و ٦٦.

٢. الحجرات (٤٩): ١٢.

٣. مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ٢٠٣.

٤. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٤٦.

الصلاة فتطمعوه...»^١.

لكنّ الأظهر عدم الحرمة؛ لأنّ الحكم بحرمة مطلق طاعة الشيطان، لا دليل عليه، ضرورية أنّ إتيان المكروهات أيضاً من طاعة الشيطان وهو غير محرّم، فافهم. والنهي في المضمرة إرشاديّ ظاهراً وليس بمولويّ مع أنّ قطع الصلاة لم يثبت حرمة، وهكذا الكلام في غير المضمرة من روايات الباب،^٢ والقاعدة المشار إليها في كلام سيّدنا الحكيم أيضاً غير واضحة، والحاصل أنّ العمل المؤدّي إلى الوسواس لم يثبت حرمة،^٣ والله العالم.

□ استعمال آلات اللّهُو

سيأتي بحث حكمه في حرف «ل» في عنوان «اللّهُو» .

٣٦١. استعمال مال الغير بلا رضاه

أخرج محمّد بن يعقوب عن محمد بن يحيى، قال: كتب محمّد بن الحسن إلى أبي محمّد عليه السلام: رجل اشترى من رجل ضيعةً أو خادماً بمال أخذه من قطع الطريق أو من سرقة؟ فوقّع عليه السلام: «لا خير في شيء أصله حرام، ولا يحلّ استعماله».^٤

ولعلّه في البيع الشخصي دون الكلّي والضمير في كلمة «استعماله» راجع إلى المبيع. وفي وثيقة سماعة: عن رجل أصاب مالاً من عمل بني أميّة وهو يتصدّق منه، ويصل منه قرابته، ويحجّ ليغفر له ما اكتسب، ويقول: «إنّ الحسنات يُذهبن السيئات؟» فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إنّ الخطيئة لا تُكفّر الخطيئة...».^٥

وفي صحيح زيد الشحام عن الصادق عليه السلام: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وقف بمنى حتّى قضى مناسكها ... قال: فإنّ دماءكم و أموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في

١. المصدر، ج ٥، ص ٣٢٩.

٢. المصدر.

٣. لاحظ كلام سيّدنا الأستاذ الخوني في التفتيح، ج ٢، ص ١٧١.

٤. المصدر، ج ١٢، ص ٥٨.

٥. المصدر، ص ٥٩.

شهركم هذا، في بلدكم هذا إلى يوم تلقونه، فيسألکم عن أعمالکم... إلّا من كانت عنده أمانة فليؤدّها إلى من ائتمنه عليها؛ فإنّه لا يحلّ دم امرئ مسلم، ولا ماله إلّا بطيية نفسه»^١.

وفي الصحيح عن الصادق (عليه السلام) في الرجل تدفع إليه امرأته المال، فتقول له: اعمل به، واصنع به ما شئت: أنّه أن يشتري الجارية يطأها؟ قال: «لا، ليس له ذلك»^٢.
دلّت الرواية على عدم جواز استعمال مال الغير، وفيها احتمال آخر أيضاً، وله استثناء، فراجع^٣.

وفي الصحيح عن الكاظم (عليه السلام) عن المرأة لها أن تعطي من بيت زوجها بغير إذنه؟ قال: «لا إلّا أن يحلّها»^٤.

وفي الموثقة عن الصادق (عليه السلام): ما يحلّ للمرأة أن يتصدّق (تتصدّق ظ) من مال (بيت) خ ل زوجها بغير إذنه؟ قال: «المأدوم»^٥.

قيل: هذا محمول على حصول الرضا وإن لم يصرح بالإذن. ولعلّه غير بعيد؛ فإنّ الموثقة وإن تصلح مقيّدة للرواية السابقة عليها بحسب الصناعة الفقهيّة غير أنّ الالتزام بها، مشكل، والله العالم.

وقد مرّ في عنوان «الأكل» ما يرتبط بالمقام، فلاحظ.

فرع

قيل ببطلان الوضوء إذا كان الفضاء الذي يتوضأ فيه غصبياً.

أقول: لكنّ الأدلّة المذكورة تنصرف عن مثل هذا التصرف والاستعمال، ومع الغضّ عنه، فالبطلان أيضاً محلّ إشكال، لكن تقدّم منّا وجه الحرمة في عنوان «الظلم».

١. المصدر، ج ١٩، ص ٣.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ٢٠٠.

٣. المصدر، ص ٢٠١.

٤. المصدر.

٥. المصدر.

فائدة

يستثنى من حرمة استعمال مال الغير والتصرف فيه ما جرت عليه السيرة القطعية المتصلة بزمان المعصوم ﷺ بين المسلمين، كالجلوس في الأراضي الواسعة، والنوم فيها، والوضوء من الأنهار الكبيرة ونحوها. والمتيقن منها صورة عدم نهي مالكها، وعدم كونه صغيراً أو مجنوناً، والله العالم. ولاحظ الاستثناءات في مادة «الأكل».

٣٦٢. العود إلى الأرض الموبقة

قال الصادق ﷺ على ما في صحيح محمد بن مسلم في رجل أجنب في سفر ولم يجد إلا الثلج أو ماء جامد؟ قال: «هو بمنزلة الضرورة يتيمم، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي يوبق دينه»^١.

أقول: لا ينبغي الشك في التعدي عن مورد الرواية إلى كل أرض موبقة للدين، فيحرم العود إليها، بل الذهاب إليها ابتداءً، كما في بعض الأسفار المتعارفة وغير المتعارفة اليوم، اللهم إلا أن يشكل في الرواية بأن المصلي عن تيمم قد أتى بوظيفته ولم يضرب بدنيه، فالرواية لإجمالها - تختص بموردها، ولا مجال للتعدي إلا أن يقال: إن التيمم بالثلج أو الماء الجامد إنما يصح اضطراراً لا اختياراً، وعلى هذا يجوز السفر إلى الفضاء إذا كان معه ما يصح به التيمم اختياراً كالتراب والحجر.

٣٦٣. إغاثة الظالم في ظلمه

قال الشيخ الأنصاري ﷺ في مكاسبه:

معونة الظالمين في ظلمهم حرام بالأدلة الأربعة وهو من الكبائر ... وأما معونتهم في غير المحرمات، فظاهر كثير من الأخبار حرمتها ... لكن المشهور عدم الحرمة حيث قيدوا المعونة المحرمة بكونها في الظلم. والأقوى التحريم مع عد الشخص من الأعوان...^٢

١. المصدر، ج ٢، ص ٩٧٣.

٢. المكاسب، ص ٥٤ (الطبعة القديمة).

يقول سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه):

أما معونة الظالمين في ظلمهم، فالظاهر أنّها غير جائزة بلا خلاف بين المسلمين قاطبة، بل بين عقلاء العالم، بل التزم جمع كثير من الخاصّة والعامة بحرمة الإغاثة على مطلق الحرام وحرمة مقدّماته.

واستدلّ عليه مضافاً إلى العقل والإجماع (غير التبعديّ) بقوله تعالى: «وَلَا تَرْكُنُوا...» فإنّ الركون هو الميل إليهم، فيدلّ على حرمة إغاّتهم بطريق أولى، أو المراد من الركون المحرّم هو الدخول معهم في ظلمهم، وبالروايات المستفيضة، بل المتواترة، ولم يرض بالاستدلال عليه بقوله تعالى: «وَلَا تَعَاوُنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» فإنّ التعاون غير الإغاثة، فلا تسري حرمة أحدهما إلى الآخر.

وقال أيضاً: «وأما دخول الإنسان في أعوان الظلمة، فلا شبهة أيضاً في حرمة، ويدلّ عليها جميع ما دلّ على حرمة معونة الظالمين في ظلمهم وغير ذلك...»^١
وقال أيضاً: «إنّ المراد من الظالم المبحوث عن حكم إغاّته - ليس هو مطلق العاصي الظالم لنفسه، بل المراد به هو الظالم للغير».^٢

والغرض من نقل هذه الكلمات إيضاح المقام بعض الإيضاح، وحينئذ نقول:
والذي وقفت عليه عاجلاً من الأخبار المعتبرة سنداً ودلالة كما يأتي:
الأوّل: قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح: «من أعان ظالماً على مظلوم، لم يزل الله عليه سائحاً حتّى ينزع من معونته».^٣

الثاني: قول الرضا (عليه السلام) في الخبر الحسن في مقام تعدد الكبائر: «ومعونة الظالمين، والركون إليهم».^٤

والمراد بمعونتهم في ظلمهم، للانصراف؛ ولأنّ الظالم في غير ظلمه غير ظالم حتّى يحرم معونته.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٧٤.

٢. المصدر، ص ٢٩٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٤٥.

٤. المصدر، ص ٢٦١.

الثالث: قول رسول الله ﷺ على مارواه السكوني: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين أعوان الظلمة، ومن لاق لهم دواتاً، أو ربط كيساً، أو مدّ لهم مدّة قلم؟ فاحشروهم معهم».^١

الرواية تدلّ على حرمة كون الشخص من أعوان الظلمة، أى من الذين يعينون الظلمة غالباً، وعلى حرمة الإعانة ولو في مورد، وإطلاق الرواية، كما قلنا في سابقتها منزل على الإعانة في الظلم.

وليست الظلمة الطبقة الحاكمة فقط؛ ليتوهم متوهم صحة إطلاق المذكور، وضعف ما ذكرنا في تقييده بدعوى أنهم من شأنهم الظلم، فيحرم إعانتهم، ودخول الإنسان في أعوانهم ولو في غير الظلم، ولا يعتبر التلبس الفعلي في صدق الوصف، بل تكفي الشائبة؛ وذلك لأنّ الرواية حكاية عن قول رسول الله ﷺ دون الأئمة، وليست في زمانه ﷺ ظلمة بهذا المعنى حتّى يدعى الانصراف، بل المراد من الظلمة مطلق الظالمين، سواء أكانوا منفردين أم مجتمعين؟ كما في الحكومات الظالمة، فيحرم إعانتهم في ظلمهم لا في الأمور غير المحرّمة وإلّا لحرم الإعانة مع أكثر الناس، مع أنّ السيرة القطعية قائمة على الجواز، فتأمل. وعلى كلّ، الرواية بجهالة السكوني غير معتبرة.^٢

ثم إنّ الاستدلال على حرمة إعانة الظالم بما ورد من حرمة الإعانة، مع الحكومات المعاصرة للأئمة عليهم السلام، كما عن جمع كثير من الفقهاء: منهم: الشيخ الأنصاري، وسيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) حتّى ادّعى تواتر الأخبار غير متين؛ إذ لم يؤخذ في موضوع الحكم ظلمهم، وعندي أنّه يشبه التخرّص، دقق النظر تجد صدق ما قلنا، ولعلّ الغرض الأقصى أو العمدّة من النهي من إعانتهم هو إثبات عدم مشروعية حكومتهم تقوية لمقام الإمامة ولو عند الشيعة، كما يأتي في العنوان الآتي.

وأما حرمة إعانة أعوان الظلمة زائدة على حرمة إعانة الظلمة كما عن سيّدنا الأستاذ، فهي أيضاً غير صحيحة؛ لأنّ الإعانة إن كانت في ظلم، فهي من إعانة الظلمة

١. المصدر، ج ١٢، ص ١٣٠. ولتحقيق حال السكوني راجع: بحوث في علم الرجال.

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٨٠.

وإلا فلا ينبغي الربّ في جوازها، كيف وقد جوّز هو (دام ظلّه) إعانة الظلمة في غير الظلم، فجواز إعانة أعوان الظلمة في غيره، فليكن بالأولويّة.

٣٦٤. إعانة الحكومة غير الشرعيّة

قال الصادق (عليه السلام) في صحيح يونس: «لأُتِ عنهم على بناء مسجد»^١.
الظاهر إرجاع الضمير إلى الحكومة العباسيّة الباطلة، والصحيحة المذكورة تنهى عن مطلق الإعانة.

وفي صحيح محمّد بن مسلم: كنّا عند أبي جعفر على باب داره بالمدينة، فنظر إلى الناس يمرّون أفواجا، فقال لبعض من عنده: «حدث بالمدينة أمر؟» فقال ... ولي المدينة وال، ففدّا الناس (إليه) يهنّونّه. فقال: «إنّ الرجل ليعدى عليه بالأمر يهنّا به وإنّه باب من أبواب النار»^٢.

يمكن أن يستفاد منه حرمة الإعانة بطريق أولى، لكنّ الظاهر رجوع الضمير الأخير إلى الأمر دون التهنئة.

وفي صحيح حريز عن الصادق (عليه السلام): «... والاستغناء بالله عزّ وجلّ (عن طلب الحوائج إلى صاحب سلطان (تهذيب)) إنّه من خضع لصاحب سلطان ولمن يخالفه على دينه طلباً لما في يديه من دنياً، أخمله الله عزّ وجلّ ومقتّه عليه ووكّله إليه»^٣.

إطلاقه شامل للمقام وكلمة «مقتّه» دليل الحرمة.

وفي صحيح أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أعمالهم؟ فقال لي: «يا أبا محمد! لا، ولا مدّة قلم، إنّ أحدهم (كم) لا يصيب من دنياهم شيئاً إلاّ أصابو (أو حتى يصيبوا الوهم من ابن أبي عمير) من دينه مثله»^٤.

١. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٣٠.

٢. المصدر، ص ١٣٥.

٣. المصدر، ص ١٢٨.

٤. المصدر، ص ١٢٩.

أقول: الظاهر حمل هذه الرواية على الإرشاد؛ لما يفهم من ذيلها، والتجربة الخارجية أقوى شاهدة على صحة ما في ذيل الرواية، لكن مع ذلك لا يشمل من يثق بنفسه. وربما يأتي في حرف «و» في عنوان «الولاية» ما له نفع في المقام.

وأما صحيح حريز، فلا يفهم منه شموله للمقام، فتأمل فيه حتى يظهر لك المراد، فلم يبق إلا صحيح يونس.

والأقوى أن إعانة الحكومة غير الإسلامية إذا كانت سبباً لإبقائهم، أو تقويتهم - بحيث لولا الإعانة المذكورة من هذا الشخص، لضعفت الحكومة، أوزالت واضمحلت - حرام قطعاً عقلاً وكشفاً من مذاق الشرع، بل يجب القيام لإزالته، دلت هذه الروايات عليها أم لا؟ نعم، إذا علم المكلف بأن سقوط حكومة لا يستلزم ظهور حكومة إسلامية، بل حكومة باطلة أخرى أكثر ضرراً للدين من الحكومة الحاضرة، فلا يجب القيام، بل لا يجوز.

والحاصل أنه لا بد من ملاحظة الموارد ومراعاة الأهم فالأهم، ودفع الأفسد بالفساد.

وأما إذا لم تكن الإعانة كذلك، فلا دليل على المنع، وصحيح يونس ليس لها ظهور في المقام، بل الإنصاف أنه غير خال عن الإجمال؛ لعدم العلم بأوصاف من يرجع إليه الضمير، فافهم، ولا يبعد أن النهي راجع إلى حكومات معارضة لمقام الإمامة ولا موضوع لها الآن، فتأمل.

□ الإعانة على الذنوب والآثام

قد عرفت أن إعانة الظالم في ظلمه وإعانة الحكومة الباطلة، محرمة. وسيأتي أن إعانة القاتل في قتله المؤمن حرام، وقد مرّت حرمة السعاية في حرف «س». فهل لنا دليل على حرمة الإعانة على مطلق الحرام - غير الظلم والقتل -^١ أم لا؟

١. القتل كالجرح والغصب والضرب، بل التوهين والفحش والإيذاء والحبس والسرقة ونحوها من جملة أفراد الظلم، كما لا يخفى، فيحرم إعانة الظالم في تمام أفراد الظلم، فلا تنقل من سعة مفهوم الظلم وكثرة مصاديقه.

ذهب المشهور من الخاصّة وجمع كثير من العامّة إلى حرمتها. واستدلّ لهم بوجوه^١ كقوله تعالى: «وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»^٢، والإجماع. وأنّ ترك الإِغَانَة دفع للمنكر وهو واجب، كرفعه، كما عن المحقّق الأردبيلي^٣.

وأورد سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) على الأوّل بأنّ التعاون عبارة عن اجتماع عدّة من الأشخاص لإيجاد أمر من الخير أو الشرّ ليكون صادراً من جميعهم، كنهب الأموال، وقتل النفوس، وبناء المساجد، وهذا بخلاف الإِغَانَة؛ فإنّها من الأفعال^٣.

وهي عبارة عن تهيئة مقدّمات فعل الغير مع استقلال ذلك الغير في فعله، وعليه، فالنهي عن المعاونة على الإِثْم لا يستلزم النهي عن الإِغَانَة على الإِثْم. فلو عصى أحد، فأعانه الآخر فإنّه لا يصدق عليه التعاون بوجه، فإنّ باب التفاعل يقتضي صدور المادّة من كلّ الشخصين، ومن الظاهر عدم تحقّق ذلك في محلّ الكلام^٤.

وأورد على الثاني بأنّه غير تعبّديّ، بل هو مستند إلى الوجوه المذكورة في المسألة^٥.

وأورد على الثالث بأنّ دفع المنكر إنّما يجب إذا كان المنكر ممّا اهتمّ به الشارع بعدم وقوعه، كقتل النفوس المحترمة، وهتك الأعراض المحترمة، ونهب الأموال المحترمة^٦، وهدم أساس الدين، وكسر شوكة المسلمين، وترويج بدع المضلّين، ونحو

١. راجع: مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٧٩.

٢. المائدة (٥): آية ٢.

٣. في القاموس، ومختار الصحاح، والمتجد، وجميع البيان، وجميع البحرين: وتعاونوا (تعاون القوم) أعان بعضهم بعضاً. ففستروا التعاون بالإِغَانَة (هيكاري) على أنّ التعاون أيضاً من الأفعال؛ فإنّ الاجتماع مقدّمة للتعاون لا أنّه داخل في مفهومه، كما يظهر من أساتذنا العلامة (دام ظلّه). والأظهر التعاون هو الإِغَانَة المتقابلة، والإِغَانَة معونة الثاني للفاعل القاصد أولاً وهذا هو مراد الأستاذ أيضاً.

٤. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٨٠ و ٤٢٧.

٥. المصدر، ص ١٨١.

٦. ليس كلّ هنك عرض ونهب مال يجب دفعه، فمن يغتاب أو يفتري لا يجب وضع اليد على فيه مثلاً، كما أنّ من يريد سرقة مال طفيف أو غصبه، لا يجب دفعه، بل المناط إحراز اهتمام الشارع به بحيث يفهم منه وجوب الدفع، ولعلّه مراد سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) أيضاً.

ذلك: فَإِنَّ دفع المنكر في هذه الأمثلة ونحوها واجب بضرورة العقل واتفاق المسلمين. وأما في غير ما يهتَمّ الشارع بعدمه من الأمور، فلا دليل على وجوب دفع المنكر. وأما النهي عن المنكر، فهو لا يدلّ على وجوب دفعه؛ فَإِنَّ معنى دفعه هو تعجيز فاعله عن الإتيان وإيجاده في الخارج، سواء ارتدع عنه باختياره أم لم يرتدع، والنهي عنه ليس إلّا ردع الفاعل وزجره عنه على مراتبه المقررة في الشريعة المقدسة. أقول: ما ذكره السيّد الأستاذ رحمته الله صحيح، لكنّ الإعانة على الحرام إذا كانت عن قصد وقوعه، فلا شكّ في استحقاق العقاب عليها وإن كان الحرام المعان عليه من أصغر الصغار، فإنّها تجزّؤ، والتجزيّ سبب للعقاب قطعاً، كما قرّرنا في أصول الفقه؛ خلافاً للشيخ الأنصاري رحمته الله، وعليه، فلا ثمرة في البحث عن حرمتها الشرعية بعد ثبوت استحقاق العقاب. وأما إذا لم يكن عن قصد، فلا يبعد القول بحرمة عقلاً غير أنّ الروايات تدلّ على الجواز، ومعها ينبغي الفتوى بالجواز على تفصيل تقدّم في عنوان «التسبيب» في الجزء الأول، والروايات المشار إليها أيضاً قد تقدّم نقلها أيضاً ذيل العنوان المذكور، والله العالم.

نعم، في صحيح بن سنان عن الصادق عليه السلام: «أَيُّمَا مؤمناً قدّم مؤمناً في خصومة إلى قاضٍ أو سلطان جائر، فقضى عليه بغير حكم الله، فقد شركه في الإثم»،^١ لكنّه إن تمّ دلالتّه، فهو من الإعانة على الظلم.

٣٦٥. الإعانة على قتل المسلم

في صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إِنَّ الرجل ليأتي يوم القيامة ومعه قدر محجمة من دم (مقدار خونی که در حجامت گرفته می شود)، فيقول: والله! ما قتلت ولا شركت في دم، فيقال: بلى ذكرت عبدي فلاناً، فترقى ذلك حتى قُتِل، فأصابك من دمه».^٢

وفي صحيح حماد (برواية الفقيه) عن الصادق عليه السلام، قال: «يجيء يوم القيامة رجل إلى رجل حتّى يلطّخه بالدم والناس في الحساب، فيقول: يا عبدالله! مالي ولك؟

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢، ح ١.

٢. المصدر، ج ١٩، ص ٨.

فيقول: أعنت عليّ يوم كذا وكذا بكلمة، فقتلت»^١.

لكنّ في عقاب الأعمال عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام أو عمّن ذكره، وكذا في موضع آخر من الوسائل^٢.

فالرواية لاحتمال الإرسال لا تكون حجة وإن كان بعض الرواة في السندين مختلفاً، لكنّ الرواية واحدة.

وفي صحيح ابن أبي عمير عن غير واحد (كما عن الفقيه)، عنه عليه السلام: «من أعان على مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله». ومثله ما عن عقاب الأعمال إلّا أنّ فيه: «على قتل مؤمن»^٣.

والرواية معتبرة وإن لم نعرف (غير واحد) فإنّا لانحتمل أنّ جمعاً (كما يستفاد عرفاً من دلالة كلمة «غير واحد») كذبوا أو اشتبهوا في نقلهم عن الإمام عليه السلام لابن أبي عمير.

لكنّ المنقول عن الكافي هكذا: عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه، عنه عليه السلام: «من أعان على المؤمن بشطر كلمة، لقي الله عزّ وجلّ يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمتي»^٤.

وبعض الأصحاب يمكن أن يكون رجلاً أو أحداً ولعلّه كاذب، فلا يكون الرواية حجة، لكن الحقّ أنّ نسخة الفقيه مبينة لرواية الكافي وأنّ المراد بالبعض هو غير واحد؛ لإطلاقه على الواحد والكثير، فالروايتان كلتاها معتبرتان.

□ التعاون على الإثم والعدوان

قال الله تعالى: «تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»^٥. أقول: يحمل النهي بناء على تفسير التعاون بما أفاده سيّدنا الأستاذ - على الإرشاد

١. المصدر، ص. ٩.

٢. المصدر، ج. ٨، ص. ٦١٥.

٣. المصدر، ج. ١٩، ص. ٩.

٤. المصدر، ج. ٨، ص. ٦١٦.

٥. المائدة (٥): ٢.

لامحالة: فإن إتيان المحرم حرام بدليله وإن لم تكن الآية موجودة، وقد أسلفنا كلام الأستاذ في بحث الإعانة على الذنوب والآثام، فلاحظ.

٣٦٦. تغيير المؤمن بما يحصى عليه من زلاته

في صحيح ابن سنان عن الصادق (عليه السلام): «من عثر مؤمناً بذنب لم يمت حتى يركبه». وفي رواية إسحاق عنه (عليه السلام): «... ومن عثر مؤمناً بشيء لم يمت حتى يركبه»^١. أقول: العبارة ليس لسانها لسان الحرمة، كما لا يخفى، فاستدلال الشيخ الأنصاري (رحمته) بها على الحرمة، ضعيف^٢.

وفي موقفة ابن بكير عنه (عليه السلام): «أبعد ما يكون العبد من الله أن يكون الرجل يواخي الرجل وهو يحفظ زلاته، فيعيره بها يوماً».

وفي موقفة زرارة عن الباقر (عليه السلام): «إن أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن يواخي الرجل الرجل على الدين، فيحصى عليه زلاته ليعنفه بها يوماً»^٣.

وفي حسنة سيف عن الصادق (عليه السلام): «أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يواخي الرجل الرجل على دينه يحصى عليه عثراته وزلاته؛ ليعيره بها يوماً»^٤.

والظاهر دلالة هذه الروايات على الحرمة، بل لعل الروايتين الأخيرتين صريحتان في الحرمة، ولاحظ هياة «التتبع» في الجزء الأول من هذا الكتاب.

وصور المسألة ست:

الصورة الأولى: إحصاء العثرات والزلات بقصد التغيير.

الصورة الثانية: إحصاؤهما من دون قصد التغيير.

الصورة الثالثة: التغيير بهما من دون إحصائهما. كل ذلك مع المؤاخاة.

الصورة الرابعة والخامسة والسادسة: الصور الثلاثة المذكورة من دون المؤاخاة.

١. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٩٦.

٢. لاحظ بحث الغيبة من مكاتب المحرمة، ص ٤٢ (الطبعة القديمة).

٣. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٩٤.

٤. المصدر، ص ٥٩٥.

لاشكّ في حرمة القسم الأوّل؛ لأنّه المدلول للروايات، كما أنّه لاشكّ في عدم شمولها للقسم الثاني والخامس، فالظاهر جوازهما (أي إحصاء العثرات فقط من دون قصد تعبير بها مع المؤاخاة وعدمها) وإن كان خلاف المروءة.

وأما الثالث، ففي شمولها له تردّد، ويقوّي التردّد المذكور في القسم السادس. نعم، لو استلزم الإيذاء أو الإذلال و نحوه كما هو كذلك غالباً - يحرم من هذه الجهات. وأما القسم الرابع؛ (أعني إحصاء العثرات بقصد التعبير من دون مؤاخاة)، فلا يبعد القول بحرمنته؛ فإنّ مدخلية المؤاخاة الدينية في أصل الحكم ممّا يصعب فهمها من مذاق الشارع؛^١ بل المفهوم منه تفرد الإيمان وحده في الموضوعيّة لأمثال هذه الأحكام، كما هو ظاهر لمن جاس خلال ديار الروايات الدينية، وذاق حلاوة كلام الأئمّة عليهم السلام، وعليه، فلا ينبغي الجمود على ظاهر عبائر هذه الروايات، والله العالم.

١. نعم، لا بأس بفهم غلظة الحرمة من المؤاخاة.

«غ»

٣٦٧. الغدر ولو بالكفار

قال في مجمع البحرين: «الغدر: ترك الوفاء ونقض العهد».

قال في الجواهر:

وكذا لا يجوز الغدر بهم بأن يقتلوهم بعد الأمان مثلاً بلا خلاف أجده فيه؛ للنهي عنه أيضاً في النصوص السابقة، مضافاً إلى قبحه في نفسه، وتنفير الناس عن الإسلام... نعم، يجوز الخدعة في الحرب، كما صرح به الفاضل في جملة من كتبه، بل في التذكرة و المنتهى دعوى الإجماع، وقال: تجوز المخادعة في الحرب، وأن يخدع المبارز قربه ليتوصل بذلك إلى قتله إجماعاً، وقد روى العامة أن عمرو بن عبدود بارز علياً...^١ أقول: أما الدليل على جواز الخدعة، فهو خبر إسحاق عن الصادق.^٢ وضعفه سنداً لا يضرّ بالحكم.

وأما ما نقله صاحب الوسائل في باب تحريم الغدر والقتال مع الغادر، فضعيف سنداً ودلالة، فلاحظ.^٣

نعم، يدلّ عليه قول الصادق عليه السلام في الصحيح: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبعث سرية... ثم يقول: سيروا بسم الله، وبالله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله، لا تغلّوا،

١. جواهر الكلام، ص ٥٦٢ (كتاب الجهاد، الطبعة القديمة).

٢. راجع وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٠٢ و في سنده غيات بن كلوب الذي رجعنا عن وثاقته أخيراً.

٣. المصدر، ج ١١، ص ٥١.

ولا تمثّلوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا صبيّاً، ولا امرأةً، ولا تقطعوا شجرةً إلّا أن تضطرّوا إليها، وأيّما رجل من أدنى المسلمين أو أفضلهم نظر إلى أحد من المشركين، فهو جارٍ حتّى يسمع كلام الله، فإن تبعكم فأخوكم في الدين، وإن أبى، فأبلغوه مأمنه واستعينوا بالله»^١.

□ الغسل الثالث

ذهب بعض الفقهاء إلى أنّ المرّة الأولى من غسل الوجه واليدين واجبة في الوضوء، والثانية منه مستحبّة، والثالثة منه محرّمة.

لكنّي لم أجد دليلاً على الحرمة سوى رسالة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام، قال: «الوضوء واحدة فرض، واثنان لا يؤجّر، والثالثة بدعة»^٢.

أقول البدعة غير مختصّة بالغسل الثالث، بل تجري في جميع أجزاء العبادات إذا أوتيت بقصد الأمر أو القربة من دون إثبات. والسند مرسل لكن أفتي بالحرمة من لا يعتمد على المرسلات، كالأستاذ.

٣٦٨. غسل الشهيد

قال الصادق عليه السلام في صحيح أبان: «الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلّا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد؛ فإنّه يغسل ويكفن ويحنط، إن رسول الله ﷺ كفّن حمزة في ثيابه ولم يغسله، ولكنّه صلّى عليه»^٣.

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: «نعم، في ثيابه بدمائه، ولا يحنط، ولا يغسل، ويدفن، كما هو...»^٤.

أقول: من المحتمل قوياً ورود النهي مورد نفي الوجوب دون الجواز، فلا يكون

١. المصدر، ص ٤٣.

٢. جامع الأحاديث، ج ٢، ص ٢٩٣.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٧٠٠.

٤. المصدر.

الفصل والتحنيط محرّمين ذاتيين، بل حرمتها تشريعية، فلاحظ.
ثمّ الحقّ عموم الرواية الأولى لكلّ من يقتل في سبيل الله، وللمسألة فروع مذكورة في المطوّلات ومنها مستمسك^١ سيّدنا الأستاذ الحكيم رحمه الله.
وإن شئت، فقل: إطلاقها يشمل المؤمنين الغافلين الجالسين في بيوتهم ومعاملهم وقد قتلوا برصاص الكافر أو قبلته؛ لأجل دينهم وإيمانهم.

٣٦٩. غسل الكافر

في مؤثقة عمّار عن الصادق عليه السلام أنّه سئل عن النصرانيّ يكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت؟ قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامة، ولا يُدفن، ولا يقوم على قبره وإن كان أباه».^٢

أقول: ويلحق بالنصراني مطلق الكافر بلا إشكال.

قال الفقيه اليزدي رحمه الله في العروة:

ولا يجوز تغسيل الكافر، وتكفينه، ودفنه بجميع أقسامه من الكتابيّ، والمشرّك، والحريريّ، والغالي، والناصبيّ، والمرتدّ الفطريّ أو المَلّيّ إدامات بلا توبة،^٣ وأطفال المسلمين بحكمهم،^٤ وأطفال الكفّار بحكمهم.^٥

٣٧٠. غُسل المسلم

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «ليس ممّا من غُسلنا». وفي صحيحه الآخر، عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله لرجل يبيع التمر: «يا فلان! أما علمت أنّه ليس من المسلمين من غُسلهم».^٦

١. مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص ٣٩٠.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٧٠٣.

٣. في مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٦٩: إجماعاً، كما عن الشيخ والعلامة والشهيد، بل قيل: إنّ دعواه متواترة.

٤. فيه: بلا إشكال، كما في الجواهر، بل حكى عليه الإجماع. ويدلّ عليه ما ورد في تغسيل الصبيّ والصبيّة.

٥. فيه: بلا إشكال في الجواهر، وتقضيّه السيرة القطعية. أقول: لكنّها لا تدلّ على الحرمة، بل على عدم الوجوب.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٠٨.

وفي صحيح هشام بن الحكم: كنت أبيع السابري^١ في الظلال، فمرَّ عليَّ أبو الحسن الأول موسى عليه السلام ركباً، فقال لي: «يا هشام! إنَّ البيع في الظلال غَشٌّ والغَشُّ لا يحلَّ». وفي موطَّأ ابن مختار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إِنَّا نعمل القلانس، فنجعل فيها القطن العتيق فنبيعها ولا نبيِّن لهم ما فيها قال: «أحبُّ لك أن تبيِّن لهم ما فيها».^٢

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: سألتُه عن الرجل يكون عنده لوانان من طعام واحد، سعرهما بشيء، وأحدهما أجود من الآخر فيخلطهما جميعاً ثمَّ يبيعهما بسعر واحد؟ فقال: «لا يصلح له أن يغشَّ المسلمين حتَّى يبيته».^٣

وفي صحيح محمَّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أَنَّهُ سئل عن الطعام يخلط بعضه ببعض و بعضه أجود من بعض؟ قال: «إذا رُويَا (زُيِّنَا) جميعاً، فلا بأس ما لم يغطَّ الجيد الرديء».^٤

وفي صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري طعاماً، فيكون أحسن له وأنفق له أن يبلِّه من غير أن يلمس زيادة؟ فقال: «إن كان بيعاً لا يصلحه إلَّا ذلك ولا ينفقه غيره من غير أن يلمس فيه زيادة، فلا بأس. وإن كان إِنَّمَا يغشَّ به المسلمين، فلا يصحَّ».^٥

قال سيِّدنا الأستاذ: «لأشبهة في حرمة غَشِّ المسلم في الجملة بلا خلاف بين الشيعة وأهل السنَّة؛ لتواتر الروايات من طرقنا ومن طرق العامة، بل هي من ضروريات مذهب المسلمين».^٦

إذا عرفت هذا فهنا مطالب:

المطلب الأول: قال في القاموس: غَشَّه: لم يميَّحْضه النصيح، أو أظهر له خلاف ما أضر كغششه. والغشُّ بالكسر - الاسم منه: والغلَّ والحدق ... والمغشوش:

١. السابريّ نوب رقيق جدّاً كما قيل.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢١٠.

٣. المصدر، ص ٤٢١.

٤. المصدر، ص ٤٢٠.

٥. المصدر، ص ٤٢١.

٦. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٩٩.

الغير الخالص. والغشُّ محرَّكَةٌ الكدر المشوب. قال الشيخ الأنصاري في مكاسبه:

ثم إنَّ الغشَّ يكون بإخفاء الأدنى في الأعلى، كمزج الجيد بالردى، أو غير المراد في المراد، كإدخال الماء في اللبن، وبإظهار الصفة الجيدة المفقودة و هو التدليس، و بإظهار الشيء على خلاف جنسه، كبيع الممَّوَّه على أنَّه ذهب أو فضة،^١ انتهى، ولا بأس به.

المطلب الثاني: المحرَّم من الغشِّ ما إذا فعله في مقام المعاملة والمعاوضة مع الناس، وجعله سبباً لأكل مال الناس بالباطل وإن كان لعنوان الغشِّ موضوعية. وأمَّا إذا غشَّه لنفسه أو لغيره في غير مقام المعاملة، كالضيافة، والهبة، ونحوها، فلا يحرم من هذه الجهة قطعاً، فلا بدَّ من حمل المطلقات على الصورة الأولى.

المطلب الثالث: مقتضى صحيح: الحلبي، ومحمَّد بن مسلم جواز المعاملة بالمغشوش إذا علم المشتري بالغشِّ، أو أعلمه البائع، بل لا غشَّ حينئذ على وجه. المطلب الرابع: بيع المغشوش إن كان كلياً، فالظاهر صحَّة المعاملة وإن فعل البائع حراماً، ووجب عليه تبديل المغشوش بالخالص؛ لظهور مادَّة على عدم حليَّة البيع في البيع الشخصي. وأمَّا إذا كان البيع شخصياً، فالمستفاد من الروايات البطلان، وتفصيل الموضوع في مصباح الفقاهة^٢ لسيدنا الأستاذ (دام ظلُّه).

□ الغصب

في الجواهر:

هولعة أخذ الشيء ظلماً، كما في القاموس وغيره... تقول: غصبه منه و غصبه عليه بمعنى، والاغتصاب مثله، والشيء غصب ومغسوب. نعم، في الإسهاد لبعض الشافعية زيادة «جهاراً» لتخرج السرقة ونحوها.

١. المكاسب، ص ٣٥ (الطبعة القديمة).

٢. مصباح الفقاهة، ص ٣٠٢. لكنني لم أتحصَّل على معنى بيع الكلِّي في بيع المعاوضة خصوصاً في المبيع، كما هو المتداول اليوم تحصيلاً واضحاً.

وعن ابن الأثير: إنّه أخذ مال الغير ظلماً وعدواناً، وإليه يرجع ما في الكتاب و القواعد و النافع و الإرشاد و الدروس و اللعة و التنقيح من أنّه: الاستقلال بإثبات اليد على مال الغير عدواناً، بل في المسالك نسبه إلى الأكثر؛ إذ ليس فيها إلّا تبديل الأخذ بالاستقلال نظراً إلى صدق الغصب بذلك وإن لم يكن أخذاً، كما لو كان المال في يده فغصبه... كما أنّه في التبصرة و الروضة وغيرهما من كتب متأخري المتأخريين تبديل المال بالحق، فقالوا: الاستيلاء على حق الغير عدواناً.

وعن الدروس وغيره: إنّ تحريم الغصب عقلي، وإجماعي، وكتابي، وسني... إلخ.^١

□ اغتصاب الفرج

في صحيح بريد: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها؟ قال: «يقتل محصناً كان أو غير محصن».^٢

وفي حدود الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكي منهما مستفيض، كالنصوص المعتبرة، لكنّ الحرمة لأجل الزنا، كما لا يخفى، و الحدّ على القهر والجبر.

٣٧١. تغطية المحرم رأسه

قال الباقر عليه السلام في الصحيح: «المحرمة لا تنقّب؛ لأنّ إحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل في رأسه».^٣

وفي صحيح زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل المحرم يريد أن ينام يغطّي وجهه من الذباب؟ قال: «نعم، ولا يخمر رأسه».^٤

١. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٣٠٨. لكنّ السؤال هنا: هل للغصب حكم ذاتي بعد حرمة الأكل و حرمة التصرف في أموال الناس من دون رضاهم، و حرمة السرقة و حرمة الظلم أم لا؟ و هل الأخذ بالعدوان يوجب شدّة العقاب؟ لم أجد على الأوّل دليلاً.

٢. المصدر، ج ١٤، ص ٢٤٢.

٣. المصدر، ج ٩، ص ١٣٨.

٤. المصدر.

وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «لابأس بأن يعصب المحرم رأسه من الصداق»،^١ واستثناء الكلام في المناسك.

□ تغطية المحرمة وجهها

سيأتي بيان حكمها في حرف «ن» في عنوان «التنقب» إن شاء الله.

٣٧٢. الاستغفار للمشركين

قال الله تعالى: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ...»^٢.
أقول: أشرنا إليه في بحث حرمة اتخاذ الكافرين أولياء في حرف «أ».

٣٧٣. الغلّ

عَدَّ الصادق عليه السلام في صحيح السيد عبدالعظيم عليه السلام: «الغلول من الكبائر؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٣.
وفي صحيح معاوية بن عمار، قال: أظنَّه عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أراد أن يبعث سرية دعاهم ... لاتغلُّوا، ولا تمثِّلوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا امرأة، ولا تقطعوا شجراً إلا أن تضطروا إليها...»
وظنَّ معاوية وإن لم يكن حجةً، غير أنَّ للرواية أسناداً بعضها صحيح.^٤
وفي موقِّق سماعة عن الصادق عليه السلام: سألتُه عن الغلول؟ فقال: «الغلول: كلُّ شيء غلَّ من الإمام»،^٥ لكنَّ في سنده عثمان بن عيسى، وقد ظهر لي ضعفه أخيراً.
وفي جهاد الجواهر بعد الحكم بالحرمة ونقلها عن عدَّة كتب:-

١. المصدر، ص ١٣٩.

٢. التوبة (٩): ١١٣.

٣. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٥٣.

٤. المصدر، ص ٤٣.

٥. المصدر، ج ١٢، ص ٦٤.

وفتره في المحكي عن جامع المقاصد بالسرقة من أموالهم، ولكن فيه: إنه مناف لما هو المعلوم في غير المقام من كون مال الحربي فيناً للمسلم، فله التوصل إليه بكل طريق. اللهم إلا أن يكون إجماعاً، أو يكون المراد السرقة منهم بعد الأمان ونحوه مما يكون محترم المال مع كفره، أو يراد به النهي عن السرقة من الغنيمة، بل قيل: إنه أكثر ما يستعمل في ذلك، بل يمكن حمل ما قبل ذلك من عبارات الأصحاب عليه، والله العالم.^١

٣٧٤. الإغلاق على الصيد

لا يجوز إغلاق الباب وشبهه على الصيد في الحرم حتى يموت أو يصيده بلا خلاف يجده صاحب الجواهر بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل هو قول كل من يحفظ عنه العلم، كما عن العلامة، واستدل له بإطلاق قوله تعالى: «حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ آبَرٍّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»؛ إذ يمكن إرادة كل ما له المدخلية في صيده ولو بمعونة الإجماع. واستدل له أيضاً بصحيح الحلبي: «لا تستحلن شياً من الصيد وأنت حرام، ولا أنت حلال في الحرم...»^٢.

أقول: قد ذكرنا كفارة الإغلاق المذكور في حرف «ك» في بيان الواجبات، لكن الصحيح عدم دلالة الكفارة على الحرمة، كما يظهر من ملاحظة كفارات الحج.

٣٧٥. الغلو في الدين

قال الله تعالى: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ»^٣.

وقال تعالى: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ»^٤.

١. جواهر الكلام (كتاب الجهاد)، ص ٥٦٣ (الطبعة الأخيرة).

٢. المصدر، ج ١٨، ص ٢٨٦.

٣. النساء (٤): ١٧١.

٤. المائدة (٥): ٧٧.

تحرم الآيتان الغلو في الدين على أهل الكتاب فقط، لكنّه لاشكّ في حرمة على الجميع، ولا يتحمّل طبيعة الغلو في الدين الجواز الشرعي بوجه، فلافق فيها بين المسلمين وأهل الكتاب، لكنّه على الثاني بعنوانه، وعلى الأوّل بعنوان الكذب والافتراء والبدعة ومخالفة الحقّ الواقع ونحوها، ويمكن أن يكون النهي عنه في حقّ الثاني أيضاً إرشاداً إليها، ويمكن أن يكون إرشاداً إلى البعد عن الحقّ الواقع. وعلى كلّ هو حرام جزماً، سواء بعنوانه أو بأحد العناوين المذكورة.

٣٧٦ و ٣٧٧. غمز كفّ الأجنبية والأجنبي

قال الصادق عليه السلام في رواية سماعة: «لا يحلّ للرجل أن يصافح المرأة إلاّ امرأة يحرم عليه أن يتزوّجها أخت أو بنت أو عمّة أو خالة أو بنت أخت أو نحوها. وأمّا المرأة التي يحلّ له أن يتزوّجها، فلا يصافحها إلّا من وراء الثوب، ولا يغمز كفّها»^١.

ولا يبعد شمول الحكم للغمز وإن لم يكن مسبوقاً بالمصافحة. وفي إلحاق سائر أعضاء بدنّها بالكفّ وجه وجيه، كما أنّ الظاهر إلحاق الأجنبية بالأجنبي في الحرمة، فيحرم عليها المطاوعة، كما يحرم عليها غمز كفّ الأجنبي مثلاً. و تحرم عليه المطاوعة أيضاً، لكنّ الرواية ضعيفة سنداً بعثمان بن عيسى على الأقوى، وحينئذ يمكن أن نمنع من الغمز بقصد الشهوة أو بحصول اللذة منه وإن لم يصافح، وبجوازه على فرض عدم قصد اللذة وعدم حصولها، والظاهر عدم الفرق بينه وبين غمز المرأة لبدن الرجل في القيدين والحكم.

٣٧٨. الغناء

وفيه أحاديث كما تأتي :

٢٠١. في صحيح: أبي الصباح عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ «وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ» قال: الغناء.

٣. في حسنة ابن مسلم^١ قال: سمعت أبا جعفر^{عليه السلام} يقول «الغناء ممّا وعد الله عليه النار» و تلا هذه الآية «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ»^٢.

٤. في صحيح الرّيان، قال: سألت الرضا^{عليه السلام} يوماً بخراسان عن الغناء وقلت: إنّ العباسي ذكر عنك أنّك ترخص في الغناء؟ فقال: «كذب الزنديق، ما هكذا قلت له. سألتني عن الغناء، فقلت: إنّ رجلاً أتى أبا جعفر^{عليه السلام}، فسأله عن الغناء، فقال: يا فلان! إذا ميّز الله بين الحقّ والباطل، فأين يكون الغناء؟ قال: مع الباطل؟ فقال: قد حكمت»^٣.

٥. وفي موثقة يونس عن عبد الأعلى الذي في حسنة تردّد، قال: سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} عن الغناء، وقلت: إنهم يزعمون أنّ رسول الله^{صلى الله عليه وآله} رخص في أن يقال: «جئناكم جئناكم، حيّونا حيّونا نحيّكم» فقال: «كذبوا، إنّ الله عزّ وجلّ يقول «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ * لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَآتَخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ * بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ»»^٤.

٦. في صحيح حماد، قال: سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} عن قول الزور؟ قال: «منه قول الرجل للذي يغني: أحسنت»^٥.

٧. في صحيح هشام عنه^{عليه السلام} في قوله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ». قال: «الرجس من الأوثان، الشطرنج، وقول الزور: الغناء»^٦ لكن مصدره تفسير القميّ ولم تصل نسخته إلى الحرّ والمجلسي بسند معنعن صحيح مناولة، كما ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال.

١. توصيف الرواية بالحسنة مبني على أنّ ابن إسماعيل الواقع في سندها هو ابن عمار.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٢٧.

٣. المصدر، ص ٢٢٨.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٢٢٩.

٦. المصدر، ص ٢٣٠.

٨. في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «أجر المغنيّة التي تزفّ العرائس ليس به بأس، وليست بالتي يدخل عليها الرجال»^١.
إذا تقرّر هذا، فهنا مطالب:

المطلب الأول: الصحيحتان الأوليان لا تدلّان على الحرمة؛ لعدم دلالة الآية الشريفة المذكورة عليها، كما لا يخفى، وكذا الرابعة على الأظهر؛ إذ ليس كلّ باطل بحرام. وأمّا الخامسة، ففي دلالتها على الحرمة تردّد. والثالثة تحرّم الغناء المضلّ عن سبيل الله واتخاذها هزواً لا مطلقاً نعم، الرواية السادسة تدلّ على الحرمة، كما لا يخفى لكن في غير العرائس و فرض عدم دخول الرجال عليها؛ إذ الغناء، حينئذ جائز، كما يظهر من الرواية التاسعة، فنفي المحقّق الأردبيلي رواية صحيحة صريحة في التحريم، كما عن شرح الإرشاد منظور فيه^٢.

و عن المستند دعوى الإجماع، بل الضرورة الدينيّة على الحرمة، لكن أهل السنّة أو أكثرهم التزموا بحرمة؛ لجهات خارجيّة وإلا فهو بنفسه أمر مباح عند هم^٣. فلا ضرورة دينيّة، وينقل عن بعض علمائنا تجويزه لحصول الخشوع والبكاء من خشية الله تعالى مثلاً، فلا ضرورة مذهبيّة نعم، يحرم الغناء ولا يجوز عمله على المشهور المعروف، فلا دليل على حرمة السماع، فلا يجب سدّ الأذن والابتعاد عن محلّ يسمع فيه الغناء. وأمّا الاستماع، فقد مرّ بحثه في حياة «الاستماع»، في حرف «س».

المطلب الثاني: يحرم تشجيع المغنيّة والمغنيّة، وترغيبه، وتحسينه؛ للرواية السادسة، والعقل أيضاً مستقلّ بقبّحه، فلا يبعد اطّراد الحكم إلى تحسين كلّ محرّم شرعيّ.

المطلب الثالث: قول الصادق عليه السلام في الرواية الثامنة: «أجر المغنيّة التي تزفّ العرائس ليس به بأس، وليست بالتي يدخل عليها الرجال» يحتمل وجوهاً:

١. المصدر، ج ١١، ص ٨٥.

٢. اللهمّ إلا أن يقال: إنّ الروایتين المعترتين تدلّان على حرمة الغناء بالظهور دون الصراحة، فقول المحقّق المذكور لا يخلو عن وجه، لكنّه غير مختصّ بالمقام؛ فإنّ أكثر المحرّمات والواجبات كذلك.

٣. لاحظ: فقه المذاهب، ج ٢، ص ٤٢.

الوجه الأوّل: أن يكون تخصيصاً في حرمة أخذ الأجرة على العمل الحرام، فالغناء مطلقة حرام غير أنّ الغناء المعمولة في العرائس إذا لم يدخل على المغنّية الرجال يحلّ أخذ الأجرة عليه، ولا يبعد إلحاق المغنّي بالمغنّية إذا لم تدخل عليه النساء.

والوجه الثاني: أن يكون تخصيصاً في حرمة الغناء، وأنّ الغناء في زفّ العرائس حلال إذا لم يدخل على المغنّية رجال أجنب. الوجه الثالث: أنّه تبين لحليّة الغناء في نفسه، كما عليها العامة وأنّ المحرّم منه إذا دخل الرجال عليها.

أقول: الوجه الثالث معارض بمادّل على حرمة الغناء؛ فإنّها ظاهرة في حرمة نفسه، فتطرح الرواية المذكورة؛ لموافقته للعامة وعلى أنّ الرواية غير ظاهرة في الوجه المذكور، فالالتزام به كما عن بعض المحدثين - خلاف الإنصاف. و أمّا الوجه الثاني، فهو منسوب إلى جمع كثير من أعاضم الأصحاب، بل إلى المشهور. قال الشيخ الأنصاري رحمه الله في مكاسبه:

الثاني: غناء المغنّية في الأعراس إذا لم يكتنف بها محرّم آخر من التكلم بالباطيل، واللعب بآلات الملاهي المحرّمة، ودخول الرجال على النساء. والمشهور استثناءه ... وإباحة الأجر لازمة لإباحة الفعل، ودعوى أنّ الأجر لمجرد الزفّ لا للغناء عنده، مخالفة للظاهر ...؛ لأنّ المحكي عن المفيد، والرضي، وظاهر الحلبي، وصريح الحلبي والتذكرة والإيضاح، بل كلّ من لم يذكر الاستثناء بعد التعميم المنع. إلخ.

والأظهر هو الوجه الثاني لكن لافي مطلق الأعراس، كما يظهر من كلماتهم، بل عند زفّ العرائس، أي إرسال الزوجات إلى أزواجهن، كما هو قضية الجمود على ظاهر الرواية، ولادليل على التعدي، فافهم جيّداً.

المطلب الرابع: ما هو الغناء وتحديد و تفسيره بوجه مضبوط؟ فيه أقوال، لكنّي لم أجد ما تظمّن به النفس، ومن أراد الاطلاع عليها، فليراجع الكتب المطوّلة. والله الموقّق.

٣٧٩. الغيبة

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ»^١.

قال الصادق عليه السلام في خبر سماعة: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، و وعدهم فلم يخلفهم كان^٢ مَن حَرَمَت غيبته، وكملت مروءته، وظهر عدله ووجبت أخوته»،^٣ لكن السند لأجل عثمان بن عيسى ضعيف على الأظهر.

وقال الباقر عليه السلام في موقفة أبي بصير: «قال رسول الله ﷺ: سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر، وأكل لحمه معصية، وحرمة ماله كحرمة دمه»^٤.

وفي الصحيح: قال عبدالله بن سنان له عليه السلام: عورة المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: «نعم». قلت: يعني سفليته؟ قال: «ليس حيث تذهب إنَّما هو إذاعة سرّه»^٥.

وقال الصادق عليه السلام في حسنة هارون: «إذا جاهر الفاسق بفسقه، فلا حرمة له ولا غيبة»^٦.

والحق عدم اعتبار سند الرواية لجهالة أحمد بن هارون شيخ الصدوق عليه السلام ما لم يثبت كثرة رضى الصدوق عنه.

إذا تقرّر هذا، فنذكر هنا عين ما كتبناه قبل مدّة على مكاسب الشيخ الأنصاري عليه السلام من دون تجديد نظر.

١. الحجرات (٤٩): ١٣.

٢. الجزء هو مجموع الأمور الأربعة أعني حرمة الغيبة، وكمال المروءة، وظهور العدالة ووجوب الأخوة، لامتجرد الغيبة فقط، فالرواية لاتكون مخصصة للآية وغيرها ممّا أثبت حرمة الغيبة لمطلق المؤمن وإن لم يتصف بالصفات الثلاث المذكورة، ولو فرض أنّ الجزء كلّ واحد من الأمور المذكورة تحمل الرواية على المتجاهر، أو تطرح للقطع بحرمة غيبة المؤمن غير المتجاهر بلا جهة، فما قيل من جواز غيبة من لم يتصف بالأمور المذكورة باطل جزماً.

٣. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٥٩٧.

٤. المصدر، ص ٦١٠.

٥. المصدر، ص ٦٠٨.

٦. المصدر، ص ٦٠٥.

قوله رحمه الله تعالى:

ثمّ ظاهر هذه الأخبار كون الغيبة من الكبائر، كما ذكره جماعة، بل أشدّ من بعضها. وعُدّ في غير واحد من الأخبار من الكبائر الخيانة، ويمكن إرجاع الخيانة إليها، فأَيّ خيانة أعظم من التفكّك بدم الأَخ...^١

أقول: لا دليل معتبر على كونها من الكبائر، وإن أكثروا القول فيه. وأمّا عدّ الخيانة من الكبائر، فهو في روايتين لا يبعد حسن إحداهما، لكنّ في شمولها للغيبة نظر، أو منع؛ لإمكان استظهار ضدّ الأمانة منها، ولا يسمع دعوى البدهة من سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظله).^٢

قوله: «ثمّ إنّ ظاهر الأخبار اختصاص حرمة الغيبة بالمؤمن، فيجوز اغتيال المخالف».

أقول: ظاهر الآية هو العموم؛ فإنّ المؤمن في عصر نزول القرآن أعمّ من المصطلح عليه اليوم، والأخوة في ذيل الآية غير مخصّصة؛ لصدق الأَخ الدينيّ على المخالف أيضاً. وإنّما وجب التبرّيّ من أهل البدع في بدعهم.

وفي الجواهر وغيرها الاستدلال على الجواز من جهة جواز غيبة المتجاهر؛ إذ المخالف قد تجاهر بأعظم الفسق. وهو استدلال عجيب؛ فإنّ المخالفين لا يرون اعتقادهم وأعمالهم باطلة، ومعصية وفسقاً حتّى يكونوا متجاهرين بها. فهل يفتي هؤلاء الأجلة بجواز غيبة المؤمن المخطئ في بعض عقائده أو أعماله اجتهداً أو تقليداً؟

والمتجاهر من تجاهر بالمعصية مع العلم بعصيانها، وعلى الجملة، لا دليل لفظي يدلّ على جواز غيبة المخالف.

نعم، لا ينبغي إنكار الارتكاز على جوازه، بل جريان السيرة عليه وإن كان الأحوط هو المنع، كما اختاره المحقّق الأردبيلي^٣ وإن فضّل المامقاني المقال في حاشيته على المقام، تقدّأ على الأردبيلي؛ والله العالم.

١. أي قول الشيخ الأنصاري في مبحث الغيبة من مكاتبه.

٢. اللهمّ إلا أن تستفاد كبارتها من تعلق الذمّ المعتدّ به بها؛ فإنّه دليل على الكبراة، كما سيأتي في خانة هذا الجزء.

قوله: «ثمّ الظاهر دخول الصبيّ المميّز المتأثّر بالغيبة». أقول: لكنّ بشرط كونه مؤمناً صحيح الإيمان شرعاً يشملُه عموم الروايات. وأمّا المميّز غير المؤمن، فالأقوى عدم حرمة غيبته؛ لضعف ما ذكره المصنّف رحمه الله. قوله: «على حرمة اغتيال الناس» أقول: لكن لم يثبت ذلك بسند معتبر. قوله: «مع صدق الأخ عليه» أقول: هذا في المميّز المؤمن دون غير المؤمن؛ إذ غير المؤمن ليس بأخ.

وقوله تعالى: «فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ» مجرّد استعمال لا يثبت الحقيقة، فتدبر. قوله: «ومنه يظهر حكم المجنون» أقول: المجنون ليس بمؤمن، فلا دليل على حرمة اغتيابه. نعم، لا يبعد جريان الحكم في المؤمن المجنون الأدواري، فإنّ حالة جنونه تلحق بحالة نومه، فتأمّل. قوله رحمه الله: «(بقي الكلام في أمور: الأول: الغيبة: اسم مصدر لا «غاب»، ففي المصباح: اغتيابه إذا ذكره بما يكره».

أقول: «قول اللغوئين في تحديد مفهوم الغيبة لا يوجب الاطمئنان، بل ليس بحجّة أيضاً على قول،^١ مع أنّهم غير متفقين في التحديد المذكور. وأمّا الأخبار الواردة في تفسيرها، فكلّها أيضاً ضعيفة سنداً، ولا حجّة فيها؛ فإنّ لا بدّ من الأخذ بالقدر المتيقّن في الحكم بالحرمة، وإليك تفصيل صورة المسألة تأتي ذيلًا:

١. ذكر الفضائل مع الرضا.
٢. ذكر الفضائل مع الكراهة.
٣. ذكر العاديات مع الرضا.
٤. ذكر العاديات مع الكراهة.
٥. ذكر المساوي المستورة مع الرضا لا بقصد الانتقاص.
٦. ذكر المساوي المستورة مع الكراهة لا بقصد الانتقاص.
٧. ذكر المساوي المستورة مع الكراهة بقصد الانتقاص.

١. ضعيف عندي كما أشرت إليه في كتابي: بحوث في علم الرجال.

٨. ذكر المساوي المستورة مع الرضا بقصد الانتقاص.

٩. ذكر مساوي الغير المستورة مع الرضا بقصد الانتقاص.

١٠. ذكر مساوي الغير المستورة مع الكراهة بقصد الانتقاص.

١١. ذكر مساوي الغير المستورة مع الرضا لا بقصد الانتقاص.

١٢. ذكر مساوي الغير المستورة مع الكراهة لا بقصد الانتقاص.

فهذه اثنتا عشرة صورةً نقول في بيان حكمها من حيث الحرمة والجواز:

أما الصورة الأولى، فهي جائزة، بل حسنة. وتلحقها الثانية إذا لم تعدّ سرّاً له عرفاً، فيحرم للرواية الثالثة،^١ ومثلها الصورة الثالثة والرابعة إلا إذا عدّ الرابعة في حقّ بعض الأشخاص عيباً، فيدخل في القسم السادس.

وأما الخامسة، فالظاهر حرمة؛ لعدم اعتبار الرضا وقصد الانتقاص في مفهوم الغيبة، ويحتمل الجواز؛ لعدم إطلاق قويّ في المقام، ومنه يظهر حكم الصورة السادسة؛ فإنّه يحرم أيضاً. وتلحق بهما صورتان اللاحقتان السابعة والثامنة، وهما المتيقّنان من الغيبة المحرّمة. ثم إنّ هذه الصور الأربع (أي الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) تحرم من جهة أخرى أيضاً وهي إذاعة السرّ، ولا يعتبر في حرمتها قصد الانتقاص بلا إشكال. نعم، في اعتبار الكراهة في مفهوم السّروجه لا بدّ من ملاحظة الصدق العرفيّ للسّرّ. والظاهر اعتبارها فيه؛ إذ لا يتحقّق سرٌّ يرضى صاحبه بإفشائه.

وأما الصور الأربع الأخيرة، فلادليل على حرمتها لامن جهة إذاعة السرّ، ولا من جهة الغيبة.

قوله: «بل في كلام بعض من قارب عصرنا: إنّ الإجماع والأخبار متطابقان، على أنّ حقيقة الغيبة على أن يذكر الغير بما يكرهه لو سمعه».

أقول: لكنّ المتيقّن من أدلّة الغيبة حرمة ذكر العيب المستور دون غير المستور منه، كما اختاره المصنّف وسيّدنا الأستاذ الخوئي وغيره. نعم، إذا كان غير المستور ذكره بقصد الانتقاص ربّما يحرم بعنوان آخر.

١. اللهمّ إلّا أن يقيّد إطلاق ذيلها بصدورها؛ فإنّ العورة ظاهرة في المعائب دون الفضائل، فلاحظ.

قوله: «نَمْ إِنَّ ظَاهِرَ النَّصِّ وَإِنْ كَانَ مُنْصَرَفًا إِلَى الذِّكْرِ بِاللِّسَانِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ حَقِيقَةُ الذِّكْرِ، فَهُوَ مُقَابِلُ الْأَغْفَالِ».

أقول: ما ذكره متين لمن أمعن النظر وأحرز مذاق الشرع.

قوله: «فَإِنَّ قَوْلَكَ: هَذَا الْمَطْلَبُ بَدِيهِيَّ». أقول: في كون مثل هذه العبارة غيبية تأمل.

قوله: «بَقِيَ الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَعْتَبَرُ فِي الْغَيْبَةِ حُضُورُ مُخَاطَبٍ عِنْدَ الْمَغْتَابِ أَوْ يَكْفِي ذِكْرُهُ عِنْدَ نَفْسِهِ؟ ظَاهِرُ الْأَكْثَرِ الدُّخُولُ».

أقول: الصحيح عدم كونه غيبية؛ فَإِنَّ هَذَا يُنْصَرَفُ عَنْهُ مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ لَيْسَ مِنْهَا ذِكْرُ أَحَدٍ عِنْدَ الْعَالَمِ بِالْغَيْبِ؛ لِاعْتِبَارِ التَّسْتَرِّ فِيهَا، وَلَا ذِكْرُ أَحَدٍ مُجْهُولٍ مُرَدَّدٍ بَيْنَ أَشْخَاصٍ كَثِيرِينَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: أَحَدُ أَهْلِ الْبَلَدِ، أَحَدُ أَصْدِقَائِي، أَحَدُ أَهْلِ مَحَلَّتِي. قوله: «وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَكْرَهُ كُلُّهُمْ ذِكْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، كَأَنْ يَقُولَ: أَحَدُ ابْنِي زَيْدٍ».

أقول: لَا تُؤَثِّرُ فِي الْحُكْمِ بِالْحَرَمَةِ وَالْجَوَازِ كِرَاهَةُ الْمُؤْمَنِ، وَقَدْ ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ نَفْسَهُ إِلَى اخْتِيَارِ كَوْنِ الْغَيْبَةِ كَشْفَ مَا سَتَرَهُ اللَّهُ دُونَ كَوْنِهَا ذِكْرُ الْأَخِ بِمَا يَكْرَهُهُ لَوْ سَمِعَهُ. وَالْأَقْوَى اخْتِصَاصُ حَرَمَةِ الْغَيْبَةِ بِمَا إِذَا كَانَ الشَّخْصُ مَعِينًا تَفْصِيلًا، أَوْ مُرَدَّدَ بَيْنَ جَمْعٍ قَلِيلِينَ، وَفِي غَيْرِهِ يَرْجِعُ إِلَى الْبَرَاءَةِ؛ لِعَدَمِ إِطْلَاقِ مُعْتَمِدٍ فِي الْمَقَامِ إِلَّا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ عُنْوَانٌ مُحَرَّمٌ آخَرُ، كَهَيْئَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِذْلَالُهُمْ وَنَحْوَهَا.

قوله: «الثَّانِي: كَفَّارَةُ الْغَيْبَةِ الْمَاحِيَةُ لَهَا، وَمُقْتَضَى كَوْنِهَا مِنْ حَقُوقِ النَّاسِ...». أقول: كَفَّارَتُهَا هِيَ التَّوْبَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَأَمَّا وَجُوبُ الاسْتِحْلَالِ مِنَ الْمَغْتَابِ أَوْ وَجُوبُ الاسْتِغْفَارِ لَهُ، فَلَمْ يَثْبُتْ بِدَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْغَيْبَةَ مِنَ الظُّلْمِ، وَقَدَمَرُ وَجُوبِ الاسْتِغْفَارِ لِلْمُظْلُومِ فِي هَيَأَةِ «الظُّلْمِ» عِنْدَ فُتُوحِ الاسْتِحْلَالِ الْوَاجِبِ، وَلِزُومِ الاسْتِحْلَالِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ لِأَجْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ مِنَ الْحَقِّ، فَلَا يُظْهِرُ وَجُوبَ الاسْتِحْلَالِ أَوَّلًا، وَمَعَ تَعَدُّرِهِ يَجِبُ الاسْتِغْفَارُ ثَانِيًا.

قوله: «الثَّالِثُ: فِيمَا أَسْتَنِي مِنَ الْغَيْبَةِ ... فَاعْلَمْ، أَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ حَرَمَةَ الْغَيْبَةِ لِأَجْلِ انْتِقَاصِ الْمُؤْمَنِ وَتَأْذِيهِ مِنْهُ ...».

أقول: ما ذكره غير ثابت من الأدلة، وما نقله عن جامع المقاصد غير تام، والغيبة محرّمة بعنوانها، ولعلّ مراد الشيخ الأنصاريؒ حرمة الغيبة بعنوانها من أجل التنفّص. قوله: «أقوى المصلحتين»، لكنّه مطّرد في جميع الأحكام، ولا اختصاص له بالغيبة. قوله: «أحدهما: ما إذا كان المفتاب متجاهراً بالفسق؛ فإنّ من لا يبالي...».

أقول: تحقيق المقام أنّ ذكر ما يتجاهر به الفاسق ليس بغيبة، أو ليس بحرام؛ لما مرّ من اعتبار الستّر. نعم، يحرم غيبته في غير ما يتجاهر به، بل فيه عند من لا يتجاهر به عنده، هذا بحسب القاعدة.

وأما الروايات الخاصّة، فهي ضعاف سنداً سوى حديث هارون المتقدّم وإن عبّر عنه الشيخ الأنصاريؒ بالرواية، وسيّدنا الأستاذ الخوئي صرّح بضعفها.^١

أقول: رجال السند ثقات. سوى أحمد بن هارون؛ فإنّه لم يوثّق في كتب الرجال، لكن قالوا: إنّ شيخ الصدوق، وقد أكثر الترضّي عنه، وقيل: إنّّه لم يوجد ذكره في إكمال الدين إلّا مترضياً عنه. وقد ذكرتُ في الفوائد الرجالية إنّ كثرة الترضّي دليل على الحسن عرفاً؛ خلافاً لسيّدنا الأستاذ الخوئي، فتصبح الرواية حسنة، وعليه، فيجوز غيبة المتجاهر، ولو في غير ما يتجاهر به حتّى عند من لم يتجاهر عنده للإطلاق، لكنني متّى لم أحرز كثرة الترضّي عليه لأبني على اعتبار رواياته، ولذا ضعّفنا الرواية. وهذا أي الفتوى بإطلاقها، ممّا ذهب إليه جمع: منهم: سيّدنا الأستاذ الحكيم في منهاج الصالحين.^٢

قوله: «الثاني: تظلم المظلوم وإظهار ما فعل به الظالم وإن كان متسترّاً به». أقول: يدلّ عليه إطلاق قوله تعالى: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَلْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ» والغيبة من الجهر بالسوء وإطلاقه يقتضي الجواز حتّى عند من لا يرجو إزالة الظلم عنه. نعم، لا يجوز إظهار غير ظلم الظالم من معائبه. ومن الظلم السبّ، والغيبة، والافتراء، والضرب، وأكل المال، ونحوها.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٣٢٧.

٢. بعدما توفّي سيّدنا الأستاذ الحكيمؒ أدرج سيّدنا الأستاذ الخوئي فتاويه في متن منهاج الصالحين وطبعه طبعاً أنيقاً، ويظهر من أوّل الكتاب أنّه (دام ظلّه) رجع عن قوله بحرمة غيبة المتجاهر في غير ما يتجاهر به، بل تبع سيّدنا الأستاذ الحكيم في القول بالجواز مطلقاً، فلاحظ.

نعم، يشكل الأمر في جواز تكرار الجهر بالسوء من القول إذا سبّه، أو غابه، أو غابه، أو ضربه مرةً واحدةً، بل لا يبعد تقييد الجواز بما إذا لم يزد ظلمه على ظلمه عرفاً، فتدبر. وأما ما ذكره المصنّف، فأكثره لا يخلو عن مناقشة.

قوله: «ومنها: نصح المستشير؛ فإنّ النصيحة واجبة للمستشير».

أقول: النسبة بينهما عموم من وجه، وفي مورد الاجتماع تقع المزامحة، فلا بدّ من الأخذ بالأرجح وهو يختلف باختلاف المقامات.

وأما وجوب النصح، فيدلّ عليه صحيحة معاوية بن وهب، عن الصادق عليه السلام قال: «يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة له في المشهد والمغيب»، ومثلها صحيحة الحذاء^١. وفي حمل الوجوب (يجب) على الوجوب المصطلح نظر.

وفي رواية سماعة عنه عليه السلام: «أيما مؤمن مشى مع أخيه المؤمن فلم يناصحه، فقد خان الله ورسوله»^٢. لكنّ في سندها عثمان بن عيسى الضعيف.

أقول: إن منعنا لزوم النصيحة ابتداءً لأجل السيرة، لامانع من الالتزام بها في صورة الابتلاء مع المؤمن، كما في رواية سماعة المذكورة، فيدلّ على وجوب المستشير بطريق أولى إن تمّت سنداً.

قوله: «ومنها: الاستفتاء...». أقول: هذا الفرض داخل في الثاني، كما مرّ.

قوله: «ومنها: قصد ردع المغتاب من المنكر». أقول: فيه نظر أو منع، لاحظ مصباح الفقاهة لسيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه).

قوله: «ومنها: قصد حسم مادّة فساد المغتاب ... ومنها: جرح الشهود».

أقول: الأمر، كما أفاده.

قوله: «ومنها: دفع الضرر عن المغتاب بالفتح...» أقول: إذا كان الضرر المتوجّه إليه أهمّ من غيبته تجوز بلا إشكال. وكذا الحال فيمن ادّعى نسباً، وكذا الغيبة للثقيّة إلّا أن يدعى حكومة أدلّة الثقيّة، فتجوز الغيبة لأجلها مطلقاً، ولو كان ما يتّقى عنه يسيراً جدّاً.

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٥٩٤.

٢. المصدر، ص ٥٩٦.

قوله: «وعليه يحمل ماورد في ذمّ زرارة». أقول: قال سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه): «إنّ هذه الروايات غير مربوطة بالمقام؛ فإنّه لم يكن في زرارة عيب دينيّ ليكون ذكره غيبة إلخ». أقول: نعم، لكنّها تثبت جواز الغيبة بطريق أولى؛ فإنّ البهتان والافتراء أهمّ من الغيبة قطعاً.

قوله: «ثمّ إنّّه قد يتضاعف عقاب المغتاب إذا كان ممّن يمدح المغتاب في حضوره إلخ». أقول: كما تدلّ عليه عشرة روايات، لكن لم تصحّ أساندها،^١ فما ذكره المصنّف وغيره مبنيّ على فرض حصول الإطمننان بصدور مضمونها من الإمام (عليه السلام).

□ تغيير خلق الله

قال الله تعالى: حكاية عن الشيطان: «وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَّهُمْ وَلَأَمُرَّنَّهُمْ فَلَيَكُوننَّ أَذَاناً لِّلْأَنعَامِ وَلَأَمُرَّنَّهُمْ فَلَيَكْفُرُنَّ بِحَلْقِ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيّاً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُّبِيناً».^٢

قيل في تفسير «التبتيك» وهو الشقّ: إنّ عرب الجاهليّة كانت تشقّ آذان بعض الحيوانات لتحريم لحومها. وفي تفسير «التغيير» ما ينطبق على مثل الإخفاء وأنواع المثلة، واللواط، والسحق.

وهنا احتمال آخر يؤيّد جملة من الروايات المذكورة في تفسير البرهان عن تفسير العياشي وهو أنّ المراد بخلق الله أمره ودينه، ويؤيّد قوله تعالى: «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ».^٣ واختاره بعض علماء العامّة أيضاً.

وعلى الجملة، استفادة الحكم الجديد من الآية غير معلومة. وأمّا تغيير الخلق أي مخلوقاته تعالى، كما هو ظاهر الآية، فلا يمكن التمسك به؛ لأنّه مستلزم لتخصيص الأكثر المستهجن.

١. المصدر، ج ٨، ص ٥٨١.

٢. النساء (٤): ١١٩.

٣. الروم (٣٠): ٣٠.

«ف»

□ فتنة المؤمنين والمؤمنات

قال الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ»^١.

و قال تعالى: «وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ»^٢.

وقال تعالى: «وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ»^٣.

وقال تعالى: «فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ»^٤.

قيل: و الفتنة هو ما يقع به اختبار حال الشيء، ولذلك يطلق على نفس الامتحان والابتلاء، وعلى ما يلزمه غالباً وهو الشدة والعذاب، وعلى ما يستعقبه، كالضلال، و الشرك. وقد استعمل في القرآن الشريف في جميع هذا المعاني ... و الفتنة أشد من القتل: لأن في القتل انقطاع الحياة الدنيا، وفي الفتنة انقطاع الحياتين و انهدام الدارين. أقول: وعليه، فالفتنة في الآية الأولى بمعنى العذاب. وفسرها في المجمع وغيره بالإحراق: وفي غيرها بمعنى الشرك أو الضلال، فلاحكم على حدة.

١. البروج (٨٥): ١٠.

٢. البقرة (٢): ١٩١.

٣. البقرة (٢): ٢١٧.

٤. آل عمران (٣): ٧.

٣٨٠. الإفتاء بغير علم

قال الباقر عليه السلام في صحيح أبي عبيدة: «من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله، لعنته ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، ولحقه وزر من عمل بفتياه»^١.
وقال الصادق عليه السلام في صحيح ابن الحجاج: «إياك وخصلتين، ففيهما هلك من هلك، إياك أن تفتي الناس برأيك، أو تدين بما لا تعلم»^٢.
وفي موثقته الأخرى: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مجالسة أصحاب الرأي؟ فقال: «جالسهم، وإياك عن خصلتين يهلك فيهما الرجال: أن تدين بشيء من رأيك، أو تفتي الناس بغير علم»^٣.
وفي خبر السكوني عن الصادق، عن أبيه عليه السلام، قال: «رسول الله صلى الله عليه وآله: من أفتى الناس بغير علم، لعنته ملائكة السماء والأرض»^٤.

وفي العروة الوثقى: «حرمة الإفتاء على من ليس أهلاً للفتوى».
أقول: وظاهره ثبوت الحرمة على من أفتى عن حجة، وعلم، ولكنه لم يكن عادلاً أو واجداً لبعض الشروط الأخرى، لكنه لا دليل عليه إذا لم يترتب عليه عنوان محرّم آخر، كالإضلال، بل يمكن تقييد الحرمة في أصل المسألة بما إذا لم يكن فتواه مطابقاً لفتوى مرجعه، فلو أفتى مع الالتفات إلى المطابقة المذكورة، يشكل الحكم بالحرمة؛ اعتماداً على إطلاق الروايات المذكورة إلا في فرض التشريع^٥.

٣٨١. الفحش

الروايات الواردة في الفحش مستفيضة، لكنها بين ما لم يثبت سنده، كقول رسول الله صلى الله عليه وآله والباقر عليه السلام: «إن الله يبغض الفاحش...».

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٩.

٢. المصدر، ج ١٨، ص ١٠.

٣. المصدر، ص ١٦.

٤. المصدر.

٥. راجع: متمك العروة الوثقى، ج ١، ص ٦٩ و ٧٠.

وبين ما لم يتم دلالته على الحرمة، كصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «من علامات شرك الشيطان الذي لا يشك فيه أن يكون فحاشاً لا يبالي ما قال، ولا ما قيل فيه».

وصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ لعائشة: يا عائشة! إن الفحش لو كان مثلاً لكان مثال سوء».

وبين ماصح سنده ولا يبعد دلالته على الحرمة (فتأمل) كصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: إن من أشر عباد الله من تكره مجالسته لفحشه»^١. وفسره في بعض كتب اللغة بالقبيح من القول أو الفعل، وعلى هذا، يحرم بعض الأفعال أيضاً، كرفع الآلة التناسلية في محضر غيره ولومن وراء الثوب، ونحوه، وقد مرّ ما يرتبط بالمقام في عنواني البذاء و «السب»

□ الفواحش والفحشاء

قيل: هما جمع الفاحشة وهي الزنا، وما يشتد قبحه من الذنوب.
قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ»^٢.
وقال تعالى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ»^٣.
وقال تعالى: «وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ»^٤.
أقول: لعلها لا تتضمن حكماً جديداً بعد وجود محرمات وواجبات المذكورة في هذا الكتاب.

□ تفخيذ الغلام

سيأتى إن شاء الله بحث حكمه في عنوان «اللواط» في حرف «ل».

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٣٢٨.

٢. الأنعام (٦): ١٥١.

٣. الأعراف (٧): ٣٣.

٤. النحل (١٦): ٩٠.

□ الفرح

قال تعالى: «إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ»^١.
وقال تعالى: «... ذَلِكَكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ»^٢.

قيل: الفرح مطلق السرور؛ والمرح الإفراط فيه. وعن الراغب: «الفرح: انشراح الصدر بلذة عاجلة، وأكثر ما يكون ذلك في اللذات البدنية. والمرح: شدة الفرح والتوسع فيها».

أقول: الظاهر عدم حرمة الفرح، ولا أدري بها قائلاً ونهي قارون من قومه في الآية الأولى إرشاديّ ظاهراً؛ فإنّ الفرح بالحياة الدنيا يستلزم نسيان الآخرة، والإقبال على الدنيا، وعدم المبالاة بالدين وحدوده، كما لا يخفى على من أمعن النظر في حال العباد في البلاد، والله العالم.

٣٨٢. الفرار من الزحف

وفي جملة كثيرة من الروايات الصحاح وغيرها أنّ الفرار من الزحف من الكبائر، وعلمّه (أي كونه كبيرة) الصادق عليه السلام في صحيح السيّد عبد العظيم بقوله تعالى: «وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَآوَاهُ جَهَنَّمُ وَنِسْ مِنَ الْمَصِيرِ»^٣.

وفي الشرائع والجواهر:

فلا يجوز الفرار إذا كان العدو على الضعف أو أقلّ ...

فالمراد حرمة الفرار من الحرب والهرب منها وهو المكنتى عنه بتولية الدبر دون غير ذلك،

١. القصص (٢٨): ٧٦.

٢. غافر (٤٠): ٧٥.

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٥٢ وما بعدها ويمكن أن لا يكون الفرار المذكور من المحرّمات، بل من ترك الواجب؛ فإنّ الجهاد واجب.

ولذا قال المصنّف (أي المحقّق) كغيره من الأصحاب إلّا للمتحرّف أي للقتال لا يكون للفرار، بل لحضانة الموضع، وربما قيل: هو الكرّ بعد الفرّ، ولعلّه هو أحد أفراد المتحرّف؛ فإنّه الميل إلى حرف أي طرف، ومنه التحرّف في طلب الرزق وهو الميل إلى جهة يظنّ الرزق فيها، فيراد حينئذٍ مطلق المتحرّف للقتال، كطالب السعة ... ليكون أمكن له في القتال عن المكان الضيق أو موارد المياه ... دفعاً لعطشه المانع عن القتال، أو استدبار الشمس، أو لتسوية لامته ... إلى غير ذلك من المصالح التي لا يعدّ مع ملاحظتها فراراً أو هرباً.

«أَوْ مُتَحَيِّزاً» أي مائلاً إلى حيّز فئة، أي جماعة من الناس منقطعة عن غيرها قليلة كانت أو كثيرة، بل لافرق بين كونها قريبة أو بعيدة بحيث لا يصدق معها الفرار من الحرب ... نعم، الظاهر اعتبار كون الفئة صالحة للاستنجد ولو بالانضمام؛ ضرورة انسباق المدخّلية في القتل من المستثنى في الآية؛ إذ لو فرض كون الفئة غير صالحة؛ لكونهم مرضى ... لم تكن فائدة في التحيّر إليها بالفرار الذي فيه قوّة للعدوّ وضعف و وهن للمسلمين ... فلو غلب عنده الهلاك مع كون العدوّ على الضعف أو أقلّ وكان في فئة لم يجز له الفرار. وقيل: يجوز، للأصل؛ ولقوله تعالى «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» وللحرج، ولكنّ الأوّل أظهر؛ لقوله تعالى: «إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا».

وإن كان المسلمون أقلّ من ذلك، لم يجب الثبات، كما صرّح به غير واحد، للأصل بعد انتفاء شرط الوجوب المستفاد من الكتاب والسنة. نعم، قد يشكل في نحو زيادة الواحد والاثنين مثلاً مع الضعف والجبن في الكفّار، والشجاعة، والقوّة في المسلمين ...^١

ونحن ذكرنا تفصيل البحث في رسالتنا: توضيح مسائل جنّگی التي ألفناها فيما بعد لبيان الأحكام المتعلقة بالدفاع الإسلامي في أفغانستان تجاه السوفييتيين الملحدين والماركسيين الأفغانيين.

٣٨٣. التفرّق في الدين

قال الله تعالى: «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا»^١.
وقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»^٢.
وقال تعالى: «أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ»^٣.
وقال تعالى: «وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمَشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ»^٤.

وقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً * وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ»^٥.

أقول: الظاهر عدم تضمّن الآيات الكريمة حكماً محرّماً جديداً سوى لزوم الالتزام بما ثبت ثبوته من الله تعالى من أحكام الدين والقرآن ونبوة الأنبياء ﷺ ونحوه. واعلم، أنّ الآيات تمنع عن أمرين: التفرّق في الدين، و تفريق الدين. أمّا الأول: فحرّمته مخصوصة بفرض العمدة والعلم دون الجهل والاستنباط بدلائل شرعية، كالأيات والروايات، فإنّ أبواب المذاهب و المجتهدين المفتين قد تفرّقوا بأنظارهم في الدين، ولا يمكن أن يكون مثله مورداً للنهي إذا كان اجتهادهم صحيحاً شرعاً. وأمّا تفريق الدين فالظاهر أنّ المراد منه ما شرحته آيات النساء، فلاحظ.

١. آل عمران (٣): ١٠٣.

٢. الأنعام (٦): ١٥٩.

٣. الشورى (٤٢): ١٣.

٤. الروم (٣٠): ٣١ و ٣٢.

٥. النساء (٤): ١٥٠-١٥٢.

٣٨٤. التفريق بين الأحبّة

قال رسول الله ﷺ كما في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «ألا أُبَيِّنُكم بشراركم؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: المشاؤون بالنميمة، المفرّقون بين الأحبّة، الباغون للبرّاء المعائب»^١.

أقول: قلماً يخلو التفريق بينهم من محرّم آخر، كالغيبة، والكذب، وإذاعة السّر، ونحوها، فتأمّل.

٣٨٥. التفرقة بين الممالك وأمّهاتها

قد مرّ حكمها في حرف «ش» في عنوان «الاشتراء»

٣٨٦. الافتراء على الله

دلّت آيات كثيرة^٢ على حرمة الافتراء على الله تعالى، وهو من أفراد الكذب، كما لا يخفى. نعم، هو لمكان اعتبار العلم بكذبه أشدّ حرمةً وأكثر مفسدةً وعقاباً - نعوذ بالله منه - والحقّ أنّ مجرد عدم الإذن يكفي لصدق الافتراء، كما يدل عليه قوله تعالى: «اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ» ويمكن صدق الافتراء ولو كان المدلول مطابقاً للواقع ولم يكن بكذب وذلك لمجرد عدم الإذن، فافهم.

٣٨٧. الإفساد

ورد النهي عنه في الكتاب العزيز مكرّراً، ولا أظنّ تحقّقه بغير المحرّمات، وترك الواجبات، فليس في تحريمه حكماً على حدة، فتأمّل، وفصلنا بحثه في رسالة توضيح مسائل جنّكي، وإذا فرض تحقّقه بفعل المباحات، فلا شكّ في حرمة.

١. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٦١٦.

٢. راجع: المعجم المفهرس، مادة «ف. ر. ي.».

٣٨٨. تفسير الكتاب بالرأي

نقل الرضا عليه السلام كما في حسنة الريّان - عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله جلّ جلاله: ما آمن بي من فسر برأيه كلامي، وما عرفني من شبّهني بخلقي، وما على ديني من استعمل القياس في ديني»^١. وفي رواية ضعيفة سنداً عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «ومن فسر القرآن برأيه، فقد افترى على الله الكذب»^٢.

وفي رواية ضعيفة أخرى عن الباقر عليه السلام: «... وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن؛ إن الآية يكون أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متّصل متصرّف على وجوه»^٣.

وفي رسالة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «من فسر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ خرّ أبعد من السماء»^٤.

يقول الشيخ الأنصاري رحمته الله في رسائله:

ذهب جماعة من الأخباريين إلى المنع عن العمل بظواهر الكتاب من دون ما يرد التفسير وكشف المراد عن الحجج المعصومين عليهم السلام، وأقوى ما يمتسك لهم وجهان: أحدهما: الأخبار المتواترة المدّعى ظهورها في المنع عن ذلك...

أقول: لا يبعد استظهار الحرمة النفسية من حسنة الريّان وأنّ تفسير كتاب الله تعالى بالرأي حرام من حيث إنّ تفسيره لا من حيث أنّه كذب، وافتراء، وقول بما لا يعلم، ونحوه.

وأمّا قول الأخباريين وجوابه، فقد ذكر في رسائل الشيخ الأنصاري^٥.

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٨.

٢. المصدر، ص ١٦٠.

٣. المصدر، ص ١٤٢.

٤. المصدر، ص ١٤٩.

٥. وليعلم أنّ الذي دلّني على أصل هذا الحكم هو الفاضل الشيخ هادي النوري الأفغاني، أواخر عام (١٣٦١ هـ) فاعطيته الجائزة وفاء بالوعد.

□ الفسق

تدلّ جملة من الآيات على تحريمه، وليس هو موضوعاً لحكم جديد.

٣٨٩. الفسوق على المحرم

قال الله تعالى: «فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي آلْحَجِّ»^١.

في صحيح معاوية بن عمار: «... والفسوق: الكذب والسباب»^٢.

وفي صحيح علي بن جعفر عليه السلام: «... والفسوق الكذب والمفاخرة»^٣.

وفي صحيح معاوية: «أتق المفاخرة، وعليك بورع يحجزك عن معاصي الله؛ فإن الله عز وجل يقول: «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ...» - قال أبو عبد الله عليه السلام: - من التفت أن تتكلم في إحرامك بكلام قبيح» إلخ.^٤

وفي صحيح سليمان عن الصادق عليه السلام: «وفي السباب والفسوق بقرة»^٥.

وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «وكفارة الفسوق يتصدّق به إذا فعله وهو محرم»^٦.

ويبعد كلّ البعد حمل التصدّق على البقرة؛ لقوّة ظهوره في الشيء اليسير، كما لا يخفى لمن راجع روايات الكفّارات، فتدبرّ.

لكنّ الذي يسهّل الخطب أنّ الكفّارة المذكورة غير لازمة، بل راجحة لصحيح الحلبي قال: قلت: رأيت من ابتلي بالفسوق ما عليه؟ قال: «لم يجعل الله له حداً يستغفر الله ويُلَيِّ»^٧.

١. البقرة (٢): ١٩٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٠٨.

٣. المصدر، ج ٩، ص ١٠٩.

٤. المصدر؛ الكافي ج ٤، ص ٢٣٨.

٥. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢٨٢.

٦. المصدر، ص ٢٨٣.

٧. المصدر.

تتمة

قال المحقق النائي رحمه الله في مناسكه: «الفسوق وهو الكذب... والسباب والمفاخرة، والأحوط إلحاق البذاء و اللفظ القبيح»^١ بل جميع الكبائر بالثلاثة المذكورة فتكون حرمة الجميع مؤكّدة في حقّ المحرم.

وقال سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه): «إن رجعت المفاخرة وهي إثبات الفضائل لنفسه إلى تنقيص غيره، فهي محرّمة ولو على غير المحرم. وإن لم يستلزم التنقيص فهو جائز في نفسه، وحرّمته على المحرم غير معلومة».

أقول: لاحظ صحيح معاوية الثاني، ففيه: «أتق المفاخرة» وفي دلالة على حرمتها على المحرم وجهان، لكن ظاهر صحيح عليّ بن جعفر الأوّل هو الحرمة.

٣٩٠. إفشاء ما في المجالس

قال رسول الله ﷺ، كما قال الباقر رحمه الله في صحيح زرارة: «المجالس بالأمانة»^٢.
أقول: يظهر منه حرمة إفشاء ما يتكلّم في المجلس إذا كان من أسرار المؤمنين. وقد مرّ شبهه في باب الإذاعة، وهل يحكم بحرمة إفشاء ما في مجالس غير المؤمنين؟ الأقوى هو الحكم في مطلق المسلمين، وفي غيرهم يشكل الالتزام بالإطلاق، بل الأقوى هو الجواز في مجالس غير الذمّي.

٣٩١. فضل الأجير والحانوت

في صحيح أبي المغرا عن الصادق رحمه الله في الرجل يؤاجر الأرض ثمّ يؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها؟ قال: «لا بأس؛ إنّ هذا ليس كالحانوت ولا الأجير؛

١. قال سيّدنا الحكيم في حاشية دليل المنك، ص ٨٦ على المقام: لأنّ المحكي عن الحسن أنّه الكذب والبذاء. ودليله غير ظاهر وإن كان يظهر من بعض النصوص أنّ ذلك حرام على المحرم وإن لم يكن من الفسوق.

أقول: ظاهر صحيحة معاوية المتقدّمة أنّ الكذب والسبّ من الفسوق.

٢. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٤٧١.

إنَّ فضل الحانوت والأجير حرام».^١ وتفصيل الكلام في كتاب الإجارة من المطولات.

□ الفقّاع

في مكاتبة ابن فضال، قال: كتبتُ إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الفقّاع؟ فقال: «هو الخمر»، وفيه حدّ شارب الخمر،^٢ وقد تقدّم في حرف «ش».

٣٩٢. التفكّر في ذات الله

قال الباقر عليه السلام في صحيح محمّد بن مسلم: «إياكم والتفكّر في الله...».^٣ و سيأتي تفصيل البحث في عنوان «التكلم».

٣٩٣. تفويت الملاك الملزم

قال سيّدنا الأستاذ الحكيم في مسائل الجبيرة من مستمسه: «لا يجوز للمكلّف إيقاع نفسه في العذر؛ لأنّه تفويت للواقع الأوّلِي إلاّ أن يقوم دليل على جوازه».^٤ أقول: وذلك لحكم العقل بقبح تفويت غرض المولى، كترك ماكلّفه المولى.

١. المصدر، ج ١٣، ص ٢٦٠.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ٢٨٧.

٣. المصدر، ج ١١، ص ٤٥٣.

٤. مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ٤٩٦.

«ق»

٣٩٤. التقبيل في الجملة

لا يجوز تقبيل الأجنبية والأجنبي للآخر من دون فرق بين أعضاء البدن، سواء أكان عن شهوة أم لا؛ وذلك لحرمة لمسهما على الآخر، كما مرّ.

وأما تقبيل الأجنبي أو الأجنبية مثلهما؛ فإن كان عن شهوة، فهو حرام، لارتكاز المتشرّعي، ولعلّه في المحارم أشدّ وإلا ففيه تفصيل يأتي.

هذا كله إذا استلزم التقبيل للمس؛ وأما إذا لم يستلزمه، كما إذا قبّل اللباس فإن لم يكن عن شهوة أو ريبة وفتنة، فهو جائز. وإن كان عن شهوة أو ريبة، فحرّمته مبنية على الارتكازات المتشرّعية ونحوها.

و هل يجوز تقبيل الصبيّة للرجل عن غير شهوة؟ مقتضى الأصل الجواز؛ لكن في جملة من الروايات المنع من تقبيل جارية أتت عليها ستّ سنين.^١

فيمكن القول بمنع تقبيل الصبي على المرأة أيضاً، لاسيّما إذا تجاوزت عن العشرة أو كان مراهقاً، بل في بعض الروايات: «والغلام لا يقبّل المرأة إذا جاز سبع سنين» إلا أنّ الروايات لا تخلو عن خلل في أساندها أو متونها، فلاحظ وتأمل.

وأما حكم التقبيل في حدّ نفسه ومع قطع النظر عن الشهوة أو الأنوثة والذكورة، فتحقيقه موقوف على سرد الروايات المعتبرة الواردة فيه، كما تأتي:

١. صحيح رفاعه عن الصادق عليه السلام: «لا يَقْبَلُ رأس أحد، ولا يده إلا رسول الله، أو من أريد به رسول الله ﷺ».^١

أقول: الظاهر صحة إرادة رسول الله ﷺ من العلماء والسادة الصالحين، فيجوز تقبيل أيديهم، ورؤوسهم. وأمّا إذا كان العالم أو السيّد فاسقاً، ففي جواز تقبيل يده أو رأسه إكراماً إشكال أو منع.

وأمّا إلحاق من علم رجحان إكرامه من الشرع، كالوالدين، والمعلّم، بل مطلق ذي الشبهة المؤمن، بل مطلق المؤمنين بهم، ففيه إشكال؛ للزوم تخصيص الأكثر.

نعم، يمكن أن نقيد الرواية بغير الأرحام الكبار؛ للسيرة إن لم يمنع اتّصالها بزمان المعصوم، لكنّ المتيقّن جواز قبلة الوالدين حبّاً لأولادهم، ولا بعد في جواز قبلة الأولاد أيدي والديهم، ولا ينبغي الإشكال فيه.

٢. صحيح عليّ بن جعفر عن الكاظم عليه السلام: «من قبّل للرحم ذا قرابة، فليس عليه شيء، وقبلة الأخ على الخدود، وقبلة لإمام بين العينين».^٢

أقول: مقتضى إطلاقه جواز قبلة مطلق ذي القرابة للرحم والمحبة، ويمكن أن يقال: إنّ النسبة بين هذا وسابقه عموم من وجه، و مورد الاجتماع هو تقبيل الأرحام على اليد والرأس، فيرجع إلى البراءة بعد التعارض والتساقط.

لكنّ الحقّ أنّ النسبة عامّ وخاصّ؛ فإنّ القبلة غالباً على الرأس والوجه واليد.

٣. صحيح يونس، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ناولني يدك أقبّلها، فأعطانيها، فقلت: جعلت فداك - رأسك، ففعل فقبّلته، فقلت: جعلت فداك - رجلك، قال: «أقسمت، أقسمت أقسمت» ثلاثاً «وبقي شيء، بقي شيء، بقي شيء».^٣

لا يستفاد منه حكم تقبيل الرجل جوازاً وحرمة؛ لاجمال ذيله، ولاحظ مرآة العقول، ولكن لاشكّ في مرجوحية تقبيل الرجل وذمّه، وإنّه لا يبقّي شيء بعد هذا

١. المصدر، ج ١٨، ص ٥٦٥.

٢. المصدر.

٣. المصدر، ص ٥٦٦.

الذي يشبهه السجود في غاية التذلل. والمتحصّل جواز تقبيل أيدي العلماء والسادات الصالحين إكراماً، وأولي الأرحام للرحم، ويشكل تقبيل غيرهم حسب الإطلاق وإن كان معلّمه وأستاذه في بعض الصناعات.

نعم، الظاهر جواز تقبيل الصغار حبّاً وترحّماً، للسيرة فافهم - ولأدري رأي الأصحاب في المسألة. وأمّا تقبيل الوجه حبّاً لإكراماً، فلا دليل لفظي على المنع، ومن يفتي بجوازه، لم يكن محجوجاً بشيء مهمّ، والله العالم.

٣٩٥ و ٣٩٦. تقبيل المحرم امرأته

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته ...؟ قلت: المحرم يضع يده بشهوة؟ قال: «يهرق دم شاة»، قلت: فإن قبل؟ قال: «هذا أشدّ ينحر يدته».

قال الصادق عليه السلام في صحيح مسموع: «يا أبا سيّار! إنّ حال المحرم ضيقاً، فمن قبل امرأته على شهوة وهو محرم، فعليه دم شاة. ومن قبل امرأته على شهوة فأمنى، فعليه جزور ويستغفر ربّه»^١.

وفي صحيح الحلبي أنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع طاف بالبيت وبين الصفا والمروة، وقبل امرأته قبل أن يقصّر من رأسه؟ قال: «عليه دم يهرقه»^٢.

وفي صحيح معاوية ...: سألت عن رجل قبل امرأته وقد طاف طواف النساء ولم تطف هي؟ قال: «عليه دم يهرقه من عنده»^٣.

أقول: الثالثة محمولة على الأوليين، فالمستفاد منها أمور.

الأمر الأوّل: لزوم نحر الجزور إذا قبلها بشهوة وأمنى.

الأمر الثاني: لزوم ذبح الشاة إذا قبلها شهوة أو وضع يده بشهوة، على تأمل في

الأخير.

١. المصدر، ج ٩، ص ٢٧٦ و ٢٧٧.

٢. المصدر، ص ٢٦٩.

٣. المصدر، ص ٢٧٦.

الأمر الثالث: إهراق دم في تقبيل المحرمة إن كان الفاعل غير محرم، وهل هو واجب أو مستحب؟ فيه وجهان.

ولا يبعد إلحاق المحرمة بالمحرم في ذلك كله، فتدبر.

ثم إن حرمة التقبيل تستفاد من أمور أربعة.

١. الإجماع، لكنه لم يصل إلى حدّ الحجّة.

٢. دلالة الكفارة عليها، لكنها عندي منطوّر فيها.

٣. دلالة قوله ﷺ: «ضيقة» عليها، وقوله ﷺ: «هذا أشدّ»، ولكنّ لعلّها بلحاظ الكفارة دون العقوبة الأخروية، والحرمة التكليفية.

٤. قوله ﷺ: «يستغفر ربّه» فإنّ الاستغفار لا يكون إلّا عن ذنب، لكن كونه لأجل مطلق التقبيل أو عن شهوة غير معلوم، والمتيقّن رجوعه إلى الإيماء، فالحرمة مبنية على الاحتياط اللزومي وهي مشتركة بين الطرفين: الزوج، والزوجة.

٣٩٧ و ٣٩٨. تقبيل الغلام من شهوة

في بعض الروايات عن رسول الله ﷺ: «من قبّل غلاماً من شهوة، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»^١.

وفي سنده طلحة وهو مجهول على الأقوى، لكنّ الحكم يستفاد من مذاق المتشوّعة بلا إشكال.

قال في الشرائع: «وكذا يعزّر من قبّل غلاماً ليس له بمحرم بشهوة».

و قال في الجواهر:

بلاخلاف أجدّه فيه، كغيره من المحرّمات ... بل لافرق بين المحرم وغيره في ذلك، بل

لعلّه في الأخير أكد ... إلّا أن يحمل (ما في المتن) على، إirاده مورد الغالب من ظهور

الشهوة فيه دون المحرم، بل لافرق بينه وبين الكبير، ولا بينه وبين الجارية والمرأة؛ إذ

المناطق في الجميع واحد...^٢

١. المصدر، ج ١٤، ص ٢٥٧.

٢. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٣٨٦.

ثمّ الحرمة ثابتة للطرفين كما هو واضح.

٣٩٩. استقبال المتخلّي القبلة

يحرم على الاحتياط استقبالها حين البول والتخلّي؛ للإجماع المنقول، ولجملة من الروايات الضعيفة سنداً.^١

□ قبول شهادة من يرمي المحصنات

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ».^٢
أقول: لكن استفادة الحرمة الذاتية منها غير تامة، بل المراد عدم حجّية شهادتهم على حذو سائر من لا يقبل شهادتهم.

٤٠٠ - ٤١٤. القتل

قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا».^٣

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ».^٤

١. راجع: وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢١٢-٢١٤.

٢. النور (٢٤): ٥.

٣. النساء (٤): ٩١-٩٣.

٤. النساء (٤): ٣٢.

وقال تعالى: «مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا»^١.

وقال تعالى: «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ عَلَىٰ نَفْسٍ أَوْ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ مِنْ آلِهَةٍ إِلَّا اللَّهُ... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ...»^٢.

هنا مباحث

المبحث الأول: في جملة من الروايات المعتبرة أنَّ قتل المؤمن أو النفس التي حَرَّمَ الله من الكبائر.^٣

ولم أجد في الكتاب والسنة ما يدل على حرمة قتل النفس مطلقاً إلا آية سورة المائدة لَكُنْهَا نَازِرَةً إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَطْ.^٤ نعم، قوله تعالى: «النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» محكم^٥ إلا أنَّ دلالته على الحرمة غير واضحة.

نعم، الآيات الواردة في منع قتل الأولاد مطلقة غير مقيدة بكونهم مؤمنين، فيحرم على الكافر قتل أولاده.

وفي الصحيح: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبعث سرية دعاهم، فأجلسهم بين يديه، ثم يقول: سيروا بسم الله، وبالله ... لا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا صبيّاً، ولا امرأة...»^٦.

١. المائدة (٥): ٣٢.

٢. الأنعام (٦): ١٥١؛ الإسراء (١٧): ٣٣.

٣. راجع: وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٢ وما بعدها، وحرمة قتل المسلم ضرورية في دين السلام، بل لا يبعد كونه كبيراً أيضاً ضروري الدين، والعقل أيضاً مستقل بتحريمه. وفي صحيح هشام: «ولا يوفق قاتل المؤمن متعمداً للتوبة» فراجع: المصدر، ج ١٩.

٤. لا يبعد أن يدعى دلالة الروايات الواردة حول الآية المذكورة في البرهان، ج ١، ص ٤٦٣ و ٤٦٤. على أنَّ الآية محكمة.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٦١. كما في موقفة زرارة على المشهور إن فرض له إطلاق.

٦. المصدر، ج ١١، ص ٤٣.

وفي معتبرة حفص بطريق الصدوق، وفي السند محمّد بن خالد البرقي، في حديث سأل أبا عبد الله عن النساء كيف سقطت الجزية عنهنّ ورفعت عنهنّ؟ قال: فقال: «لأنّ رسول الله ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان في دار الحرب إلّا أن يقاتلن، فإن قاتلن (قاتلت) أيضاً فأمسك عنها ما أمكنك، ولم تخف خللاً (حالا خ ل)، فلمّا نهى عن قتلهنّ في دار الحرب كان (ذلك) في دار الإسلام أولى . وكذلك المقعد من أهل الذّمة، والأعمى، والشيخ الفاني، والمرأة، والولدان في أرض الحرب»^١.
والمحصّل أنّه لا يجوز قتل طوائف من غير المسلمين أيضاً، كما تأتي:

١. الشيخ الفاني.

٢. الأطفال.

٣. النساء (حتى إذا قاتلن وكنّ في ساحة الحرب إلّا عند الضرورة وحينئذ يلحق بهنّ الأعمى والأطفال والشيخ الفاني، فيجوز قتلهم).

٤. الأعمى.

٥. أهل الذّمة.

٦-٨. ويمكن أن يلحق بالأعمى: المقعد، والفليج، بل المجنون بطريق أولى، بل المجنون ليس بكافر. والمقعد من أهل الذّمة مذكور في رواية حفص.

٩. الكافر المأمون؛ لما مرّ من حرمة الغدر.

١٠. الرسول والسفير، كما عن التذكرة. وفي الجواهر: «هو مقتضى المصلحة، والسياسة ضرورة مسيس الحاجة إلى ذلك، كما هو واضح».

١١. الأسير بعد انقضاء الحرب، كما في جهاد الجواهر.

١٢. قتل الكافر قبل دعائه إلى الإسلام.

١٣. المرتد الملي قبل استتابه، كما يأتي.

١. المصدر، ص ٤٨.

٢. المصدر، ص ٧٩.

٣. جواهر الكلام (كتاب جهاد) ص ٥١٧ الطبعة القديمة.

٤. المصدر، ص ٥٥٧؛ وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٠. لمزيد الاطلاع على بحوثه راجع: توضيح مسائل جنكي.

١٤. المستجير لسماعه القرآن، قال الله تعالى: «وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَشْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَهُ...»^١

١٥. الكافر بعد عقد المهادنة.

نقل و تأكيد

وفي الشرائع: «ولا يجوز قتل المجانين، ولا الصبيان، ولا النساء منهم، ولو عاونتهم -بتشديد النون- إلا مع الاضطرار». وعقبه الشارح العلامة رحمته في جواهره:

بلاخلاف أجده في شيء من ذلك، بل في المنتهى الإجماع عليه في النساء والصبيان، بل وعلى قتل النساء مع الضرورة.

وكذا لا يجوز قتل الشيخ الفاني الذي لا رأي له، ولا قتال بلاخلاف أجده فيه، بل قد يظهر من التذكرة و المنتهى الإجماع عليه ... نعم، لو كان ذا رأي و قتال قتل إجماعاً محكياً في المنتهى و التذكرة إن لم يكن محصلاً ... بل في المنتهى دعواه (أي الإجماع) على رأي دون قتال ... قال: الشيخ من المحاربين إن كان ذا رأي و قتال جاز قتله إجماعاً، وكذا إن كان فيه قتال ولا رأي له، أو كان له رأي ولا قتال فيه.

و يلحق به (الشيخ الفاني) المقعد والأعمى ... لكن ينبغي تقييد ذلك أيضاً بما إذا لم يكونا ذا رأي في الحرب، ولم يقاتلا، ولم تدع الضرورة إلى قتلها.^٢

المبحث الثاني: قيل بحرمة قتل الخنثى المشكل، والرهبان، وأصحاب الصوامع، والمرضى الذي يبأس من برئه، وعن الخليفة الثاني استثناء الفلاحين الذي لا يبعون للمسلمين الحرب. وعن الشافعي أرباب الحرف، والصناعات، والسوق الذين لا يتعاطون القتال.

أقول: لكن رفع اليد عن العموم بلا مخصص.

١. التوبة (٩): ٥.

٢. جواهر الكلام (كتاب الجهاد)، ص ٥٦١ و ٥٦٢ (الطبعة القديمة).

المبحث الثالث: لا إشكال ولا خلاف في أنه يتحقق العمد بقصد البالغ العاقل القتل ظلماً بما يقتل غالباً، بل وبقصد الضرب بما يقتل غالباً؛ عالماً به وإن لم يقصد القتل، وكذا لو قصد بما يقتل نادراً، فاتفق القتل به، وهذا ما يستفاد من صحاح الروايات لاحظ الوسائل^١، وسنذكر تفصيله في كتاب القصاص إن شاء الله.

تستثنى من حرمة القتل موارد:

المورد الأول: قتل القاتل: قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلْحُرُّ بِأَلْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ ... وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ»^٢.
وقال تعالى: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسِهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً»^٣.

وقال تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ... وَلَمَنْ أُنْصِرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ»^٤.
وقال تعالى: «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ»^٥.
«ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوءٌ غَفُورٌ»^٦.

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على جواز قتل القاتل بعمومها وخصوصها. نعم، هو مشروط بأمور:

الأمر الأول: التساوي في الحرية والرقية بمعنى أن الحر لا يقتل بالعبد مطلقاً

١. وسائل الشريعة، ج ١٩.

٢. بقرة (٢): ١٧٤-١٧٦.

٣. الإسراء (١٧): ٣٤.

٤. الشورى (٤٢): ٤٠ و ٤١.

٥. النحل (١٦): ١٢٦.

٦. الحج (٢٢): ٦٠.

بلاخلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر.^١ وتدّل عليه الروايات المعتبرة.^٢ نعم، يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً. لكن في الثالثة أو الرابعة يقتل كما هو المطرّد في أرباب الكبائر، وفي المملوكة لا يغرم على الأظهر غير أنه يكفر كفارة الجمع.^٣

وأما ما دلّ على جواز قتل الحرّ المعتاد بقتل الممالك وقد قال به جمع -، فضعيف سنداً؛ إلا أن يرجع إلى ما سبق، أو يقال بالأولوية بملاحظة ما دلّ على قتل قاتل أهل الكتاب إذا اعتاد. وللمقام فروع لكنّها لخروجها عن محلّ الابتلاء لم نعرض لها. الأمر الثاني: التساوي في الدين، فلا يقتل مسلم بكافر مع عدم الاعتياد ذميّاً كان أو مستأمناً، أو حربياً بلا خلاف معتدّ به أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكيّ منهم مستفيض حدّ الاستفاضة، أو متواتر، كالنصوص، كما قيل.^٤ وقيل: أيضاً إنّ المشهور المدعى عليه الإجماع - قتل المسلم المعتاد بقتل أهل الذمّة.

أقول: في موتّى إسماعيل عن الصادق عليه السلام... وسألته عن المسلم! هل يقتل بأهل الذمّة، وأهل الكتاب إذا قتلهم؟ قال: «لا، إلا أن يكون معتاداً لذلك، لا يدع قتلهم، فيقتل وهو صاغراً».^٥

وعليه يحمل المطلقات المجوّزة والمانعة، وظاهر الرواية قتل المسلم باعتياده قتل أهل الكتاب ولو كان حربياً؛ لظهور العطف في التغاير، ولا أقلّ من الإطلاق. ولا أدري هل به قائل منّا أم لا؟

ويقتل الذمّيّ والذمّيّة بهما؛ للعمومات. وكذا يقتل الحربيّ بالذمّيّ. نعم، لا يبعد عدم قتل الذمّيّ بالحربيّ؛ لأنّ الحربيّ لحرمة له، ومنه يظهر حال قتل

١. جواهر الكلام، ج ٢، ص ٨١ و ٨٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٧١.

٣. المصدر، ص ٦٧ وما بعدها.

٤. المصدر، ص ٦٩. وتصحيحه عن السيّد الأستاذ الخوئي ضعيف، فلاحظ تكملة المنهاج، ج ٢، ص ٤١.

٥. راجع: جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٠٦.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٧٩ و ٨٠.

الحريّ للحريّ فتأمّل ١؛ فإنّ نفي الحرمة للحريّ إنّما هو بالنسبة إلى المسلم بشروط لا بالنسبة إلى غيره، فيرجع إلى العموم إن كان.

ولو قتل النصرانيّ ولا يبعد إلحاق اليهود والمجوس به - مسلماً يتخيّر الوارث بين قتله، واسترقاقه، وأخذ أمواله؛ لصحيحة ابن سنان، و ضريس الكناسي^١.

ولو قتل الذميّ مرتدّاً ولو عن فطرة - قتل به بلاخلاف أجده فيه، ولا إشكال؛ لأنّه محقّقون الدم بالنسبة إلى الذميّ، فيندرج في عموم أدلّة القصاص، كما في الجواهر^٢. لكنّ المسألة عندي غير خالية عن إشكال. وفي مباني تكملة المنهاج: «لإطلاق أدلّة القصاص كقوله تعالى: «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ»^٣.

ثمّ إن قتل المسلم طفلاً يقتل به؛ للعمومات، كقوله: «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» وغيره، ولم ينسب الخلاف إلّا إلى الحلبي^٤.

ثمّ إنّ يقتل الشيعي بالسنيّ؛ عملاً بالعمومات. ويقتل الناصبيّ بغيره، ولا يقتل المؤمن بالناصبيّ، كما في صحيح بريد العجلي^٥. وفي قتل السنيّ بالناصبيّ تردّد ينشأ من أنّ مقتضى مادّل على قتل الناصب هو إباحة دمه لكلّ أحد أو للمؤمنين وحدهم، فلاحظ.

الأمر الثالث: ألا يكون القتال أباً. فلو قتل والد ولده، لم يقتل به بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر. وتدّلّ عليه روايات جملة منها معتبرة الأسناد^٦.

وألحقوا أب الأب وإن على بالأب، وأدّعي عليه الإجماع. وقيل بتناول الإطلاق له عرفاً، وتردّد المحقّق وغيره فيه، والأقوى إلحاق أب الأب بغيره، واختصاص

١. المصدر، ص ٨٢.

٢. جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ١٠٦.

٣. مباني تكملة المنهاج، ج ٢، ص ٦٩.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٥٢. وإن كان مقتضى إطلاق قوله ﷺ في الصحيح: «فلا فود لمن لا يفاد منه» القود للطفل، وقد أفنى به الأستاذ في تكملة المنهاج، ج ٢، ص ٧١.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ١٠٠.

٦. المصدر، ص ٥٦.

الحكم بالأب فقط؛ عملاً بعمومات القرآن العزيز؛ إذا لم يصدق الوالد على الجد صدقاً حقيقياً.

الأمر الرابع: عقل القاتل. وفي الجواهر: «إجماعاً بقسميه عليه، ونصوصاً عمومياً، كحديث رفع القلم، وغيره، وخصوصاً مستفيضاً حد الاستفاضة»^١. أقول: ويدل عليه صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام:^٢

الأمر الخامس: عقل المقتول. فلا يقتل العاقل بالمجنون؛ لقول الباقر عليه السلام في صحيح أبي بصير: «وإن كان قتله من غير أن يكون المجنون أراده. فلا قود لمن لا يقاد منه و أرى أن على قاتله الدية في ماله يدفعها إلى ورثة المجنون، ويستغفر الله ويتوب إليه»^٣. وأدعي عليه الإجماع وقطع الأصحاب أيضاً.

الأمر السادس: البلوغ، كما نسبه في الجواهر إلى المشهور، ونقل عن بعضهم الإجماع عليه، ولحديث رفع القلم المجمع عليه.

أقول: في صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «عمد الصبيّ وخطأه واحد». وفي حسنة إسحاق أو موثقة عن جعفر، عن أبيه: «إنّ عليّاً كان يقول: عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة»^٤.

ومادّل على خلافه ضعيف سنداً سوى روايتين هما صحيحة أبي بصير و صحيحة ضريس عن الباقر عليه السلام، قال: سئل عن غلام لم يدرك، وامرأة قتلا رجلاً خطأ؟ فقال: «إنّ خطأ المرأة والغلام عمد، فإن أحبّ أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما ... وإن أحبّوا أن يقتلوا الغلام قتلوه ...»^٥. والأحسن ردّ علمهما إلى من صدرتا عنه.

الأمر السابع: أن لا يكون القاتل أعمى، كما اختاره جمع، ونسب إلى المشهور؛ خلافاً لما نقل عن أكثر المتأخرين من عدم اشتراطه. ويدلّ على الاشتراط صحيح

١. جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ١٦٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٣٠٧.

٣. المصدر، ص ٥٢.

٤. المصدر، ص ٣٠٧. لكنّ الأظهر ضعف السند لجهالة غياث بن كلوب.

٥. المصدر، ص ٦٤. وفي الثانية: «إنّ خطأ المرأة والعبد مثل العمد».

الحلي،^١ وموثقة أبي عبيدة^٢ لكنّ في النفس من اعتبار هذا الشرط؛ لأجل هاتين الروايتين في قبال عمومات الكتاب العزيز شيء.

وفي رواية إسحاق، قال: سألت أحدهما عليه السلام عن حدّ الأخرس والأصمّ والأعمى؟ فقال: «عليهم الحدود إذا كانوا يعقلون ما يأتون»،^٣ ويبعد كلّ البعد استثناء القتل الذي هو أكبر ما يوجب الحدّ، وعليه، فهي تعارضهما، وبما أنّها موافقة للكتاب: وهما مخالفتان له، تقدّم عليهما، كما قرّر في محله،^٤ والله العالم.

الأمر الثامن: أن يكون المقتول محقون الدم؛ احترازاً عن المرتدّ بالنظر إلى المسلم؛ فإنّ المسلم لو قتله لم يثبت القود وإن أثمّ بعدم الاستئذان ممّن إليه القتل ... وكذا الزاني، واللائط، وكلّ من أباح الشرع قتله، كما في الشرائع والجواهر، ولكنّ صاحب الجواهر^٥ قال:

إنّما الكلام فيمن كان عليه القتل حدّاً، كالزاني المحصن، واللائط، والمرتدّ عن فطرة ولو بعد التوبة، يسقط القصاص عن قاتله المسلم أو مطلقاً. وليس في شيء ممّا وصل إلينا من النصوص تعرّض لذلك؛ فضلاً عن تواترها. نعم، ظاهر الأصحاب الاتفاق على ذلك بالنسبة للمسلم.^٥

الأمر التاسع: أن لا يكون القتل إسرافاً؛ لقوله تعالى: «فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ»، فلا يقتل الحامل إلّا بعد وضع حملها، ونقل عليه الإجماع أيضاً. وفي الجواهر ومبتها: «وتخرج من نفاسها بلا خلاف مع فرض خوف الضرر على ولدها...؛ إذ لا تزر وازرة ... بل وحتى ترضع الولد إن لم يكن له مرضعة... بلا خلاف».

لكنّ إطلاق موثقة عمّار^٦ هو تأخير الحدّ إلى ما بعد الرضاع وإن وجد مرضعة

١. المصدر، ص ٣٠٦.

٢. المصدر، ص ٦٥.

٣. المصدر، ج ١٨، ص ٣٢١ والظاهر جهالة السند يبيح بن أبي عمران.

٤. على أن لازم الروايتين المشار إليهما عفو الأعمى عن السرقة والزنا وغيرهما من الكبائر بدعوى أن عمده خطأ.

كما يقتضيه إطلاقهما، وهو كما ترى.

٥. جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ١٩٢.

٦. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٣٨٠.

أخرى، وأن نفي الخلاف في وجوب الحد حينئذ في الجواهر، والمقام لا يخلو من إشكال. نعم، لومات الولد لآمانع من إجراء الحد أو القصاص عليها، كما لا يخفى.

تتمة

لو اشترك أكثر من واحد في قتل أحد، ففي بعض الروايات أنه يقتل به واحد منهم دون الجميع؛ لأنه الإسراف في القتل، لكنه ضعيف سنداً،^١ وإن مال إليه بعضهم. وفي الروايات المعتبرة^٢ جواز قتل الجميع، وقتل البعض مع مراعاة الدية التي هي خارجة عن محل كلامنا في هذه الرسالة. وادعى على التخيير المذكور صاحب الجواهر الإجماع بقسميه، والله العالم.

المورد الثاني: قتل المحارب الساعي للفساد.

قال الله تعالى: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ^٣ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقَدَّرُوا عَلَيْهِمْ فَأَغْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ»^٤.

قال الجواد (عليه السلام) في صحيح علي بن حسان: «من حارب الله وأخذ المال وقتل، كان عليه أن يقتل ويصلب، ومن حارب وقتل ولم يأخذ المال، كان عليه أن يقتل ولا يصلب، ومن حارب وأخذ المال ولم يقتل، كان عليه أن يقطع يده ورجله من خلاف، ومن حارب ولم يأخذ المال ولم يقتل، كان عليه أن ينفي ثم استثنى فقال: -إلا الذين إلخ»^٥. لكن ناقشنا الرواية سنداً في بعض كتبنا، خلافاً للأستاذ.

قال الباقر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم: «من شهر السلاح في مصر من الأمصار، فعقر، اقتص منه، ونفي من تلك البلد، ومن شهر السلاح في مصر من الأمصار وضرب وعقر

١. راجع: المصدر، ج ١٩، ص ٣٠؛ البرهان، ج ٢، ص ٤١٨.

٢. المصدر.

٣. بأن يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، كما في السارق.

٤. المائدة (٥): ٣٣ و ٣٤.

٥. البرهان، ج ١، ص ٤٦٧.

وأخذ المال ولم يقتل، فهو محارب، فجزاؤه جزء المحارب، وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وصلبه، وإن شاء قطع يده ورجله قال: - وإن ضرب وقتل وأخذ المال، فعلى الإمام أن يقطع يده اليمنى بالسرقه ثم يدفعه إلى أولياء المقتول، فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه^١ قال: فقال له أبو عبيدة: أرأيت إن عفا عنه أولياء المقتول؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: «إن عفا عنه، كان على الإمام أن يقتله؛ لأنه قد حارب وقتل وسرق» قال: فقال أبو عبيدة: أرأيت إن أراد أولياء المقتول أن يأخذوا منه الدية ويدعونه، أ لهم ذلك؟ قال: «لا، عليه القتل»^٢.
متن الرواية مضطرب، كما أشرنا إليه في غير المقام^٣.

وفي صحيح بريد^٤ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «إِنَّمَا جَزَاءُ...» قال: «ذلك إلى الإمام يفعل ما يؤمر»، قلت: فمفوض ذلك إليه؟ قال: «لا، ولكن نحو الجنائية»^٥، وقال الصادق عليه السلام في آخر صحيح جميل حين سأل عنه النفي إلى أين؟ من مصر إلى مصر آخر؟ وقال: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام نفى رجلين من الكوفة إلى البصرة»^٦.
وقال الباقر عليه السلام في صحيح ابن رثاب عن ضريس: «من حمل السلاح بالليل، فهو محارب إلا أن يكون رجلاً ليس من أهل الرية»^٧.

أقول: ضريس إن كان ابن عبد الملك، فالرواية صحيحة وإلا فغير معتبرة. وقيل: إن علي بن رثاب يروي عن ضريس بن عبد الملك، وبه يتميز، لكن هذا القول لا يوجب الاطمئنان.

تتمة

قال في الشرائع و الجواهر:

(المحارب كل من جرد السلاح) أو حمله (لإخافة الناس) ولو واحد لواحد على وجه

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥٣٣.

٢. لاحظ: توضيح مسائل جنكي الذي طبع أربع مرات في جهاد أفغانستان ضد الماركسية.

٣. بناء على وثيقة يحيى الحلبي الواقع في سنده.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥٣٣.

٥. المصدر.

٦. المصدر، ص ٥٣٧.

يتحقّق به صدق إرادة الفساد في الأرض ... في برّ أو بحر، ليلاً أو نهاراً في مصر و غيره ... ويستوي في هذا الحكم (عند المشهور) الذكر والأنثى. المشهور بين الأصحاب هو أن ينفي المحارب عن بلده، ويكتب إلى كلّ بلد يأوي إليه بالمتع من مؤاكلته، ومشاريته، ومجالسته، أو مبايعته...^١

ولتفصيل الكلام في الفروع المتعلقة بالمحارب لابدّ من مراجعة المطوّلات. ونحن قد ذكرنا تفصيل البحث في رسالة توضيح مسایل جنگی بشكل بديع، وننقله في قسم الواجبات في هذا الكتاب إن شاء الله. المورد الثالث: أصحاب الكبائر، فإنّهم يقتلون بشرطه.

ففي صحيح يونس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام: «أصحاب الكبائر كلّها إذا أقيم عليهم الحدّ مرّتين قتلوا في الثالثة».^٢ وقد وردت بمثل ذلك في خصوص شرب الخمر عدّة من الروايات.^٣ ويستثنى منه السارق؛ فإنّه يسبحن في الثالثة كما مرّ.

وفي صحيح أو مؤثّق أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «الزاني إذا زنى يجلد ثلاثاً، ويقتل في الرابعة»^٤ ولا منافاة بينهما إذ الأخير مخصوص بالزنا، ويمكن إلحاق اللواط به. المورد الرابع و الخامس: الزاني المحصن والزانية المحصنة، فإنّهما يرجمان،^٥ ونبحث عن فروعه في قسم الواجبات.

المورد السادس: الزاني بالإكراه، ففي صحيح بريد قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها؟ قال: «يقتل محصناً كان أو غير محصن»، وقريب منه صحيح زرارة وغيره.^٦ وفي إلحاق اللواط الموقب بالإكراه به وجهان. لكنّ في صحيح أبي بصير: «إذا كابر الرجل المرأة على نفسها، ضرب ضربةً بالسيف

١. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥٦٤ و ٥٦٥.

٢. وسائل الشريعة، ص ٣١٤.

٣. المصدر، ص ٤٧٧.

٤. المصدر، ص ٣١٤.

٥. راجع: المصدر، ص ٣٤٦ و ما بعدها.

٦. المصدر، ص ٣٨١.

مات منها أوعاش». وفي الجواهر: «إلا أنني لم أجد عاملاً به، فوجب طرحه في مقابل ما عرفت».

المورد السابع و الثامن: من زنى بالمحارم النسبية. وفي الشرائع وشرحها: أما القتل، فيجب على من زنى بذات محرم للنسب، كالأم والبنت وشبههما بلاخلاف أجده فيه ... بل الإجماع بقسميه عليه ... نعم، في الرياض ظاهر أكثر النصوص المزبورة الاكتفاء بالضربة الواحدة مطلقاً، أوفي الرقية وهي لا تستلزم القتل، كما في صريح بعضها أي المشتمل على التخليد في الحبس ... قلت: قديقال: هو مع أنه كما اعترف به - شيء لم يذكر أحد ممن تقدم أو تأخر، بل عباراتهم طافحة بذكر القتل الحاصل بضرب السيف وغيره، وبالضربة الواحدة وغيرها، بل قد سمعت معاهد الإجماعات المحكية، ولا ريب في قصور ما دلّ على عدم القتل، والاكتفاء بالضربة الواحدة، ثم التخليد في الحبس عن معارضة ما عرفت من وجوه، بل هو شاذ...^١

أقول: إليك ما أفرت به من الروايات المعتبرة سنداً.

أ) موثقة ابن بكير عن أحدهما عليه السلام: «من زنى بذات محرم حتى يواقعها، ضرب ضربة بالسيف، أخذت منه ما أخذت، وإن كانت تابعة، ضربت ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت» قيل له: فمن يضربهما وليس لهما خصم؟ قال: «ذاك على الإمام إذا رفعاً إليه».

ب) وفي صحيح جميل (بطريق الصدوق دون الكليني) قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أين يضرب الذي يأتي ذات محرم بالسيف؟ أين هذه الضربة؟ قال: «تضرب عنقه». أو قال: «تضرب رقبته».^٢

ج) وفي حسنة بكير قلت له عليه السلام: الرجل يأتي ذات محرم؟ قال: «يضرب بالسيف». د) في صحيح أو موثق أبي بصير عنه عليه السلام: «إذا زنى الرجل بذات محرم حُدَّ حَدٌّ الزاني إلا أنه أعظم ذنباً».^٣

١. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٣٠٩ و ٣١١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٣٨٥.

٣. المصدر، ص ٣٨٦.

ها) في صحيح جميل عن الصادق عليه السلام في رجل يقع على أخته: «تضرب عنقه» أو قال: «رقبته»^١.

أقول: الرواية الأولى تصلح بياناً للروايات الأخيرة فتدبر - وعليه، فلا يبقى دليل معتبر لقول المشهور؛ فإن الإجماع ليس بدليل مستقل يعتمد عليه لكن الإنصاف أن الروايات المذكورة لا دلالة قوية لها على عدم القتل، فيمكن أن نجعل عبارات الروايات كناية عن القتل، فتأمل، وأمّا موثق أبي بصير فكأنه لم يعمل به الأصحاب. المورد التاسع: من زنى بامرأة أبيه يرجم وإن كان غير محصن على ما في خبر السكوني^٢.

المورد العاشر: الذمي إذا زنى بمسلمة بلاخلاف، بل الإجماع بقسميه عليه. أقول: والأصل في الحكم صحيح حنّان عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن يهودي فجر بمسلمة؟ قال: «يقتل»^٣. ويلحق به النصراني؛ لعدم الفرق، وغيره بطريق أولى.

المورد الحادي عشر: اللاتط الموقب على ما مرّ تفصيله في حرف «ل». المورد الثاني عشر: المساحقة على مامرّ في حرف «س». المورد الثالث عشر: سابّ النبيّ وسابّ الأئمة، كما مرّ في هيأة «السب»^٤. المورد الرابع عشر: الناصب كما في صحيح داود بن فرقد^٥. المورد الخامس عشر: السارق إذا سرق في السجن على وجه مرّ في حرف «س». المورد السادس عشر: الساحر، كما سبق تفصيله في هيأة «السحر» على قول. المورد السابع عشر: السارق في مقام الدفاع عنه. ففي صحيح غياث عن الصادق، عن أبيه عليه السلام قال: «إذا دخل عليك اللص يريد أهلك ومالك، فإن استطعت أن تبدره وتضربه، فابدره واضربه.

١. المصدر، ص ٣٨٧.

٢. المصدر، لكن ظهر لي أخيراً لزوم التوقف في الأخذ بروايات السكوني.

٣. المصدر، ص ٤٠٧.

٤. المصدر، ص ٥٥٤ و ٥٥٥.

٥. المصدر، ص ٤٦٣.

وقال: «اللصّ محارب لله ولرسوله فاقتله، فما منك منه فهو عليّ»^١. وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر (عليه السلام): «... ومن فتك بمؤمن يريد نفسه وماله، فدمه مباح في تلك الحال»^٢. وفي الشرائع: اللصّ محارب، فإذا دخل داراً متغلباً، كان لصاحبها محاربتة، فإن أدّى الدفع إلى قتله، كان دمه ضائعاً لا يضمنه الدافع».

أقول: المحارب يقتل، صدق عليه عنوان اللصّ أم لا، لكنّ في الجواهر:

فقد أطلق المصنّف وغيره هنا محاربتة على الوجه المزبور من غير تقييد بمراعاة الأسهل فالأسهل... إلّا أنّي لم أجده قولاً صريحاً لأحد (في القتل ابتداء) في المحارب الأصلي فضلاً عن اللصّ المحارب، ولو لا ذلك لأمكن القول به... بل إن لم يكن إجماعاً أمكن أن يقال بجواز قتل اللصّ غير المحارب أيضاً حال دفاعه ابتداء؛ للأخبار المزبورة^٣.

أقول: والأحوط عدم جواز قتل اللصّ ابتداء؛ لما ذكره وإنما يجوز إذا لم ينفع غيره.

تتمة

في الشرائع والجواهر:

لو أراد (أي اللصّ المذكور) نفس المدخول عليه أو غيره، ممّن في الدار ممّن يضعف عنه، فالواجب الدفع مع ظنّ السلامة، بل أو عدم العلم بالحال؛ لإطلاق النصوص، ولا يجوز الاستسلام (الاستسلام خ) والحال هذه، ولو عجز عن المقاومة وأمّن الهرب الذي تتوقّف النجاة عليه وجبت عيناً إن انحصر، أو تخيّر بينه وبين غيره من أسباب النجاة إن حصل، فإن لم يفعل أثم، ولو لم يمكنه الهرب ولا غيره من أفراد النجاة دافع بما يمكن؛ إذ هو أولى من الاستسلام المفروض عدم احتمال للنجاة معه، والله العالم،^٤ انتهى.

أقول: وجوب المدافعة في فرض العلم بعدم النجاة لادليل عليه، ومقتضى الأصل عدمه، وهذا الفرض غير داخل في كلام الجواهر، كما يظهر من آخره.

١. المصدر، ص ٥٤٣.

٢. المصدر، ص ٥٤٤.

٣. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥٨٢ و ٥٨٣.

٤. المصدر، ص ٥٨٩.

المورد الثامن عشر: المرتد الفطري.
المورد التاسع عشر: المرتد الملبّي إذا لم يتب.

وهنا مباحث

المبحث الأول: قال الله تعالى: «وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَسَأُولُنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»^١.

الآية الكريمة لاتخلو عن دلالة ما على قبول توبة المرتد وإن كان فطرياً، فيصير مسلماً يقبل إيمانه وأعماله، ويدخل الجنة ويجري عليه أحكام الإسلام إن بقي حياً ولم يقتل. نعم، الأحكام الآتية المنصوصة المدعى عليها الإجماع لا بد من إجرائها، كقتله، وتبيين زوجته، وتقسيم أمواله. ولا منافاة بين هذه الأحكام والحكم بكونه مؤمناً، تقياً، طاهراً يجري عليه سائر الأحكام الثابتة للمسلمين، فما من جمع من عدم قبول توبته واقعاً مناف للقواعد العدلية، كما لا يخفى.

في الصحيح سأل محمد بن مسلم أبا جعفر عليه السلام عن المرتد؟ فقال: «من رغب عن الإسلام، وكفر بما أنزل على محمد عليه السلام بعد إسلامه، فلا توبة، وقد وجب قتله، وبانت منه امرأته، ويقسم ما ترك على ولده»^٢.

وقال الصادق عليه السلام في موثق عمار. «كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام، و جحد محمداً عليه السلام نبوته، وكذبه؛ فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه، وامرأته بائة منه يوم ارتد، ويقسم ماله على ورثته»^٣.

وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها، وعلى الإمام أن يقتله ولا يستتبه»^٤.
قال الكاظم عليه السلام في صحيح أخيه في مسلم تنصّر: «يقتل ولا يستتاب». قلت:

١. البقرة (٢): ٢١٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٤٤.

٣. أي على ورثته المسلمين دلت الرواية كغيرها، وكموثق أبان على حرمة أكل مال المرتد لغيره. المصدر، ص ٥٤٦.

٤. المصدر، ص ٥٤٥.

فنصراني أسلم ثم ارتد؟ قال: «يستتاب، فإن رجع وإلا قتل»^١.
أقول: ذيل الرواية يقيّد الإطلاقات بالفطري في خصوص القتل بلا استتابة، وإنما يقتل المَلِيّ بعد استتابته وامتناعه من التوبة.

وأما في سائر الأحكام، فلا فرق بينهما؛ لظاهر الروايات، لكن في الجواهر ومتمنها: فلا خلاف ولا إشكال في أنه لا تزول عنه أملكه، بل تكون باقيةً على ملكه؛ للأصل وغيره. نعم، ينفخ العقد بينه وبين زوجته؛ لعدم جواز نكاح الكافر مسلمة ابتداءً واستدامةً... لكن عن المخلاف: إن لأصحابنا قولين يعني القول ببقاء ملكه، والقول بأنه مراعى، فإن تاب علم بقاءه وإلا علم زواله من حين الردة... إلا أن القول المزبور غير معروف القائل، واضح الضعف؛ ضرورة منافاته لجميع الأدلة من الاستصحاب وغيره.^٢
أقول: ظاهر الروايات - ولو بالإطلاق - عدم الفرق بين الفطري والمَلِيّ في شيء من الأحكام سوى الاستتابة وعدمها، فإن تمّ إجماع، فهو وإلا فرفع اليد عنها بلا موجب.

روى الشيخ الطوسي^٣ بإسناده الصحيح عن الحسين بن سعيد على المشهور، قال: قرأت بخط رجل إلى أبي الحسن الرضا^{عليه السلام}: رجل وُلد على الإسلام ثم كفر وأشرك وخرج عن الإسلام هل يستتاب أو يقتل ولا يستتاب؟ فكتب: «يقتل»^٤.
قول الحسين: «فكتب» شهادة منه وإخبار بأنه علم كتابة الرضا، وعلم خطه، ومعرفة الخط ليست حدسيّة محضاً، بل هي قريية من الحسّ يقبل فيها إخبار الثقة، ثم الاستفادة من الرواية اعتبار ولادة الشخص على الإسلام في صدق الفطريّ عليه دون انعقاد نطقه عليه.

ومقتضى إطلاقه عدم اعتبار بقاء والديه على الإسلام إلى حين بلوغه، كما أن الظاهر منها كفر الرجل بعد إسلامه بعد البلوغ، فإنّ المسؤول عنوان رجل، فافهم جيّداً. وكيفما كان، الرواية مختصةً بالفطريّ، ولا تشمل المَلِيّ.

١. المصدر.

٢. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٦١٥.

٣. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٥٤٦.

في صحيح ابن محبوب عن غير واحد،^١ عن الباقر عليه السلام في المرتد: «يستتاب فإن تاب وإلا قتل».^٢ وهذا محمول على المَلِيّ بقرينة ما عرفت.

وفي موثّق أبان في الفقيه عن الصادق عليه السلام في الصبيّ إذا شبّ فاختر النصرانيّة وأحد أبويه نصرانيّ أو مسلمين؟ قال: «لا يترك ولكن يضرب على الإسلام»،^٣ فمنافاته لما سبق واضحة، ويمكن حمله على ما قبل البلوغ أو على تنصّره حين البلوغ من غير أن يسلم، فتأمل، أو على إسلام والده بعد تولّد ابنه المرتد.

ولعلّ الأظهر حمل الضرب على القتل، لكنّ الأظهر ضعف الرواية سنداً؛ إذ الشيخ رواه عن أبان، عمّن ذكره، عن الصادق عليه السلام ومعه لامجال للاعتماد على سند الفقيه؛ إذ احتمال الحذف أقرب من احتمال الزيادة.

وفي صحيح حمّاد عنه عليه السلام في المرتدّة عن الإسلام؟ قال: «لا يقتل، وتستخدم خدمةً شديدة، وتُمنع الطعام والشراب إلّا ما يُمسك نفسها، وتُلْبَسُ خشنَ الثياب، وتُضْرَب على الصلوات».^٤

ولا فرق بين كونها فطريّةً أو مَلِيّةً.

وفي صحيح غياث: «.... تحبس أبداً».

وفي صحيح حرّيز: «لا يخلّد في السجن إلّا ثلاثة: الذي يمسك على الموت، والمرأة ترتدّ عن الإسلام، والسارق بعد قطع اليد والرجل». وفي موثّق عباد...: «حُبِسَتْ في السجن وأُضِرَّ بها».^٥

وأما ما دلّ على قتلها، فلا بدّ من حمله على محمل آخر؛ فإنّه ظاهر في قتل المرتدّة المَلِيّة، ولا يحتمل كونها أسوأ من المرتد المَلِيّ.^٦

١. لا يحتمل كذب جماعة على الإمام، وكلمة «غير واحد» ظاهرة في جماعة، فالرواية معتبرة؛ إذا كانت العدة في عرض واحد و أمّا إذا كان في الطول، ففي اعتبارها نظر.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٤٧.

٣. المصدر، ص ٥٤٦.

٤. المصدر، ص ٥٤٩.

٥. المصدر، ص ٥٥٠.

٦. المصدر.

أقول: في ذيل معتبرة ابن محبوب المتقدمة على تردّد في سندها -: «والمرأة إذا ارتدّت عن الإسلام استتبت، فإن تابت، وإلا خلّدت في السجن، وضيق عليها في حبسها».

يظهر من الرواية قبول توبتها إن تابت، ويزول عنها الحبس وغيره، ولا ينبغي حملها على الملتية، كما حملنا الرجل في صدر الرواية على الملتية بقرينة سائر الروايات، وهذه القرينة مفقودة في المرأة، فلا بدّ من الأخذ بالإطلاق.

وفي الجواهر:

نعم، إن تابت عفي عنها، كما صرح به غير واحد. وهل قبول التوبة والعفو عنها ابتدائي أو استمراري؟ فيه وجهان، والرواية إنّما تدلّ على قبول توبتها حين الاستتابة، أي في الابتداء لا بعدما يحكم بتخليدها،^١ فتأمل.

المبحث الثاني: قال في الجواهر:

ويتحقّق (الارتداد) بالنيّة عليه ولو في وقت مترقّب أو التردّد فيه، وبالإقرار على نفسه بالخروج من الإسلام، أو ببعض أنواع الكفر ... بكلّ فعل دالّ عليه صريحاً على الاستهزاء بالدين والاستهانة به، ورفع اليد عنه، كالقاء المصحف في القاذورات، وتمزيقه، واستهدافه، و وطنه، وتلوّث الكعبة، أو أحد الضارح المقدّسة بالقاذورات، أو السجود للصنم، وعبادة الشمس، ونحوهما وإن لم يقل بربوبيتهما^٢ ... وبالقول الدالّ صريحاً على جحد ما علم ثبوته من الدين ضرورة، أو على اعتقاد ما يحرم اعتقاده بالضرورة من الدين. وقيده في كشف اللثام بما إذا علم ذلك؛ لأنّه تكذيب للنبي ﷺ وإن كان بزعمه...^٣

ولكن قلنا هناك (في كتاب الطهارة): إنّ مخالف لإطلاق الفتاوى والنصوص المتفرقة في الأبواب الدالّة على الحكم بكفر كلّ من صدر منه ما يقتضي إنكار الضروري ... بل لعلّ

١. تقدّم المبحث الأوّل في، ص ١٢٤.

٢. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٦١٢.

٣. حصول الارتداد بمجرد السجدة لهما من دون الاعتقاد بربوبيتهما محلّ نظر، أو منع. ثمّ الإنصاف عدم شمول الروايات المتقدمة الدالّة على قتل المرتدّ لفرض الإنكار أو الإنابت جهلاً، فلاحظ.

اقتصار الأصحاب على الضروري، كالصریح في الكفر به مقتداً، خصوصاً بعد قولهم: ^١ سواء كان القول عناداً أو اعتقاداً أو استهزاءً. فما في كشف اللثام من أنه لا ارتداد بإنكار الضروري أو اعتقاد ضروري الانتفاء إذا جهل الحال واضح الضعف، بل الظاهر حصول الارتداد بإنكار ضروري المذهب، كالمتمتع من ذي المذهب أيضاً؛ لأن الدين هو ما عليه، ولعل منه إنكار الإمامي أحدهم عليه السلام، انتهى من كلامه ما أردنا نقله، رفع مقامه. ^٢ وللبحث فيه محل آخر.

المورد العشرون: الغالي الذي يعتقد ربوبية علي عليه السلام وغيره، ففي صحيح هشام، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبد الله بن سبأ، وما ادعى من الربوبية لأمر المؤمنين عليه السلام فقال: «إنه لما ادعى ذلك استتابه أمير المؤمنين، فأبى أن يتوب، فأحرقه بالنار». ^٣

أقول: لعل استتابته لأجل كونه كان يهودياً ثم أسلم، فهو كافر ملئ، كما نقل الكشي في رجاله عن بعض أهل العلم.

ويدل على الحكم المزبور (أي جواز قتل الغالي المذكور) صحيح آخر لهشام وفيه: «قتله بإحراق النار ودخانه لا بإدخاله في النار». ^٤

المورد الحادي والعشرون والثاني والعشرون والثالث والعشرون: مدعي النبوة، ومدعي السّنة، ومدعي كتاب من الله، كما في صحيح ابن أبي يعفور، وموثق أبي بصير وروايته، وموثقة ابن فضال. ^٥

المورد الرابع والعشرون: واطى البهيمية على وجه مرّ في حياة «الإتيان» في أول الكتاب، فتدبر.

المورد الخامس والعشرون: المحدث في الكعبة، كما في الروايات المعتبرة ^٦ وقد

١. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٦٠٠.

٢. المصدر، ص ٦٠١ و ٦٠٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٥٤. الظاهر قتله بحرارة النار ودخانها لا بإدخاله فيها.

٤. المصدر، ص ٥٥٢ و ٥٥٣.

٥. المصدر، ص ٥٥٥.

٦. المصدر، ص ٥٧٩.

سبق بحثه في حرف «ح»، في مادة الحدث.

المورد السادس والعشرون: قتل المتعدّي والمهاجم في حالة الدفاع، قال في الشرائع والجواهر:

لا خلاف ولا إشكال في أنّ للإنسان أن يدفع المحارب أو اللصّ أو غيرهما عن نفسه وحرّيمه وماله ما استطاع؛ للأصل والإجماع بقسميه ... نعم، قالوا - من غير خلاف يعرف فيه بينهم -: يجب اعتماد الأسهل، فلو اندفع الخصم بالتنبيه ولو بالتجنّح، فعله. وإن لم يندفع إلّا بالصياح اقتصر عليه... وإن لم يندفع عوّل على اليد، فإن لم تغن فبالعصا، فإن لم تكف فبالسلاح إلى غير ذلك من أفراد الترقّي من الأسهل إلى الصعب ثمّ إلى الأصعب؛ ... وعلى كلّ حال، فيذهب دم المدفوع هدرًا جرحًا كان أو قتلًا، فضلًا عن ماله إذا لم يندفع إلّا بذلك بلا خلاف أجده فيه نصًّا وفتوًى، بل الإجماع بقسميه عليه.^١

أقول: أمّا أصل الحكم في غير المحارب والصلّ^٢ - كما فيمن حاول ضرب أحد، أو أخذ ماله، أو جرحه، أو قتله بلا تشهير سلاحه بحيث لا يصدق عليه أنّه محارب - فيصحّ أن نستدلّ عليه بصحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام): «أيّما رجل عدا على رجل ليضربه، فدفعه عن نفسه، فجرّحه أو قتله، فلا شيء عليه ... من بدأ فاعتدى عليه، فلا قود له».^٣

وهذه الرواية وكذا موثقة أبان^٤ دليلان و نعم الدليلان على الحكم، وللفهم العرفي بعدم الفرق بينه وبينهما.

ثمّ هذا الباغي إن أراد المال، لم يجز تفدية النفس دونه؛ لأنّ النفس أهمّ من المال، حسب القاعدة لكن في صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من قتل دون ماله، فهو شهيد - وقال: - لو كنت أنا لتركّ المال ولم أقاتل».^٥ وهو بإطلاقه يدلّ على جواز القتال دون المال حتّى الموت وإن كان ترك المال صيانةً للنفس أفضل،

١. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٦٥٠.

٢. راجع: وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٤٣ وهو صحيح غيات وفيه «الصلّ».

٣. المصدر، ج ١٩، ص ٤٢.

٤. المصدر، ص ٤٣.

٥. المصدر، ج ١٨، ص ٥٨٩.

لكن الالتزام به مشكل، بل ممنوع، ولا يبعد إرادة حصول القتل اتفاقاً في أثناء المدافعة غير المستلزمة للقتل باعتقاد المقتول.

نعم، يجوز أو يحسن الدفاع عن ماله، بل يجب إذا كان المال أمانةً مهماً أمكن، وإن آل الأمر إلى قتل الظالم أو جرحه. وفي جواز الدفاع حتى جرح المدافع وجهان. وإن أراد نفسه أو نفس أهله، يجب الدفاع أو الفرار منه مهماً أمكن، وفي جواز القتل لحفظ نفس الغير وإن كان من أهله تردّد، والأشبه المنع؛ لقوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ حُرْمَتَهُ بِأَدَلَّةٍ نَفِي الْحَرْجِ الْحَاصِلِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَارِدِ الْمَقَامِ.

ولو أراد العرض كما لو قصد الزنى بأحد محارمه أو زوجته، فالظاهر وجوب الدفاع حتى الجرح ببعض أقسامه، وفي جوازه إلى الهلاك أو الجرح المهلك وجهان: من أهميّة النفس من العرض، ومن لزوم الحرج في أكثر موارد الصبر والاستلام، ولا بدّ من التأمل التامّ في الأدلة.

وأما وجوب اعتماد الأسهل على نحو ذكره، فلا دليل عليه، بل السيرة على خلافه، كما ذكره صاحب الجواهر، بل بعض مراتبه خلاف الآيات القرآنيّة الدالّة على مماثلة الجزاء، ولأقلّ من إدخال الظالم الخوف في نفس المظلوم، فكيف لا يجوز للمظلوم إخافة الظالم وإنّما جاز له التنبيه فقط؟!

المورد السابع والعشرون: قال المحقّق في الشرائع وصاحب الجواهر في شرحها: (إذا وجد مع زوجته رجلاً يزني بها) وعلم بمطاوعتها له، (فله قتلها) وإن لم يكن له استيفاء الحدّ (ولا إنّم عليه)، كما عن الشيخ وجماعة القطع به، لكن قيّده كما عن ابن إدريس - بإحصانها. ومقتضى إطلاق المصنّف وغيره، بل عنه في النكت القطع بالإطلاق، أي سواء كان الفعل يوجب الرجم أو الجلد، كما لو كان الزاني غير محصن ... لإطلاق الرخصة المستفادة من إهدار دم من أطلع على قوم ينظر إلى عوراتهم، وما ورد من إهدار دم من راود امرأة على نفسها حراماً، قتلته ... لكن في صحيح داود بن فرقد أنّه سمع الصادق عليه السلام يقول: «إِنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ قَالُوا لَسَعِدَ بِنِ عِبَادَةِ: لَوْ وَجِدْتُ عَلَى

بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً؟ قال: كنت أضربه بالسيف، فخرج رسول الله ﷺ فقال: ماذا يأسعد؟ قال سعد: قالوا: لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به؟ قلت: أضربه بالسيف. فقال: يا سعد! وكيف بالأربعة الشهود؟ فقال: يا رسول الله! بعد رأي عيني وعلم الله أن قد فعل. قال: أي والله! بعد رأي عينك وعلم الله أن قد فعل؛ لأن الله عز وجل جعل لكل شيء حداً، وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً».

ويمكن أن يكون بياناً للحكم في الظاهر وإن لم يكن عليه إثم فيما بينه وبين الله؛ إذ لا إشكال ولا خلاف في أنه في الظاهر عليه القود من دون بينة أو تصديق وليّ المقتول.^١ أقول: إذا كان الزاني محصناً أو مكرهاً للمرأة، فقد مرّ أنه يرحم ويقتل، لكن في جوازهما أو خصوص الأول لغير الحاكم تردّد.

نعم، لا إشكال للزوج في قتله في مقام الدفاع وإثماً الكلام فيما إذا ابتدأ بقتل الزاني غير المحصن، ولا سيما إذا علم أنه ينتهي من عمله فوراً إذا رأى زوجها أوسع صوته. ولا يبعد مع ذلك - المصير إلى ما أفاده المحقق المذكور تبعاً للشيوخ وأتباعهم؛ لفحوى قول الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «ومن دمّر على مؤمن بغير إذن، فدمه مباح للمؤمن في تلك الحالة».^٢ وربما يقيّد الحكم بحالة الدفاع فقط.

المورد الثامن والعشرون: الداخل دار غيره بلا إذن، كما عرفت دليلاً آنفاً، فتأمل. المورد التاسع والعشرون: الأسير المسلم الذي يتترّس به الكفار في المحاربة قبال المجاهدين المسلمين؛ فيجوز قتله إذا توقّف الجهاد عليه، كما في الشرائع والجواهر.^٣ ولأحوط تعليقه على خطر مهمّ على المسلمين إذا لم يقتلوه.

المورد الثلاثون: البنّاش. ففي الصحيح أن أمير المؤمنين قطع نبتاش القبر، فقيل له: أقطع في الموتى؟ فقال: «إنّا لنقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا» قال: وأوتي بنبتاش، فأخذ بشعره، وجلد به الأرض، وقال: «طؤوا عباد الله» فوطئ حتى مات.^٤

١. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٣٦٨ و ٣٦٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٤٨. إلّا أن يدعى انصرافه إلى حالة الدفاع.

٣. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥٦١ (كتاب الجهاد).

٤. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥١٢.

أقول: الرواية لاتدلّ على قتله مطلقاً، بل صدرها كسائر الروايات - تدلّ على عدمه، فهي قضية في واقعة، ولعلّه زنى بالميت وكان محصناً ونحن نذكر تحديد الموضوع في مادة «ن. ب. ش.» في حرف «ن» إن شاء الله تعالى.

المورد الواحد والثلاثون والثاني والثلاثون: من قصد زنا امرأة، فيجوز لها قتله. ففي صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام يقول في رجل أراد امرأة على نفسها حراماً، فرمته بحجر، فأصاب منه مقتلاً، قال: «ليس عليها شيء فيما بينها وبين الله عز وجل وإن قدّمت إلى إمام عادل أهدر دمته»^١.

أقول: يلحق بقاصد الزنا قاصد اللواط بلا إشكال، فيجوز للغلام قتله. وقد ورد به بعض الروايات.^٢

المورد الثالث والثلاثون: قتل الكفار والمشركين للأمر به في القرآن العظيم.

بحث و تفصيل

الآيات الواردة في المقام على أنحاء كما تأتي:

فمنها: ما يدلّ على قتل المقاتلين ومقاتلتهم، كقوله تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ»^٣ ... وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ»^٤.

و الآيات ظاهرة في حكم مقاتلة كفار مكة وقتلهم، وهم الذين اعتدوا على المسلمين، وأخرجوهم من بلدهم.

ومنها: ما يدلّ على حكم قتل مطلق المشركين، كقوله تعالى: «فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْبِعُوا

١. المصدر، ج ١٩، ص ٤٤.

٢. المصدر، ص ٥١.

٣. قيل: إن الصلة لا تكون شرطاً ولا قيداً احترازياً، بل المعنى: قاتلوا مشركي مكة الذين لا يصلحون ويريدون قتالكم.

٤. البقرة (٢): ١٩١-١٩٤.

لَهُمْ كُلٌّ مَرْصِدٍ...»^١.

وكقوله تعالى: «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً...»^٢.

وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً»^٣.

وقوله تعالى: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^٤ ... وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ»^٥.

ومنها: ما يدل على قتال ناكثي إيمانهم^٦.

ومنها: ما يدل على حكم قتال أهل الكتاب حتى إعطاء الجزية،^٧ ومن الواضح أن وجوب القتال أو جوازه، يستلزم وجوب القتل أو جوازه.

ومنها: ما دل على وجوب القتال في سبيل الله، ومنها غير ذلك.^٨

ومنها: ما دل على وجوبه لأجل المستضعفين، كقوله تعالى: «وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا...»^٩.

ومنها: قوله تعالى: «فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقَاتِلُواكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ أَلْسَلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا»^{١٠}. وللاية مورد خاص استثنى من وجوب القتال، فراجع.

ومنها: قوله تعالى: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِبْهَا»^{١١}.

وهذه الآية تقيد كل المطلقات الدالة على وجوب الجهاد والقتال ابتداءً، فإن جنح

١. التوبة (٩): ٦.

٢. التوبة (٩): ١٢٣.

٣. التوبة (٩): ١٢٣.

٤. يمكن أن يستدل به على وجوب الدعوة إلى الإسلام قبل المقاتلة، وعدم جواز قتل الكافر ابتداءً، كما مر.

٥. الأنفال (٨): ٤٠ و ٤١.

٦. راجع: التوبة (٩): ١٣ و ١٤.

٧. راجع: التوبة (٩): ٣٠.

٨. راجع: النساء (٤): ٧٤ - ٧٦: المزمّل (٧٣): ٢٠: الصف (٦١): ٤.

٩. راجع: النساء (٤): ١٧٥.

١٠. النساء (٤): ٩٠.

١١. الأنفال (٨): ٦١.

الكفار للمسلم، فلا بدّ من الجناح إليه من قبل المسلمين إلا أن يحمل الأمر على مجرد الجواز واسقاط وجوب القتال دون وجوب الميل إلى الصلح.

المورد الرابع والثلاثون: الطائفة الباغية من المؤمنين. قال الله تعالى: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»^١.

المورد الخامس والثلاثون: قتل مريد الزنا واللواط إن لم يمكن رده بغير القتل ولو لغير من يقصد به الفجور بل لكلّ أحد، ذكره بعض الأعيان.

٤١٥. قتل الإنسان نفسه

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا»^٢.

أقول: نفس جملة «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» تدلّ على المراد وأنه يحرم على المكلف أن يقتل نفسه إلا أن ما قبلها وما بعدها - وإن شئت فقل: السياق - يدلّ على سوق النهي لقتل الغير. أي لا يأكل بعضكم أموال بعضكم، ولا يقتل بعضكم بعضاً، ويؤكدّه كلمة: «العدوان»

نعم، في صحيح الحنّاط، قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنّم خالداً فيها»^٣.

وفي جواز قتل الكافر الحربيّ وشبهه نفسه وجهان: من أنّه مهدور الدم ولا حرمة له شرعاً، ومن حكم العقل بمنعه والشرع إنّما أذن لغيره في قتله بعد عدم قبوله الإسلام، لا له.

١. الحجرات (٤٩): ٩.

٢. النساء (٤): ٢٩ و ٣٠.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ١٣.

وأما الذي يقتل قصاصاً، فلا يجوز له ذلك، لأنَّ قتله يبطل حقَّ الغير، ويمنع من استيفائه.

وأما الذي يقتل حداً، ففي جواز قتله نفسه وجهان، وكذا في قتل من يعلم بموته بعد ساعة مثلاً نفسه، أو يعلم بقتله بيد غيره، لاسيما إذا كان قتل الغير أكثر تعذيباً وإيذاء وكان في الصبر ضرر على غيره، كإفشاء أسرار المجاهدين للدولة الظالمة.

٤١٦. قتل القاتل في الحرم

قال الصادق (عليه السلام) في الصحيح في رجل قتل رجلاً في الحلِّ ثم دخل الحرم: «لا يقتل ... حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحدّ». وقال (عليه السلام) في رجل قتل في الحرم أو سرق: «يقام عليه الحدّ في الحرم صاغراً؛ لأنّه لم ير للحرم حرمة»^١ ويدلّ عليه غيره أيضاً.

٤١٧. قتل الصيد على المحرم

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَغْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَنِ اللَّهِ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ» أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»^٢.

وفي صحيح حرّيز عن الصادق (عليه السلام)، «كلّ ما يخاف المحرم على نفسه من السباع والحيّات وغيرها، فليقتله، وإن لم يردك فلا ترده»^٣.

أقول: تفصيل الكفّارة المذكور في محلّها من كتاب الحجّ من الكتب الفقهيّة، فليراجع إليها من شاء. وقد سبق النهي عن قتل الجراد أيضاً.

١. المصدر، ج ٩، ص ٣٣٦.

٢. المائدة (٥): ٩٥ و ٩٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٦٦.

٤١٨. قتل الصيد في الحرم

يحرم على المحرم والمحلّ قتل الصيد في الحرم، وأدّعي عليه الإجماع بقسميه عليه، ومما يدلّ عليه صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا تستحلّ شياً من الصيد وأنت حرام، ولا أنت حلال في الحرم، ولا تدلّن عليه محلاً ولا محرماً...». وقد استثني منه بعض الحيوانات، فلاحظ حرف «ك» في قسم الواجبات. وأمّا قوله تعالى: «ما دُمْتُمْ حُرُمًا» فهو لا ينفي مطلق المنع، بل المنع الحاصل من الإحرام، فلاحظ.

٤١٩. قتل القملة على المحرم

في موثّق زارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يحكّ المحرم رأسه، ويغتسل بالماء؟ قال: «يحكّ رأسه ما لم يتعمّد قتل دابة».^١

٤٢٠. قتل ذوات الأرواح

الظلم حرام عقلاً، وهو واضح موضوعاً وحكماً، وعليه ينبغي أن نحكم بحرمة قتل الحيوانات؛ فإنّه ظلم، ولنعم ما قال السعدي. ميازار موري كه دانه كش است

كه جان دارد و جان شیرین خوش است^٢

نعم، فيما ثبت قتله شرعاً - جوازاً أو وجوباً - نعلم فيه جهة مرجّحة على ظلمه^٣ وفي غيره نرجع إلى حكم العقل؛ وإنّا لا ندري رأي أصحابنا فيه صريحاً، ولذا نحكم بحرّمته احتياطاً.

١. راجع: المصدر، ص ١٥٩ و ١٦٢ و ١٦٣.

٢. ربّما يقال: إنّ الحكم بالحرمة ليس بملاك القبح العقلي المثبت للحرمة الشرعية، بل من جهة الرقّة، ولكنّه غير مسموح وإلا لجري في أكثر موارد الظلم على الإنسان أيضاً.

٣. مثل المؤذيات ومأكول اللحم ونحوهما. راجع: وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٣٩٠.

وفي حسنة حفص عن الصادق عليه السلام: «إن امرأة عذبت في هرة ربطها حتى ماتت عطشاً»^١.

قال الشهيد رحمه الله في اللمعة :

وكذا يجبر «المالك» على الإنفاق على البهيمة المملوكة إلا أن تجتزي بالرعي، فإن امتنع أجبر على الإنفاق أو البيع أو الذبح إن كانت مقصودة بالذبح، وإن كان لها ولد وفر عليه من لبنها وجوباً كما في شرحها - إلا أن يقوم بكفائته «من غير اللبن»^٢، انتهى.

ولعلّ حكمه بإجبار المالك من حيث رفع الظلم، ويحتمل كونه لأجل صون المال عن التلف، كما ذكره الشارح الشهيد الثاني رحمه الله.

وقد أفزت الآن على كلام المحقق الثاني رحمه الله نذكره لتلايظن بنا التفرد في الحكم، قال رحمه الله: فإن قيل: يحرم تعذيب الدابة، وعدم إطعامها، وسقيها، وتحملها فوق الطاقة، فكيف جازت العرقية؟ قلنا: حال الحرب مخالف لغيره، وإتلاف الدابة وإضعافها أمر مطلوب؛ لأنّ إبقاءها بحالها ربّما أدى إلى استعانة الكفار بها^٣.

٤٢١. قتال المؤمن

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الموتقة: «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر...»^٤.

أقول: القتال - كما قيل - هو محاولة القتل، فهو حرام من جهة التجريّ أيضاً. وأستثني منه قتال مانع الزكاة للإمام وإن لم يكن مستحلاً ومرتبداً^٥.

١. المصدر، ص ٣٩٧.

٢. آخر بحث النفقات من كتاب النكاح.

٣. راجع: جواهر الكلام، ص ٥٦٣ (كتاب الجهاد الطيبة القديمة) والعبارة ظاهرة في حرمة تعذيب الدابة.

٤. راجع: وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٩٩.

٥. راجع: جواهر الكلام، كتاب الجهاد، ص ٧٨٣. (الطبعة القديمة) وفي صحيح أبي بصير إن الزكاة ليس يحمد بها صاحبها، إنّما هوشىء ظاهر، إنّما حقن بها دمه، ويسمى بها مسلماً. وسائل الشيعة، ج ٦، ص ١٩. لكن لا يظنّ عاملاً به، فلا بدّ من حمله على المستحلّ دون المانع، أو على فرض حضور الإمام عليه السلام راجع: وسائل الشيعة، ج ٦، ص ١٨.

٤٢٢. القتال مع الغادر

في رواية عن الصادق عليه السلام قال الراوي سألته عن قريتين من أهل الحرب لكل واحدة منهما ملك على حدة، اقْتَتَلُوا ثُمَّ اصْطَلَحُوا ثُمَّ إِنَّ أَحَدَ الْمَلِكَيْنِ غَدَرَ بِصَاحِبِهِ فَجَاءَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ يَغْزُوا تِلْكَ الْمَدِينَةَ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْدَرُوا، وَلَا يَأْمُرُوا بِالْغَدْرِ، وَلَا يَقَاتِلُوا مَعَ الَّذِينَ غَدَرُوا، وَلَكِنَّهُمْ يَقَاتِلُونَ الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوهُمْ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مَا عَاهَدَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ»^١.
أقول: قد مرّت حرمة الغدر، ولا بعد في حرمة القتال مع الغادر من حيث فهمه من مذاق الشرع غير أنّ الرواية - لاشتمال سندها على طلحة بن زيد المجهول، - غير حجة.

٤٢٣. القتال في الشهر الحرام

قال الله تبارك و تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٢.
وقال تعالى: «فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»^٣.
نعم؛ يرفع الحرمة إذا ابتدأ الكفار بالقتال؛ لقوله تعالى: «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ»^٤.

٤٢٤. القتال عند المسجد الحرام

قال الله تعالى: «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٥١.

٢. البقرة (٢): ٢١٧.

٣. التوبة (٩): ٥.

٤. البقرة (٢): ١٩٤.

فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ»^١.

أقول: ذيل الآية يدل على ما يستفاد من صدرها أيضاً وهو حرمة قتل المشرك عند المسجد الحرام وإن لم يصدق القتال عليه، بل حرمة القتال تدل على حرمة القتل بالأولوية، فافهم، وعليه، فيحرم قتل الكفار في شهر الحرام أيضاً وإن تيسر بلا حرب مع قطع النظر عن آية التوبة المتقدمة.

□ التقديم بين يدي الله ورسوله

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^٢.

وفي تفسير التقديم وجوه ذكرها المفسرون، ولا يبعد أن يراد به تقديم حكم ما من قبل نفسه من دون انتظار حكم يبيته الله ورسوله، ومحصله النهي عن الحكم بغير ما حكم به الله، وعليه، فلا حكم جديد في الآية بعد حرمة البدعة والافتراء، فلاحظ.

٤٢٥: القذف بالزنا واللواط

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»^٣.

وقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^٤.

وفي جملة من الروايات المعتبرة عدّ قذف المحصنة من الكبائر^٥. وفي صحيح عبدالله بن سنان: قذف رجل رجلاً مجوسياً عند أبي عبدالله

١. البقرة (٢): ١٩١.

٢. الحجرات (٤٩): ١.

٣. النور (٢٤): ٥.

٤. النور (٢٤): ٢٣.

٥. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٥٠ و ما بعدها.

فقال: «مه»، فقال الرجل: إنه ينكح أمه و أخته، فقال: «ذلك عندهم نكاح في دينهم»^١.

وفي موقفة أبي بصير^٢ عن الصادق عليه السلام: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقال للإماء: يابنت كذا وكذا؛ فإن لكل قوم نكاحاً»^٣.

وفي صحيح الحلبي أن أبا عبد الله عليه السلام: «نهى عن قذف من كان على غير الإسلام إلا أن تكون قد أطلعت على ذلك منه».

وقريب منه صحيح ابن سنان، وفي آخره: أيسر ما يكون أن يكون قد كذب»^٤. وفي صحيح آخر لابن سنان عن الصادق عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين أن الفرية ثلاث، يعني ثلاث وجوه: إذا رمى الرجل الرجل بالزنا. وإذا قال: إن أمه زانية. وإذا دعا لغير أبيه، فذلك فيه حدّ ثمانون»^٥.

وفي موقف عباد عن الصادق عليه السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا قال الرجل للرجل يا معفوج (مفتوح)، يا منكوح في دبره؛ فإنّ عليه حدّ القاذف»^٦. أقول: المعفوج: المنكوح، كما في مجمع البحرين. إذا عرفت هذا، فهنا مسائل كما تأتي لا:

المسألة الأولى: أنّ القذف إنّما هو في الزنا واللواط، سواء في الفاعل والمفعول دون السحق وغيره. أمّا الجهة الثبوتية، فللروايات المتقدمة، وإطلاق خبر حريز عن الصادق عليه السلام: «القاذف يجلد ثمانين جلدة، ولا تقبل له شهادة أبداً إلا بعد التوبة أو يكذب نفسه، فإن شهد له ثلاثة وأبى واحد، يجلد ثلاثة، ولا تقبل شهادتهم حتّى يقول أربعة» رأينا مثل الميل في المكحلة^٧ لكن في إطلاقه لما نحن بصدد،

١. المصدر، ج ١٤، ص ٥٨٨.

٢. التوصيف بالموقفة لأجل وهب بن حفص الواقفي الثقة، والإنصاف عدم إحراز كون وهب المذكور في السند هو الثقة دون وهب المجهول، فالرواية غير خالية عن نقاش في سندها.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٥٨٨.

٤. المصدر، ج ١٨، ص ٤٣٠.

٥. المصدر، ص ٤٣٣.

٦. المصدر.

٧. المصدر.

تأمل^١. والذي يسهّل الخطب أنّ الذي لم يذكر في الروايات هو قذف ذكر بكونه لائطاً وإلحاقه بغيره ممّا لا يحتاج إلى دليل آخر بعد فهم العرف باتّحادهما حكماً، كما لا يخفى.

وأما الجهة السلبية، فلعدم دليل يدلّ عليه، بل يجري عليه حكم السبّ، والهيجاء، فيعزّر ناسبه.

المسألة الثانية: لو قال: يابن الزانية، أو ابن الزاني، فهو قذف لأحد الوالدين، فيجلد بمطالبتة، ويعزّر لأجل إيذاء المواجه إن كان محترماً، ولو قال: ولدت من الزنا، فمعم حياة الوالدين ومطالبتهم يجلد، وإلاّ ففي الحدّ إشكال؛ لعدم تعيين أحدهما بالقول المذكور حتى يجلد بمطالبتة، كما عن المسالك، واستجوده صاحب الجواهر على احتمال، خلافاً للمحقّق^٢ ولو قال: زنيّت بفلاتة، أولطت بفلان، فالأظهر ثبوت الحدّين: حدّ للمخاطب، حدّ للمنسوب إليه. واحتمال أن يكون أحدهما مختاراً دون صاحبه لو تمّ، لعمّ غير الفرض؛ خلافاً لجمع من الأعيان، وعليه، فلو أخبر عن نفسه بالزنا وقال: زنيّت بك أو زنيّت بفلاتة، فلها حدّ عليه، ولا يثبت في طرفه حدّ الزنا حتى يقرّ أربعاً كما في صحيح ابن مسلم^٣.

المسألة الثالثة: قال المحقّق^٤ في حدود الشرائع:

ويشترط فيه (أي المقدوف) الإحصان وهو هنا عبارة عن البلوغ، وكمال العقل، والحرّيّة والإسلام، والعقّة (بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه...) ومن فقدّها أو بعضها فلا حدّ وفيه التعزير^٥.

أقول: أمّا البلوغ، فیدلّ على اعتباره في المقدوف صحيح أبي بصير عن الصادق^٦ في الرجل يقذف الصبيّة يجلد؟ قال: «لاحتى تبلغ»^٧.

لكن في صحيح آخر لأبي بصير: سألت أبا عبد الله^٨ عن الرجل يقذف الجارية

١. مصدر الرواية تفسير القمي وهو غير معتبر.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٤٧.

٣. جواهر الكلام، ج ١، ص ٤١٧.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٤٠. يحتمل أن يكون البلوغ شرطاً لفعلية الجلد، لا لأصل جوازه، فتأمل.

الصغيرة؟ قال: «لا يجلد إلا أن تكون أدركت أو قاربت (قارنت)¹ إلا أن يجعل الإجماع قرينة على حمل الجلد في الأوّل على الحدّ، وفي الثاني على التعزير ولو في خصوص المقاربة أو المقارنة، لكنّه لا يخلو عن تكلف.

وفي صحيح فضيل عن الصادق عليه السلام: «لاحدّ لمن لاحدّ عليه، يعني لو أنّ مجنوناً قذف رجلاً، لم أر عليه شيئاً، ولو قذفه رجل، فقال: يا زان، لم يكن عليه حدّ»². أقول: الظاهر بقاء عموم الصدر بحاله، وذكر المجنون من باب المثال دون الانحصار. وحيث إنّ القاذف إذا كان غير البالغ، لاحدّ عليه، فلا حدّ له إذا كان مقدوفاً، نعم. يظهر من بعض الروايات المعتمدة التعزير على غير من بلغ، فيثبت له أيضاً التعزير المذكور.³

وأما اعتبار عدم كونها متجاهراً، فلموثقة عمّار عن الصادق عليه السلام في رجل قال للرجل: يابن الفاعلة، يعني الزنا؛ فقال: «إن كانت أمّه حيّة شاهدة ثمّ جاءت تطلب حقّها، ضرب ثمانين جلدة، وإن كانت غائبة انتظر بها حتّى تقدم ثمّ تطلب حقّها، وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها إلا خير، ضرب المفترى عليها الحدّ ثمانين جلدة»⁴. بناءً على أنّ قوله عليه السلام: «ولم يعلم منها...» غير مخصوص بصورة الموت. ولصحيح عبيد عنه عليه السلام: «لو أتيت برجل قذف عبداً مسلماً بالزنا لانعلم منه إلاّ خيراً...»⁵ بناءً على عدم الفرق بين الحرّ والعبد في القيد المذكور.

ويدلّ عليه عنوان المحصنة في القرآن والروايات، والظاهر المراد من الحصان هو الحصان من الزنا فقط دون سائر المعاصي. وأمّا اعتباره في اللواط، فلم أجد له دليلاً عاجلاً، لكنّ الفهم العرفي هو الموجب للإلحاق، ولاسيما بعد ادّعاء الإجماع بقسميه عليه.

ثمّ إنّ الموثقة المذكورة تدلّ على تعليق الحدّ على المطالبة، كما لا يخفى. ومقتضى

١. المصدر، ص ٤٣٩.

٢. المصدر، ص ٢٣٢.

٣. المصدر، ص ٣٠٨.

٤. المصدر، ص ٤٤٠.

٥. المصدر، ص ٤٣٤.

إطلاقه عدم اعتبار مطالبة الوارث في إقامة الحدّ، بل على الإمام أن يضربه. لكن ظاهر صحيح ابن مسلم أنوضّه، انتقال حقّ المطالبة إلى الورثة.^١
وأما اعتبار الإسلام، فيدلّ عليه موثّق إسماعيل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الافتراء على أهل الذمّة والكتاب، هل يجلد المسلم الحدّ في الافتراء عليهم؟ قال: «لا، ولكن يعزّر».^٢

ولكنّه لا يشترط في القاذف، بل في موثّق عبّاد: سئل أبو عبد الله عن نصرانيّ قذف مسلماً، فقال له: يا زان؟ فقال: «يجلد ثمانين جلدة لحقّ المسلم، وثمانين سوطاً إلّا سوطاً لحرمة الإسلام؛ ويحلق رأسه، ويطاف به في أهل دينه لكي ينكل غيره».^٣
وإنما يشترط الإسلام في المقدوف إذا كان القاذف مسلماً وإلّا فهو غير معتبر، فيجلد القاذف الكتابيّ الحدّ إذا قذف كتابيّاً آخر، كما في موثّق عمّار.^٤
وأما اعتبار الحرّيّة في المقدوف، فلصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «من افترى على المملوك، عزّر لحرمة الإسلام»؛^٥ فإنّه ظاهر في عدم الحدّ على من قذف المملوك المسلم.

لكنّ في صحيح عبيد بن نافع على أنّ عبد الرحمان الواقع في سنده هو ابن الحجاج - عن الصادق عليه السلام: «لو أتيت برجل قذف عبداً مسلماً بالزنا لا نعلم منه إلّا خيراً، لضربتة الحدّ حدّ الحرّ إلّا سوطاً».^٦

وفي صحيح منصور عنه عليه السلام في الحرّ يقتري على المملوك؟ قال: «يسأل، فإن كانت أمّه حرّة، جلد الحدّ».^٧

أقول: الأخير قابل للحمل على قذف أمّ المملوك، وقبله لا ينافي صحيح أبي بصير؛

١. المصدر، ص ٤٤٧.

٢. المصدر، ص ٤٥٠.

٣. المصدر.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٤٣٤.

٦. المصدر. و عبد الرحمن مشترك فالسند غير معتبر.

٧. المصدر، ص ٤٣٦.

كل ذلك للتوفيق بينهما وبين الإجماع المتقدم في كلام صاحب الجواهر^١، والله العالم. نعم، هي غير معتبرة في القاذف، كما في جملة من الروايات. وما يدل على خلافها مأوّل أو مطروح، والله أعلم.

المسألة الرابعة: لافرق بين الأجنب والزوج والزوجة في الحكم والجلد؛ للإطلاقات، وخصوص بعض الروايات المعتبرة سنداً، إلّا في سقوط الحدّ عنهما بالملاعنة، كما في الكتاب العزيز. نعم، لا إشكال في عدم حرمة الرمي مع الشهود لأجل إقامة الحدود، وفي جوازه للزوج مع عدم الشهادة كلام. أظهر الجواز؛ لنفي الحرج فتأمل - ويُدرأ عنه الحدّ بالملاعنة.

المسألة الخامسة: إذا أعاد القذف بعد الجلد فإن قال: إنّ الذي قلت لك حق، لاجلد عليه ثانياً، وإن قذفه بالزنا بعد ما جلد، فعليه الحدّ، وإن قذفه قبل إقامة الحدّ عليه مرّات، لم يكن عليه إلّا حدّ واحد، كما في صحيح ابن مسلم.^١

المسألة السادسة: إن قذف جماعة، فإن أتوا به إلى الحاكم الشرعيّ مجتمعين، ضرب حدّاً واحداً، وإن أتوا به متفرّقين، ضرب لكلّ منهم حدّاً، كما في صحيح جميل.^٢

لكن هذا إذا قذفهم بلفظ واحد، كما إذا قال: هؤلاء زناة مثلاً. وأمّا إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد، فلكلّ واحد حدّ، سواء جاؤوا به مجتمعين أو متفرّقين بلاخلاف موجود فيه إلّا من الإسكافي، فاعتبر مع ذلك الإتيان به متفرّقين وإلّا ضرب حدّاً واحداً وهو مخالف الإجماع المدّعى في الغنية و السرائر، ونفي خلاف الجواهر.

ويدلّ عليه موثّق الحسن العطار - بناءً على أنّه ابن زياد، كما هو غير بعيد - قلت لأبي عبد الله في رجل قذف قوماً قال: «بكلمة واحدة؟»، قلت: نعم، قال: «يضرب حدّاً واحداً، فإن فرّق بينهم في القذف، ضرب لكلّ واحد منهم حدّاً».^٣

المسألة السابعة: يحرم على الأب قذف ولده؛ للإطلاقات، ولكن لا يجلد، ولذا

١. المصدر، ص ٤٤٤.

٢. المصدر.

٣. المصدر.

لوقذف أمّه وهي ميتة، لا ينتقل إلى ولد القاذف حقّ مطالبة جلد أبيه. نعم، ينتقل إلى سائر أولادها إذا كانوا من غير القاذف، كما قال الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم.^١

المسألة الثامنة: يضرب القاذف ضرباً بين الضربين ويضرب جسده كلّ فوق ثيابه، ولا ينزع شيء من ثيابه إلّا الرداء، كما في الروايات المعتبرة،^٢ ولا ينفعه الإنكار بعد الإقرار، فيجلد وإن جحد قذفه بعد إقراره، وكذا في سائر الحدود، كما في صحيح الحلبي.^٣

المسألة التاسعة: إذا تقاذف إثنان، سقط الحدّ، ولزمهما التعزير، كما في صحيح ابن سنان والحنّاط.^٤

المسألة العاشرة: يسقط الحدّ بعفو القاذف و هو سائح؛ فإنّه من إسقاط الحقّ، ولا يجوز مطالبة الحدّ بعد العفو، كما في الروايات المعتبرة،^٥ وعليه، فلا بدّ من حمل نفي عفو المرأة لزوجها القاذف، كما في صحيح ابن مسلم على الكراهة، أو مصلحة الحاكم، ويبعد تخصيص المطلقات والقاعدة به.

المسألة الحادية عشرة: ينتقل حقّ مطالبة المقدوف إلى ورثته، فإن عفوا أو طالبوا الحدّ، فهو، وإن عفا بعضهم، يجلد بمطالبة بعضهم الآخر، كما في موثّق عمّار الساباطي.^٦

٤٢٦. القراءة خلف الإمام

قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم: «كان أمير المؤمنين يقول: من قرأ خلف إمام يأتّم به فمات، بعث على غير الفطرة».^٧

١. المصدر، ص ٤٤٧.

٢. المصدر، ص ٤٤٨.

٣. المصدر، ص ٤٤٩.

٤. المصدر، ص ٤٥١.

٥. المصدر، ص ٤٥٥.

٦. المصدر، ص ٤٥٦.

٧. المصدر، ج ٥، ص ٤٢٢.

نعم، لابدّ من تقييده وتقييد غيره بغيرهما، كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إذا صلّيت خلف إمام تأتّم به، فلا تقرأ خلفه، سمعت قراءة، أم لم تسمع، إلّا أن تكون تجهر فيها بالقراءة ولم تسمع فاقراً»^١.

ويمكن أن لا تكون القراءة محرّمة، بل كان الاستماع والإنصات واجباً، كما في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً في الأوليتين ... فإن الله عزّ وجلّ يقول للمؤمنين: وإذا قرئ القرآن يعني في الفريضة خلف الإمام، فاستمعوا له، وأنصتوا لعلّكم ترحمون».

٤٢٧. قراءة آيات السجدة على الجنب والحائض

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام، قلت له: الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن شيئاً؟ قال: «نعم، ماشاء إلّا السجدة»^٢.
وقريب منه صحيح ابن مسلم^٣.

أقول: المتيقّن منهما حرمة قراءة آية السجدة دون سورتها؛ خلافاً لجمع من أعيان فقهاءنا (رضي الله عنهم)، بل ادّعوا الإجماع على حرمتها، ولكن لا دليل عليها.
وفي صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها، فلا تكبّر قبل سجودك، ولكن تكبّر حين ترفع رأسك، والعزائم أربعة: «حم السجدة»، و«تنزيل»، و«النجم»، واقرأ باسم ربّك»^٤.

٤٢٨. قرب الأمة الحبلى وغيرها

قال الباقر عليه السلام في صحيح محمّد بن قيس في الوليدة يشتريها الرجل وهي حبلى؟ قال: «لا يقربها حتّى تضع ولدها»^٥.

١. المصدر.

٢. المصدر، ج ١، ص ٤٩٣.

٣. المصدر، ص ٤٩٤.

٤. المصدر، ج ٤، ص ٨٨٠.

٥. المصدر، ج ١٣، ص ٤٠.

لا يجوز قرب الأمة المشتراة وإن لم تكن حبلى إلا بعد الاستبراء. والمسألة لخروجها عن محلّ الابتلاء لاستحقاق التفصيل.^١

□ القرب إلى الزنا

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا».^٢ وهو عبارة عن الزنا وقد مرّ في حرف «ز».

□ قرب الفواحش

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ».^٣ والحقّ أنّه لا حكم جديد في الآية؛ فإنّ الفواحش هي المحرمات أو مع ترك الواجبات أو بعضهما. نعم، تفسير الآية محتاج إلى تأمل عميق.

□ قرب الصلاة سكراناً

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا».^٤ في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إن الله نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى يعني سكر النوم».^٥

وعلى هذا حيث لا قائل بالحرمة، يحمل على الكراهة. ويمكن أن يقال بحرمة إقامة الصلاة للسكران زائداً على حرمة شرب المسكر وإن أتى بتمام أجزائها وشروطها، ويحتمل كون النهي إرشاداً إلى إتيان الصلاة صحيحة، كما يظهر من ذيل الآية.

١. المصدر، ص ٣٦.

٢. الإسراء (١٧): ٣٢.

٣. الأنعام (٦): ١٥١.

٤. النساء (٤): ٤٣.

٥. البرهان، ج ١، ص ٣٧٠.

٤٢٩. قرب الزوجة عند وطء أمها وأختها شبيهة

إذا وطئ المكلف أم زوجته أو أختها شبيهة، لا يجوز له قرب زوجته حتى تنقضي عدة الموطوءة شبهةً من الأم أو الأخت؛ خلافاً للمشهور، وقد ذكرنا دليله (وهو صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام)^١ في ذيل عنوان «الجمع بين الأختين» في حرف «ن» من هذا الجزء.

وهل المراد بالقرب خصوص الدخول أو مطلق الاستمتاع؟ فيه تردد؛ للانصراف، والإطلاق، ويمكن ترجيح الأول، لقوله عليه السلام في آخر الرواية: «فإذا انقضت عدة الأم حلّ له نكاح الابنة»؛ فإن المراد بالنكاح هو الدخول دون العقد جزماً، ولا يطلق النكاح على مطلق الاستمتاع؛ كما لا يخفى، فلاحظ، ولا يبعد حرمة القرب على الزوجة أيضاً.

٤٣٠. قرب المشرك المسجد الحرام

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا»^٢.

دلّت الآية على تحريم دخول المشركين المسجد الحرام وهو ثابت إن قلنا بعدم مكلفيّة الكفار بالفروع، كما عن بعض الأخباريين وسيّد الأستاذ الخوئي (دام ظلّه)، ولا نقول به، كما ذكرنا في الصراط الحق؛ فإنّه منصوص بعنوانه، ولذا قال في الجواهر:

إجماعاً من المسلمين محضاً و محكياً مستفيضاً، ويحتمل أن يكون الخطاب في الحقيقة متوجّهاً - إلى المسلمين، أي يجب عليهم أن يمنعوا المشركين من المسجد الحرام. والظاهر إلحاق الكافرين بالمشركين في الحكم.^٣

١. راجع: وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٦٨.

٢. التوبة (٩): ٢٧.

٣. جواهر الكلام، (كتاب الجهاد)، ص ٦٠٣ (الطبعة القديمة).

تتمة مفيدة

قال صاحب الجواهر^١:

ولا غيره من المساجد عندنا، كما عن التحريم، و كثر العرفان؛ فإن المراد منه معشر الإمامية، كما صرح بإجماعها عليه في المسالك، بل في المنتهى نسه إلى مذهب أهل البيت^{عليه السلام} وهو الحجة، مضافاً إلى ما يستفاد من التفرع في الآية المفيدة للاشتراك بينه وبين غيره من المساجد أيضاً، خصوصاً مسجد النبي^{صلى الله عليه وآله}، وغيره من المساجد (هكذا) ضرورة اعتبار التعظيم فيها أجمع.^١

أقول: الإجماع منقول، فهو غير حجة، واستفادة الحكم من التفرع ضعيفة، و التعظيم راجح لا واجب. نعم، لو كان دخولهم فيها مستلزماً لهتكها عرفاً، حرم بلا إشكال. ولا فرق في دخولهم المسجد الحرام بين تعدّي النجاسة وعدمها، كلّ ذلك للإطلاق.

وأما التعدّي عن المشركين إلى مطلق الكفار حتى أهل الذمة كما يظهر من بعضهم، بل عن صاحب الجواهر دعوى إجماع المسلمين محصلاً ومحكياً مستفيضاً عليه في ظاهر كلامه، فلعله من جهة فهم اتحاد المناط في الجميع وهو الكفر.

وقد مرّ بعض ما يتعلّق بالمقام في عنوان «الدخول» من مادة الدخول في حرف «د» وسيأتي بعضه الآخر في عنوان «الاستيطان» في حرف «و» إن شاء الله.

□ قرب النساء في الحيض

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ».^٢

أقول: مرّ تفصيل المسألة في عنوان الجماع في حرف «ج».

١. المصدر.

٢. البقرة (٢): ٢٢٢.

□ قرب مال اليتيم

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»^١.
لكنه كناية عن عدم جواز التصرف فيه، وعدم جواز أكله وهو من أفراد عدم جواز
التصرف في مال الغير، أو من أفراد أكل مال الغير بلا إذن منه، فليس فيه حكم برأسه.

٤٣١. تقريب الطيب للمحرم الميت

قال الباقر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم: «في المحرم إذا مات كيف يصنع به؟» «يغطى
وجْهه، ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقربه طيباً»^٢.
والروايات في المسألة كثيرة نقلها المحدث الحرّ العاملي (رضوان الله تعالى عليه) في
بحث غسل الميت، فلا حظ.^٣

٤٣٢ و ٤٣٣. إقرار النطفة في رحم أجنبية

في خبر علي بن سالم عن الصادق (عليه السلام): «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَقْرَبَ
نُطْفَتِهِ فِي رَحِمٍ يَحْرُمُ عَلَيْهِ»^٤.

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لَنْ يَعْمَلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلاً أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ رَجُلٍ قَتَلَ
نَبِيّاً أَوْ إِمَاماً، أَوْ هَدَمَ الْكَعْبَةَ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ قِبْلاً لِعِبَادِهِ، أَوْ فَرَّغَ مَاءَهُ فِي مَرَأَةٍ حَرَاماً»^٥.
لكن في سند الأولى عثمان بن عيسى وعلي بن سالم، وفي الثانية القاسم بن محمد
ولم يثبت وثاقهم ثم على تقدير ثبوت الحكم ولو بمعونة مذاق المتسرعة التابع لمذاق
الشرع - الظاهر عدم الفرق عرفاً بين كون المقرّ والمفرغ هو صاحب الماء، كما في
الروايتين أو غيره، كما يستفاد من نسخة عقاب الأعمال أيضاً، وعليه، فلا يجوز نقل

١. النساء (٤): الأنعام (٦): ١٥٢؛ الإسراء (١٧): ٣٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٧٠.

٣. راجع: المصدر، ج ٩، ص ٦٩٦ و ٦٩٧.

٤. هكذا في الكافي، ولكن في عقاب الأعمال «نطفة».

٥. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٣٩.

الماء إلى رحم المرأة بالوسائل الطّبيّة، ولا يجوز لها أيضاً قبوله فافهم - وللبحث ثمرة مهمّة في عصرنا، ولاحظ تفصيله في كتابنا الفقه و مسائل طبّية الذي ألفناه بعد هذا الكتاب بسنين.

□ القرآن بين السورتين في ركعة واحدة

نُسِبَ عدم جوازه إلى المشهور بين القدماء، بل عن الصدوق أنّه من دين الإماميّة، وعن السيّد أنّه من متقرّراتهم، لكنّ كثيراً من المتأخّرين على الجواز، وهو الحقّ؛ جمعاً بين الروايات، لاحظ مستمسك العروة لسيدنا الأستاذ الحكيم^١.

□ قرار المصلوب أكثر من ثلاثة

عن رسول الله ﷺ: «لاتقرّوا المصلوب بعد ثلاثة أيّام حتى يُنزل ويُدفن»^٢. وفي رواية أخرى عنه: «لاتدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيّام حتّى يُنزل فيُدفن». وفي ذيل مرسله: «ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيّام»^٣، لكن الروايات غير خالية عن الضعف في أسنادها إلّا أنّ الحكم ممّا لاخلاف فيه بيننا، كما في الجواهر^٤، بل ادّعى عليه في الخلاف الإجماع، والله العالم.

□ القسم بغير الله

قد مرّ بحثه في حرف «ح» في عنوان «الحلف» فلا حظ.

□ الاستقسام بالأزلام

قد مرّ تفسيره في حرف «أ» في عنوان «الأكل» وهو نوع من القمار، فراجع.

١. راجع: مستمسك العروة الوثقى، ج ٤، ص ١٨٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٦٧٨.

٣. المصدر، ج ١٨، ص ٥٤٢.

٤. راجع: جواهر الكلام، أحكام المصلوب.

□ قساوة القلب

قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»^١.
أقول: الظاهر عدم استفادة محرّم مستقلّ من الآية الكريمة، فلاحظ.

□ القصة في المسجد

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رَأَى قَاصًّا فِي الْمَسْجِدِ، فَضَرِبَهُ بِالدَّرَّةِ وَطَرَدَهُ»^٢.
أقول: لكنّ عمل أمير المؤمنين عليه السلام الصادر لتأديب القاص لا يدلّ على حرمة فعله فيه؛ لصحة التأديب على المكروه أيضاً عند المصلحة.

□ القضاء بالنجوم

أخرج الصدوق بسنده عن عبد الملك بن أعين والسند صحيح - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني قد أبتليت بهذا العلم فأريد الحاجة، فإذا نظرت إلى الطالع، ورأيت الطالع الشرّ جلستُ ولم أذهب فيها، وإذا رأيتُ طالع الخير، ذهبت في الحاجة، فقال لي: «تقضي؟» قلت: نعم، قال: «أحرق كتبك»^٣.

بناءً على أنّ إحراق الكتب إرشاد إلى حرمة القضاء بها لا إلى عدم صحتها واستلزام الالتزام به التحير في الأمور والبعد عن الموازين العقلية حتى لا يدلّ على الحرمة، والله العالم.

□ قطع الخبز بالسكين

في صحيح يونس عن الرضا عليه السلام، قال: «لا تقطعوا الخبز بالسكين، ولكنّ اكسروه

١. الزمر (٣٩): ٢٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٥٥١.

٣. المصدر، ج ٨، ص ٢٦٩.

باليد، خالفوا العجم»^١.

أقول: لو كان حراماً لاشتهر؛ لكثرة ابتلاء الناس به مع أنني لا أتذكر عاجلاً من أفتى بتحريمه، ولعلّ قوله ﷺ: «خالفوا العجم» أمانة الكراهة، مع أنّ بعض الروايات يدلّ على الجواز، لكن في سنده ضعف.

□ قطع رأس الذبيحة

في صحيح الحلبي عن الصادق ﷺ، أنّه سئل عن رجل ذبح طيراً، فقطع رأسه أيؤكل منه؟ قال: «نعم، ولكن لا يعتمد قطع رأسه»^٢.

وعن جمع القول بالكراهة، بل عن بعضهم نفي الخلاف فيها، بل عن الشيخ ﷺ دعوى إجماع الصحابة عليه، كما في الجواهر، لكن الاحتياط مع ذلك حسن، فتأمّل، ولاحظ هياة «النخع» في حرف «ن».

٤٣٤. قطع الرحم

وهو من الكبائر، كما في صحيح عبدالعظيم الحسني، عن الصادق ﷺ و استدلّ الإمام على كونه كبيراً بقوله تعالى: «لَهُمُ اللَّغْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ»^٣.

وعن الحسن الوشاء، عن الرضا، عن آبائه ﷺ، عن رسول الله ﷺ «لَمَّا أُسْرِي بِي إِلَى السَّمَاءِ، رَأَيْتُ رَحِمًا مُتَعَلِّقَةً بِالْعَرْشِ تَشْكُو إِلَى اللَّهِ رَحِمًا لَهَا، فَقُلْتُ: كَمْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا مِنْ أَب؟ فَقَالَتْ: نَلْتَقِي فِي أَرْبَعِينَ أَبًا»^٤.

أقول: شكواها لا تدلّ على حرمة قطعها و وجوب وصلها، بل تصحّ وإن كان وصلها مندوباً شرعاً يحطّ بها مقام القاطع، فتدبّر. وعلى الجملة، لا بعد في دعوى أنّ السيرة قائمة على عدم حرمة قطع مثل هذه الرحم.

١. المصدر، ج ١٦، ص ٤١٦.

٢. المصدر، ص ٣١٦.

٣. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٣.

٤. المصدر، ج ١٥، ص ٢٢٢.

في صحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» قال: فقال: «هي أرحام الناس؛ إن الله أمر بصلتها وعظمتها، ألا ترى إنه جعلها منه»^١.

وفي صحيح الفضيل عن الباقر عليه السلام «إن الرحم متعلقة يوم القيامة بالعرش، تقول: اللهم! صل من وصلني، واقطع من قطعني»^٢.

وفي معتبرة إسحاق عن الصادق عليه السلام: «ما نعلم شيئاً يزيد في العمر إلا صلة الرحم حتى إن الرجل يكون أجله ثلاث سنين فيكون وصلاً للرحم، فيزيد الله في عمره ثلاثين سنة، فيجعلها ثلاثاً وثلاثين سنة، ويكون أجله ثلاثاً وثلاثين سنة، فيكون قاطعاً للرحم، فينقصه الله ثلاثين سنة، ويجعل أجله إلى ثلاث سنين»^٣.

أقول: لكن دلالة زيادة الأجل على الوجوب ممنوعة، ودلالة تنقيصه على الحرمة محل تردّد إن لم تكن محلّ منع.

وفي صحيح عبد الله بن سنان، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن لي ابن عمّ أصله فيقطعني حتى لقد هممت لقطيعته إياي أن أقطعه؟ قال: «إنك إذا وصلته وقطعك وصلكما الله جميعاً، وإن قطعتك وقطعك، قطعكما الله جميعاً»^٤.

وفي صحيح ابن أبي نصر عن الرضا عليه السلام، عن الصادق عليه السلام: «صل رحمك ولو بشرية من ماء، وأفضل ما توصل به الرحم كفّ الأذى عنها...»^٥.

وفي رواية سماعة عن الصادق عليه السلام: «ومما فرض الله عز وجل أيضاً في المال غير الزكاة قوله عز وجل: «وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»^٦.

١. المصدر، ص ٢٤٣.

٢. المصدر، ص ٢٤٤.

٣. المصدر، ص ٢٤٥.

٤. المصدر، ص ٢٤٧.

٥. المصدر.

٦. البرهان، ج ٢، ص ٢٨٨. أقول: إذا استلزم الإمساك قطع الرحم لا يبعد الالتزام بوجوب بذل المال لأجل هذه الرواية، لكن الآية المستشهد بها لا تدلّ بمجردها على الوجوب، فلا حظها في سورة الرعد.

وفي معتبرة إسحاق عنه عليه السلام: «فصلوا أرحامكم، وبرّوا بإخوانكم ولو بحسن السلام، وردّ الجواب»^١.

أقول: الروايات في الموضوع كثيرة جداً وإن كانت أسناد بعضها ودلالة بعضها الآخر ضعيفتان، لكن في المعبر منها سنداً ودلالة كفاية، مع أنّ الشك في حرمة القطع أو وجوب الوصل بعد تلكم الروايات الكثيرة مع فرض ضعف أسنادها، خارج عن السليقة المستقيمة.

قال الله تعالى: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً»^٢.

وقال تعالى: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ»^٣.
وقال تعالى: «وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ»^٤.

وقال تعالى: «وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»^٥.

بقي في المقام مسائل كما تأتي:

المسألة الأولى: هل صلة الرحم واجبة أو قطعها حرام؟ فيه تردد، والجزم بأحدهما مشكل، كما يظهر من ملاحظة الأدلة، ولا كثير فائدة في إثبات أحد الأمرين بعد رجوع الشك في قرابة أحد إلى أصالة البراءة من الوجوب والحرمة، ولكنّ الأشبه هو الثاني.

المسألة الثانية: ما معنى الوصل والقطع؟ قال سيّدنا الأستاذ الحكيم رحمه الله في أوائل منهاج الصالحين وتبعه سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) في تفسير قطعية الرحم: «بمعنى ترك الإحسان إليه من كلّ وجه في مقام يتعارف فيه ذلك».

أقول: ولعلّه المتيقّن من مفاد الآيات والروايات، وما في بعض الروايات المتقدّمة

١. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ٢٤٨.

٢. النساء (٤): ١.

٣. محمد (٤٧): ٢٢.

٤. البقرة (٢): ٢٧.

٥. الرعد (١٣): ٢٥.

من دفع المال، أو كَفَّ الأذى، أو حسن السلام، وردَّ الجواب، أو بشرية من الماء يحمل على بيان بعض المصاديق.

المسألة الثالثة: لم أجد نصّاً ولا توضيحاً لأحد عاجلاً في تعيين الرحم وتحديدّها، ويحتمل تفسيرها بمن يصدق عليه عرفاً أنّه قريب والظاهر عدم صدقه على من يلتقي معه بأربعين أباً. نعم، لا بأس بأن نقول: إنّ الرحم والأقرباء هم الورثة في الطبقات الثلاث؛ لقوله تعالى «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

المسألة الرابعة: هل يجوز للأب منع أولادها عن زيارة أمّهم المطلقة مثلاً أو منعها عن زيارتهم؟ الظاهر عدم الجواز؛ لأنّه قطع لما أمر الله به أن يوصل.^١

و إن قيل: إنّ الأولاد الصغار لمكان صغرهم غير مأمورين بالوصل، فلا يحرم منهم من زيارة أمّهم وإن حرم منعها من زيارتهم^٢ ولو في خارج بيته، قلنا بالمنع من جهة إطلاق قوله تعالى: «لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا» بناءً على أحد الاحتمالين في تفسير الآية الشريفة.

ومنه انتقد الإشكال في منع الزوج زوجته من صلة رحمها وإن لم يجز لها الخروج بدون إذنّها.

٤٣٥. قطع الشجرة في الحرب

في الصحيح عن الصادق (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا أراد أن يبعث سرية، دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول: ... ولا تقطعوا شجراً إلّا أن تضطروا إليها...»^٣.

١. راجع: مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٤٣٣. يقول فيه سيّدنا الأستاذ في بحث النميّة: «إنّ الظاهر من الآية ولو بمناسبة الحكم والموضوع هو توجّه الذمّ إلى الذين أمروا بالصلة والتوادد، فأعرضوا عن ذلك... وعلى كلّ حال، فالنّقام لم يؤمر بالقضاء الصلة والتوادد بين الثّاس؛ لكي يحرم له قطع ذلك»، انتهى.

أقول: الاستظهار المذكور لا يلائم إطلاق الآية واعتبار العقل، فالمتّجه هو الالتزام بالإطلاق، وعدم الاعتناء بالمناسبة المذكورة.

٢. بناءً على وجوب وصل الرحم الصغير وعدم انصراف الأدلّة عنه.

٣. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٤٣.

□ قطع الصلاة

قالوا: إنَّ قطع الصلاة الفريضة من دون عذر حرام، واستدلوا عليه بالإجماع وبعض الأخبار، لكنَّ الإجماع المنقول غير حجة، والأخبار غير دالة على الحكم التكليفي المذكور. وأما ما يقول بعض مشائخنا المعاصر (دام توفيقه) ^١ من أنَّ حرمة القطع ضرورية عند عوام المسلمين، فهو ناش من شدة توغله في الاحتياط، و مراعاة التقوى، وإلاَّ فقطعية حرمة فضلاً عن ضرورتها - ممنوعة جداً، بل الحكم مبني على الاحتياط.

□ قطع الطريق

لاشك في حرمة غير أنَّها ليست حكماً بنفسه؛ فإنَّ قطع الطريق إمَّا إيذاء، أو ضرب، أو غصب، أو ظلم، أو قتل، أو توهين، وكلها محرمة .

نعم، لقاطع الطريق جزاء شديد في الدنيا قبل عذاب الآخرة إن لم يتوب. قال الله تعالى: «إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» ^٢. وقد مرَّ بحثه غير بعيد، ^٣ وسنفضله إن شاء الله في قسم الواجبات نقلاً عن كتابنا توضيح مسایل جنگی الذي ألّفناه بعد ذلك بسنين.

٤٣٦. قطع ما أمر الله أن يوصل

يظهر بحثه ممّا سبق، كما لا يخفى؛ فإنّه يشتمل فرض الأمر المتوجّه إلى القاطع وهو المتيقن، والأمر المتوجّه إلى غيره، كما ذكرنا، والله أعلم.

١. هو آية الله السيّد الورع عبد الأعلى السبزواري وقد توفي في النجف الأشرف بعد وفاء السيّد الخوني رحمهما الله.

٢. المائدة (٥): ٣٤.

٣. راجع: البرهان، ج ١، ص ٤٦٥.

□ قطع واصل الاثمة ﷺ

قال الرضا عليه السلام في خبر ابن فضال: «من واصل لنا قاطعاً، أو قطع لنا واصلًا، أو مدح عائياً، أو أكرم لنا مخالفاً، فليس منا، ولسنا منه».^١

٤٣٧. القعود^٢ مع الظالمين و غيرهم

قال الله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ».^٣

وقال الله تعالى: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً».^٤

المستفاد من الآيتين حرمة القعود مع الذين يكفرون بالقرآن ويستهزؤون به، حين الكفر والاستهزاء. وفي غيره يجوز القعود معهم. وقوله تعالى: «فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» لا يدل على تحريمه حتى في غير حين الكفر والاستهزاء؛ فإن إطلاقه منصرف إلى ما في صدر الآية.

ثم لا يبعد إلحاق النبي والإمام والكعبة بالقرآن إن لم تشملهم الآيات ابتداءً، وبطريق أولى يحرم القعود مع الذين يكفرون بالله ويستهزؤون به (نعوذ بالله منه).

والمعتبر في القعود هو الصدق العرفي، فلا يحرم أن يقعد بعيداً عنهم وإن سمع

١. راجع: وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٥٠٧. لكن الحق ضعف الرواية، لضعف مصدرها وهو كتاب صفات الشيعة، فلا حظ كتابنا: بحوث في علم الرجال.

٢. الأعراف (٧): ٨٦. قال الله تعالى: «وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُؤْنَهَا عِزًّا». ليس في الآية حكم جديد. نعم، الخطاب في الآية لقوم شعيب لكن الحكم غير قابل للاختصاص بهم، بل يعم جميع المكلفين.

٣. الأنعام (٦): ٦٨.

٤. النساء (٤): ١٤٠.

كلامهم بحيث لا يعدّ قاعداً معهم.

ثمّ الظاهر عدم اعتبار جمع الوصفين (الكفر والاستهزاء) معاً في الحرمة، بل يكفي فيها أحدهما؛ للهمم العرفي، والذوق المتشرعي.

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «من قعد عند سباب لأولياء الله، فقد عصى الله»^١. أقول: وفي شمول الأولياء لغير المعصومين نظر.

قال السجاد عليه السلام في الصحيح: «إياكم وصحبة العاصين، ومعونة الظالمين، ومجاورة الفاسقين، احذروا فتنهم، وتباعدوا من ساحتهم»^٢. وحمله على الإرشاد أوجه.

وسأل العرقوقي في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ؟ فَقَالَ «إِنَّمَا عَنِي بِهِذَا الرَّجُلُ يَجْعِدُ الْحَقَّ وَيَكْذِبُ بِهِ، وَيَقَعُ فِي الْأَثَمَةِ، فَقَمِ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَا تَقَاعِدْهُ كَانَتْ مِنْ كَانَ»^٤.

وقال عليه السلام في رواية عبد الأعلى: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس مجلساً ينقص (يعاب) فيه إمام أو يعاب (ينقص) فيه مؤمن؛ إن الله يقول في كتابه: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ»^٥.

أقول: لعلّ حرمة الجلوس في مجلس يعاب فيه المؤمن لأجل حرمة استماع الغيبة؛ خلافاً لما ذكرناه سابقاً من عدم دليل على حرمتها. اللهمّ إلّا أن يقال: إن مقتضى إطلاق الرواية حرمة التعيب حتى عند حضور المؤمن، كما أن مقتضى الجمود على ظهورها عدم الحرمة في حال الذهاب والمرو.

والإنصاف أنّ عنوان الجلوس غير عنوان الاستماع، وبينها عموم من وجه، وعليه، فيشكل الفتوى بحرمة الجلوس المذكور إستناداً إلى هذه الرواية؛ إذ لعلّه لم يفت به

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٥٠٣.

٢. في السند مالك بن عطية الردد بين الثقة والمجهول، ولعله الأول بقرينة روايته عن الثمالى، كمال قيل.

٣. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٥٠٣.

٤. المصدر، ص ٥٠٤.

٥. بناءً على الاعتماد على توثيق المفيدة، وإلّا فعبد الأعلى مجهول، كما هو الأظهر.

مفت. والاحتياط لا ينبغي تركه، ويحتمل انصراف الخائضين إلى الكفار فقط، وعلى كلٍّ، يُستثنى من الحكم الجلوس بغرض الإقناع، أو الإلزام، والإفحام للانصراف، ولترجيح الأهم.

٤٣٨. قعود المعتكف تحت الظلال

في صحيح داود بن سرحان، قال: كنت بالمدينة في شهر رمضان، فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أريد أن أعتكف فماذا أقول؟ وماذا أفرض على نفسي؟ فقال: «لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بدّ منها، ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك».^١ بل يحرم مطلق الجلوس، كما مرّ في حرف «ج».

٤٣٩. قفو غير المعلوم

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا».^٢

تدلّ الآية على حرمة اقتفاء (أي اتباع) ما ليس بمعلوم للإنسان، سواء في عقائده، أو في أفعاله، أو في أقواله، كما هو قضية الإطلاق، وحكمة النهي أن اتباع المجهول قد يؤدّي إلى الحقّ، وقد يؤدّي إلى الباطل، والإسلام يريد أن يصيب الإنسان الحقّ دائماً. ولعلّ المراد من التعليل - وهو ذيل الآية - أن السمع يسأل عنه يوم القيامة أن ما سمعه كان قطعياً واضحاً أم لا؟ وأنّ البصر هل أبصر ما أبصر كان يقينياً أم ظنّياً؟ وأنّ النفس هل اعتقدت ما اعتقدته يقيناً أم احتمالاً وظنّاً؟ وهذه الثلاثة هي مصادر العلم غالباً، فلا بدّ من متابعة العلم، ورفض ما يجهل حاله؛ اعتقاداً وفعلًا وقولاً، والله العالم. ثمّ إنّ متابعة ما علم منه وبطلانه، تحرم بطريق أولى، كما يظهر من بعض الروايات الواردة في تفسير الآية.^٣

١. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٤٠٨ و ٤٠٩.

٢. الإسراء (١٧): ٣٦.

٣. راجع: البرهان، ج ٢، ص ٤٢٠.

فإن قلت: إذا اعتقد أحد بحسب الأمارات الظنّية موت زيد، أو تولّد بكرٍ، أو مرض عمرو، أو سفر خالدٍ، وهكذا اعتقاداً ساذجاً بلا إخبار عنه حتى يكون كذباً، فهل هو محرّم كما قد يقتضيه إطلاق الآية والحال أنّه لا يظنّ بأحد الالتزام بحرمه مثل هذا الاعتقاد حتى مع الاقتفاء؟

قلت: لا بدّ من رفع اليد عن مثل هذا الإطلاق إن فرض، وصرف الآية إلى ما يرجع إلى الدين، ويؤيده عدم ذكر الحواش الثلاث الآخر؛ لعدم ارتباطها غالباً بالأحكام الشرعيّة، ويحتمل حمل النهي على الإرشاد، فيبقى الإطلاق بحاله.

لا يقال: إنّ أكثر الأحكام الفقهيّة مستنبطة من الأدلّة الظنّية غير القطعيّة، فكيف هذا النهي؟ فإنّه يقال بالتخصيص، كما قيل، لكنّه لا يصحّ لإباء مثل قوله تعالى: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً» عن التخصيص، والحقّ أنّ الفقه بتمامه قطعيّ؛ فإنّ الأدلّة الظنّية المذكورة قد ثبتت اعتبارها بدلائل قاطعة، ففي الحقيقة يرجع العمل بها إلى العمل بالقطع.

٤٤٠. قلع الحشيش والنبات من الحرم

في صحيح جميل عن الصادق عليه السلام: «رأني عليّ بن الحسين عليه السلام وأنا أقلع الحشيش من حول الفساطيط بمنى، فقال: يا بني! إنّ هذا لا يقلع»^١. وفي صحيح حريز عنه عليه السلام: «كلّ شيء ينبت في الحرم، فهو حرام على الناس أجمعين».

ومثله صحيحه الآخر وفي آخره: «إلا ما أنبتّه أنت و غرسه». وفي موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام: «حرّم الله حرمة بريداً في يريد أن يختلّي خلاه، أو يعضد شجره إلا الأذخر، أو يصاد طيره، و حرّم رسول الله ﷺ المدينة ما بين لابتها صيدها، وحرّم ما حولها بريداً في يريد أن يختلّي خلاها، و يعضد شجرها إلا عودى الناضح».

١. الرواية تنافي عصمة الإمام قبل بلوغه، كما نسبت إلى مشهور الإماميّة. و هكذا تنبت عدم علمه بالأحكام.

فَتَحْصُلُ أَنَّهُ يَحْرَمُ قَلْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ حَشِيشُهَا وَشَجَرُهَا إِلَّا مَا أُسْتَنْتِي وَهُوَ النَّخْلُ، وَشَجَرُ الْفَاكَةِ، وَمَا نَبَتَ فِي مَضْرِيهِ، وَدَارِهِ بَعْدَ بِنَاءِ الدَّارِ، وَاتِّخَاذِ الْمَضْرَبِ، وَمَا يَنْزِعُ لِأَكْلِ الْإِبِلِ مِنَ النَّبَاتِ، وَفِي الْهَاقِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ بِالْإِبِلِ وَجْهٌ. نَعَمْ، لَا إِشْكَالَ فِي إِرْسَالِ الْحَيَوَانِ فِي الْحَرَمِ لِتَأْكُلَ مَا تَشَاءُ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَنْعِ، وَكَفَّارَةِ قَطْعِ الشَّجَرَةِ ثَمَنُهَا، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي لَا بَعْدَ فِي اعْتِبَارِ سَنَدِهَا «ذَبَحَ بَقْرَةً»^١ وَتَحْمَلُ عَلَى الْفَضْلِ.

٤٤١. تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ عَلَى الْمَحْرَمِ

فِي صَحِيحِ مُعَاوِيَةَ: سَأَلَ الصَّادِقُ (ع) عَنِ الرَّجُلِ الْمَحْرَمِ تَطَوُّلِ أَظْفَارِهِ؟ قَالَ: «لَا يَقْصُ شَيْئاً مِنْهَا»^٢، إِنْ اسْتَطَاعَ؛ فَإِنْ كَانَتْ تَوْذِيهِ، فَلْيَقْصَّهَا (فَلْيَقْلَمْهَا)، وَلْيَطْعَمْ مَكَانَ كُلِّ ظَفَرٍ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ».

وَفِي مُعْتَبَرَةِ إِسْحَاقَ عَنِ الْكَاضِمِ (ع): سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ، فَنَسِيَ أَنْ يَقْلَمْ أَظْفَارَهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: «يَدْعُهَا»، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّهَا طَوَالٌ قَالَ: «وَإِنْ كَانَتْ»، قُلْتُ: فَإِنَّ رَجُلًا أَفْتَاهُ أَنْ يَقْلَمْهَا وَيَغْتَسِلَ وَيُعِيدَ إِحْرَامَهُ فَعَلَّ؟ قَالَ: «عَلَيْهِ دَمٌ»^٣.

أَقُولُ: إِنْ قَلَّمَ أَصَابِعَ يَدَيْهِ كُلَّهَا، فَعَلِيهِ دَمُ شَاةٍ، وَإِنْ قَلَّمَ أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ جَمِيعاً، فَإِنْ كَانَ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ، فَعَلِيهِ دَمٌ، وَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ مُتَفَرِّقاً فِي مَجْلَسَيْنِ، فَعَلِيهِ دَمَانِ». كَمَا فِي صَحِيحِ أَبِي بَصِيرٍ^٤ وَبَيْنَافِيهِ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ الْآخَرِ، وَتَفْصِيلُهُ فِي مَحَلِّهِ.

□ الْقِمَارُ

سَيَأْتِي بَحْثُهُ فِي حَرْفِ «م» فِي عُنْوَانِ «الْمَيْسَر» إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١. رَاجِعْ: وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ١٧٢-١٧٨ و ٣٠١.

٢. فَيَحْرَمُ أَنْ يَقْصُ شَيْئاً مِنَ الظَّفَرِ.

٣. وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٩، ص ١٦٢.

٤. الْمَصْدَرُ، ص ٢٩٣.

٤٤٢. القنوط من رحمة الله

قال الله تعالى: «قَالُوا بَشِّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ»^١.
أقول: في دلالة على الحرمة نظر، وإثباتها لنا على فرض ثبوتها على الخليل ﷺ ممنوع. نعم، الآية التالية لها تدلّ على المطلوب، وهي قول إبراهيم ﷺ: «قَالَ وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ»^٢.

وقال تعالى: «قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^٣. الآية في نفسها ليست ظاهرة في الحرمة حق الظهور؛ لاحتمال سوق النهي مساق الإرشاد.

وقال تعالى حكاية عن نبيه يعقوب ﷺ: «وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ»^٤.

وفي صحيح أحمد، قال: قلت لأبي الحسن ﷺ: جعلت فداك - إني قد سألت الله حاجةً منه كذا وكذا سنة وقد دخل قلبي من إبطائها شيء؟ فقال: «يا أحمد! إياك والشيطان أن يكون له عليك سبيل حتى يقنطك» إن أبا جعفر ﷺ كان يقول: «أخبرني عنك لو أني قلت لك قولاً كنت تتق به مني؟» فقلت له: جعلت فداك - إذا لم أثق بقولك، فبمن أثق وأنت حجة الله على خلقه؟ قال: «فكن بالله أوثق؛ فإنك على موعد من الله عز وجل، أليس الله يقول: «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ» وقال: «لَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ» وقال: «وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً» فكن بالله أوثق منك بغيره، ولا تجعلوا في أنفسكم إلا خيراً؛ فإنه مغفور لكم»^٥.

الصحيحة ظاهرة في تعميم حرمة القنوط من الله تعالى في أمور الدنيا والآخرة،

١. الحجر (١٥): ٥٦.

٢. الحجر (١٥): ٥٧.

٣. الزمر (٣٩): ٥٣.

٤. يوسف (١٢): ٨٧.

٥. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١١٠٨.

كما هو مقتضى إطلاق الآيتين: الأولى، والأخيرة. والله العالم بحقيقة كلامه، وحكمة أفعاله.

ثم الظاهر من صحيح عبد العظيم^١: إن الإيأس من روح الله من أكبر الكبائر بعد الإشراك بالله (نعوذ بالله منه) وقد عدّ في صحيح ابن سنان،^٢ وحسنة الفضل^٣ أيضاً من الكبائر. وقيل: أكبر الكبائر بعده الربا، أو موادة أعداء الله تعالى، وتحقيقه في مقام آخر.

□ قول الميت للشهيد

قال الله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَمْوَاتٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ».^٤

أقول: النهي عن القول المذكور إما كناية عن النهي عن إنكار عالم البرزخ واعتقاد أن الشهيد يبطل ويفنى، وإما عن تسمية الشهيد بالميت، بل يجب أن يعبر عنه إذا أريد البيان بالشهيد، والمقتول في سبيل الله، ونحو ذلك؛ لكن السيرة الخارجية لاتناسب هذا المعنى والأظهر بمناسبة قوله «بل أحياء» هو المعنى الأول كما مرّ في عنوان «الحسبان».

٤٤٣. القول بلاعلم على الله تعالى

قال الله تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ» إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».^٥

وقال تعالى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ... وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».^٥ والآيات فيه كثيرة.

وقريب منها قوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا خَلَالٌ وَهَذَا

١. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٢ و ٢٥٤.

٢. المصدر، ص ٢٦١.

٣. البقرة (٢): ١٥٤.

٤. البقرة (٢): ١٦٩.

٥. الأعراف (٧): ٣٢ و ٣٣.

حَرَامٌ لِّتَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ»^١.

وكذلك القول على النبي والإمام بما هما مخبران عن الله تعالى، ويحرم القول بلا علم على الناس أيضاً؛ لمامر من قوله تعالى: «لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ».

٤٤٤. قول راعنا للنبي ﷺ

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا وَأَسْمِعُوا»^٢. وحيث إن المسألة لعدم وجود النبي ﷺ بيننا -خارجة عن محلّ الابتلاء، لم نذكر تفصيلها ومن شاءه، فليراجع التفاسير.

٤٤٥. القول بنفي الإيمان عن المسلم

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَنَّا إِلَيْكُمُ أَسْلَامٌ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ»^٣.

دلّت الآية على منع المؤمنين من تكفير من أظهر الإسلام ولو بالتحية الإسلامية، ومن قتله في الجهاد لأخذ الغنائم، بل كلّ من أظهر الإسلام لا بدّ من قبوله منه، وتفويض باطن أمره إلى الله تعالى.

٤٤٦. القول بلافعل

قال تعالى: «وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ»^٤.

١. النحل (١٦): ١١٦.

٢. البقرة (٢): ١٠٤.

٣. النساء (٤): ٩٤.

٤. الشعراء (٢٦): ٢٢٤-٢٢٦.

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ»^١.

وفي صحيح هشام، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام: «عدة المؤمن أخاه نذراً لا كفارة له، فمن أخلف فبخلف الله بدأ، ولمقته تعرض، وذلك قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ»^٢.

أقول: من معاني الآية أن يعظ الناس بمواعظ الله، ولا يتعظ هو بها، ولم يعمل بها حتى لو كانت من المستحبات دون الواجبات والمحرمات، كما هو مقتضى الإطلاق. ولا أدري هل بحرمة مثل هذا القول (أي في المستحبات) قائل أم لا.^٣

ومن معانيها: الوعد، كما في الصحيح المتقدم، فيحرم خلف الوعد، ويجب الوفاء به، كما في صحيح شعيب^٤ وغيره.

وإنكار سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) كون هذا المعنى من الآية مع تصادمه لإطلاق الآية ودلالة صحيح هشام يشبه الاجتهاد في مقابل النص. نعم، لسيّدنا الأستاذ المحقق المذكور كلام لا بأس بنقل بعض جملاته:

الروايات الواردة ... كثيرة جداً وكلّها ظاهرة في وجوب الوفاء بالوعد، وحرمة مخالفته، ولم نجد منها ما يكون ظاهراً في الاستحباب ولكنّ خلف الوعد حيث كان بعمّ البلوى لجميع الطبقات في جميع الأزمان، فلو كان حراماً لاشتهر بين الفقهاء كاشتهار سائر المحرمات بينهم ... ومع ذلك فقد أفتوا باستحباب الوفاء به، وكرهية مخالفته حتى المحدثين منهم؛ وذلك يدلّنا على أنّهم أطلعوا في هذه الروايات على قرينة الاستحباب فأعرضوا عن ظاهرها.

ثمّ ذكر - إن إعراض المشهور لايوهن الرواية المعتبرة سنداً فقال: - ولكن الذي يسهّل

١. الصّف (٦١): ٢ و ٣.

٢. البرهان، ج ٤، ص ٣٢٨.

٣. ويحتمل أنّ المراد من جملة «لم تقولون» هو القول المتعلّق بنفسه، كما في صحيح هشام، لامطلقه، كموعظة الناس.

٤. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥١٥.

الخطب أنّ السيرة القطعية بين المتشرعة قائمة على جواز خلف الوعد، وعلى عدم معاملة من أخلف بوعده معاملة الفساق ... فهذه السيرة القطعية تكون قرينة على حمل الأخبار المذكورة على استحباب الوفاء بالمعهد وكرهه مخالفته...»^١

أقول: الأظهر الحكم بحرمة الوعد؛ عملاً بالكتاب والسنة، وعدم الالتفات إلى أمثال هذه السير، وسيّدنا الأستاذ أيضاً لم يطمئن نفسه بالسيرة المذكورة حيث قال بعد ذلك: «ومع ذلك كلّ، فرغ اليد عن ظهور الروايات وحملها على الاستحباب، يحتاج إلى الجراءة، والأوفق بالاحتياط هو الوفاء بالوعد»^٢.

إذا عرفت هذا، فأقول: إنّ للاية معنى ثالثاً وهو أن يقول الإنسان: أصوم غداً، أزور زيداً يوم الجمعة، أكل البطيخ ليلاً، ونحو ذلك وإن فرض عدم صدق عنوان النذر والمعهد واليمين والوعد، بل وإن فرض وحدة المتكلّم وعدم حضور مخاطب أصلاً.

لكن الالتزام بحرمة مخالفة مثل هذا القول لأقلّ أنّه رفض لطريقة الاستنباط المتعارفة، وعليه، فلا بدّ من الالتزام بصرف الآية عن مثل هذا الإطلاق، والله العالم بمراده.

٤٤٧. القول لفعل شيء بلا استثناء المشيئة

قال الله تعالى: «وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا» إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ...»^٣.

يحتمل أن يراد به حرمة القول لفعل شيء بلا ذكر مشيئة الله، وعلى هذا، فيكون الخطاب غير متوجّه إلى غير النبي ﷺ؛ للسيرة القطعية على ذكر الأقوال بلا تعقيبها باستثناء المشيئة، ويحتمل أن يراد به حرمة اعتقاد استقلال الفاعل في أفعاله، كما يتوهمه المعتزلة، ولعلّ الأوّل أظهر، والله العالم.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٣٩٣.

٢. المصدر.

٣. الكهف (١٧): ٢٣ و ٢٤.

□ قهر اليتيم

القهر: كما في القاموس - الغلبة، وعليه، فالظاهر صحة ما في مجمع البيان من تفسيره «أي لا تقهره على ماله، فتذهب بحقه؛ لضعفه، كما كانت تفعل العرب في أمر اليتامي».

٤٤٨. القيادة

قال سيّدنا الأستاذ:

وهي [القيادة] في اللغة: السعي بين الشخصين لجمعهما على الوطء المحرّم. وقد يعبر عنها بكلمة «الديانة»، ولا شبهة في حرمتها وضعا وتكليفاً، بل ذلك من ضروريات الإسلام، وهي من الكبائر الموبقة، والجرائم المهلكة.^١

قال المحقق^٢ في حدود الشرائع و صاحب الجواهر في شرحها:

أمّا القيادة، فهي الجمع من الرجل أو المرأة بين الرجال والنساء للزنا، أو بين الرجال والرجال ولو صبياناً للواط ... وعلى كلّ حال، فلا خلاف في حرمتها، بل لعلّه من الضروريات ... ويثبت بالإقرار مرّتين مع بلوغ المقرّ، وكماله، وحرّيته، واختياره بلا خلاف أجده فيه، وتثبت أيضاً بشهادة العدلين، ومع ثبوته يجب على القوّاد خمس و سبعون جلدة، ثلاثة أرباع حدّ الزاني رجلاً كان أو امرأة بلا خلاف أجده فيه، بل في المسالك و محكي الانتصار و الغنية الإجماع عليه، مضافاً إلى خبر عبدالله بن سنان

ولكن ليس فيه ما قيل من أنّه يحلق رأسه ويشهر، بل هو المشهور بين الأصحاب، ويستوي فيه الحرّ والعبد، والمسلم والكافر.

وهل ينفي عن مصره إلى الأمصار بأوّل مرّة؟ قال الشيخ وتبعه...: نعم. وقال المفيد و... ينفي في الثانية والأوّل مروّي ... وأمّا المرأة، فتجلد بلا خلاف، لكن ليس عليها جزّ، ولا شهرة، ولا نفي اتفاقاً على الظاهر منهم

أقول: الروايات الواردة في الموضوع كثيرة^١ ربما تورث الاطمئنان بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام وإن ضعف أسناد كلّ واحدة منها على ما تتبعت تتبعاً غير تامّ، ولذا لم ننقل منها في المقام شيئاً. وكيف ما كان، فلا إشكال في حرمة القيامة، ولا أظنّ بمسلم يتردّد فيه وإن لم توجد رواية بها والجلد المذكور أيضاً لا بأس به.

□ القيامة

لم تثبت حرمتها في نفسها. ومن شاء التفصيل، فعليه بمراجعة المكاسب للشيخ الأنصاري رحمته الله وحواشيها.

٤٤٩. القيام على قبر المنافق والكافر

قال الله تعالى: «وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ».^٢

وفي ذيل موثقة عمار عن الصادق عليه السلام في نصراني مات: «ولا يقوم على قبره وإن كان أباه».^٣

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ سُلُولٍ حَضَرَ النَّبِيَّ جَنَازَتَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَمْ يَنْهَكَ اللَّهُ أَنْ تَقُومَ عَلَى قَبْرِهِ؟ فَسَكَتَ، فَقَالَ: أَلَمْ يَنْهَكَ اللَّهُ أَنْ تَقُومَ عَلَى قَبْرِهِ؟ فَقَالَ لَهُ: وَيْلَكَ! وَمَا يَدْرِيكَ مَا قُلْتَ؟ إِنِّي قُلْتُ: اللَّهُمَّ احْشِ جَوْفَهُ نَارًا، وَاْمَلَأْ قَبْرَهُ نَارًا، وَأَصْلِهِ نَارًا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - فَأَبْدَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَا كَانَ يَكْرَهُ».^٤

أقول: الظاهر من الآية حرمة القيام على قبر الكافر للدعاء له. واحتمال حرمة مجرد القيام عليه ولو لأجل أمر من الأمور، مرجوح جداً. والظاهر من الصحيح أنّ

١. راجع: وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٣١٤، ج ١٤، ص ١٣٥ و ١٣٦ و ١٥٦ و ٢٦٦، ج ١٨، ص ٤٢٩.

٢. البراءة (٩): ٨٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٧٠٤.

٤. المصدر، ص ٧٧٠.

القيام لاختصاصية له وإتاما المحرّم هو الدعاء فقط. ويحتمل ضعيفاً أن يكون المحرّم هو مجموع الأمرين: القيام، والدعاء له، فإذا انتفى أحد الأمرين، انتفت الحرمة بلحاظ دلالة الآية الكريمة. نعم، علمنا من قصّة إبراهيم عليه السلام حرمة الدعاء له مطلقاً وإن كان الداعي غير قائم على قبره، كما سبق بحثه في اتخاذ الكفار أولياء.

□ القياس

تواترت الروايات على منع العمل في دين الله بالقياس والرأي، ونقل جامع أحاديث الشيعة أكثر من مائة وثلاثين حديثاً عليه.^١ ولا شك في أنّه غير حجّة، والعمل به غير مجزئ عن الواقع، كما أنّه لاشكّ في حرمة الإفتاء به لأجل أنّه بدعة، واقتراء، وقول بلاعلم، ولكن هل يحرم العمل به حرمة تكليفية على حدّ حرمة شرب الخمر وغيره أم لا؟ فيه تردّد.

وبعبارة واضحة، هل الروايات تدلّ على حرمة نفس القياس في دين الله، وأنّه في حدّ ذاته مبغوض أم لا؟ مدلول الروايات عدم حجّيته، وعدم كفايته عن الواقع، فالعمل به محرّم تشريعاً واقتراء، ولا يبعد رجحان الثاني، فلاحظ الروايات. وظاهر حسنة الريان المتقدّمة في عنوان التفسير بالرأى في حرف «ف» هو الأوّل.

«ك»

٤٥٠. التكبر

التكبر والاستكبار تارةً عن الحق وآيات الله وعبادته، فهو يوجب الكفر، وقد دلّت عليه آيات كثيرة في القرآن المجيد، فهو ليس ذاحكاً جديداً، ومثله الاستنكاف. وأخرى يكون على الناس وإن كان متواضعاً ومنقاداً لله وأصل شريعته. ولا شك في أنه مذموم، ولكن هل يكون حراماً أم لا؟، لم أجد في القرآن المجيد عاجلاً - ما يدل على حرمة. وأما السنة، فإليك ما فزت به مما أرتضي سنده ودلالته على الحرمة، وتفسير موضوعها:

١. حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام: «... واجتناب الكبائر وهي ... والكذب والكبر...»^١.
٢. موثقة العلاء عن الصادق عليه السلام، قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: العزّ رداء الله والكبر إزاره، فمن تناول شيئاً منه، أكبه الله في جهنم»^٢.
٣. موثقة ابن بكير عنه عليه السلام: «إن في جهنم لوادياً للمتكبرين يقال له: سقر شكا إلى الله عز وجلّ شدة حرّه، وسأله عز وجلّ أن يأذن له أن يتنفّس، فتنفّس، فأحرق جهنم»^٣.
٤. صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٦١.

٢. المصدر، ص ٢٩٨.

٣. المصدر، ص ٢٩٩. شكاية سقر بلسان طبيعتها وإحراقه جهنم نوع تمثيل.

مثقال حبة من خردل من الكبر» قال: فاسترجعتُ، فقال: «مالك! تسترجع؟» فقلت: لما سمعتُ منك. فقال: «ليس حيث تذهب إنما أعني الجحود إنما هو الجحود».^١

٥. موثقة أيوب عن عبد الأعلى، عنه عليه السلام: «الكبر أن تغصص الناس وتسفه الحق».^٢ وعبد الأعلى مجهول على الأظهر.

والروايات كثيرة جداً بحيث أظنّ قوياً بصدور بعضها من المعصوم عليه السلام، والمستفاد منها أنّ التكبر على قسمين:

قسم في مقابل الحقّ وجحوده وهو الذي تكررت آيات القرآن في مذمته، وقلنا باستلزامه للكفر، «وأوّل من استكبر كان إبليس».

قسم في مقابل الناس وتحقيرهم، فمن رأى غيره حقيراً لاقيمة له، ورأى نفسه عالياً وفوق غيره، فقد تكبر. والظاهر عدم حرمة بالنسبة إلى الكفار.

وهل يعمّ ما بالنسبة إلى المسلمين أو يخصّ ما بالنسبة إلى المؤمنين؟ فيه تردد. لكنّ لإشكال في جوازه بالنسبة إلى نعمة الولاية.

ثمّ الظاهر أنّ المراد برؤية علوّ نفسه وحقارة غيره هي بينه وبين الله وإلا فالعالم يرى نفسه فوق الجاهل في علمه، والغني يرى نفسه أفضل من الفقير في غناه، والأستاذ من تلميذه فيما يتلمذ عليه، والأب من أولاده، وهكذا. وبالجملّة، اختلاف الناس في مراتب العظمة العرفيّة سواء كانت معنويّة أو مادّيّة - أمر حسّي لا يقبل ملاحظتها النهي. فليكن المراد منه حسابان كبره عندالله تعالى، لكن لا يبعد جريان الحكم في العلوّ العرفي أيضاً في غير الموارد المتقدّمة الحسيّة العرفيّة، كما إذا رأى نفسه أكمل من غيره - وليس كذلك - فيأمر وينهى، ولا يسلم على الناس، ولا يجالسهم، وهكذا. فليس التكبر المحرّم مخصوصاً باعتقاد العلوّ عندالله سبحانه؛ فإنّه بلا دليل يقيد الإطلاقات، والله العالم.

٤٥١. الاستكبار عن الدعاء

قال الباقر عليه السلام في صحيح زارة: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ» قال - هو الدعاء»^١
وفي صحيح حماد عنه عليه السلام: «ادع ولا تقل قد فرغ من الأمر؛ فَإِنَّ الدَّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ؛ إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ...» وقال: «أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»»^٢
وفي صحيح حنّان بن سدير عن أبيه،^٣ عن الباقر عليه السلام في حديث - قال: «وما أحد أبغض إلى الله عزَّوجلَّ ممَّن يستكبر عن عبادته، ولا يسأل ما عنده»^٤.

□ كتابة الكتاب ونسبته إلى الله

قال الله تعالى: «قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ تَمَتًّا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَيُلُّ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ»^٥.
لكنها كذب وافتراء وليس لها حكم جديد.

٤٥٢. كتمان الحق

قال الله تعالى لبني إسرائيل: «وَلَا تَلْسِنُوا أَلْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا أَلْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَقْلُوبُونَ»^٦.

الظاهر حرمة كتمان الحق على المسلمين أيضاً؛ لآته إضلال الناس، أو لأنّ بناء الدين على إظهار الحق ووصوله إلى الناس، فلا يرضى الله بمنع هذا الوصول.

١. المصدر، ج ٤، ص ٨٣-١٠.

٢. المصدر، ص ٨٣ و ١٠٩٢.

٣. في حسن سدير تردّد لاحظ ترجمته.

٤. وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٨٤-١٠.

٥. البقرة (٢): ٧٩.

٦. البقرة (٢): ٤٢.

قال الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ»^١.

قوله تعالى: «فِي الْكِتَابِ» لا دلالة له على جواز كتمان ماثبت بالأدلة الثلاثة الأخرى إما لأجل أنه سيق لبيان الموضوع في خصوص ما أنزل الله تعالى، وإما لأجل انتهاء غيره من الأدلة إليه. على أن القيد المذكور مما لا مفهوم له، فلاحظ.

لكن في جملة من الروايات وجوب كتمان بعض الأمور^٢ فضلاً عن جوازه^٣. ويقول العلامة المجلسي^٤ في أثناء الروايات المذكورة:

والذي يظهر من جميع الأخبار إذا جمع بعضها مع بعض أن كتمان العلم عن أهله وعمن لا ينكره ولا يخاف منه الضرر مذموم. وفي كثير من الموارد محرّم. وفي مقام التقية، وخوف الضرر أو الإنكار، وعدم القبول؛ لضعف العقل، أو عدم الفهم، وحيرة المستمع لا يجوز إظهاره، بل يجب أن يحمل على الناس ما تطيقه عقولهم، ولا تأبى عنه أحلامهم،^٥ انتهى كلامه.

أقول: العمدة تحديد ما يحرم كتمانها مع قطع النظر عن العوارض، وأنه هل يختص بالواجبات والمحرّمات اللتين يبتلى المكلفون بهما، أو مطلقهما، أو مطلق الاعتقادات، والفرعيات، أو جميع ما في القرآن؟ فيه وجوه، ومن المحتمل قريباً اختصاص الحرمة بكل ما يحتاج إلى بيانه في مقام ترويح الدين، وإثبات الحق وهداية الناس، والله العالم.

٤٥٣. كتمان الشهادة

قال الله تعالى: «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ»^٥. وعده الصادق^٦ في صحيح السيد عبدالعظيم^٧ من الكبائر، ونصّ العبارة

١. البقرة (٢): ١٥٩.

٢. راجع: حياة «الإذاعة» في حرف «ذ».

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٢، ص ٦٤-٨٠.

٤. المصدر، ص ٧٣.

٥. البقرة (٢): ٢٨٣.

هكذا: «وشهادة الزور، وكتمان الشهادة؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: «وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آيَمٌ قَلْبُهُ»^١.

وهنا مباحث كما تأتي:

المبحث الأول: هل كتمان الشهادة حرام أو أداؤها واجب؟ ظاهر جمع من الفقهاء ومعقد إجماعهم هو الثاني، ويدلُّ عليه قوله تعالى: «وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ»^٢. بناءً على عدم اختصاصه بموضوع الطلاق، وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ»^٣؛ فإنه وإن لم يدلَّ على الوجوب دلالة تامَّة إلاَّ أنه يدلُّ على أنَّ الشهادة ممَّا أمر بإقامته لا أنَّ كتمانها منهبي عنه.

لكن ظاهر الآية الأولى وقوله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ»^٤. بناءً على شموله للمقام، وقوله: «وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ»^٥. وصحيح السيّد المتقدِّم حرمة كتمانها، والله العالم.

المبحث الثاني: الحكم المذكور سواء كان وجوباً أو حرمة - عيني أو كفائي؟ ظاهر الأدلَّة هو الأول، كما لا يخفى إلاَّ أنَّ ظاهر الأصحاب الإطباق على الكفاية، بل استفاض في عباراتهم نقل الإجماع، ونفي الخلاف على ذلك؛ مؤيداً بظهور كون الحكمة في وجوب الأداء وحرمة الكتمان ضياع الحق؛ ومن المعلوم عدم توقُّف ذلك على شهادة الجميع، كما في الجواهر^٦.

وإذا شككنا فيه، فهل قضية الأصل الأولى العينية أو الكفائية؟ يحتمل الثاني؛ للشكِّ في أصل التكليف، فيرجع إلى نفيه عند قيام الغير بالعمل، لكنَّ الأقوى كما قرَّنا في أصول الفقه - هو الأول؛ فإنَّ تعلق التكليف وتوجُّه الخطاب معلوم، وسقوطه عن

١. راجع: وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٢٥، وج ١٨، ص ٢٢٧. والتعليل لا يثبت كونه كبيرة، فهو تعدي مع أنَّه استهتر لزوم كون التعليل عقلانياً، وهذا الإشكال يجري في جملة من التعليقات المذكورة في صحيح السيّد عبد العظيم، والله العالم.

٢. الطلاق (٦٥): ٣.

٣. المعارج (٧٠): ٣٣.

٤. البقرة (٢): ١٤٠.

٥. المائدة (٥): ١٠٦.

٦. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ١٨٤.

المكلف عند قيام غيره مشكوك، والأصل بقاءه، قام به غيره أم لا، وهذا معنى العينية، لكن الأقرب ما عليه أهل الفتوى، وعليه يوجّه الظواهر الشرعية؛ خلافاً للسيد الأستاذ حيث اختار العينية.^١

المبحث الثالث: قبول الشهادة موقوف على شروط في الشاهد سوى العقل والبلوغ، وليس كلّ مكلف يقبل الحاكم شهادته. وعليه، فهل الحكم مختصّ بواجد الشرائط، أو يشمل كلّ أحد تعبدّاً وإن علم الشاهد ردّ شهادته من قبل الحاكم؟ فيه وجهان. ظاهر الأدلة هو الثاني، ومقتضى الاعتبار هو الأول، ولم أفز بكلام صريح منقّح للفقهاء عليهم السلام في ذلك وإن كان المفهوم من مذاهبهم أيضاً هو الوجه الأول.

نعم، إذا احتمل أنّ شهادته تؤثر في الشيعاء وحصول العلم للحاكم، وجب أدائها أو يحرم كتمانها؛ لإطلاق الأدلة. والخارج منه صورة تيقّن لغوّة الشهادة.

المبحث الرابع: الحكم الإلزامي المذكور كسائر الأحكام أو أغلبيها متقيد بعدم الحرج والضرر؛ فإذا صار حرجياً، ينفي؛ لقوله تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»، كما إذا صار ضرريّاً، أسقطه قوله عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرار». نعم، لا يعتنى بتفويت المنافع.

المبحث الخامس: هل الحكم المذكور ثابت حتّى في الشهادة عند قاضي الجور ولاسيّما إذا علم الشاهد صدور قضائه على خلاف الحقّ إن لم يشهد أم هو مخصص بالشهادة عند من يقضي بالحقّ وإن كان فاقداً لبعض شرائط القضاء أو عند من يجمع شروطه فقط؟

والظاهر أنّ القول الوسط أوسط، لكن يظهر من بعض الروايات الدالة على أمر بعض الأئمة عليهم السلام أصحابهم بالشهادة عند القاضي هو الأول فإن تمّ سندها، فلا بدّ من الإفتاء به، ومن جملة ما معتبرة ابن سويد.^٢

المبحث السادس: الحكم المذكور ثابت مطلقاً أو مخصوص بما إذا تحمّله بالأشهاد

١. مباني تكملة المنهاج، ج ١، ص ١٣٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٤٩.

(أي بما إذا أشهد المشهود له أو المشهود عليه الشاهد على المشهود، مقتضى إطلاق القرآن هو الأول، وعليه الأكثر، ومقتضى صريح جملة من الروايات هو الثاني، وعليه جمع من الأصحاب، فلا مانع من تقييد إطلاق الكتاب العزيز بها.

ففي صحيح ابن مسلم وصحيح هشام عن الباقر والصادق عليهما السلام: «إذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها، فهو بالخيار إن شاء شهد وإن شاء سكت». وفي صحيح هشام زيادة: «إذا أشهد لم يكن له إلا أن يشهد»^١.

وفي موثقة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها، فهو بالخيار إن شاء شهد وإن شاء سكت إلا إذا علم من الظالم فيشهد، ولا يحل له إلا أن يشهد». ومثله غيرها. والحاصل أن الشاهد إذا علم الظلم وميّز الظالم من المظلوم، يجب عليه أن يشهد عند الحاكم أشهده أحد أم لم يشهده، لحرمة كتمان الحق، كما مر^٢. وأما إذا لم يميّز الظالم من المظلوم وإنما شاهد بعض الحركات والأقوال مثلاً، فلا تجب عليه الشهادة عند الحاكم بما شاهده إذا لم يشهده أحد، وتجب إذا أشهده. وعليه، فهذه الموثقة تصلح لأن تكون بياناً للروايات المقيّدة لإطلاق الكتاب الكريم، وبه يمكن أن يجعل نزاع الفقهاء لفظياً، فتأمل، وللحكم استثناء آخر مذكور في رواية محمد بن القاسم بن الفضيل^٣.

□ كتمان ما في الأرحام

قال الله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»^٤.
الظاهر عدم الحرمة نفسياً، فيحلّ لهنّ كتمانهن من بعض النسوة والرجال حياءاً، كما هو المعتاد عندهنّ، وإنما يحرم ذلك لترتب الأحكام الشرعية عليه «وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ

١. المصدر، ص ٢٣١.

٢. المصدر، ص ٢٣٢.

٣. المصدر، ص ٢٤٩؛ راجع جواهر الكلام، ج ٤١، ص ١٨٠.

٤. البقرة (٢): ٢٢٨.

أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَتْلَهُنَّ» وعلى هذا لافرق في الحرمة بين المطلقات والمتوفين عنهن أزواجهن والمزوجات.

□ اكتحال المحرم في الجملة

قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «لابأس بأن يكتحل وهو محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه، فأما للزينة، فلا».

وقال عليه السلام في صحيح زرارة: «تكتحل المرأة كله إلا الكحل الأسود للزينة»^١. وفي صحيح الحلبي: قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تكتحل وهي محرمة؟ قال: «لا تكتحل»، قلت: بسواد ليس فيه طيب؟ قال: «فكرهه من أجل أنه زينة». وقال: «إذا اضطرت إليه فليكتحل»^٢.

الروايات كثيرة وفي ما ذكرناه كفاية، ومقتضى النظر الدقيق فيها عدم حرمة الاكتحال في نفسه، وإنما يحرم لأجل أحد من الأمرين المحرّمين على المحرم: التّطّيب، والزينة. ومع عدم صدقهما يجوز، كما أنه يجوز الاكتحال ولو بطيب، وبما يعدّ زينة عند الاضطرار.

٤٥٤. الاكتحال بالخمير

في صحيح معاوية بن عمار^٣ قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر يكتحل منها؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ما جعل الله في محرّم شفاء». ولاحظ بعض المطوّلات الفقهية^٤. أقول: دلالة على الحرمة غير واضحة.

وفي معتبرة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن الكحل يعجن بالنبيذ أيسلح ذلك؟ قال: «لا».

١. المصدر، ج ٩، ص ١١١.

٢. المصدر، ص ١١٣.

٣. راجع: المصدر، ج ١٧، ص ٢٧٨. بناء على أنّ محمّد بن الحسن الميثمي هو محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي الثقة، فلاحظه.

٤. الجواهر الكلام، ج ١، ص ١٨٠.

أقول: دلالة نفي الصلاحيّة على نفي الجواز غير ظاهرة.

نعم، مرسلّة مروي، ورواية هارون تدلّان على الحرمة؛ لكنهما ضعيفتان سنداً.^١
قال المحقّق في كتاب الأطعمة والأشربة من الشرائع: «يجوز عند الضرورة أن يتداوى به (الخمّر والمسكر) للعين»، بل حكاه في المسالك عن الأكثر، كما في الجواهر.
ويظهر منهم المنع في غير الضرورة وهو إن لم يكن أقوى لأقلّ من كونه أحوط احتياطاً لزومياً، فلاحظ عنوان «التداوي»

٤٥٥. الكذب على الله

دلّت على حرمة آيات كثيرة من القرآن المجيد. والكذب على النبيّ من حيث إنّه نبيّ ورسول، كذب على الله سبحانه وتعالى.

٤٥٦. تكذيب الله ورسوله وشريعته

دلّت على حرمة آيات كثيرة من القرآن المجيد، ولا شكّ أنّه ضدّ الإيمان وغير مجامع له، فالمكذب لله ورسوله وآياته معانداً ومتعمداً كافراً.

□ تكذيب آلاء الله تعالى

قال الله تعالى: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ».

المفهوم منه حرمة التكذيب بأنّ يقال: إنّ تعليم القرآن، وخلق الإنسان، و تعليم البيان، وحسبان النيرين، ورفع السماء، ووضع الميزان مثلاً، ليست بنعم الله، فتدبرّ فيه.

٤٥٧. الكذب

قال الشيخ الأنصاريّ: «الكذب حرام بضرورة العقول والأديان، ويدلّ عليه الأدلّة الأربعة».

وقال سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) في حاشيته على المقام: «أما الكتاب والسنة الواردة لدى الخاصة والعامة في ذلك، فذكرهما ممّا لا يحصى».

أقول: لاشكّ في حرمة الكذب، لكنّ العمدّة في إثباتها هي السنة؛ فإنّ الاتفاق وإن كان حاصلًا إلّا أنّ مدركه الظواهر الشرعيّة ونصوصها، والعقلاء وإن يقبّحون الكذب، لكنّهم يرتكبونه بأدنى معذرة.

وأما القرآن الكريم، فبعد ماوسع لي من التتبع والتفحص في آياته لم أجد آية تدلّ على حرمة الكذب دلالة واضحة، وأحسن مايمكن أن يستدلّ به على الحكم آيات تشير إليها ذيلًا:

١. «فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ».^١

٢. «... ثُمَّ نَبْتَهِلُ فَنَجْعَلُ لُغْنَةً لِلَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ».^٢

٣. «فَأَعْقَبْتَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ».^٣

٤. «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ».^٤

٥. «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ».^٥

لكن دلالة الأولى مبنيّة على عدم رجوع ما يكذبونه إلى إظهار الإيمان وإبطان الكفر، كما هو الظاهر ممّا قبل الآية وإلّا فيكون العذاب لأجل الكفر والنفاق دون الكذب. وإن شئت فقل: إنّ العذاب ليس على مطلق الكذب، بل على الكذب في الإيمان، وبمثله يقال في الثانية.

وبالجملة، لم يثبت دلالة آية من الكتاب العظيم دلالة ظاهرة على حرمة الكذب سوى الكذب على الله تعالى رغم اشتها ادّعاء وجود الآيات الكثيرة الدالة على حرمة

١. البقرة (٢): ١٠.

٢. آل عمران (٣): ٦١.

٣. التوبة (٩): ٧٧.

٤. الزمر (٣٩): ٣.

٥. المؤمن (٤٠): ٢٨.

الكذب في القرآن، والعمدة في إثبات حرمة مطلق الكذب هذه الآيات، ولا تخلو دلالتها عن إيهام ما، فلاحظ.

نعم، حرمة البهتان والقول بما لا يفعل تشمل بعض أفراد الكذب أيضاً، كما مرّ، وهذا غير استفادة حرمة الكذب بعنوانه من القرآن.

وأما السنّة، ففي حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام عدّه من الكبائر.^١ وفي موقّ محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ جَعَلَ لِلشَّرِّ أَقْفَالاً، وَجَعَلَ مِفَاتِحَ تِلْكَ الْأَقْفَالِ الشَّرَابَ، وَالْكَذِبَ شَرّاً مِنَ الشَّرَابِ».^٢

أقول: شرب الخمر شرّ من الكذب في معظم أفرادها قطعاً، وما في الرواية مبنيّ على ملاحظة ما في الكذب من المفسدة الخاصّة التي ليس في شرب الخمر وإن كانت فيه مفسدة أعظم منها، ومع ذلك، فدلالة الرواية بعبارتها هذه عرفاً - على كون الكذب من الكبائر ممّا لا ينبغي الشكّ فيه، وإنكاره كما عن سيّدنا الأستاذ الخوئي - خارج عن المتفاهم العرفيّ، كما لا يخفى.

وفي صحيح ابن الحجاج، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الكذاب هو الذي يكذب في الشيء؟ قال: «لا، ما من أحد إلّا يكون ذاك منه، ولكن المطبوع على الكذب».^٣

أقول: السؤال ليس عن حكم الكذب، بل عن صدق وصف الكذاب، فلا ينافي سائر الروايات. وفي صحيح معاوية لكن في السند محمد بن خالد البرقي الذي مرّ فيه الكلام - عن الصادق عليه السلام: «المصلح ليس بكذاب».^٤

لا يبعد دلالة الرواية على جواز الكذب في الإصلاح، وهي مخصّصة بلسان الحكومة. ويبعد أن يجري فيها ما قلنا في سابقتها.

وفي صحيح آخر له عنه عليه السلام، قال: «أبلغ عني كذا وكذا» في أشياء أمر بها، قلت:

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦١.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٥٧٢.

٣. المصدر، ص ٥٧٣. ومنه يظهر ضعف دلالة الآية الأخيرة على الحرمة.

٤. المصدر، ص ٥٧٨.

فأبلغهم عنك، وأقول على ما قلت لي وغير الذي قلت؟ قال: «نعم، إن المصلح ليس بكذاب إنما هو الصلح ليس بكذب»^١.

أقول: دلالة الرواية على جواز الكذب في الإصلاح أظهر من سابقتها. وفي موقفة عمار عن الصادق عليه السلام، عن أبيه: «إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: لأن يخطفني الطير أحب إلي من أن أقول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل. سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الخندق: الحرب خدعة، ويقول: تكلموا بما أردتم»^٢. وقد نقل صاحب الجواهر عن العلامة الإجماع على جواز الخدعة، كما ذكرناه في عنوان «الغدر». فلاحظ.

أقول: فيجوز الكذب في الحرب ولو لتضعيف موقف الكفار وإدخال الرعب في قلوبهم، بل لا يبعد جوازها لتقوية قلوب عساكر المسلمين. وأما جوازها لأجل تحرير غير المحاربين من الناس كما هو المتداول اليوم بين الحكومات حيث يذيعون في إذاعاتهم الأخبار الكاذبة عن الحرب حفظاً على شؤونهم عند الدول الأخرى، ففيه تردد، بل منع إن لم يرجع إلى خدعة المحاربين، فلاحظ.

فائدة

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله في مكاسبه المحرمة:

فاعلم، أنه يسوغ الكذب لوجهين: أحدهما: الضرورة إليه، فيسوغ بالأدلة الأربعة. قال الله تعالى: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ...». وقوله عليه السلام: «ما من شيء إلا وقد أحله الله لمن اضطر إليه...». والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، وقد استفاضت أوتواترت بجواز الحلف كاذباً لدفع الضرر البدني أو المالي عن نفسه أو أخيه ... ولا إشكال في ذلك، إنما الإشكال والخلاف في أنه هل يجب حينئذ التورية لمن يقدر عليها أم لا؟ ظاهر المشهور هو الأول ... وهذا الحكم جيد، إلا أن مقتضى إطلاقات أدلة

١. المصدر، ج ١٣، ص ١٦٣. في بعض النسخ «إنما هو الصلح ليس بكذب».

٢. المصدر، ج ١١، ص ١٠٢.

الترخيص في الحلف كاذباً لدفع الضرر البدني أو المالي عن نفسه أو أخيه عدم اعتبار ذلك.

أقول: الأمر في مقتضى إطلاقات الأدلة، كما أفاده. ففي صحيح إسماعيل عن الرضا عليه السلام - في حديث - قال: سألته عن رجل أحلفه السلطان بالطلاق أو غير ذلك فحلف؟ قال: «لا جناح عليه»، وعن رجل يخاف على ماله من السلطان فيحلف لينجو به منه؟ قال: «لا جناح عليه». وسألته هل يحلف الرجل على مال أخيه كما يحلف على ماله؟ قال: «نعم».^١

أقول: يشعر صدر الرواية بحرمة الحلف بالعناق والطلاق، كما قطع به الشهيد الثاني في شرح اللمعة. وقد تقدّم في حياة «الحلف» في حرف «ح». والظاهر عدم إطلاق في الرواية يشمل المال القليل، كدرهم عراقي، وريال سعودي، وتومان إيراني ونحو ذلك؛ لأنّ المال الذي يأخذه السلطان شيء معتنى به؛ فلا يجوز الكذب؛ فضلاً عن الحلف الكاذب على مال لا عبرة به عرفاً.

والذيل بإطلاقه - يدلّ على جواز الحلف الكاذب على مال الغير وإن لم يكن عنده أمانة وشبهها، بل كان في يد مالكه، ولكن يمكن خلاصه بالحلف. وأمّا إذا أمكن خلاصه بحلف المالك، فيشكل التمسك بإطلاق الرواية، بل الأحوط إن لم يكن الأقوى - حرمة حلف الغير حينئذ.

وفي موقفة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: نمرّ بالمال على العشّار، فيطلبون منّا أن نحلف لهم، ويخلّون سبيلنا، ولا يرضون منّا إلّا بذلك، قال: «فاحلف لهم...».^٢ والرواية لا تخلو عن دلالة ما على المراد وإن لم تكن ظاهرة في أنّ الحلف المذكور كاذب. ثمّ حلف الكاذب بلا عذر شرعيّ محرّم تحريماً مؤكّداً؛ لأنّه كذب وتهاون باسم الجلالة، ففي بعض الأحاديث: «من حلف على يمين وهو يعلم أنّه كاذب، فقد بارز الله».^٣

١. المصدر، ج ١٦، ص ١٦٢.

٢. المصدر، ص ١٦٣.

٣. المصدر، ص ١٤٥.

□ الإكراه على البغاء وغيره

قال الله تعالى: «وَلَا تُكْرِهُوا قَتْلَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^١.

أقول: يلحق بالبغاء وهو الزنا - غيره من المحرمات، على أن الإكراه في نفسه حرام؛ لكونه ظلماً وإيذاء، وتعليق الحكم بإرادة التحصن لأجل عدم تحقق الإكراه بدونه، فافهم.

٤٥٨. كسر أعضاء الميِّت

قال الصادق عليه السلام في صحيح صفوان: «أبى الله أن يظنَّ بالمؤمن إلا خيراً، و كسر عظامه حياً وميِّتاً سواء»^٢. يستفاد منه حرمة كسر أعضاء بدنه أيضاً.

وقد ذكرنا الروايات الواردة في هذا الموضوع في الجزء الأول في حرف «ج». والغرض هنا التنبيه على أن سيِّدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام كان يفتي شفاهاً بجواز قطع أعضاء الميِّت إذا أوصى بذلك، والمسألة عامّة البلوى يكثر الابتلاء بها، وقد شاع إلحاق الأطباء عيون الأموات بالأحياء العميان.

وكتب سيِّدنا الأستاذ إلينا من النجف الأشرف:

الظاهر هو الجواز مع الوصية؛ وذلك لأنَّ القطع مع الوصية لا يكون هتكا للميِّت. نعم،

لا يجوز القطع بدونها؛ لأنَّه هتك له، والروايات المشار إليها محمولة على ذلك^٣.

أقول: يشكل رفع اليد عن إطلاق الصحيحة المذكورة وحملها على صورة عدم الإيضاء؛ فإنَّ قطع جملة من أعضاء الحيِّ وإن رضي به حرام فليكن الحكم في الميِّت كذلك، فالحكم بالجواز لا يخلو عن تردد، بل الأرجح أن صدق الهتك وتحقق عنوانه غير موقوف على الكراهة أو عدم الرضا حتَّى ينتفي بانتفائه، فتأمل.

١. النور (٢٤): ٣٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٢٥١.

٣. كتبه إليَّ السيِّد الأستاذ الخوئي عليه السلام في تاريخ ٥ جمادى الأولى، (عام ١٣٩٥ هـ).

وربّما يقال: إنّ الحرمة من جهة التصرف في بدن الغير من غير إذنه؛ فإذا أذن بالوصيّة، فقد ارتفعت الحرمة، ولا يقاس بحالة الحياة في عدم تأثير الإذن في ارتفاع الحكم؛ فإنّه لما علم من الخارج.

أقول: نعم، لكنّه مخالف لظهور الصحيحة المتقدّمة و لكن إن اعتمد على القاعدة الأوّليّة، ورفضت الروايات الخاصّة، فالصحيح جواز الكسر أو القطع مطلقاً، فإنّ الإنسان بعد موته لا يعدّ مالاً لبدنه، ولا يعتبر إذنه في التصرف في جسّته الميتة.

نعم، يمكن أن يقال: إنّ إزالة العمى مثلاً عن إنسان مسلم وإعطائه العين الباصرة أمر مهمّ جدّاً، ويعلم من مذاق الشرع أنّها (أي صيرورة الأعمى بصيراً) تجوّز قطع بعض أعضاء الميّت لأجلها، لكنّه إن تمّ لم يفرق بين فرض الوصيّة وعدمها، بل فرض الرضا والكره، فلا حظ. وهذا هو الأقوى إذا توقّف أصل حياة الحيّ على عضوميّته. وأمّا إعادة البصر وسائر قوى الحيّ على أخذ عضو من الميّت ففيه تأمل، والحكم متوقّف على إحراز رضى الشارع به. هذا في الأعضاء التي لا يجوز قطعها حتى يرضى الحيّ و أمّا فيما يجوز فيجوز قطعها بوصيّة منه بعد موتها. ولاحظ كتابنا الفقه و مسائل طبيّة الذي ألفناه بعد طبع الثاني من هذا الكتاب بأعوام.

٤٥٩. التكفير في الصلاة

في صحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) «... ولا تكفر فإنّما يصنع ذلك المجوس». أقول: الظاهر عدم نظارته إلى المانعيّة، وبطلان الصلاة به، كما هو المطرّد في باب النهي عن إجزاء عمل مركّب، كما أنّ الأمر فيه أيضاً إرشاد إلى الجزئيّة والشرطيّة دون الوجوب النفسي، بل الظاهر منه في خصوص المقام الحرمة النفسيّة، لكن لا مطلقاً، بل إذا كان بعنوان الخضوع والتأدّب، كما يظهر من الرواية؛ فإنّ المجوس إنّما يصنعه للتأدّب والخضوع لأكابرهم، فتأمل.

قال السيّد الفقيه في عروته: وأمّا إذا كان (التكفير) لغرض آخر، كالحكّ ونحوه، فلا بأس به مطلقاً حتى على الوضع المتعارف.

ثم التكفير عبارة عن وضع إحدى يديه على الأخرى بكفه أو ذراعه، كما في خبر علي بن جعفر^١، والظاهر عدم اعتبار اليمنى على اليسرى، كما في صحيح ابن مسلم^٢. هذا، ولسيدنا الأستاذ الحكيم^٣ كلام في مستمسكه^٤ لا يخلو عن نظر وإشكال، فلاحظ وتأمل، والله الهادي.

٤٦٠. الكفر بالله تعالى

هو رأس المحرمات وأكبر الكبائر، ولعل الأصل هو وجوب الإيمان وعرضية حرمة الكفر.

□ التكفين بالحريير

قال الفقيه الهمداني^٥ في شرح قول المحقق: «ولا يجوز التكفين بالحريير» إجماعاً على الظاهر المحكي عن جملة من العبائر... وظاهرهم بل صريح المحكي عن الذكرى عدم الفرق في معقد إجماعهم بين الرجل والمرأة. أقول: الروايات التي استدلت بها للحكم كلها ضعيفة سنداً أو دلالة^٦، فيكون الحكم مبنياً على الاحتياط. وإن شئت توضيح المقام، فعليك بمراجعة مصباح الفقيه للمحقق المذكور^٧ ويحتمل أنه كسائر ما يعتبر في الكفن من الشرائط لا أنه حرام نفسي، فلاحظ.

□ التكلّم في الله

قال الباقر^٨ في صحيح أبو عبيدة: «تكلّموا في كل شيء ولا تكلّموا في الله»^٩.

١. المصدر، ج ٤، ص ١٢٦٤.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٤، ص ٤٠٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٥٧٢.

٤. مصباح الفقيه، ج ١، ص ٣٩٣.

٥. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤٥٥.

وقال الصادق عليه السلام في صحيح سليمان أو حسنته: «إن الله يقول: «وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُتُنَتِّهِ» فإذا انتهى الكلام إلى الله فامسكوا»^١.

وقال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «إياكم والتفكّر في الله؛ ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمته، فانظروا إلى عظم خلقه»^٢.

وقال عليه السلام في صحيح أبي بصير: «تكلّموا في خلق الله، ولا تكلّموا في الله؛ فإنّ الكلام لا يزداد صاحبه إلّا تحيّرًا»^٣.

وفي صحيح الحذاء عن الباقر عليه السلام: «يا زياد إياك والخصومات؛ فإنّها تورث الشكّ وتحبط العمل وتردي صاحبها، وعسى أن يتكلّم الرجل بالشيء لا يفرّقه»^٤. ولعلّ إطلاقه يشمل المقام أيضاً، فلاحظ.

أقول: الروايات في الموضوع كثيرة جدّاً، والذي أحتمل في معانيها عاجلاً أمور: الأمر الأوّل: النهي عن توصيفه تعالى بالصفات الجسميّة إمّا إرشاداً أو تحريماً. الأمر الثاني: النهي عن التفكّر في ذات الله تعالى؛ فإنّها غير قابلة للإدراك والتعقّل؛ فإنّه حقيقة خارجيّة صرفاً ولاوجود ذهنيّ له حتّى يتعقّل وهذا أيضاً يحتمل كونه إرشادياً ومولويّاً.

الأمر الثالث: النهي عن التفكّر في حقيقة صفاته الذاتيّة؛ فإنّها عين ذاته، وغير قابلة للتصوّر، ومن لاحظ أقوال الفلاسفة وغيرهم في علمه تعالى يتبيّن له صدق ماقلنا. والنهي فيه أيضاً يحتمل الوجهين المتقدّمين، ولايبعد الحكم بحرمة التفكّر في ذات الله تعالى وحقيقة صفاته وإن كان حكمها عدم إمكان الوصول إليها أو ضلالة المتفكّر، والحمل على الإرشاد خلاف الظاهر، فتأمّل.

وإذا حرم التفكّر حرم التعليم والتعلّم والبحث والتكلّم عنها أيضاً؛ لوحدة الملاك؛ و للروايات المتقدّمة؛ ولاستلزام التكلّم التفكّر المحرّم.

١. المصدر، ص ٤٥٢.

٢. المصدر، ص ٤٥٣.

٣. المصدر، ص ٤٣٤.

٤. بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٢٧.

٤٦١. التكلّم أثناء خطبتي الجمعة

يحرم التكلّم حتى يفرغ الإمام من خطبتي الجمعة و قد ذكرنا دليله في عنوان «الاستماع» في حرف «س» في ضمن بيان الواجبات، فلاحظ الأقول في الجواهر.^١ أمّا حال الجلوس بين الخطبتين، ففي الجواهر: «فالأقوى عدم الحرمة أيضاً على المأمومين».^٢

٤٦٢. التكلّم بين خطبتي الجمعة للإمام

في صحيح معاوية عن الصادق (عليه السلام): «... خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يتكلّم فيها قدر ما يكون فصل بين الخطبتين».^٣ و هل قوله: «يتكلّم» بصيغة المعلوم أو المجهول؟ ويحتمل أن يكون السكوت شرطاً في صحّة الخطبتين وصلاة الجمعة، وهل هو بناء على صيغة المجهول، للإمام فقط أو للمأموم أيضاً؟ فيه وجهان. ولا أدري رأي الأصحاب في حكم العنوان.

٤٦٣. التكلّم في الحرم مع الجاني

في صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عزّ وجلّ: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً»؟ قال: «إذا أحدث العبد في غير الحرم جنابة ثمّ فرّ إلى الحرم، لم يسع لأحد أن يأخذه في الحرم، ولكن يمنع من السوق، ولا يبيع، ولا يطعم، ولا يكلم؛ فإنّه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ، وإذا جنّى في الحرم جنابة، أقيم عليه الحدّ في الحرم؛ لأنّه لم يرع للحرم حرمة».^٤ و قريب منه صحيح حفص . فلا يجوز التكلّم معه بلا وجه مجوّز.

١. جواهر الكلام، ج ١١، ص ٢٨٨-٢٩٦.

٢. المصدر، ص ٢٩٦.

٣. وسائل الشريعة، ج ٥، ص ٣٢.

٤. المصدر، ج ٩، ص ٣٣٧.

□ كنز الذهب والفضة

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ»^١

أقول: المبشّر به النار مجموع كنز الذهب والفضة وعدم الإنفاق في سبيل الله، والمراد بسبيل الله الذي يجب إنفاقها فيه أو يحرم إمساكه عنه، موارد:

المورد الأول: الزكاة.

المورد الثاني: الخمس.

المورد الثالث: مؤونة نفسه في الجهاد الواجب.

المورد الرابع: مؤونة جهاد غيره إذا لم يكن للحكومة الإسلامية مكتنة تأديتها.^٢

المورد الخامس: مؤونة حفظ النفس المحترمة إذا وجب عليه عيناً أو كفايةً مع عدم

قيام غيره به، ولا سيّما في بعض مواقع الطوفان والزلازل ونحوهما.

المورد السادس: النفقات الواجبة.

المورد السابع: الكفّارات.

المورد الثامن: الضمانات.

المورد التاسع: صلة الأرحام.

المورد العاشر: حفظ الحكومة الإسلامية عن السقوط.

المورد الحادي عشر: مؤونة الحجّ الواجب أصلاً أو عرضاً.

فإذا أنفق ذلك أو بعضها أي لم ينفق البعض الآخر - حسب تمكّنه، فقد أنفقها في سبيل الله ولا حرج عليه بعد ذلك حسب الرأي السائد الفقهي قديماً وحديثاً؛ فإنّ احتمال وجوب إنفاق ما زاد عن مؤونته في سبيل الله وعدم جواز ادّخار شيء من

١. التوبة (٩): ٣٤ و ٣٥.

٢. ومنها: اشتراء آلات الدفاعية والهجومية الحديثة لحفظ بلاد الإسلام بحكم الحاكم الإسلامي.

الذهب والفضة باطل بالضرورة الدينية الإسلامية، ومخالفة للسيرة القطعية المتصلة بزمان النبي ﷺ.

لا يقال: إن جميع موارد البر والإحسان، وإطعام الفقراء وإكساء العراة، وسد جميع شؤون الاجتماع الإسلامي داخل في «سبيل الله» فلم ما أوجبت إنفاقها فيها؟ فإنه يقال: نعم، إنها من سبيل الله، ولكن الأدلة الدالة على استحباب المصروف في هذه الموارد دللتنا على أن هذه الموارد غير مقصودة من الآية المتضمنة للحكم الإلزامي، فافهم جيداً. وقد تحصل مما ذكرنا أنه لاحكم جديد في الآية، كما لا يخفى. لكن المذكور في الآية: «ولا يُنفقونها» دون «ولا ينفقون منها» وظاهرها إنفاق الجميع من الذهب والفضة إعداماً للكنز لامتداد الواجب، فالآية محتاجة إلى توجيه آخر. كأن يراد بالكنز المحرم عدم إيتاء الزكاة المفروضة فقط كما يظهر مما يأتي في آخر هذا الجزء من بعض الروايات الواردة في بيان الكبائر.

□ تكنية محمد ﷺ بأبي القاسم

في خبر السكوني بسند الصدوق - عن الصادق عليه السلام: «إن النبي نهى عن أربع كنى: عن أبي عيسى، وعن أبي الحكم، وعن أبي مالك، وعن أبي القاسم إذا كان الاسم محمداً»^١، والحق أن سند الرواية بالسكوني مجهول.

□ الكهانة

دلّت جملة من الروايات على حرمتها، لكنّها لا تخلو عن ضعف في أسنادها، وفي رواية النصر التي ليس سندها بذلك النقي القوي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «المنجم ملعون، والكاهن ملعون، والساحر ملعون، والمغنية ملعونة، ومن آواها ملعون، وأكل كسبها ملعون»^٢.

وفي مستطرفات السرائر عن كتاب المشيخة للحسن بن محبوب، عن الهيثم، قال:

١. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١٣١ و ١٣٢. في السند محمد بن خالد البرقي.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٢٧٠ و ٦١٩، ج ١٢، ص ١٠٣ و ١٠٨.

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ عندنا بالجزيرة رجلاً ربّما أخبر من يأتيه يسأله عن الشيء يسرق أو شبه ذلك فنسأله؟ فقال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مشى إلى ساحر، أو كاهن، أو كذاب يصدّقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل الله من كتاب»^١.

وصفه الشيخ الأنصاري رحمته الله وسيدنا الأستاذ (دام ظلّه) بالصّحة، لكنّ الحقّ ضعفها؛ فإنّ طريق الحلّي رحمته الله إلى كتاب المشيخة مجهول؛ فلا يمكن الاعتماد عليه.

وكان سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) يعتذر عن جهالة الطريق في مجالس درسه، كتاب الطهارة، حينما كنتُ أحضرها، ولا تزال قائمة لحدّ الآن يستفيد منها مئات إنسان من روّاد العلم، وطلّاب الفضيلة والكمال (أدام الله أيتام إفادته، وأبقى الله تلك المجالس المفيدة المحبوبة لله تعالى) بأنّ الحلّي لا يعمل بخبر الواحد، فنعلم أنّ الكتب التي ينقل منها الحلّي قد وصلت إليه بطريق قطعيّ، فقلت له:

إنّ قطع الحلّي المستند إلى اجتهاده غير حجة لنا، على أنّ الحلّي قد عمل بخبر الواحد لامحالة، فإنّ الحسن بن محبوب مخبر واحد نقل عن مخبر واحد آخر وهو الهيثم؛ فقطعيّة طريقه إلى كتاب لا تجعل الخبر قطعياً، ولا تخرجه عن خبر الواحد الظنيّ.

ثمّ رجع أستاذنا العلامة عن نظره، وحكم بضعف نحو هذه الروايات؛ فتوصيفه هذه الرواية بالصّحة في حاشية مصباح الفقاهة قد صدر منه قبل سنين^٢.

وحاصل الكلام أنّه لم نجد دليلاً معتبراً على حرمة الكهانة إلّا أن يقال بإفادة الروايات بتماها وإِنْ ضعفت أسنادها - الاطمئنان بصدور بعضها الدالّ على الحرمة عن المعصوم عليه السلام مع نفي الخلاف فيها في لسان الشيخ الأنصاري رحمته الله وغيره.

ثمّ الكهانة على ما قيل - إخبار عن المغيبات الاستقباليّة السماويّة والأرضيّة بمعونة قذف الجنّ والشياطين.

وقيل: الكاهن من يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان. وقد كان في العرب كهنة؛ فمنهم: من كان يزعم أنّ له تابعاً من الجنّ يلقي إليه الأخبار. ومنهم: من

١. المصدر، ج ١٢، ص ١٠٩.

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٤١٨.

كان يزعم أنه يعرف الأمور بمقدّمات و أسباب يستدلّ بها على مواقعها من كلام من سأله أوفعله أحواله، وهذا يخصّونه باسم العراف.

تتمة

الإخبار الجزمي عن الأمور المستقبلية والماضية إذا كانت غير موثوق بها حرام؛ لأنّه قول بغير علم، وهو محرّم، كما مرّ. والإخبار غير الجزمي عنها بعنوان الاحتمال والظنّ ونحو ذلك جائز، كما إذا أخبر ظنّاً عن أمر مظنون. وأمّا الإخبار الجزمي عن الأمور التي يجزم بها المخبر، فلم أجد دليلاً على منعه، سواء كانت ماضية أو مستقبلية، وما استدلّ له الشيخ الأنصاري رحمه الله غير تامّ، فلاحظ.

«ل»

٤٦٤. لبس الحرير على الرجال

يحرم لبس الحرير على الرجال في الجملة إجماعاً كما عن جماعة، بل عن كثير دعوى إجماع علماء الإسلام عليه، بل قيل: إنّه من ضروريات الدين، ويشهد له جملة من النصوص، كما في المستمسك لسيّدنا الحكيم رحمه الله.

أقول: في معتبرة إسماعيل بناء على وثيقة أبان الواقع في سندها - عن الصادق في الثوب يكون فيه الحرير؟ فقال: «إن كان فيه خلط فلا بأس»^١.

أقول: مفهومه ثبوت البأس إن لم يكن فيه خلط، فتأمل.

وفي موثقة سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير والديباج؟ فقال: «أمّا في الحرب، فلا بأس وإن كان فيه تماثيل»^٢.

أقول: دلّت الرواية على جواز لبس الحرير في الحرب وهو إجماعي، لكن لا يستفاد منها حرمة لبسه في غير الحرب؛ لأنّ مفهومه وإن قلنا باعتباره - ثبوت البأس في لبسه إن كان فيه تماثيل.

وفي خبر عليّ بن جعفر عن الكاظم عليه السلام، قال: سألت عن الديباج هل يصلح لبسه للنساء؟ قال: «لا بأس»^٣ وهذا الحكم أيضاً إجماعي.

١. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ٢٧١.

٢. المصدر، ص ٢٧٠.

٣. المصدر، ص ٢٧٦ و هامتها.

ثم أعلم، أنني لم أجد عاجلاً رواية معتبرة سنداً وظاهرة دلالة على حرمة لبس الحرير للرجال، لكن ذلك لا يوجب التردد في الحكم؛ فإنه ضروري أو قطعي، ومدلول خبر الواحد ولو كان صحيحاً - ظني.

هنا مسائل

المسألة الأولى: كما لا يجوز لبسه فالصلاة فيه أيضاً باطلة إجماعاً، لصحيح إسماعيل عن الرضا عليه السلام: هل يصلي الرجل في ثوب إيريسم؟ فقال: «لا».

ولا فرق بين ما يتم فيه الصلاة وغيره؛ لمكاتبة عبد الجبار، خلافاً للمشهور المستدل لهم بخبر الحلبي الضعيف بأحمد بن هلال.

قال العسكري عليه السلام في المكاتبة المشار إليها: «لا تحل الصلاة في حرير محض»^١ وفي جواز الصلاة للمرأة فيه خلاف.

المسألة الثانية: المحرم هو لبس الحرير المحض والخالص، فيجوز لبس المزوج منه ومن غيره وإن قل. وهذا الحكم أيضاً إجماعي في الجملة، وتدل عليه المكاتبة المتقدمة، وصحيح ابن أبي نصر عن الرضا عليه السلام^٢، ورواية إسماعيل المتقدمة، فالمانع صدق الخلوص والمحوضة لا مطلق الحرير.

المسألة الثالثة: لا ملازمة بين جواز اللبس وصحة الصلاة، فيمكن أن يحل لبسه، ولا يصح الصلاة فيه؛ فإن صحة الصلاة فيه محتاجة إلى دليل خاص؛ خلافاً لصاحب العروة وغيره.

المسألة الرابعة: المنوع منه هو اللبس دون سائر التصرفات، فيجوز اقتراشه، والركوب عليه، والتدثر به حال الاضطجاع. وبالجملة كل ما لم يصدق عليه اللبس، كما هو المعروف من مذهب الأصحاب على ما قيل؛ لعدم دليل على المنع. وفي صحيح علي بن جعفر، قال: سألت أبا الحسن عن الفراش الحرير، ومثله من الديباغ، والمصلى

١. المصدر، ص ٢٦٧.

٢. المصدر، ص ٢٧١.

الحرير هل يصلح للرجل النوم عليه، والتكأة والصلاة؟ قال: «يفترشه، ويقوم عليه، ولا يسجد عليه».^١

أقول: النهي عن السجدة ليس لأجل حرمة الاستعمال، بل لأجل فقدّه ما يعتبر في ما يسجد عليه، ثم إنّ في المقام فروعاً ذكرها صاحب العروة وغيره، وللفقهاء^٢ فيها أنظار مختلفة، ولكن هذا المختصر لا يسع تفصيلها، والطالب لا بدّ له من مراجعة المطوّلات، والضابط حرمة لبس الحرير الخالص، فمتى صدق هذا العنوان حرم، وإن لم يصدق اللبس الاستقلالي على الأحوط وإلاّ فجائز.

٤٦٥. لبس الحرير الخالص للمحرمة

قال الصادق^٣ في صحيح عيص: «المرأة المحرمة تلبس ماشاءت من الثياب غير الحرير والقفازين».^٢

مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين ثوبي إحرامها وغيرهما.

وفي معتبرة إسماعيل، قال: سألت أبا عبد الله^٤ عن المرأة هل يصلح لها أن تلبس ثوباً حريراً وهي محرمة؟ قال: «لا، ولها أن تلبسه في غير إحرامها». وفي موثّق سماعة أنّه سأل أبا عبد الله^٥ عن المحرمة تلبس الحرير؟ فقال: «لا يصلح أن تلبس الحرير محضاً لا خلط فيه ... إنّما يكره المبهم».^٣

روى الصدوق بإسناده عن الحلبي، عن الصادق^٦: «... وليس يكره إلاّ الحرير المحض».^٤

أقول: الحصر في الأخيرين يقيّد إطلاق الأولين، فيجوز لها لبس الحرير المخلوط، ولا ينافي هذه الأخبار سوى صحيحة يعقوب عنه^٧: المرأة تلبس القميص تزره عليها، وتلبس الحرير والخزّ والديباج؟ فقال: «نعم لا بأس به».^٥

١. المصدر، ص ٢٧٤.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٤٣.

٣. المصدر، ص ٤٢.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٤١.

لكن الرواية غير ظاهرة ظهوراً يعتمد عليه في قبال ما عرفت - في المحرمة، ومما ذكرنا يظهر الخلل في جملة من كلمات الفقهاء، فلاحظ، وتأمل والله الهادي.^١

٤٦٦. لبس الحقّ بالباطل

قال الله تعالى: «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ».^٢
وقال تعالى: «لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ».^٣
الآيتان وإن اختلفتا بيني إسرائيل وأهل الكتاب غير أنّ الحكم ثابت للكل قطعاً، كما أنّ الظاهر عدم الفرق بين أصول الدين وفروعه، فكل قول أو عمل يوجب التباس الحقّ بالباطل، فهو حرام، ومبغوض عند الشارع. وهذا ممّا يحكم به العقل وإن لم يدلّ عليه آية وإن وُرى ولم يكذب.

٤٦٧. لبس الحليّ للمحرمة

الروايات الواردة فيه على طوائف:
منها: ما دلّ على جواز بقاء ما عليها من الحليّ قبل الإحرام مشروطاً بعدم إظهاره للرجال، كصحيح ابن الحجاج،^٤ ومثله صحيح حريز بلا ذكر الشرط المذكور.
ومنها: ما دلّ على الحرمة مطلقاً، كصحيح الحلبي: «المحرمة لا تلبس الحليّ».
ومنها: ما دلّ على جواز لبس الحليّ غير المشهور، كصحيح محمّد بن مسلم: «المحرمة تلبس الحليّ كلّهُ إلّا حليّاً مشهوراً للزينة». وحسنة الكاهلي: «تلبس المرأة المحرمة الحليّ كلّهُ إلّا القرط المشهور، والقلادة المشهورة».^٥
ومنها: ما دلّ على الجواز مطلقاً، كقوله ﷺ: «لا بأس أن تحرم المرأة في الذهب والخز».

١. الحدائق الناضرة، ج ١٥، ص ٨٢-٨٧.

٢. البقرة (٢): ٤٢.

٣. آل عمران (٣): ٧١.

٤. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٣١.

٥. المصدر، ص ١٣٢.

ومنها: مادّل على جواز لبس الخاتم، والمسك، والخلخالين.^١
أقول: أمّا الثانية والرابعة، فهما مقيّدان بغير هما بلا إشكال.
والتأمل في الروايات يفيد جواز إبقاء ما على المرأة من حلّيها حين الإحرام. وأمّا
بعد الإحرام، فإن لبسته بقصد الزينة، فهو حرام، وإلّا فهو جائز إن لم يكن مشهوراً،
كالقرط، والقلادة المشهورتين ونحو ذلك، ويحرم إن كان مشهوراً وإن لم يقصد به الزينة
في غير الخاتم؛ إذ لا يبعد جواز لبسه لها مطلقاً؛ إذ في مادة الاجتماع يرجع إلى إطلاق
قوله تعالى: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ...» أو إلى الأصل، فلاحظ وتدبّر، والله العالم.

□ لبس خاتم الحديد

سبق الإشارة إليه في عنوان «التختم» في حرف «خ».

٤٦٨ و ٤٦٩. لبس الخفّين والجوربين للمحرم

في صحيح معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام: «ولاتلبس سراويل إلّا أن لا يكون لك
إزار ولاخفّين إلّا أن لا يكون لك نعلان».
وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «وأَيّ محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان، فله أن
يلبس الخفّين إذا اضطرّ إلى ذلك، والجوربين يلبسهما إذا اضطرّ إلى لبسهما».^٢
يعنى پوشیدن جوراب و موزه چه ساق داشته باشد که چکمه باشد یا ساق نداشته
باشد - حرام است و در صورت مجبورت عیبی ندارد.

٤٧٠. لبس المخيط على المحرم

نقل الإجماع على تحریمه، لكنّ الروايات لاتثبتها، وإنّما الممنوع فيها عناوين
خاصّة.

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ١٣٤.

ففي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «لا تلبس ثوباً له أزرار وأنت محرم إلا أن تتكسه، ولا ثوباً تدرّعه،^١ ولا سراويل إلا أن لا يكون لك إزار، ولا خفين إلا أن لا يكون لك نعلين».^٢

ويلحق بها القباء؛ لصحيح الحلبي، عنه عليه السلام: «إذا اضطرّ المحرم إلى القباء ولم يجد ثوباً غيره، فليلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي القباء».^٣ ولزيد البحث لا بدّ من مراجعة المطوّلات وكتب الأخبار، ويجوز للمرأة لبس السراويل؛ لصحيح الحلبي.^٤ وأمّا غيره، ففيه إشكال وإن ادّعى العلامة عليه السلام الإجماع على الجواز، فتدبر.

٤٧١. لبس الذهب للرجال

في الشرائع و الجواهر: «وكذا يحرم التختّم بالذهب، بل ومطلق التحلّي به للرجال بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه وعن موضع آخر عنهما - إجماعاً أو ضرورة».

أقول: في موثقة عمّار عن الصادق عليه السلام: «لا يلبس الرجل الذهب، ولا يصلي فيه؛ لأنّه من لباس أهل الجنة».^٥

وكيفما كان المحرّم هو اللبس دون مطلق الاستعمال. ففي صحيح محدّد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في حديث: «إنّ أسنانه استرخت فشدّها بالذهب».^٦

هنا مسائل كما تأتي

١. المتيقّن هو حرمة اللبس، فكلّ ما صدق عليه لبس الذهب، يحرم. وأمّا إذا

١. استاد می فرمود: هر لباسی که دست های انسان در آستین او داخل گردد این گونه لباس را درع می گویند. (كان الأستاذ يقول: كلّ لباس تدخل اليد في كَتفه يسمّى درعاً) می گویم: عمده صدق عرفی است.

٢. وسائل الشیعة، ج ٩، ص ١١٥.

٣. المصدر، ص ١٢٤.

٤. المصدر، ص ١٣٣.

٥. المصدر، ج ٣، ص ٣٠٠.

٦. المصدر، ص ٣٠٢.

لم يصدق اللبس وإن صدق التحلي والتزين، فحرمة مبنية على حجية الإجماع المذكور في كلام صاحب الجواهر^١ ونحن مع احترامنا لهذا المحقق، وإذعاننا بعلمه وخبريته - لانجزم برضا المعصوم من الإجماع المذكور، فالأظهر هو الجواز وإن كان الأحوط هو الترك.

٢. هل يصدق اللبس على الأسنان الذهبية المتعارفة؟ فيه نوع تردد، ومع الشك يجوز؛ للأصل.

٣. يجوز لبسها للنساء حتى حال الصلاة؛ لعدم دليل على المنع، وادّعي عليه الإجماع أيضاً، ويدلّ عليه وعلى جواز إلباس غير البالغين بعض الروايات المعتبرة سنداً^١.

٤. يجوز افتراش الذهب وغيره ممّا لا يعدّ لبساً، بل وكذا التدثّر مضطجعاً أو مستلقياً، كما في النائم؛ لعدم صدق اللبس. نعم، لو اشتمله قائماً أو جالساً، فالظاهر صدق اللباس.

٤٧٢. لبس السلاح للمحرم

قال الصادق^{عليه السلام} في صحيح الحلبي: «المحرم إذا خاف العدو و يلبس السلاح، فلا كفارة عليه». وقال^{عليه السلام} في صحيح ابن سنان: «المحرم إذا خاف لبس السلاح».

وفي صحيح ثن له، قال: سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} أيحمل السلاح المحرم؟ فقال: «إذا خاف المحرم عدواً أو سرقاً، فليلبس السلاح»^٢.

أقول: الرواية الأولى لا دلالة لها حقّ الدلالة - على الحرمة. والثانية بمفهومها تدلّ على حرمة لبس السلاح من دون خوف العدو والسرقة ونحوهما، ويلحق به كلّ ضرورة.

والظاهر أنّ الأمر في الثالثة (أي الصحيح الثاني لابن سنان) ليس للموجب ليكون

١. مستلك العروة الوثقى، ج ٣، ص ٢٢٢. (الطبعة الأولى).

٢. في وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٣٧، ح ١ «إن خ».

٣. المصدر، ح ٢.

مفهومها عدم وجوبه في صورة عدم الخوف حتى يجامع القول بالجواز، بل الأمر للإرشاد أو الجواز؛ لوقوعه مقام توهم الحظر. ثم هذه الرواية لا تدلّ على حرمة حمل السلاح وإن لم يصدق لبسه، كحمل الرمح؛ إذ العمدة هو جواب الإمام لا سؤال الراوي، فيجوز حمل السلاح للمحرم إذا لم يصدق اللبس عليه، فافهم.

□ لباس الشهرة

قال الفقيه الزيدي رحمته الله في عروته:

يحرم لبس لباس الشهرة بأن يلبس خلاف زيّه من حيث الجنس، أو من حيث لونه، أو من حيث وصفه، و تفصيله، وخياطته، كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً، وكذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختصّ بالنساء وبالعكس، والأحوط ترك الصلاة فيهما وإن كان الأقوى عدم البطلان.

وفي صحيح ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب الخزاز، عن الصادق عليه السلام: «إنّ الله يبغض شهرة اللباس»^١ ولم أجد غيره رواية معتبرة سنداً.

وقال سيّدنا الحكيم رحمته الله في مستمسه:

والظاهر منه حرمة اللباس الموجب لشهرة لابسّه بين الناس. ولم أقف عاجلاً على كلماتهم في المقام. نعم، ظاهر الرياض و مفتاح الكرامة في مسألة تزيين الرجل بما يحرم عليه عدم الخلاف في حرمة، لكنّ صريح الوسائل في أحكام الملابس الكراهة، ولا بدّ من مراجعة كلماتهم، فراجع.^٢

أقول: الرواية ظاهرة في الحرمة، ومع ذلك في النفس منها شيء؛ إذ ليس كلّ شهرة بحرام قطعاً مع عدم فرق معقول بين شهرة اللباس وشهرة غيره؛ فإنّا فيه من المتوقّفين. ثمّ الرواية على تقدير استفادة الحرمة - لا تدلّ على بطلان الصلاة فيه وإن كان سائراً بالفعل للمعورة؛ خلافاً للأستاذ الخوئي؛ لأنّ المبغوض هو الشهرة الحاصلة من

١. المصدر، ج ٣، ص ٣٥٤.

٢. مستمك العروة الوثقى، ج ٣، ص ٢٥٥. (الطبعة الأولى).

اللبس، فهو مقدّمة للحرام. على أنّ شروط الصلاة بما أنّها خارجة عن ماهيّتها، لا تكون قريبة، فحرمتها لا تدلّ على فساد الصلاة.

نعم، لو كانت الرواية في خصوص الصلاة، لكان النهي إرشادياً لامحالة إلى عدم صحّة الصلاة فيه، وبطلان الصلاة في اللباس الغصبيّ إنّما هو لأجل الإجماع دون حرمة، كما قرّر في محلّه مفصلاً.

ثمّ إنّ شهرة اللباس قد تكون بلبس الرجال ما يختصّ بالنساء أو عكسه، فيحرم احتياطاً. وأمّا حرمة بعنوانه فلم أجد دليلاً معتبراً عليه؛ فإنّ الروايات بين ما لم يتمّ سنده، وما لم يتمّ دلّالته^١. وأمّا لبس العالم لباس الجنديّ أو عكسه، فقد يكون لغرض وقد لا يكون سبباً للشهرة، فإطلاق كلام العروة ممنوع.

٤٧٣. لبس القفازين للمرأة المحرمة

في صحيح عيص، قال الصادق (عليه السلام): «المرأة المحرمة تلبس ماشاءت من الثياب غير الحرير، والقفازين»^٢.

قال سيّدنا الأستاذ: «قفازين بهجاء دستکش امروزه بوده كه زنان عرب در آن تاريخ، پارچه‌ای را بر از پنبه نموده و برای دفع سرما به دست خود می‌پوشانیدند».

□ لبس ملابس أعداء الله

في رواية السكوني والهروي عن الصادق (عليه السلام): «إنّه أوحى الله إلى نبيّ من أنبيائه: قل للمؤمنين: لا تلبسوا لباس أعدائي، ولا تطعموا مطاعم أعدائي، ولا تسلكوا مسالك أعدائي، فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي»^٣.

أقول: أسناد الرواية ضعيفة، والدلالة أيضاً غير ثابتة؛ فإنّ انسحاب الحكم الثابت على الأمم السالفة علينا، محتاج إلى دليل جامع، فتأمّل.

١. راجع: وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٤ و ٣٦٧، ج ١١، ص ٢٧٢ و ٢٧٧، ج ١٢، ص ٢١١.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٤٣.

٣. المصدر، ج ٣، ص ٢٧٩.

٤٧٤. الإلحاد في أسماء الله

قال الله تعالى: «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»^١.

قيل: «اللحد» و«الإلحاد» بمعنى واحد، وهو التصرف، والميل عن الوسط إلى أحد الجانبين. ومنه لحد القبر؛ لكونه في جانبه، بخلاف الضريح الذي في الوسط، فقراءة «يُلْحِدُونَ» بفتح الياء من المجرد- و«يُلْحِدُونَ» بضم الياء من باب الإفعال- بمعنى واحد، ونقل عن بعض اللغويين: «اللحد» بمعنى الميل إلى جانب. و«الإلحاد» بمعنى الجدل و المحاربة.

قال في مجمع البيان:

أي دعوا الذين يدعون بأسماء الله تعالى عما هي عليه، فيسمون بها أصنامهم، ويغيرونها بالزيادة والنقصان، فاشتقوا «الآلات» من «الله» و«العزى» من «العزير» و«منات» من «المنان» عن ابن عباس ومجاهد.

وقيل: إن معنى «يلحدون في أسمائه»، يصفونه بما لا يليق به، ويسمونه بما لا يجوز تسميته به، وهذا أعم فائدة، ويدخل فيه قول الجبائي: «أراد تسميتهم المسيح بأنه ابن الله». وفي هذا دلالة على أنه لا يجوز أن يسمى الله تعالى إلا بما سمي به نفسه، انتهى كلامه.

أقول: وعليك بمراجعة التفاسير. وأمّا دلالة الآية على توقيفية أسماء الله تعالى كما ذكره الطبرسي^٢ أخيراً، فمحلل منع، وفضلناه في صراط الحق، فراجع الجزء الثاني منه. وعلى كل، لا بعد في دعوى ظهور الآية في منع إطلاق أسمائه تعالى على غيره بأن يكون هو المراد من الإلحاد، ولا بد من إخراج أسمائه المشتركة، كالرحيم، والمعين، والرؤف ونحوها، ويحتمل إرادة إطلاق أسمائه تعالى على الأصنام والأوثان على نحو التعظيم دون مجرد العلمية.

□ لحم الخنزير

لا شك في حرمة أكله كتاباً وسنةً وهي في دين الإسلام واضحة، وقد مرّ في بحث اللحوم المحرّمة في عنوان «الأكل» في حرف «أ».

□ ملاحاة الرجال

في صحيح الحسن الكندي عن الصادق عليه السلام، قال: «قال جبرئيل للنبي صلى الله عليه وآله: إياك وملاحاة الرجال»^١.

وفي صحيح محمد بن مسلم، قال: سئل الصادق عليه السلام عن الخمر. فقال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن أول ما نهاني عنه ربّي عزّ وجلّ عن عبادة الأوثان، وشرب الخمر، وملاحاة الرجال»^٢. أقول: الملاحاة: العداوة، والنهي عنها في الروايات غير عزيز، لكن الظاهر، بل المقطوع عدم الحرمة؛ لعدم الاختصاص بالمؤمنين، بل إنّه للإرشاد إلى ما يترتب عليها من المعاصي، وتشويش الفكر، وغمض العيش، كما هو محسوس، وقد مرّ ما يتعلّق بالمقام في هيئة «البغض» في حرف «ب» في الجملة.

ويحتمل أن تكون بمعنى المنازعة كما في البحار نقلاً عن الجزري: «نهيت عن ملاحاة الرجال: أي مقاولتهم ومخاصمتهم، تقول: لاحتته ملاحاةً ولحاءاً إذا نازعته»^٣. وكأنّ المعنيين قريبان، ولاحظ عنوان «المراء» في حرف «م».

٤٧٥. التذاذ المعتكف بالريحان

في الصحيح عن الباقر عليه السلام: «المعتكف لا يشمّ الطيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يماري، ولا يشتري، ولا يبيع»^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٥٦٩.

٢. بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٢٧.

٣. المصدر.

٤. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٤١٢.

٤٧٦. لطح رأس الصبي بالدم

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «... (كان) ناس يلطخون رأس الصبي بدم العقيقة، وكان أبي يقول: ذلك شرك».

وفي صحيح عاصم عنه عليه السلام، قلت له: أيؤخذ الدم فيلطح به رأس الصبي؟ فقال: «ذلك شرك»، قلت: سبحان الله شرك؟ فقال: «لِمَ لم يكن ذاك شركاً؛ فإنه كان يُعمل في الجاهلية، ونُهي عنه في الإسلام».^١

لم أجد المسألة عاجلاً في كلام الأصحاب حتى أعرف نظرهم فيها، وأنهم يلتزمون بالحرمة أم لا؟ ولكن لا معدل عن الروایتين، قال بهما قائل أم لا. نعم، لا يتعدى من الصبي إلى الرجل وإن لم يبعد إلحاق الصبية بالصبي. وجه الأول أن المنهي هو عمل الجاهلية وهو غير معلوم بحدوده، فلا بد من الأخذ بما في الروایتين. ووجه الثاني عدم الفرق بين الصبي والصبية عند العرف، فلاحظ، والله العالم.

٤٧٧. لطم الخد في المصيبة

سبق ذكر ما يدل على حرمة في حرف «خ» من هيئة «الخممش»، فراجع.

٤٧٨. ملاعبة الزوجين عند المميّز

لا يبعد حرمة ملاعبة الزوجين بوجه غير متعارف عند حضور ناظر مميّز، فضلاً عن بالغ ولو كان ابنهما، وسنذكر دليلاً في عنوان «الاستئذان» لكن لا بعد في جوازها عند زوجته الثانية مثلاً، وكذا يمكن القول بجواز التقبيل بمحض من أمه أو أمها العجوزة البالية، فلاحظ. وأما التقبيل والمصافحة، بل المعانقة مع الزوج أو الزوجة حين السفر ذهاباً وإياباً بغير شكل شهواني، فالظاهر جوازه؛ لأصالة البراءة.

□ اللعب بالشطرنج

تقدّم بحثه في هيئة «الشطرنج» في حرف «ش»، فراجع.

□ اللعب بالنرد والأربعة عشر

في صحيح معمر عن الرضا عليه السلام: «النرد والشطرنج والأربعة عشر^١ بمنزلة واحدة، وكلّ ما قور عليه، فهو ميسر»^٢.

أقول: وحيث إنّ اللعب بالشطرنج كما مرّ - حرام، فيستنتج من الرواية حرمة اللعب بالنرد والأربعة عشر أيضاً، وقد دلّت على حرمة النرد روايات أخرى، لكن أساندها لا تخلو عن خلل، ولكن استفادة الحرمة من دون المراهنة من الرواية محلّ نظر.^٣ وأمّا تحديد هذه الأمور الثلاثة موضوعاً - على وجه دقيق، فلا بدّ من مراجعة من هو عارف بها.

□ اللعب بالغلام

سيأتي بحثه قريباً في عنوان «اللواط».

□ اللعن في الجملة

في صحيح الثمالي، قال: سمعت الباقر عليه السلام يقول: «إنّ اللعنة إذا خرجت من فيّ صاحبها، تردّت فيما بينهما، فإن وجدت مساعاً وإلا رجعت على صاحبها»^٤.
ظاهر اللعن في عرف المتشرّعة حرمة ما يلعن لاجله إلا فيما قامت القرينة على خلافه، فرجوع اللعن على اللّاعن دليل على حرمة لعن غير المستحقّ، فتأمل.

١. قد تعرّض صاحب مجمع البحرين في مادة «عشر» وصاحب الجواهر في شرح كتاب الشهادات من الشرائع تفسير «الأربعة عشر»، فلا حظ.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٤٢.

٣. لعلّ كلمة «قور» تدلّ على المراهنة وهي حرام، فحرّم كلّ ما فيه المراهنة.

٤. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٦١٣.

ثم إن الذي لا يستحقّ اللعن هو المسلم أو المؤمن الذي لم يلعن أولاً، وإلا فيجوز لعنه انتصاراً وانتقاماً، كما مرّ. وهل المتجاهر بالفسق يستحقّ اللعن أم لا؟ فيه تردّد وإن كان الأظهر أن المبتدع يستحقّه.

٤٧٩. الإلقاء في التهلكة

قال الله تعالى: «وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ»^١.

أقول: الظاهر رجوع النهي إلى الإفراط في الإنفاق حتى يصبح لا مال له، فيهلك. ويحتمل شموله للتفريط فيه أيضاً؛ فإنّ الجهاد إذا لم ينفق فيه حسب الحاجة، كان للمسلم تهلكة في دينه ودنياه. ولا يبعد القول بشمول النهي أكثر من هذا وهو إلقاء النفس في التهلكة من أيّ سبب كان، والتهلكة كلّ ما كان عاقبته إلى الفناء والهلاك، كما قيل.

□ إلقاء السمّ في بلاد المشركين

في رواية السكوني الضعيفة عن الصادق عليه السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «نهى رسول الله أن يُلقَى السمّ في بلاد المشركين»^٢.

ذهب جماعة إلى تحريمه. وذهب جمع إلى الكراهة لأجل ضعف الرواية. نعم، إذا استلزم إلقاء السمّ المذكور قتل الأطفال والنساء وغيرهما ممّن يحرم قتله من المشركين، حرّم جزماً في غير فرض الاضطرار في حالة الحرب.

٤٨٠. إلقاء المحرم الحلّة عن البعير

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «إن ألقى المحرّم القرداء عن بعيره، فلا بأس، ولا يُلقَى الحلّة».

١. البقرة (٢): ١٩٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٣٦.

وفي صحيح آخر: «إنّ القراد ليس من البعير والحلمة من البعير»^١.
وإن شئت البحث في تفسير لفظة «الحلمة» وفهم ذلك الحيوان، لاحظ الحدائق الناضرة
للمحدث البحراني^٢ وإن كان كلامه غير خال عن شيء^٣.

٤٨١. إلقاء المحرم القملة من بدنه

يدلّ على حرمة جملة من الروايات بعضها معتبر سنداً، فلاحظ^٣.
وتجوز سيّدنا الأستاذ الخوئي إتياء غير قويّ.

□ إلقاء ما في البطن

في معتبرة إسحاق: قلت لأبي الحسن^{عليه السلام}: المرأة تخاف الحبل، فتشرب الدواء، فتلقي ما
في بطنها؟ قال: «لا»، فقلت: إنّما هو نطفة؟ فقال: «إنّ أوّل ما يخلق نطفة»^٤.
أقول: الإلقاء المذكور حرام بأيّ سبب كان، ولا فرق أيضاً بين كونه من الحامل
وغيرها وهو واضح، وقد ذكرناه في حرف «س» ولاحظ أيضاً كتابنا الفقه و مسائل
طبيّة».

ومنه يظهر حرمة ما اشتهر من العمل المسمّى بـ «كورتاز» عند الأطباء.
قال المحقق^{عليه السلام} في ديات الشرائع: «ولو ألقّت المرأة حملها مباشرة أو تسبباً، فعليها دية
ما ألقّتها، ولا نصيب لها من هذه الدية».
وقال صاحب الجواهر في شرحه:

بلا خلاف ولا إشكال في ثبوت الدية عليها، بل وفي عدم إرثها أيضاً مع العمد، وقد
سمعت التصريح به في صحيح أبي عبيدة عن الصادق^{عليه السلام} ... ونحوه غيره؛ مضافاً إلى
العمومات. وأمّا الخطأ، فقد عرفت الكلام فيه في كتاب المواريث.

١. المصدر، ج ٩، ص ١٦٥.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٥، ص ٥١٠.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٦٣ و ١٦٥.

٤. المصدر، ج ١٩، ص ١٥، ج ٢٩، ص ٢٥ (في نسخة الكمبيوتر).

وقال المحقق: «ولو أفرعها مفرع، فألقته، فالدية على المفرع»، وفي الجواهر: «بلا خلاف ولا إشكال؛ للعمومات، وللنصوص المتقدمة».^١
أقول: دية الجنين حسب مراتب عمره مختلفة، والمسألة ذات تفصيل، لا مجال لتقريره هنا.^٢

تَقَمَّة

إذا تعمّد متعمّد في إلقاء الجنين وإجهاضه بعد تعلّق الروح به، و فرض حياته حياة إنسانية - هل يثبت القود على المتعمّد؟

في الشرائع و الجواهر:

ولو ولجت فيه (الجنين) الروح، فديته كاملة للذكر، ونصف للأنثى، في الحرّ المسلم والذميّ بلا خلاف ولا إشكال، لما سمعته من النصوص المعتضة بالعمومات.^٣
فتجب الكفّارة هنا مع مباشرة الجناية بلا خلاف ولا إشكال؛ لتحقّق موجبها.^٤
وقال في محلّ آخر: - ولو ضربها (أي الحامل) فألقته، فمات عند سقوطه، فالضارب قاتل يقتل إن كان عمداً.

وفي الجواهر: لتحقق موضوع القصاص فيه و هو إزهاق الروح المحترمة... ويضمن الدية في ماله إن كان شبيهاً (بالعمد) ويضمنها العاقلة إن كان خطأ... وتلزمه الكفّارة؛ لتحقق موضوعها وهو قتل الإنسان الكامل...^٥

أقول: فظهر أنّ الجنين الذي ولجته الروح إن مات خارج الرحم، يثبت به القصاص في فرض العمد كغيره؛ عملاً بعمومات القرآن والسنة، أو إطلاقاً لهما. وأمّا إذا قتل في الرحم، فالدية الكاملة، سواء أكان عمداً أو سهواً، وذلك لأجل الأحاديث الواردة في

١. جواهر الكلام، ج ٤٣، ص ٣٧٤.

٢. راجع: الوافي، ج ٩.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٩، الباب ١٩ من أبواب ديات الأعضاء.

٤. جواهر الكلام، ج ٤٣، ص ٣٦٤.

٥. المصدر، ص ٣٦٦.

٦. المصدر، ص ٣٨١.

المقام ولا خلاف فيه، كما نقله صاحب الجواهر.
ومن هنا تعرف بالنظر الدقيق فيما ذكرناه في كتابنا الفقه ومسائل طبيّة اشتباه المؤلف وخلطه بين القسمين، ولاحظ تفصيل البحث في ذلك الكتاب،^١ والله الهادي.

□ تلقّي الركبان والقوافل للاشتراء

قد سبق في عنوان «الاشتراء» في اشتراء ما يتلقّى في حرف «س» أنّ ما دلّ على حرمة ضعيف.

□ تلقين الحاكم أحد الخصمين

قال المحقّق في الشرائع: «لا يجوز للحاكم أن يلقّن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه، و (كذا لا يجوز) أن يهديه لوجوه الحجاج؛ لأنّ شرع ذلك يفتح باب المنازعة وقد نصب لسدّها...».

وقال الشارح العلامة في ضمن كلامه في الجواهر:

لا يندرج في الفرض تلقينه بعد العلم بكونه على الحقّ؛ إذ هو من المعاونة على البرّ وإن كان فيه فتح لباب المنازعة؛ إذ لا دليل على حرمة مطلقاً أو من القاضي في جميع الأحوال ... ثمّ إنّ الظاهر اختصاص الحكم بالمزبور، أمّا غيره، فلا دليل على حرمة التلقين عليه بعد فرض عدم العلم بفساد الدعوى، بل إن لم يكن إجماع في القاضي أمكن المناقشة في تحريره عليه، فضلاً عن غيره...^٢

ومنه يظهر حرمة تلقين المدّعين دعوى باطلة وحماتهم من قبل المحامين إذا علموا فساد الدعوى؛ فإنّه إعاقة على الظلم، وقد شاع هذا العمل المحرّم اليوم بين الناس.

ثمّ إنّّه على فرض حرمة التلقين على الحاكم هل يحرم التلقّي والتلقّن على المترافع أم لا؟ فيه وجهان، ولا كثير بعد في الأوّل كما لا يخفى على المتأمل.

١. الفقه ومسائل طبيّة، ج ١، ص ٦٠ - ٦٢ (المطبوع في عام ١٤٢٤ هـ، ق = ١٣٨٢ هـ، ش).

٢. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ١٤٣ و ما بعدها.

٤٨٢. لمس غير المحارم

في رواية غير معتبرة سنداً عن الباقر عليه السلام: «ما من أحد إلا ويصيب حظاً من الزنا، فزنا العينين النظر، وزنا الفم القبلة؛ وزنا اليدين اللمس صدق الفرج ذلك أو كذب».^١
وفي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: هل يصابح الرجل المرأة ليست بذات محرم؟ فقال: «لا، إلا من وراء الثوب».^٢
أقول: المستفاد من صحيح أبي بصير بضميمة الفهم العرفي أو الذوق المتشعري أمور:

١. حرمة لمس الأجنبية بأي موضع من بدنه أي موضع من بدنها.
 ٢. حرمة لمس الأجنبية على الأجنبية كذلك.
 ٣. جواز لمس المحارم سوى العورة وكذا غمز بدنهم بلا شهوة.
- ولاحظ عنوان «الغمز» في ما سبق.

□ اللمز

قال الله تعالى: «وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ...» وقال الله تعالى في سورة الحجرات: «وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ».^٣
أقول: لم يثبت تفسير اللمز تفسيراً معتبراً بما هو محكوم بحكم جديد غير ما مرّ ويأتي في المحرمات، الله العالم.

٤٨٣ و ٤٨٤. اللواط

اللوواط في اللغة: الإلصاق والإلحاق، فهو لا يلزم الدخول، كما لا يخفى. ونحن فصلنا القول في اللواط بمعنى الإدخال، والثقب في حرف «أ» و هنا نقول:

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٣٨.

٢. المصدر، ص ١٥١.

٣. الحجرات (٤٩): ١١.

قال المحقّق وصاحب الجواهر في كتاب الحدود:^١

(أمّا اللواط، فهو وطء الذكران) من الآدميّ (بإيقاب وغيره)، واشتقاقه من فعل قوم لوط، وحرّمته من ضروريّ الدين فضلاً عمّا دلّ عليه في الكتاب المبين، وسنة سيّد المرسلين وآله الطيّبين الطاهرين....

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «لو كان ينبغي لأحد أن يرجم مرّتين لرجم اللوطي». وفي آخر عنه: «اللواط ما دون الدبر، والدبر هو الكفر...»، وسأله حذيفة عن اللواط؟ فقال: «بين الفخذين». وسأله عن الوقب؟ فقال: «ذلك الكفر بما أنزل الله على نبيّه (صلى الله عليه وآله)». والمراد بالإيقاب على ما في المسالك إدخال الذكر ولو بعض الحشفة....

وعلى كلّ حال، فالظاهر أنّ إطلاق اللواط على غيره من التفخيذ أو الفعل بين الألتين من المجاز، وإدراج المصنّف له في تعريفه تبعاً للنصوص التي: منها ما سمعته بل ربّما كان الظاهر من بعضها كونه المراد من اللوطي. وكيف كان (فكلاهما لا يثبتان إلّا بالإقرار أربع مرّات) الذي قطع به الأصحاب....

وإن لم يكن إيقاباً، كالتفخيذ، وبين الألتين، فحدّه مائة جلدة...، بل في المسالك هو المشهور، وعليه سائر المتأخّرين، بل عن صريح الانتصار، وظاهر الغنية الإجماع عليه؛ للأصل والاحتياط، وخبر سليمان بن هلال المنجبر بما عرفت عن الصادق (عليه السلام) في الرجل يفعل بالرجل؟ فقال: «إن كان دون الثقب، فالحدّ. وإن كان ثقب، أقيم قائماً ثمّ ضرب بالسيف». الظاهر في كون المراد من الحدّ فيه الجلد، (وقال في النهاية: يرجم إن كان محصناً، ويجلد إن لم يكن)، بل في المسالك حكاية عن القاضي وجماعة جمعاً بين الروايات السابقة المشتملة على أنّ حدّه حدّ الزاني، وبين ما دلّ على قتله بحمل الأوّل على غير الموقب. والثاني عليه، عن المختلف نفى البأس فيه.

(والأوّل أشبه، ويستوي فيه الحرّ والعبد، والمسلم والكافر)، مع عدم كون الفاعل والمفعول مسلماً وإلّا قتل، كما عرفت (والمحصن وغيره، ولو تكرّر منه الفعل وتخلّل الحدّ منه مرّتين، قتل في الثالثة. وقيل: في الرابعة وهو أشبه، وأحوط في الدما، وقد سبق

١. جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٧٤، ما بين القوسين عبارة الشرائع وغيره عبارات صاحب الجواهر (ع).

الكلام فيه في الزنا الذي يظهر من غير واحد الإجماع على عدم الفرق بينه وبين ما هنا في ذلك، مضافاً إلى ما في الغنية من الإجماع أيضاً، فيخصّ به حيثنّ ما دلّ على قتل أرباب الكبائر في الثالثة، والله العالم.

أقول: إذا عرفت هذا، فإليك روايات المسألة:

الرواية الأولى: قال الباقر عليه السلام في موثقة زرارة: «الملوط حدّه حدّ الزاني»^١.
الظاهر أنّ «الملوط» اسم فاعل من التفعيل وليس باسم مفعول من الثلاثي المجزّد، فمعناه أنّ حدّ اللاطي حدّ الزاني.

الرواية الثانية: عن محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، قال: قرأت بخط رجل أعرفه إلى أبي الحسن عليه السلام، وقرأت جواب أبي الحسن عليه السلام بخطه: هل على رجل لعب بغلام بين فخذه حدّ؟ فإنّ بعض العصابة روى أنّه لا بأس بلعب الرجل بالغلام بين فخذه. فكتب: «لعنة الله على من فعل ذلك». وكتب أيضاً - هذا الرجل ولم أر الجواب - ما حدّ رجلين نكح أحدهما الآخر طوعاً بين فخذه ما توبته؟ فكتب: «القتل»، و ما حدّ رجلين وُجدا نائمين في ثوب واحد؟ فكتب «مائة سوط»^٢.

الرواية الثالثة: في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إذا أخذ الرجل مع غلام في لحاف مجرّدين، ضرب الرجل وأدب الغلام»^٣.
وهذا مباحث كما تأتي:

المبحث الأول: أنّ الرواية الأولى والثالثة لا إشكال فيهما سنداً. وأمّا الثانية، فطريق الشيخ إلى الحسين صحيح على المشهور في المشيخة، وعندي غير معتبر، وقول الحسين الثقة: «و قرأت جواب أبي الحسن بخطه» يكفي لإثبات قول الإمام عليه السلام. وقوله: «ولم أر الجواب» يضعف اعتبار الجملات الباقية؛ لاحتمال جعلها من الرجل السائل؛ فإنّه مجهول الحال، وبالجمله هي غير ثابتة من الإمام عليه السلام.

المبحث الثاني: أنّ مضمون الرواية الثالثة قد مرّ بشكل مفصل في حرف «ج» في

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤١٦.

٢. المصدر، ص ٤١٧.

٣. المصدر، ص ٤٢١.

عنوان «الجمع» فراجع.

المبحث الثالث: لا بعد في شمول إطلاق الرواية الثانية لصورة اللعب بفخذ الغلام من وراء الثياب أيضاً؛ لعدم ما يوجب صرف إطلاقه إلى خصوص فرض خلع الثياب فتأمل.

المبحث الرابع: الظاهر عدم خصوصية في الفخذ وانسحاب الحكم إلى تمام بدن الغلام، فافهم، بل يمكن أن يقال بحرمة مطلق اللعب الحيواني مع الأجنيبات والغلمان؛ اعتماداً على مذاق المتشرعة الكاشف عن نظر الشارع.

المبحث الخامس: شمول الرواية الأولى للمقام غير ظاهر؛ لقوة انصراف اللواط إلى الدخول، فالمراد بالملوط هو الموقب، ولا أقل من الشك في ذلك.

المبحث السادس: لولا قطع الأصحاب باعتبار أربع مرّات في الإقرار، لأمكن المناقشة فيه؛ لعدم قيام دليل معتبر عليه في المقام، فتأمل.

المبحث السابع: لا دليل يعتمد عليه في إثبات الحدّ جلدًا كان أو قتلاً. وإن قيل بالتعزير في غير مورد صحيح أبي بصير، لم يكن بعيداً عن الصواب.

المبحث الثامن: هل الإجماع المنقول المتقدم ذكره، يوجب تقييد ما دلّ على قتل أرباب الكبائر-سوى الزنا- في الثالثة أو يلحق المقام بالزنا بقتل المرتكب في الرابعة أم لا؟ فيه تردد، والأشبه بأصولنا الثاني. ثم لا شك في عدم الفرق في الحكم المذكور وخباثته بين الفاعل والمفعول، كما في الزنا وإتيان الذكران.

٤٨٥. اللهو

قال الله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ»^١.

قال بعض السادة المفسرين:

اللهو ما يشغلك عما يهتك، وهو الحديث الذي يلهي عن الحق بنفسه، كالحكايات

الخرافية، والقصص الداعية إلى الفساد والفجور، أو بما يقارنه، كالتغني بالشعر، أو بالماهي، و المزامير، والمعازف، فكل ذلك يشمل لهو الحديث.

وفي حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام عَدَّ الاشتغال بالماهي من الكبائر^١.
وفي صحيح عنبسة عن الصادق عليه السلام: «استماع اللهو والغناء ينبت النفاق كما ينبت الماء الزرع»^٢.

وفي موثقة زرارة عنه عليه السلام: أَنَّهُ سئل عن الشطرنج وعن لعبة شبيب التي يقال لها: لعبة الأمير، وعن لعبة الثلث؟ فقال: «أرايتك إذا ميز الله الحقَّ والباطل مع أيَّهما تكون؟ قال: مع الباطل قال: «فلا خير فيه»^٣.

أقول: لا يستفاد من الآية الكريمة حرمة اللهو من حيث إنه لهو، بل اللهو المضلُّ عن سبيل الله الموجب لأخذ آيات الله هزواً.

والرواية الأخيرة أيضاً لا تدلُّ على الحرمة؛ لعدم دليل معتبر على حرمة الباطل؛ ونفي الخيرية يجامع الكراهة أيضاً.

وأما الثانية: ففي استفادة الحرمة منها تردّد بل منع والمتن غير مفهوم بنحو واضح، وإلا كانت رؤية اللهو أيضاً تنبت النفاق، ثم إنه لم يرد في الزنا والقتل و سائر الكبائر الموبقة أنها تنبت النفاق، فكيف اللهو ينجرُّ إلى إنكار الخالق قلباً؟ والمتيقّن من الرواية الأولى هو حرمة ما يصدّ الإنسان عن ذكر الله. وبالجملّة، المحرّم هو عنوان الاشتغال بالماهي. واعلم، أن الروايات في الموضوع كثيرة غير أن أسنادها ضعفاً، فلذا أهملنا نقلها، والله العالم بأحكامه.

مبلغ المسألة في الفقه

في الشرائع و الجواهر:

لا خلاف ولا إشكال في أن اللعب بآلات القمار كلّها حرام، كالشطرنج، والنرد...

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦١.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ٢٣٦.

٣. المصدر، ص ٢٣٨.

والأربعة عشر وهي قطعة من خشب فيها حفر في ثلاثة أسطر، ويجعل في الحفر حصي صغاراً مثلاً للعب وغير ذلك، كالأخاتم الذي يلعب به في زماننا، ونحوه، سواء قصد الحذر، أو اللهو، أو القمار.

لا خلاف أيضاً في أنّ العود والصنج وغير ذلك من آلات اللهو حرام، بمعنى أنّه يفسد فاعله، ومستمتع به الإجماع بقسميه عليه.^١

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله في مكاسبه :

لكنّ الإشكال في معنى اللهو؛ فإنّه إن أريد به مطلق اللعب، كما يظهر من الصحاح و القاموس، فالظاهر أنّ القول بحرمة شاذّ مخالف للمشهور والسيرة؛ فإنّ اللعب هي الحركة لا لغرض عقلائي، ولا خلاف ظاهراً في عدم حرمة على الإطلاق.

نعم، لو خصّص اللهو بما يكون من بطر، وفسر بشدة الفرح كان الأقوى تحريمه، ويدخل في ذلك الرقص، والتصفيق، والضرب بالطشت بدل الدفّ، وكلّ ما يفيد فائدة آلات اللهو. ولو جعل مطلق الحركات التي لا يتعلّق بها غرض عقلائي مع انبعاثها عن القوى الشهوية، ففي حرمة تردّد....

وأخيراً إليك جملات من كلام سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه):

لا خلاف بين المسلمين قاطبةً في حرمة اللهو في الجملة، بل هي من ضروريات الإسلام ... الثالثة: الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة على حرمة استعمال الملاهي والمعاذف ... وفيه أنّ هذه الروايات إنّما تدلّ على حرمة قسم خاصّ من اللهو، أعني الاشتغال بالملاهي والمعاذف، واستعمالها في ذلك، بل حرمة هذا القسم من ضروريات الدين بحيث يعدّ منكراً خارجاً عن زمرة المسلمين، وإنّما الكلام في حرمة اللهو على وجه الإطلاق، وواضح أنّ هذه الأخبار لا تدلّ على ذلك ... والحاصل أنّه لا دليل على حرمة اللهو على وجه الإطلاق، وممّا ذكرناه ظهر أيضاً إنّنا لا نعرف وجهاً صحيحاً لما ذكره المصنّف من تقوية حرمة الفرح الشديد.^٢

أقول: نحن وإن لم نحصل تواتر الأخبار وقطعية الإجماع كما لم نحصل من الكتاب

١. جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٣ (كتاب الشهادات).

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٤٢٠-٤٢٣.

والسنة المعتبرة ما يعتمد عليه غير أنه لا يمكن الفتوى بجواز مطلق اللهو؛ إذ لا أقل من حكاية كلمات الفقهاء من مذاق الشرع، و مفاوضات الأمور المذكورة عنده. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا إطلاق ولا عموم يعتمد عليهما، وحينئذ، فلا بد من الأخذ بالقدر المتيقن من أفراد اللهو ومصاديقه والحكم بحرمتها على نحو الاحتياط الواجب، وإليك ذكر بعضها مما أذكر عاجلاً:

١. ضرب الطنبور مطلقاً.

٢. الدف، وضرب الطبل، لكن في غير ما تعارف استعمالها في مواقع التعزية والحرب على اختلاف رسوم البلاد، بل لا يبعد جواز الدف في الأعراس والختان؛ لعدم إجماع على منعه، كما عرفت، وما ذكره العلامة رحمته من العموم، قد عرفت فقده.

٣. الرقص. ولكن من يقول بجواز رقص الزوجة لزوجها أو عند النساء من دون تهيج لم يكن ملوماً ومدفوعاً بدليل قوي، ويحتمل جوازه للرجال عند الرجال، في بعض الأيام لا دائماً، ولا اتخاذه شغلاً.

٤. التصفيق إذا كان بداع شهواني صرف. وأما إذا كان بداع عقلائي غير شهواني، فالأظهر عدم حرمة، ويحتمل جوازه مطلقاً وهو الأظهر.

٥. استعمال آلات اللهو المعروفة في زماننا، ونظائرها مما ستحدث.

٦. استماع الأصوات الصادرة من الآلات المذكورة بمعونة فعل الإنسان؛ لإجماع الجواهر، ورواية عنيسة المقتدمين. وهل يلحق بالاستماع النظر في المنظورات، كما في الرقص؟ فيه وجهان. وحيث إننا لم نطمئن بدلالة الرواية على الحرمة، ولا بحكاية الإجماع المذكور عن رضى المعصوم، أو عن دليل لو وصل إلينا لكان معتبراً ومقبولاً، لانجزم بحرمة النظر والاستماع المذكورين، والله سبحانه تعالى العالم بأحكامه.

«م»

٤٨٦. التمثيل

في الصحيح عن الصادق عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبعث سريةً، دعاهم، فأجلسهم بين يديه، ثم يقول: سيروا بسم الله... ولا تغلّوا، ولا تمثّلوا، ولا تغدروا...»^١. وفي رواية عن رسول الله ﷺ: «من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل». قيل: يا رسول الله، ما الحدث؟ قال: «من قتل نفساً بغير نفس، أو مثلاً مثلاً بغير قود، أو ابتدّع بدعةً بغير سنة، أو انتهب نهباً ذات شرف». فقيل: ما العدل؟ قال: «الفدية»، قيل: ما الصرف؟ قال: «التوبة»^٢. ولكن في سندها مجاهيل.

وفي الشرائع:

«ولا يجوز التمثيل بهم». وفي الجواهر: يقطع الأنف والأذان ونحو ذلك في حال الحرب بلا خلاف أجده فيه، كما سمعته من النهي عنه في النصوص السابقة، مضافاً إلى ما عن علي عليه السلام عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تجوز المثلة ولو بالكلب العقور». وإلى مخافة استعمالهم إياها مع المسلمين، بل مقتضى النصوص وأكثر الفتاوى عدم الفرق في ذلك بين حال الحرب وغيره، وبين ما بعد الموت وقبله، بل لا فرق أيضاً بين ما لو فعلوا ذلك بالمسلمين وعدمه وإن كان مقتضى قوله تعالى: «الْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ» الجواز، لكن

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤٣.

٢. المصدر، ج ١٩، ص ١٨.

إطلاق النَصِّ والقَتْرَى يقتضي عدمه.^١

أقول: ويمكن إلحاق غير حال الحرب بها بطريق أولى. نعم، لا يبعد الجواز؛ انتصاراً أو انتقاماً، كمن مثل مسلماً ثم مثل به لما مرَّ في بحث «السبِّ». وإطلاق دليل المنع لا يعارضه ضرورة عدم تعارض بين الأدلة المشتمة على الأحكام الثابتة للموضوعات بعناوينها الأولى، و بين المشتمة عليها لها بعناوينها الثانوية تأخير كلام الجواهر مردود إليه.

قال المحقق في قصاص الشرائع: ولا يقتص (القاتل) إلا بالسيف، ولا يجوز التمثيل به، بل يقتصر على ضرب عنقه ولو كانت جنايته بالتغريق أو بالتحريق أو بالثقل أو بالرضخ. وعقَّبه في الجواهر:^٢ وفاقاً للأكثر، كما في المسالك، بل المشهور كما في غيرها، بل في محكي الخلاف إجماع الفرق وأخبارهم على أنه إذا قتل غيره بما فيه القود من السيف والحرق والخنق...؛ فإنه لا يستفاد منه إلا بحديدة، ولا يقتل مثل ما قتله، وهو الحجّة بعد النهي في أخبار كثيرة عن المثلة به^٣ و أنها لا تجوز في الكلب العقور، أنها من الإسراف في القتل المنهي عنه

أقول: لا تقبل ما قالوه في فرض الانتقام ويكفي في رده قوله تعالى: والحرمان قصاص.

□ مدح من لا يستحق المدح

حرمه بعض الفقهاء العظام وقد تعرّض له شيخنا الأنصاري رحمه الله في مكاسبه، والأظهر عدم حرمة بعنوانه، وما استدللّ له ضعيف، ومن أراد التفصيل، فعليه بشروح المكاسب.

□ مدّ العينين إلى ما متّع به الكفار

قال الله تعالى: «وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

١. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥٦٢. (الطبعة القديمة).

٢. المصدر، ج ٤٢، ص ٢٩٦.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٩، الباب ٦٢ من أبواب القصاص في النفس، و مستدرک الوسائل، الباب ٥١ من أبواب القصاص في النفس.

لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى»^١.

وقال الله تعالى: «لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ
وَأخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ»^٢.

والظاهر أنَّ المراد بالمنهي عنه هو التعلّق النفسي والرغبة والميل. وأمّا النهي،
فيحتمل أن يكون مختصاً بالنبِيِّ ﷺ كما عن بعض المتكلّمين، ويحتمل أن يكون
إرشادياً غير مولوي، فيعمّ الجميع، ويحتمل أن يكون مولوياً متعلّقاً بالجميع، ولعلّ
الأوسط أوسط بقرينة قوله تعالى: «وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ» في الآية الثانية؛ فإنّ النهي فيه إرشادي.

□ المراء

قال العلامة المجلسي رحمه الله:

المراء: الجدل. ويظهر من الأخبار أنَّ المذموم منه هو ما كان الغرض فيه الغلبة، وإظهار
الكمال، والفخر، أو التعصّب، وترويج الباطل.

وأما ما كان لإظهار الحقّ، ورفع الباطل، ودفع الشبهة عن الدين، وإرشاد المضلّين، فهو
من أعظم أركان الدين، لكن التمييز بينهما في غاية الصعوبة والإشكال، وكثيراً ما يشتهيه
أحدهما بالآخر في بادئ النظر، وللنفس فيه تسويلات خفية لا يمكن التخلص منها إلّا
بفضل الله تعالى.^٣

أقول: لم أجد رواية معتبرة سنداً ودلالةً على حرمة المراء، بل الاستفادة من بعض
الروايات جواز قليله. ففي صحيح أبي ولّاد عن الصادق عليه السلام: «كان عليّ بن الحسين
يقول: إنّ المعرفة بكمال دين المسلم تركه التكلّم فيما لا يعنيه، وقلة المراء، وحلمه،
وصبره، وحسن خلقه»^٤، بل لعلّ الاستفادة منه جواز مطلق المراء، وعليه، فلا بدّ من
القول بحرمة المراء من إحراز صدق عنوان محرّم آخر عليه.

١. طه (٢٠): ١٣١.

٢. الحجر (١٥): ٨٨.

٣. بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٢٧.

٤. المصدر، ص ١٢٩.

٤٨٧. مراء المعتكف

وفي صحيح الحدّاء: «المعتكف لا يشمّ الطيب، ولا يتلذّذ بالريحان، ولا يماري، ولا يشتري، ولا يبيع». قال صاحب العروة:

المماراة أي المجادلة على أمر دنيوي، أو ديني بقصد الغلبة، وإظهار الفضيلة. وأما بقصد إظهار الحقّ وردّ الخصم من الخطأ، فلا بأس به، بل هو من أفضل الطاعات، فالمدار على التقصد والنتية. وقيل: إنّ المراء لا يكون إلّا اعتراضاً بخلاف الجدل؛ فإنّه يكون ابتداءً أو اعتراضاً.

٤٨٨. مسّ الطيب للميت المحرم

في رواية سماعة المضمرة، قال: سألته عن المحرم يموت؟ فقال: «يغسل، ويكفّن بالثياب كلّها، ويُعطى وجهه، ويُصنّع به كما يُصنّع بالمحلّ غير أنّه لا يمسّ الطيب». والرواية ضعيفة سنداً، لكن يدلّ على الحكم المذكور صحيح ابن سنان، و صحيح ابن مسلم، وغيرهما.^١

٤٨٩. مسّ الحيوان غير الأهلي في الحرم

في صحيح محدّد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن ظبي دخل الحرم؟ قال: «لا يؤخذ ولا يمسّ، إنّ الله تعالى يقول: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا».^٢ أقول: التعليل يدلّ على شمول الحكم لعموم الحيوانات إن دخلت الحرم، مع أنّه لا خصوصيّة للطبي في مثل المقام ظاهراً، لكنّ في حرمة مجرّد المسّ غير المشتمل على الأخذ نظر؛ فإنّه لا ينافي أمنه، فلعلّ عطفه قوله: «ولا يمسّ» على قوله: «لا يؤخذ»

١. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٦٩٦ و ٦٩٧.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٢٣١.

عطف تفسير على أنّ الآية بظاهرها لا تشمل الحيوانات، ولا أقلّ من الانصراف إلى الإنسان.

وفي صحيح معاوية أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن طيرٍ أهليّ أقبل فدخل الحرم؟ فقال: «لا يمسّ؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^١.
أقول: الظاهر أنّ المراد من المسّ هو الأخذ والتسلّط أو مع إضافة مسّه الموجب لإيذائه ولو بدون التسلّط، والله العالم.

٤٩٠. متى كتابة القرآن على غير المتوضّئ

المشهور المدّعى عليه الإجماع كما قيل - حرّمته، والاستدلال عليها بقوله تعالى: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» ضعيف؛ لعدم معلوميّة رجوع الضمير إلى القرآن دون الكتاب المكون، هذا مع أنّ الجملة خبريّة لا إنشائيّة، كما أنّ حمل المطهّر على المتوضّئ المتطهّر غير ظاهر، فلاحظ.

نعم، تدلّ عليها رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء؟ قال: «لا بأس، ولا يمسّ الكتاب»^٢.

أقول: الظاهر من الكتاب هو المکتوب، أي خطّ القرآن، لا جلده وورقه، ثمّ الظاهر منه حرمة مسّ آيات القرآن وإن كانت في كتاب آخر، وهذا ممّا يفهم منه عرفاً. وفي سند الرواية الحسين بن المختار، وفي وثاقته تردّد، ويمكن أن تجعل الروايات غير المعتمدة مؤيدة لهذه الرواية، فتكون كافية للحكم، فتأمل. وهنا مسائل نشير إليها ذيلًا: المسألة الأولى: لا يلحق بالقرآن أسماء الله تعالى، فضلاً عن أسماء الأنبياء والائمة عليهم السلام إذا لم يكتب بقصد القرآن؛ لعدم دليل عليه.

نعم، الاجتناب عن مسّها ومسّ أبدانهم ومسّ الكعبة والضرائح وغيرها من المقدّسات من غير وضوء نوع تأدّب، لكنّه غير الحكم الإلزامي الفقهي.

١. المصدر. وقوله: «طير أهليّ» محتاج إلى بحث.

٢. المصدر، ج ١، ص ٢٦٩.

المسألة الثانية: في شمول الحكم لمس القرآن بالشعر تردّد، ولعلّ الأنسب هو الجواز.
 المسألة الثالثة: الحكم ثابت في جميع أنواع الخطوط حتى المهجور منها؛ للإطلاق.
 نعم، لا يشمل ترجمة القرآن بسائر اللغات.
 المسألة الرابعة: لا يجوز للمحدث كتابة القرآن بأصبعه على الأرض ونحوها؛
 لصدق المس؛ خلافاً لصاحب العروة وغيره.
 المسألة الخامسة: قال صاحب العروة: «وأما الكتب على بدن المحدث وإن كان
 الكاتب على وضوء، فالظاهر حرمة؛ خصوصاً إذا كان بما يبقى أثره».
 أقول: الأقوى الجواز؛ لعدم صدق المس على الفرض، وهنا فروع أخر مذكورة في
 العروة يعرف الحكم فيها ممّا قلنا، والله الهادي.

□ مس أسماء الله على الجنب

في مؤثقة عمار أو حسنته عن الصادق عليه السلام: «لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه
 اسم الله تعالى، ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله، ولا يجامع وهو عليه، ولا يدخل
 المخرج وهو عليه»^١.
 وفي السند أحمد بن محمد بن الوليد الذي قيل فيه: «إنه مجهول»، ولعلّ المشهور
 أنه حسن، لا تضر جهالته بالسند، أو أنه مجرد شيخ إجازة، فالرواية حجة؛ خلافاً
 لسيّدنا الأستاذ الخوئي.
 وفي معتبرة إسحاق، قال: سألت عن الجنب والطامث يمسّان أيديهما الدراهم
 البيض؟ قال: «لا بأس».

وعن الشيخ الطوسي عليه السلام: «يعني إذا لم يكن عليها اسم الله».
 أقول: هذا الاحتمال مرجوح جداً؛ إذ الظاهر أنّ السؤال سيق لأجل مس اسم الله
 تعالى. وعليه يحمل النهي في الرواية الأولى على الكراهة جمعاً. على أن استفادة
 الحرمة من الرواية نفسها تحكّم؛ فإنّ السياق يمنع عن ظهور النهي فيها عن المس

المذكور في الحرمة. ويزيد سيّدنا الحكيم ﷺ في مستمسه:

نعم، قد تحقّق أنّ الدراهم المسكوكة في عصر الأئمة ﷺ كان مكتوباً عليها القرآن الشريف، والشهادتان، فلو حرّم من اسم الله تعالى، لزم الهرج والمرج، وذلك منتف، فيدلّ انتفاؤه على انتفاء الحرمة كلياً أو في خصوص الدراهم.^١
أقول: لو تمّ الدليل السابق على الحرمة في نفسه، لما رفعنا اليد عنه بهذا الاعتذار.

٤٩١. من الجنب القرآن

حكي الإجماع عن جمع على حرمة هذا المس. وعن الشهيد الأول ﷺ في الذكرى: «ولا يمنع معنى الجنب - من مس كتب الحديث ولا الدراهم الخالية عن القرآن، والمكتوب عليه القرآن».

أقول: لا بعد في حرمة المس المذكور على الجنب، بعد حرمة على غير المتوضئ، كما مر؛ فإنّ الجنب غير متوضئ، بل بطريق أولى.

٤٩٢ و ٤٩٣. من المحرم امرأته

قال المحدث البحراني ﷺ في الحقائق الناضرة: «لا خلاف أيضاً في تحريم النظر بشهوة، والتقبيل، والمس كذلك».^٢

أقول: الروايات^٣ تدلّ على وجوب الكفارة وهي الدم، أو دم شاة على من مس امرأته بشهوة وهو محرم، ولا تدلّ على حرمة المس دلالة ظاهرة، فهي إمّا لأجل نفي الخلاف المذكور في الحقائق، أو لأجل دلالة الكفارة عرفاً على الحرمة، أو لقول الصادق ﷺ في صحيح مسمع: «إنّ حال المحرم ضيقة ... ومن مس امرأته بيده وهو محرم على شهوة، فعليه دم شاة...»، بناء على أنّ الضيق بلحاظ المنع الشرعي، لا بلحاظ الكفارة - والله العالم - وفي إلحاق المحرمة بالمحرم وجهان.

١. المصدر، ج ٢، ص ٢٩.

٢. الحقائق الناضرة، ج ١٥، ص ٣٤٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢٧٤ - ٢٧٦.

٤٩٤. مسّ الحائض القرآن

يمكن أن يستأنس للحكم بقوله ﷺ في رواية ابن مسلم: «والجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب»،^١ ويقوله ﷺ في صحيح داود بن فرقد: «تقرأه (يعني تقرأ التعويذ)، وتكتبه، ولا تصبیه يدها» وبعثرة ابن حازم على الأقوى.^٢

وفي المستمسك: «إجماعاً صريحاً، وظاهراً حكاه جماعة كثيرة ولم ينسب الخلاف فيه إلا إلى ظاهر الكاتب».

أقول: الاحتياط سبيله واضح، إن لم نقل بناقضية الحيض للموضوع.

٤٩٥. إمساك المحرم عن الرائحة المنقنة

قال الصادق ﷺ في صحيح معاوية: «لا تمس شيئاً من الطيب في إحرامك، وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة، ولا تمسك عليه من الرائحة المنقنة».

وفي صحيح ابن سنان عنه ﷺ: «المحرم إذا مر على جيفة، فلا يمسك على أنفه».

وفي صحيح الحلبي عنه ﷺ: «المحرم يمسك على أنفه من الريح الطيبة، ولا يمسك على أنفه من الريح الخبيثة».^٣

٤٩٦. الإمساك للقتل

في صحيح الحلبي عن الصادق ﷺ: «قضى عليّ ﷺ في رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر، قال: يقتل القاتل ويحبس الآخر حتى يموت غمّاً كما حبسه حتى مات غمّاً». وقريب منه مؤثقة سماعة وغيرها،^٤ والأقوى حرمة مطلق الإعانة على القتل، كما مرّ.

١. المصدر، ج ١، ص ٤٩٤. وفي السند نوح بن شعيب وهو مجهول ومشارك.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٥٨٥.

٣. المصدر، ج ٩، ص ١٠٠ و ١٠١.

٤. المصدر، ج ١٩، ص ٣٥.

٤٩٧. إمساك الصيد الحي

في صحيح الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن صيد رمي في الحلّ ثمّ أدخل الحرم وهو حيّ؟ فقال: «إذا أدخله الحرم وهو حيّ، فقد حرم لحمه وإمساكه»، وقال: «لا تشتره في الحرم إلّا مذبوحاً، وقد ذبح في الحلّ ثمّ دخل الحرم، فلا بأس به للحلال».^١

وفي معتبرة بكير، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أصاب ظبياً فأدخله الحرم فمات الظبي في الحرم؟ فقال: «إن كان حين أدخله خلّي سبيله، فلا شيء عليه، وإن أمسكه حتى مات، فعليه الفداء».^٢

□ إمساك عصم الكوافر

قال الله تعالى: «وَلَا تُفْسِكُوا بَعْضَ الْكَوَافِرِ».^٣ أي لا تمسكوا ببنكاح الكافرات، وأصل العصمة المنع، وسُمّي النكاح عصمةً؛ لأنّ المنكوحة تكون في حبال الزوج وعصمته، وفي هذا دلالة على أنّه لا يجوز العقد على الكافرة، سواء كانت حريّة أو ذميّة، وعلى كلّ حال؛ لأنّه عامّ في الكوافر، كما في مجمع البيان. أقول: وسيأتي بحثه في حرف «ن» في عنوان «النكاح» إن شاء الله.

□ إمساك الزوجة ضراراً

قال الله تعالى: «وَلَا تُفْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».^٤

لكن المحرّم هو الإضرار والاعتداء لا الإمساك.

١. المصدر، ج ٩، ص ٨٠.

٢. المصدر، ص ٢٣١.

٣. الممتحنة (٦٠): ١٠.

٤. البقرة (٢): ٢٣١.

□ المشي مرحاً

قال الله تعالى: «وَلَا تَسْخِرْ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ»^١.

المرح: كما قيل- شدة الفرح والتوسع فيه. وفي المجمع: «أي بطراً وخيلاء». ولعل الأول أيضاً يرجع إليه وهو الأنسب بذيل الآية، وعليه، فالنهي راجع إلى التكبر والفخر، ولا خصوصية للمشي. ولاحظ البحث في عنوان «الكبر» في حرف «ك». وبالجمله، النهي غير متوجه إلى المسلمين، وعموم الذيل لا يثبت الحرمة.

٤٩٨. المنة كثيراً

في صحيح مسعدة بن زياد عن الصادق عليه السلام: «لا يدخل الجنة العاق لوالديه، و مدمن الخمر، ومثان بالفعال للخير إذا عمله»^٢.

وهو يبطل ثواب الصدقات، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْذِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى»^٣. وقال تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ»^٤.

ولا تبعد دلالة الرواية على الحرمة في موردها وهو المنّ الكثير، لأجل السياق، ولكن لأدري هل بها قائل أم لا؟

وفي بعض كتب اللغة: «منّ عليه بما صنع: ذكر وعدده فعله له من الخير، مثل أن يقول له: أعطيتك كذا، وفعلت لك كذا، وهو تكدير وتعيير تنكسر منه القلوب».

وهل يعتبر مواجهة الممنون عليه في صدق المنّ أم لا؟ الظاهر لا، ولا سيما بعد عطف «الأذى» على «المنّ» في الآية، فلاحظ وتأمل.

١. لقمان، (٣١): ١٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٣١٧ و ٣١٨.

٣. البقرة (٢): ٢٦٤.

٤. البقرة (٢): ٢٦٢.

٤٩٩. المنع عن المساجد

قال الله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَاسْعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^١.

مدلول الآية تحريم سدّ المساجد من أن يذكر الله فيها بصلاة ودعاء وعبادة، ويلحق به حرمان الناس ومنعهم عن المساجد أيضاً. ويستفاد من الآية حكم آخر وهو أنّ المانع لا يدخل المسجد، ولكنّ الأظهر أنّ قوله «أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ...»، إخبار لا إنشاء، وعلى فرض الإنشاء يخرج منه المانع المسلم، إذ لا شك في جواز دخوله المسجد. وأمّا دخول مطلق الكافر في مطلق المساجد، فلم يدلّ على منعه دليل.

ثمّ السعي في خراب المساجد وهي أوطان التعبد أيضاً حرام، لأنّه نوع سدّ و تصرف في الموقوفات عدواناً.

□ منع الماعون

قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ * وَيَتَنَعَّوْنَ أَلْمَاعُونَ»، وفسّر الصادق (عليه السلام) «أَلْمَاعُونَ» في صحيح أبي بصير بقوله: «القرض يقرضه، والمعروف يصطنعه، ومتاع البيت يعيره، ومنه الزكاة»، فقلت له: إنّ لنا جيراناً إذا أغرّناهم متاعاً كسروه وأفسدوه، علينا جناح أن نمنعهم؟ فقال: «لا، ليس عليكم جناح أن تمنعهم إذا كانوا كذلك»^٢.

أقول: يمكن رجوع الويل إلى المصلّي المرائي المانع للماعون، فلا تدلّ الآية على حرمة منع الماعون فقط، و يمكن أن يرجع إلى مانع الماعون بتمام مصاديقه، ومنه

١. البقرة (٢): ١١٤.

٢. البرهان، ج ٤، ص ٥١١.

الزكاة، كما في الصحيح . وعلى كلٍّ، فلا ينبغي الشكّ في عدم حرمة منع مطلق الماعون. وإن كان مرجوحاً مذموماً.

٥٠٠. الاستمضاء

في موثقة عمّار عن الصادق (عليه السلام) في الرجل ينكح بهيمة أو يدلك؟ فقال: «كلّ ما أنزل به الرجل ماء من هذا وشبهه، فهو زناً»^١.
أقول: يؤكدها روايات أخر ضعيفة سنداً.

□ تمنّي المعصية

قال سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه):

لا شبهة في حرمة ذكر الأجنبية، والتشبيب بها، كحرمة ذكر الغلمان، والتشبيب بهم بالشعر وغيره؛ إذا كان التشبيب لتمنّي الحرام، وترجى الوصول إلى المعاصي والفواحش، كالزنا، واللواط، ونحوهما؛ فإنّ ذلك هتك لأحكام الشارع، وجرأة على معصيته، ومن هنا حرم طلب الحرام من الله بالدعاء^٢.

ما أفاده متين، وقد تقدّم الإشارة إليه في بحث التجزّي، فراجع.

□ تمنّي ما فضّل الله به للغير

قال الله تعالى: «وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْتُ لِلنِّسَاءِ وَالنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْتُمْ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ»^٣.
الظاهر أنّ المراد بما فضّل الله هو المزايا التي جعلها الله لكلّ صنف من الرجال والنساء، كما يشهد به الآية نفسها، وعليه، فلا يتعيّن حمل النهي على المولوية؛ لاحتمال سوقه للإرشاد، فلاحظ.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٦٥.

٢. مصباح الفقاعة، ج ١، ص ٢١١.

٣. النساء (٤): ٣٢.

٥٠١. تمنّي موت البنات

قال عمر بن يزيد للصادق عليه السلام: **إِنْ لِي بَنَاتٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تَتَمَنَّى مَوْتَهُنَّ، أَمَا إِنَّكَ إِنْ تَمَنَيْتَ مَوْتَهُنَّ وَمُتْنٌ، لَمْ تُؤَجَّرْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَقِيتَ رَّبَّكَ حِينَ تَلْقَاهُ وَأَنْتَ عَاصٍ»**.^١
أقول: الجملة الأخيرة تدلّ على حرمة التمنيّ المذكور وإن لم يمتن؛ فإنّ موتهنّ أمر غير اختياريّ مباشرة، ولا معلول للتمنيّ، وإنّما فرضه الإمام ظاهراً لبيان نفي الأجر، لا لأجل تأثيره في تحقّق الحرمة.^٢

والمفهوم عرفاً عدم الفرق في الحكم بين البنات والبنين. وأمّا تمنّي موت الأقارب، بل مطلق المؤمنين، بل المسلمين فيمكن أن يستفاد تحريمه من مجموع الروايات الواردة في حقوق المؤمنين وارتكاز المتشريعة، وهل يلحق بتمنيّ الموت، تمنّي الأمراض والإضرار المهمة؟ فيه وجهان.

□ الميل

قال الله تعالى: **«وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَغْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُعَلَّقَةِ»**.^٣

أقول: إذا كان الرجل راغباً ومائلاً إلى إحدى زوجتيه ومعرضاً عن زوجته الأخرى، فقهرّاً ترك هي، فلا هي ذات زوج تستفيد منه، ولا هي أرملة حرّة تتزوّج من تريد، فالعدل الحقيقي وإن لم يكن مقدوراً للزوج حيث إن حبّه غير اختياريّ إلّا أنّه لا بدّ له من إيفاء حقوقها المشروعة، وعليه، فليس في الآية حكم جديد سوى النهي عن ترك حقوقها الواجبة أو الراجعة.

١. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١٠٣ و ١٠٤.

٢. دأني على هذه الرواية الصحيحة وهذا الحكم، الفاضل السيّد محمد كاظم المصطفوي عضو اللجنة المركزيّة للحرمة الإسلامية الأفغانية، وهو أوّل من جاء بحرام غير مذكور في الكتاب، فأعطيته الجائزة وذكرت اسمه وفاءً بالوعد.

٣. النساء (٤): ١٢٩.

«ن»

٥٠٢. التنازع

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا... وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللُّغَابِ بِحُسْنِ الْإِسْمِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»^١.
النبز بالتحريك - هو اللقب، ويختص بما يدل على ذم كما قيل، أي لا تلقبوا بعضكم بعضاً باللقاب السوء. وهل الآية تشمل كل لقب سوء أو تختص بما يقبح شرعاً، كالزاني، واللاطي، والفاسق، والعاصي ونحو ذلك؟ فيه وجهان: من إطلاق الصدر، وخصوص الذيل وهو علّة النهي أو حكمته.

٥٠٣. النبش

في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام: «حدّ النبش حدّ السارق»^٢.
وفي صحيح ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا، قال: أتني أمير المؤمنين برجل نباش، فأخذ أمير المؤمنين بشعره فضرب به الأرض، ثم أمر الناس أن يطأوه بأرجلهم فوطئوه حتّى مات»^٣.

١. الحجرات (٤٩): ١١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥١٠.

٣. لو كان الضمير في «قال» راجعاً إلى الصادق عليه السلام، لكان سند الرواية معتبراً؛ لعدم احتمال كذب جماعة وغير واحد في عرض واحد، ولا أقل من وجود صادق فيهم. وأمّا إذا كان الضمير راجعاً إلى ابن أبي عمير، فيحتمل أن يكون كل

وروى الشيخ المفيد في الاختصاص عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، قال: لما مات الرضا عليه السلام حججنا، فدخلنا على أبي جعفر عليه السلام وقد حضر خلق من الشيعة... فقال أبو جعفر عليه السلام: «سئل أبي عن رجل نبش قبر امرأة فنكحها، فقال أبي: يقطع يمينه للنّيش، ويضرب حدّ الزنا؛ فإنّ حرمة الميّنة كحرمة الحيّة»^١.

فقد تقدّم منّا الكلام في كتاب الاختصاص بأنّه لم يثبت كونه تأليفاً للشيخ المفيد، فلا يعتمد على شيء من رواياته. وإن فرضناها غير مرسلة.

ويروي الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين: أنّه قطع نباش القبر، ف قيل له: أتقطع في الموتى؟ فقال: «إنّا لنقطع لأمواتنا، كما نقطع لأحيائنا».

قال: وأتي بنباش فأخذ بشعره، وجلد به الأرض، وقال: «طوّوا عباد الله»، فوطئ حتّى مات.

وفي صحيح عيسى بن صبيح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطّرار والنّباش والمختلس؟ قال: «يقطع الطّرار والنّباش، ولا يقطع المختلس»^٢.

وورد القطع في صحيح العزمي وموثقة إسحاق وغيرها أيضاً.

لكنّ في صحيح الفضيل عن الصادق عليه السلام، عنه عليه السلام: «النّباش إذا كان معروفاً بذلك، قطع»^٣. وفي صحيح عيسى بن صبيح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطّرار والنّباش قال: «لا يقطع»^٤.

ولكنّ في الوسائل نقله عن التهذيب بغير هذا السند، بل بسند الرواية السابقة عن الفضيل. قال الشيخ الطوسي رحمه الله: ولنعلم ما قال:-

وأما رواية عيسى بن صبيح، وقوله: «لا يقطع الطّرار، والنّباش، والمختلس» فيوشك أن يكون قد سقط من الخبر شيء؛ لأنّه قد روى هذا الخبر بعينه، وقال: سألت عن هؤلاء

→ واحد من الجماعة المذكورة في طول آخر، فلا بدّ من إحراز وثاقة جميعهم. وحيث إنّها غير معلومة، فلا تكون الرواية حجة، ومنتهى قضية في واقعة.

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥١١. وقد مرّ ما يتعلّق به في عنوان السرقة.

٢. المصدر، ص ٥١٢ و ٥١٣.

٣. المصدر، ص ٥١٣. صحّة هذه الرواية مبنية على كون الفضيل هو ابن يسار.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١١٧.

الثلاثة؟ فقال: «يقطع الطرار، والنباش، ولا يقطع المختلس»، وقد قدّمنا الرواية عنه في ذلك. إلخ.^١

أقول: فلم يبق في قبال المطلقات سوى رواية الفضيل الذي لم يحصل الجزم لنا بكونه هو الثقة وإن نظنّ أنه هو. نعم، يمكن أن يقال: إنّ النباش صيغة مبالغة، فلا يصدق على من نبش مرّة أو مرّتين، بل الظاهر من اللفظة المذكورة من كان عمله النبش، وكان معروفاً بذلك، كما هو مضمون رواية الفضيل المذكورة، فتأمل.

وأما قتله بالوطء، فيحمل إمّا على من تكرر منه الفعل بعد إجراء الحدّ عليه مرّتين، أو على من كان في قتله مصلحة مهمّة بنظر الإمام المعصوم عليه السلام.

ثمّ إنّ النبش على ما في القاموس -: هو، إبراز المستور، وكشف الشيء عن الشيء، وقال: ومنه النباش. وفي مجمع البحرين: نبشتُ الميّتَ نبشاً، من باب «قتل» - استخرجته من الأرض. ومنه «النباش» ونبشت السرّ: أفشيته.

تتمة

في الشرائع و الجواهر:

(ويقطع سارق الكفن) من القبر وبعض أجزائه المندوبة (لأنّ القبر حرز له) إجماعاً في صريح المحكيّ عن الإيضاح، والكتز، والتقيح، وظاهر الديلمي. وما عن المقنع والفقيه من عدم القطع على النباش إلّا أن يؤخذ وقد نبش مراراً مع شدّوده يمكن حمله كمستنده على النباش غير السارق ...، فالحكم حينئذ مفروغ منه (و) إنّما الكلام في أنّه (هل يشترط بلوغ قيمته نصاباً؟ قيل) نسب إلى الأكثر (نعم. وقيل: ... لا يشترط. والأوّل أشبه. ولو نبش ولم يأخذ) الكفن (عزّر. ولو تكرر منه الفعل وفات السلطان، كان له قتله، للردع) لغيره عن الفساد....

ولومات ولم يخلف شيئاً وكفّنه الإمام عن بيت المال، فعن المبسوط: لا يقطع بلا خلاف ...^٢

أقول: لا بعد في اعتبار سرقة الكفن في القطع بحيث يعزّر من نبش القبر بلا سرقة؛

١. المصدر، ص ١١٨.

٢. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥١٥.

وذلك لأجل ما هو المعهود خارجاً من عمل النباش؛ فإنه إنما ينبش لسرقة الأكفان، ولذا يعتبر عنه في اللغة الفارسية بـ (كفن كش، كفن دزد) وعليه، يشكل القول بحرمة نبش القبر المجرد؛ فإن هذه الروايات لاتدلّ على حرمة شقّ القبر، بل على عقوبة الذي ينبش القبور لسرقة الأكفان.

ثم لا بأس بقول من لم يشترط النصاب في الكفن المأخوذ؛ لإطلاق الأدلة الذي لا يعلم تقييده بما دلّ على النصاب في السرقة؛ لعدم العلم باتّحاد عنوان «النباش» و «السارق» شرعاً؛ إذ من المحتمل مدخلية النباش في القطع أيضاً، فلاحظ، بل يشكل عدم القطع فيما إذا كان الكفن من بيت المال. وفي جريان الحكم إذا كان الميت غير مسلم وجهان.

٥٠٤. نبش القبر

قال المحقق الهمداني في كتابه مصباح الفقيه عند قول المحقق الحلي: «لا يجوز نبش القبور»:

بلا خلاف فيه، بل إجماعاً، كما عن جماعة نقله، بل عن المعبر وغيره دعوى إجماع المسلمين عليه، وكفى بالإجماعات المحكمة المعتمدة بعدم نقل الخلاف، ومعروفة الحكم لدى المتشرعة قديماً وحديثاً - دليلاً للحكم. واستدلّ له أيضاً بأنه مثله بالميت، وهتك له، ومقتضاه مسلمة حرمة المثلة، وهتك حرمة، ولعلّه كذلك، كما يشهد له ما دلّ على أنّ حرمة ميتاً كحرمة ميتاً...»^{٢١}

وقد فصلّ المقام هو وصاحب الجواهر وقد استثنوا منه موارد أحصاها الفقيه اليزدي^{٢٢} في عروته إلى إثني عشر مورداً اختلف فيها المحشّون، فلاحظ. وقال الفقيه المزبور في عروته:

يحرم نبش القبر وإن كان طفلاً أو مجنوناً إلّا مع العلم باندراسه، وصيروته تراباً، ولا يكفي الظنّ به وإن بقي عظماً، فإن كان صلباً، ففي جواز نبشه إشكال. وأمّا مع كونه

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٤٢٨.

٢. مصباح الفقيه، ج ١، ص ٣٥٣ وما بعدها.

مجرد صورة بحيث يصير تراباً بأدنى حركة، فالظاهر جوازه. نعم، لا يجوز نبش قبور الشهداء، والعلماء، والصلحاء، وأولاد الأئمة ولو بعد الاندساس وإن طالبت المدة، وقال بعد ذكر المستثنيات: - بل يمكن أن يقال بجوازه في كل مورد يكون هناك رجحان شرعي من جهة من الجهات ولم يكن موجباً لهتك حرمة، أو لأذية الناس؛ وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النبش إلا الإجماع، وهو أمر لسي، والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد،^١ لكن مع ذلك لا يخلو عن الإشكال، انتهى كلامه. ووافقه جمع من المحشّين لكتابته على قوله هذا.

والأظهر أنه لا اعتبار بالإجماع المذكور، والصحيح حرمة النبش فيما إذا استلزم هتكاً؛ لما ورد من أن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حيّاً.^٢ وأمّا في غيره، فلا يبعد القول بالجواز وإن كان الأحوط الترك. والمسألة ذات أهميّة كبيرة في عصرنا؛ فإنّ الناس يحتاجون إلى بناء الدور في المقابر المتروكة كثيراً، فليس للمفتي أن يضيق على الناس؛ فإنّه أيضاً خلاف الاحتياط.

ثمّ الأظهر عدم صدق الهتك إذا بقي من الميت عظماً ولو صلباً، فلا يبعد القول بجواز النبش حينئذ وإن كنّا لم نفت لحدّ الآن بجوازه؛ خوفاً من الإجماع المذكور، ولكن نسبنا الحرمة للسائلين والمستفتين إلى فتوى المجتهدين؛ اجتناباً عن القول على الله بغير علم. وما قال في العروة في نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء، قول فاقده للدليل.

□ النّبذ

لاحظ عنوان الشرب في حرف «ش».

٥٠٥. نّف الشعر

لاحظ دليل حرمة في عنوان «الخمش» في حرف «خ».

١. عليه يشكل الأمر في حكم جماعة بحرمة نبش قبر الطفل والمجنون مطلقاً.

٢. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٢٨٤.

□ تنجيس المحترم الشرعي

ادّعي الإجماع على حرمة تنجيس المساجد، بل على وجوب إزالتها عنها، وقالوا بحرمة تنجيس المشاهد، والمصاحف، والتربة المأخوذة من المشاهد المشرفة بقصد التبرّك ونحو ذلك.

أقول: إن استلزم التنجيس هتكها، فلا شكّ في حرمتها؛ بل يحرم بمجرد وضع النجس عليها أو فيها من دون تنجيس إذا استلزم الهتك والإهانة. للعلم بعدم رضى الشارع بهتكها وإلاّ فالحكم مبنيّ على الاحتياط؛ للإجماع، والأدلة اللفظية التي استدلّوا بها، ولكنها قابلة للنقاش دلالة أو سنداً، والله العالم.

□ النجش

قيل: إنّه لا خلاف بين الشيعة والسنة في حرمة النجش في الجملة، وقد فسروه بوجهين كما يظهر من أهل اللغة:

الوجه الأوّل: أن يزيد الرجل في البيع ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها، ولكن يسمّعه غيره، فيزيد بزيادته وهذا هو المروي عن الأكثر.

الوجه الثاني: أن يمدح سلعة غيره و يروّجها لبيعها، أو يذمّها لئلاّ تباع، وظاهر الوجهين تحقّق النجش بهما، سواء كان ذلك عن مؤاطاة مع البائع أم لا، كما أفاده سيّدنا الأستاذ الخوئي أرضاه الله تعالى.

أقول: الظاهر عدم حرمة بعنوانه؛ لضعف ما استدلّوا عليه. نعم، إذا انطبق عليه عنوان محرّم آخر، كالغش، والكذب ونحوهما يحرم.^١

٥٠٦. التنجيم

في موثقة ظريف عن أبي الحصين الذي يحتمل أنّه زحر بن عبدالله الثقة، قال:

سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول: «سئل رسول الله عن الساعة، فقال: عند إيمان بالنجوم، وتكذيب بالقدر»^١.

والروايات في المسألة كثيرة غير أنّ معظمها ضعيفة سنداً، فلذا لم أذكرها، ومن أراد ملاحظتها، فليراجع مظانها.

إذا عرفت هذا، فاعلم، أنّ المقصود فيما نحن فيه إثبات حرمة التنجيم الذي لا يستلزم الكفر أو الشرك، فمن اعتقد تأثير الكواكب وأنكر الخالق أو جعل الكواكب شريكاً لله في التأثير، فهو كافر ومشرك. وحرمة الكفر أو الشرك غير محتاجة إلى بيان مع أنّه سبق الإشارة إليها في حرفي «ش» و «ك».

قال الشيخ الأنصاري عليه السلام:

التنجيم حرام وهو كما في جامع المقاصد - الإخبار عن أحكام النجوم باعتبار الحركات الفلكية، والاتصالات الكواكبية... إلى أن قال:-^٢ الثالث: الإخبار عن الحوادث والحكم بها مستنداً إلى تأثير الاتصالات المذكورة فيها بالاستقلال، أو بالمدخلية وهو مصطلح عليه بالتنجيم، فظاهر الفتاوى والنصوص حرمة مؤكدة.

ثمّ نقل جملة من الأخبار الضعيفة سنداً إلى أن قال:- ولو حكم بالنجوم على جهة أنّ مقتضى الاتصال الفلاني والحركة الفلانية، الحادثة الواقعة وإن كان الله يحومها يشاء وثبت، لم يدخل أيضاً في [مدلول] الأخبار الناهية؛ لأنّها ظاهرة في الحكم على سبيل البت... إلّا أنّ جوازه مبني على جواز اعتقاد الاقتضاء في العلويات للحوادث السفلية؛ وسيجيء إنكار المشهور لذلك وإن كان يظهر ذلك من المحدث الكاشاني. ولو أخبر بالحوادث بطريق جريان العادة على وقوع الحادثة عند الحركة الفلانية من دون اقتضاء لها أصلاً، فهو أسلم، انتهى كلامه رفع مقامه.

أقول: فالمحرّم من التنجيم في كلامه اعتقاد تأثير الاتصالات كلياً أو جزئياً، نحو تأثير النار في الحرارة. وهذا التأثير وإن كان مقدوراً لله تعالى إلّا أنّ مثله ممّا لا يحويه الله تعالى.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٠٣.

٢. ذكر في الأمر الأول جواز الإخبار بالكسوف والخسوف، وقال: الظاهر أنّه لا يحرم الإخبار عن الأوضاع الفلكية المبتنية على سير الكواكب. وذكر في الأمر الثاني جواز الإخبار بحدوث الأحكام عند الاتصالات والحركات بأن يحكم بوجود مطر في المستقبل عند الوضع المعين من القرب والبعد، والمقابلة، والاقتران بين الكوكبين.

وقال سيّد الأستاذ الخوئي (دام ظلّه):

الأمر الثالث: أن يلتزم بكون أوضاع الكواكب من التقارن، والتباعد، والاتصال، والتربيع، والاختفاء وغيرها من الحالات علامة على حوادث عالم العناصر التي تحدث بقدره الله وإرادته، بأن يجعل الوضع الفلاني علامة رجولة الولد، والوضع الفلاني علامة أنوثته، وهكذا ... وهذا الوجه قد اختاره السيّد بن طاوس ... ووافقه عليه جمع من الأعظم ... وحملوا عليه ما روي من صحّة علم النجوم وجواز تعلّمه.

الأمر الرابع: أن يلتزم بأن الله تعالى قد أودع في طبائع أوضاع الكواكب خصوصيات تقضي حدوث بعض الحوادث من غير أن يكون لها استقلال في التأثير ولو بنحو الشراكة، وتلك الخصوصيات، كالحرارة، والبرودة المقتضيتين للإحراق والتبريد.

ثمّ أورد على الوجهين بمخالفتهما لإطلاق الروايات الدالّة على حرمة العمل بعلم النجوم، وجعلها علامة على الحوادث. وقال:

ظاهر جملة من الروايات أنّ لعلم النجوم حقيقة واقعيّة، ولكن لا يحيط بها غير علّام الغيوب ومن ارتضاه لغيبه، فلا يجوز لغيره أن يجعلها علامة على الحوادث.

وأورد أيضاً - بأنّ ذلك مناف للأخبار المتواترة الواردة في الحثّ على الدعاء والصدقات وسائر وجوه البرّ، والدالّة على أنّها تردّ القضاء الذي نزل من السماء وأمر إبراماً، وأنّها تردّ البلاء المبرم، ومن الواضح جدّاً أنّ الالتزام بالوجهين المذكورين إنكار لذلك،^١ إلخ.

أقول: أمّا الإيراد الأوّل، ففيه أنّه لا اعتبار بإطلاق الروايات الضعيفة. وأمّا الإيراد الثاني، فهو ينافي الوجه الثاني دون الوجه الأوّل الذي اختاره جمع من العلماء؛ إذ يمكن المحو والإنبات في العلامات، وحيث إنّ لا إطلاق قويّ، ولا عموم معتبر في المسألة، فلا يمكن الحكم بحرمة هذا القسم لمن يرى صحّته وأنّى له بإثباته -^٢ ولكنّ البطلان الواقعي لا يستلزم الحرمة، فلعلّ المتيقّن بلحاظ الأدلّة اللفظيّة واللبّيّة هو القسم الأخير، كما ذكرناه من قبل أيضاً، والله العالم.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٥٣.

٢. خصوصاً بملاحظة علم النجوم الحديث، وثبوت مثلّيّة السماوات للسفلّيّات في فقد الشعور وتجانس المواد وغيرها.

□ الاستنجاء بأشياء

قال صاحب العروة^١: «لا يجوز الاستنجاء بالمحرّمات، والروث، والعظم. ولو استنجى بها عصي، لكن يطهر المحلّ على الأقوى».

أقول: أمّا بالأوّل، فلا شكّ في حرّمته، لكنّه من باب الهتك والتوهين، لا بدليل آخر. وأمّا بالأخيرين، فلا دليل على حرمة الاستنجاء بهما؛ لضعف الروايات المستدلّ بها سنداً ودلالة^٢.

ولكنّ سيّدنا الأستاذ الحكيم^٣ نقل الإجماع من جمع، وقال: «هو العمدة فيه...، بل ظاهر الوسائل الجزم به أي بالكراهة - لكن يصعب الإقدام على مخالفة الإجماع المذكور»، انتهى.

أقول: لكن يصعب التحريم أيضاً بالإجماع المذكور؛ فإنّ الظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً، والاحتياط طريق النجاة.

٥٠٧. نزع الذبيحة قبل أن تموت

في صحيح محمد بن مسلم عن الباقر^٤، قال: سألته عن الذبيحة؟ فقال: «استقبل بذبيحتك القبلة، ولا تنزعها حتّى تموت، ولا تأكل من ذبيحة لم تذبح من مذبّحها».

وفي صحيح الحلبي عن الصادق^٥: «لا تنزع الذبيحة حتّى تموت، فإذا ماتت فانزعها»^٦.

أقول: في مجمع البحرين: والنخاع بالضّم - هو الخيط الأبيض داخل عظم الرقبة ممتدّاً إلى الصلب يكون في جوف الفقار، بالفتح والضّم، لغة قوم من الحجاز، ومن العرب من يفتح، ومنهم من يكسر. وفي الخبر: «لا تنزعوا الذبيحة حتى تجب»، أي لا تقطعوا رقبتها وتفصلوها حتى تسكن حركتها.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٥٢.

٢. المصدر، ج ١٦، ص ٣١٣ و ٣١٤.

قال بعض الشارحين :

نزع الذبيحة هو أن يقطع نخاعها قبل موتها، و هو الخيط وسط الفقار بالفتح - ممتدّاً من الرقبة إلى أصل الذنب.

وقال: والمنخع: ما بين العنق والرأس من باطن. يقال: ذبحه فنخعه نخعاً من باب نفع. أي جاز منتهى الذبح إلى النخاع. انتهى.

أقول: إن فسّرناه بالمعنى الأول، فقد تقدّم الكلام حوله في مادة «القطع» من حرف «ق». وإن فسّرناه بالمعنى الثاني، كما اختاره الشهيد الثاني رحمته في شرح اللمعة أيضاً، فحمل النهي على الكراهة، - كما اختاره بعضهم منهم الشهيد الأول - غير ظاهر الوجه.

□ نذر المعصية

يحرم نذر المعصية؛ لأنّه تجرؤ والتزام بخلاف ما أمر الله به، والله سبحانه لا يرضى بمثل هذا الالتزام قطعاً، ولو نذر كان نذره باطلاً؛ للروايات،^١ ومثله أخواه: العهد واليمين. وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: «لا نذر في معصية، ولا يمين في قطيعة (رحم)». ^٢ ولعلّ المراد نفي الصّحة دون نفي الجواز وإثبات الحرمة.

٥٠٨. التنازع

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ».^٣

الظاهر عدم اختصاص التنازع المحرّم بما يثبت من الدين، بل يعمّ التنازع في الأمور المباحة أيضاً إذا تترتب عليه الغاية المذكورة، وهي الفشل، وذهاب الريح، ويلحق غير حالة الحرب بها في الحكم بوحدة الملاك.

١. المصدر، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٤٠.

٣. الأنفال (٨): ٤٥ - ٤٦.

٥٠٩. نزع الولد من أمّه في الجملة

قال الصادق في موثقة داود بن الحصين -: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ»، قال: «مادام الولد في الرضاع، فهو بين الأبوين بالسوية، فإذا فطم، فالأب أحقّ به من الأمّ، فإذا مات الأب، فالأمّ أحقّ به من العصة. وإن وجد الأب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت الأمّ: لا أرضعه إلاّ بخمسة دراهم؛ فإنّ له أن ينزعه منها إلاّ أنّ ذلك خير له وأرفق به إن يترك مع أمّه»^١.

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «الحبلى المطلقة ينفق عليها حتى تضع حملها وهي أحقّ بولدها حتى ترضعه بما تقبله امرأة أخرى؛ إنّ الله يقول: «لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ»».

وفي صحيح أيّوب بن نوح، قال: كتب إليه بعض أصحابه: كانت لي امرأة ولي منها ولد وخليت سبيلها؟ فكتب عليه السلام: «المرأة أحقّ بالولد إلى أن يبلغ سبع سنين إلاّ أن تشاء المرأة»^٢.

المستفاد من الروايات أمور:

الأمر الأول: أحقية الأمّ للإرضاع إذا لم تطلب الأجرة بأكثر ممّا ترتضي غيرها من النساء. وفي نكاح الجواهر:

بلا خلاف أجدّه فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل لعله المراد من قوله تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ» خصوصاً مع قوله تعالى بعد ذلك: «لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا» فلا يجوز نزعها منها^٣.

الأمر الثاني: سقوط حقّها إذا طالبت أكثر من أجرة غيرها. وفي الجواهر: «لنصوص السابقة المعتضدة بعدم الخلاف نقلاً وتحصيلاً، أو الإجماع كذلك». ويلحق بها المتبرّعة، كما يظهر من صحيح الحلبي. وفي الجواهر: «بل لعلّ ظاهر المصنّف

١. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١٩٠ و ١٩١.

٢. المصدر، ص ١٩٢.

٣. جواهر الكلام، (كتاب النكاح)، ص ٢٤٧. (الطبعة القديمة).

سقوط الحضانة أيضاً»، كما ستسمع جزمه فيما يأتي.
 أقول: السقوط المذكور هو المستفاد من موثقة داود.
 الأمر الثالث: أحقيّة الأمّ بالولد مع موت الأب ولو بعد الرضاع، كما يدلّ عليه موثقة داود، بل حتّى البلوغ، كما يدلّ عليه صحيح ابن سنان.^١
 الأمر الرابع: أحقيّة الأب بعد الرضاع بالولد، فلا يجوز نزعه منه، ويحمل الرواية الأخيرة على التدبّ إن صحّ رجوع الضمير المجرور إلى الإمام عليه السلام. وأمّا إذا رجع إلى أيّوب أو غيره، فهي ساقطة من رأس، ولا أقلّ من ضعفها بإضمامها.

حقّ الحضانة

الحضانة بالفتح والكسر^٢ كما عن القواعد و المسالك: ولاية وسلطنة على تربية الطفل وما يتعلّق بها من مصلحة حفظه، وجعله في سريره، وكحله، وتنظيفه، وغسل خرقه، وثيابه، ونحو ذلك.

وهي عبارة عن أحقيّة الأمّ بالأمر المذكورة مدّة الرضاع ذكراً كان أو أنثى إذا رضعته هي بنفسها أو غيرها. وفي الجواهر: «بلا خلاف معتدّ به أجده فيه». وعن الرياض: «إجماعاً، ونصّاً، وفتوى».

أقول: أحقيّة الأمّ بولدها في أيّام إرضاعها تستفاد من صحيح الحلبي المتقدّم، ولكنّها غير واجبة عليها، بل له إسقاطها وأخذ الأجرة على عملها، ولأجله يحمل قوله عليه السلام في الموثقة المتقدّمة: «مادام الولد في الرضاع، فهو بين الأبوين بالسويّة»، على غير المقام.

وأما إذا فصل الولد وانقضت مدّة الرضاعة، فالمنقول عن المشهور المدعى عليه الإجماع، أنّ الوالد أحقّ بالذكر والأمّ أحقّ بالأنثى حتّى تبلغ سبع سنين من حين الولادة، ثمّ يكون الأب أحقّ بها.

١. البرهان، ج ١، ص ١٢٥؛ وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٧٧.

٢. قيل: أصلها الحفظ والصيانة. وقيل: هي من الحضن وهو ما دون الإبط إلى الكشح. كما في المعين.

والأقوى إلحاق الأنثى بالذكر، كما يظهر ممّا تقدّم.

ثمّ إنهم اشترطوا في ثبوت الحضانة للمرأة أن تكون عاقلة مسلمة حرة وغير مزوّجة. وفي الجواهر: «بلا خلاف».

أقول: أمّا اشتراط الحرّية، فلجملة من الروايات: منها: موثّق جميل، و ابن بكير في الولد من الحرّ والمملوكة؟ قال: «يذهب إلى الحرّ منهما. لكنّها مجمّلة»^١.

واشتراط الإسلام لا دليل قويّ عليه. نعم، لا بعد في سقوط حقّها بعد تمييز الولد إذا خيف عليه الكفر، وهذا ممّا يفهم من مذاق الشرع.

واشتراط العقل واضح الوجه؛ فإنّ الشارع لا يجعل لمن به جنون ولاية وتديراً قطعاً، وهل يلحق به كلّ من لم يتمكّن من التدبير ولو بالاستنباط - له وجه قويّ.

ثمّ إنّ هذه الشروط الثلاثة اعتبروها في الأب أيضاً، بل هي شروط في الوصيّ المفوض إليه حقّ الحضانة حدوثاً وبقاءً، وإن لم أجد عاجلاً من قال به، لكنّه ممّا لا مناص عنه، وكذا في أب الأب وغيره ممّن ينتقل إليه حقّ الحضانة.

وأما عدم كونها مزوّجة، فلبعض الأخبار التي لا تعتبر سنداً، وللإجماع المنقول عن الروضة، وفيه تردّد.

وبما ذكرنا يظهر للبيب عدم اعتبار الشروط المذكورة في الرضاع؛ لعدم إطلاق معتدّ به. نعم، في اعتبار العقل فيه وجه وإن قال في الجواهر: «ومن الغريب ذكرهم جملة من الأمور هنا بعنوان الشرطيّة لاستحقاق الحضانة، ولم يذكروا شيئاً منها في أحقيّة الرضاع مع اتّحاد الوجه فيهما» فتأمّل انتهى.

وإذا فقد الوالدان، فقليل بانتقال الحقّ المذكور إلى أب الأب، وبعده إلى سائر الأرحام حسب ترتيبهم في الميراث، والمسألة ذات أقوال، والأحسن التصالح.

□ النسبي

قال الله تعالى: «إِنَّمَا النَّسَبُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً لِيُؤْطِقُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ»^١.

أقول: ليس في الآية الشريفة حكم جديد، فإن ما يشرّعه الله لا بدّ من العمل على طبقها، ولا تجوز تقديمه وتأخيرها، وهذا ممّا يستفاد من نفس دليله.

□ النشوز

قال الله تعالى: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً»^٢.

أقول: الضرب دليل على حزمة النشوز جزماً، ولكن مع ذلك ليس هو أمر محرّم، برأسه، بل ترك واجب، فقد عرّفه صاحب الجواهر^{رحمته} بخروج الزوج أو الزوجة عن الطاعة الواجبة على كلّ واحد منهما للآخر.

وعلى هذا، فلا يناسب هنا تفصيل أحكام النشوز وما يتحقّق به، ونذكره في طيّ البحث عن الواجبات إن وقّنا الله تعالى لبيانها، كما وقّنا لبيان المحرّمات، لحدّ الآن.

٥١٠. نصب آل محمد ﷺ

نصب آل محمد ﷺ حرام بالضرورة، والناصب أنجس من الكلب، بل هو خارج عن الإسلام وأحكامه، بل عداوة أهل البيت حرام وإن لم يُظهرها، ولم يتدين بها. وادّعى بعض أهل السّنة الإجماع على وجوب محبتهم^٣.

١. التوبة (٩): ٣٧.

٢. النساء (٤): ٣٤.

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٨٣ و ما بعدها. ولاحظ: كتاب التحفة الاثنا عشرية.

٥١١. نقض حكم الحاكم

لا يجوز نقض حكم الحاكم الجامع للشرائط كما لعلمه المشهور على ما في المستمسك؛ لما هو المعلوم، بل حكى عليه الإجماع بعضُهم من عدم جواز نقض الحكم الناشئ عن اجتهاد صحيح باجتهاد كذلك، وإنَّما يجوز نقضه بالقطعي من إجماع، أو سنَّة متواترة، أو نحوهما، كما في الجواهر.

أقول: الحكم الصادر عن الحاكم الشرعي يمكن أن نتصوره بصور سبعة:

الصورة الأولى: لا يتبيَّن خطأه كما في حقِّ غير المجتهدين من العوامِّ وأهل العلم.
الصورة الثانية: يعلم كونه مطابقاً للأدلة والأمارات.

الصورة الثالثة: يصبح مشكوكاً فيه.

الصورة الرابعة: يتبيَّن خطأه بالدليل الاجتهادي. وبالجمله بالحجة المعتبرة الشرعية.

الصورة الخامسة: يتبيَّن خطأه بالدليل القاطع النظري، كإجماع استنباطي، أو خبر

محفوظ بقرينة قطعية.

الصورة السادسة: يتبيَّن خطأه في مبادئ الحكم تبييناً قاطعاً مع احتمال مطابقته

للواقع.

الصورة السابعة: يتبيَّن كون الحكم مخالفاً للواقع.

أقول: المتيقن من عدم جواز نقض الحكم هو عدم جوازه في الصور الثلاثة

الأولى.

وأما الرابعة: فقليل بعدم جوازه، ونسب جوازه إلى إطلاق جماعة.^١

أما الخامسة، فالمنقول عن صاحب الجواهر،^٢ وصاحب العروة عدم جواز نقضه.

وأما السادسة: فلم يجوز سيّدنا الحكيم عليه السلام نقضه مع تجويزه نقض الخامسة

والسابعة، لكن قيّد عدم الجواز بما إذا لم ينجز الحكم على خلاف موازين الاستنباط

١. مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ٩١.

٢. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٩٧.

عمداً أو سهواً أو نسياناً؛ لانصراف الدليل عن هذه الصورة.

وجوّز صاحب الجواهر النقض في صورة تراضي الخصمين بتجديد الدعوى عند حاكم آخر.^١

وعن الشيخ رحمته الله:

أنّ الحكم خطأً ولو بمخالفة القاطع لم ينقض إذا كان حقّاً للناس؛ لأنّ صاحب الحقّ ربّما أسقطه، وينقض إذا كان حقّاً لله عزّ وجلّ، كالعتق، والطلاق، وبه أفتى الفاضل في محكيّ القواعد، وأورد على الأوّل بأنّ مجرد احتمال رضا لا يرفع الخطاب بإظهار الحقّ.

وفي الجواهر:

وقد بان لك من جميع ما ذكرنا أنّ الحكم ينقض ... وينقض إذا خالف دليلاً علمياً لا مجال للاجتهاد فيه، أو دليلاً اجتهادياً لا مجال للاجتهاد بخلافه إلّا غفلة أو نحوها، ولا ينقض في غير ذلك ... من غير فرق بين الحاكم ومقلّده، وبين غير هم من الحكّام المخالفين له، ومقلّدهم، وبیطل حكم الاجتهاد والتقليد في خصوص ذلك الجزئي أي مورد الحكم - كما أنّه لا فرق في ذلك بين العقود والإيقاعات، والحلّ والحرمة، والأحكام الوضعية حتى الطهارة والنجاسة، فلو ترفع شخصان على بيع شيء من المائعات وقد لاقى عرق الجنب من زنا مثلاً عند من يرى طهارته، فحكم بذلك كان طاهراً مملوكاً للمحكوم عليه وإن كان مجتهداً يرى نجاسته ... ويخرج حينئذ هذا الجزئيّ من كلّ الفتوى بأنّ المانع الملاقي عرق الجنب نجس ...^٢

إذا عرفت هذا، فلا بدّ من لفت النظر إلى دليلهم، وإليك بعض الروايات المناسبة للمقام:

١. صحيحة داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، قال: سألت أبا عبد الله رحمته الله عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث ...؟ قال: «ينظران من كان منكم ممّن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً؛

١. المصدر، ص ٩٤ و ٩٥.

٢. المصدر، ص ٩٧ و ٩٨.

فإني قد جعلت عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخفّ بحكم الله، وعلينا ردّ، والرادّ علينا الرادّ على الله وهو على حدّ الشرك بالله»^١.
أقول: هذا هو العمدة في الباب بحسب الظاهر.

٢. رواية أبي خديجة: بعثني أبو عبد الله ﷺ إلى أصحابنا، فقال: «قل لهم: إياكم إذا وقعت بينكم خصومة... اجعلوا بينكم رجالاً قد عرف حالنا وحرماننا؛ فإنني قد جعلته عليكم قاضياً، وإياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر»^٢.
أقول: من الظاهر دلالة الرواية ولو بمناسبة الحكم والموضوع - على عدم جواز ردّ حكم من جعله الإمام قاضياً.

٣. ما عن الحجّة المنتظر الغائب (عجلّ الله تعالى فرجه الشريف): «وأما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنهم حجّتي عليكم وأنا حجّة الله»^٣.
أقول: أمّا الرواية الأولى، فهي ضعيفة سنداً؛ لأجل عمر الراوي الأخير؛ إذ كلّ ما قيل وما ورد في حقّه لا يثبت حسنه. على أنّ من يرى خطأه بالحجّة الشرعيّة لا يرى حكمه حكم الأئمة، فلا يصدق في حقّ مثله أنّه ردّ حكم الأئمة، ولا أقلّ من الانصراف. ومنه ينقدح الحال في الروايتين الأخيرتين أيضاً. على أنّ الثالثة ضعيفة سنداً، وللثانية سندان: أحدهما: معتبر ومتنه مغائر للمتن المذكور هنا في الجملة. بقي في المقام جهات من البحث كما تأتي:
الجهة الأولى: قال المحقّق في الشرائع:

لو قضى الحاكم على غريم بضمان مال، وأمر بحبسه، فعند حضور الحاكم الثاني ينظر - في الحكم الأوّل - فإن كان الحكم موافقاً للحقّ، لزم وإلّا أبطله، سواء كان مستند الحكم (الثاني) قطعياً أو اجتهادياً، وكذا كلّ حكم قضى به الأوّل وبان للثاني فيه الخطأ^٤. إلخ.

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٩٩.

٢. المصدر، ص ١٠٠.

٣. المصدر، ص ١٠١.

٤. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٩٣.

أقول: بناء على عدم اعتبار الروايات أو عدم إطلاقها، أو الأخذ بالقدر المتيقن وهو عدم جواز الرد في الصور الثلاثة الأولى - ما أفاده صحيح، كما هو غير بعيد، لكن وجوب النظر على الحاكم الثاني على ما فهمه صاحب الجواهر من كلامه - لا وجه له أصلاً، بل يشكل جوازه مع امتناع من له الحق عن المرافعة؛ لانقطاع دعواه بحكومة الحاكم الأول.

الجهة الثانية: الفتوى عبارة عن الإخبار بحكم كليّ عن جانب الشريعة، والحكم عبارة عن إنشاء حكم جزئيّ أو كليّ لا من جانب الشريعة. وفي الجواهر أنّه إنشاء انفاذ من الحاكم لا منه تعالى - لحكم شرعيّ، أو وضعيّ، أو موضوعهما في شيء مخصوص، فالفرق بينهما من جهتين:

الأولى: أنّ الأول إخبار، والثاني إنشاء.

الثانية: أنّ متعلّق الأول كليّ ومورد الثاني قد يكون جزئيّاً، كما هو الأكثر، وقد يكون كليّاً، كتحريم شرب التتن، أو استيراد مال، أو إصداره مطلقاً، لكنّه موقّت.

الجهة الثالثة: المتيقن من نفوذ الحكم ولو من جهة العلم الخارجي - إنّما هو في النزاع والترافع، أو كلّ مورد يتيقن الحاكم بخطورة الموقف، وضرر عظيم للإسلام أو المسلمين، ففي مثله يجب الحكم ويحرم الردّ. وأمّا في غيرهما، كالحكم بالصوم، أو الإفطار في أوّل رمضان و آخرها، ونحو ذلك، فلا دليل يفي بحرمته ردّه فضلاً عن وجوب إصداره، إلّا أن يستدلّ للأوّل بقوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ».

الجهة الرابعة: لا يعتبر في الحكم صيغة مخصوصة، كما ربّما يتراءى من بعضهم، بل المناط إنشاء معنى الحكم بأيّ لفظ كان، بل يمكن تحقّقه بالفعل أيضاً.

□ النظر إلى الخمر

روى الحسين بن بسطام بسنده عن الصادق عليه السلام، فقال: «لا والله، لا يحلّ لمسلم أن ينظر إليه (الخمر) فكيف يتداوى به».^١

أقول: لكن الحسين المذكور مجهول، فروايات كتابه (طبّ الأنمّة) غير معتبرة. نعم، في صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «والله ما أحبُّ أن أنظر إليه»^١. والظاهر اتّحاد الروایتين، كما يظهر لمن لاحظ سندهما، فالنظر المذكور مكروه؛ ضرورة عدم دلالة نفي الحبّ على الحرمة.

□ نظر المحرم في المرأة

من أحرّم ذكراً كان أو أنثى - يحرم عليه النظر في المرأة؛ لصحیحي معاوية، وصحيح حريز، وصحيح حمّاد بن عثمان.^٢ لكنّ الحرمة ليست حكماً برأسه، بل من جهة حرمة التزيين على المحرم، كما يظهر من الروايات الأربعة المذكورة، والمناطق تحقّق الزينة قصدها أو لم يقصدها.

٥١٢ و ٥١٣. النظر إلى عورة الغير

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «أَيُّمَا رجل أطلع على قوم في دارهم ينظر إلى عوراتهم ففقاؤا عينه أو جرحوه، فلا دية عليهم». وقال: «من اعتدى، فاعتدي عليه، فلا قود له»^٣.

لكن في دلالته على حكم المقام نظر.

وفي صحيح حريز عنه عليه السلام: «لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه»^٤. وفي حديث أبي بصير عنه عليه السلام: «كُلُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ فِي ذِكْرِ الْفَرْجِ، فَهِيَ مِنَ الزِّنَاءِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ؛^٥ فَإِنَّهَا مِنَ النِّظَرِ، فَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى فَرْجِ أَخِيهِ، وَلَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى فَرْجِ أَخِيهَا»^٦.

١. المصدر، ص ٢٦٧.

٢. المصدر، ج ٩، ص ١١٤.

٣. المصدر، ج ١٩، ص ٥٠.

٤. المصدر، ج ١، ص ٢١١.

٥. المشار إليها آية غَضُّ الْأَبْصَارِ فِي سُورَةِ النُّورِ.

٦. البرهان، ج ٣، ص ١٣٠ نقلاً عن تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠١ ... و العجب من صاحب وسائل الشيعة؛ لعدم نقله

و أمّا نظر الرجل إلى عورة المرأة و عكسه، فهما محرّمان بالأولويّة القطعيّة.
وفي صحيح ابن أبي عمير، عن غير واحد، عنه عليه السلام: «النظر إلى عورة من ليس بمسلم
مثل النظر إلى عورة الحمار»^١.
وفي المستمسك بعد نسبة جواز النظر إلى عورة الكافر إلى صاحب الوسائل -:
«لكن هجرهما (أي صحيح ابن أبي عمير، ومرسل الصدوق) مانع عن جواز الاعتماد
عليهما في ذلك»^٢.
أقول: المقتضي مفقود والمانع موجود، فالحكم بالحرمة موقوف على انعقاد إجماع
قطعيّ مفقود.

و أمّا النظر إلى عورة الطفل المميّز والمجنون، فلا بدّ أن يستند في تحريمه إلى
إجماع، أو ارتكاز، وإلّا فلا دليل لفظيّ عليه إلّا إذا صدق على المميّز الأخ، وكذا على
المجنون بأن كان جنونه بعد إسلامه.

ثمّ الظاهر عدم جواز النظر إليهما من وراء الزجاج، والمرأة، والماء الصافي، ونحو
ذلك؛ إذ أنّ فرض قصور الروايات عن شمول مثله، فالمفهوم منها عرفاً ما يعمّه، كما في
المستمسك. ثمّ لا بعد في حرمة إراءة العورة فيما يحرم النظر إليها؛ للملازمة العرفيّة
بينهما، أو لمذاق المتشرّعة التابع لمذاق الشرع. و على كلّ، لا يجري الحكم في الأفلام
المختصرة اليوم؛ للانصراف.

خاتمة

قال صاحب العروة عليه السلام: «لا يجوز التوقّف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة
الغير، بل يجب عليه التّعديّ عنه، أو غصّ النظر».
وعلق عليه سيّدنا الحكيم عليه السلام: «هذا إذا كان النظر بغير اختياره؛ فإنّ الوقوف

→ للحديث في كتابه. وسند تفسير الفقيّ غير معتبر ولكن نقله الكليني في الكافي عن أبي عمر الزبيدي: «كلّ شيء
في القرآن في حفظ الفرج فهو من الزنا، إلّا هذه الآية فإنّها في النظر». راجع: وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١٦٦ (في
نسخة الكمبيوتر). والسند غير معتبر.

١. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٦٥.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص ١٨٩.

المذكور يكون علّة للحرام، فيحرم. وأمّا إذا كان باختياره، فتحريم مقدّمته غير ظاهر» انتهى. وما أفاده متين وإن كان مخالفاً لبعض كلماته المتقدمة في هذا الكتاب.

٥١٤ و ٥١٥. النظر إلى الأجنبيةّات

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «لا بأس بأن ينظر إلى وجهها، ومعاصمها إذا أراد أن يتزوّجها».^١ مفهومه ثبوت البأس في النظر إلى وجهها، ومعاصمها في غير صورة التزوّج، لكن يحتمل أن تكون الشرطيّة سبقت لبيان الموضوع لا لتقييد الحكم بها. وفي رواية الكاهلي عنه عليه السلام: «النظرة بعد النظرة تزرع في القلب الشهوة، وكفى بها لصاحبها فتنة».^٢

الرواية لا تدلّ على حليّة النظرة الأولى، ولا على حرمة النظرة الثانية إلّا بناءً على حرمة حصول الشهوة أو الفتنة وهي غير ثابتة، ويحتمل قوياً حملها على الإرشاد إلى آثار الشهوة والفتنة.

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «ما يأمن الذين ينظرون في أدبار النساء أن ينظر بذلك في نسائهم». وقريب منه صحيح هشام،^٣ ولكنّ عدم دلالتهما على الحرمة واضح. وفي مؤثقة زرعة بن محمّد، قال: كان رجل بالمدينة له جارية نفيسة، فوقع في قلب رجل وأعجب بها، فشكى ذلك إلى أبي عبد الله، فقال له: «تعرّض لرؤيتها، وكلّما رأيته، قل: أسأل الله من فضله...» والحديث طويل، لاحظته في فروع الكافي،^٤ ونقل العبارة المتقدّمة المحدث الحرّ عليه السلام في وسائله.^٥

مثل هذه الجملة لا يدلّ عرفاً على جواز النظر إلى بدنّها، بل الرؤية تصدق وإن رآها من تحت ثيابها، لكنّ إطلاق الرواية يدلّ على جواز النظر، ورؤية وجهها، بل وبدنها بما كان متعارفاً كشفه في ذلك الزمان للجوّاري.

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٥٩.

٢. المصدر، ص ١٣٩.

٣. المصدر، ص ١٤٥.

٤. الكافي، ج ٥، ص ٥٥٩ و ٥٦٠ (الطبعة الحديثة).

٥. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٦٠.

وفي موثق عباد^١ بن صهيب المروي في الكافي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا بأس بالنظر إلى رؤوس أهل تهامة، والأعراب، وأهل السواد، والعلوج؛ لأنهم إذا نُهوا لا ينتهون قال: - والمجنونة، والمغلوبة على عقلها، لا بأس بالنظر إلى شعرها، وجسدها ما لم يتعمد^٢».

وفي الفقيه عن الحسن بن محبوب عن عباد، قال: سمعت ...: «لا بأس بالنظر إلى شعور نساء أهل تهامة، والأعراب، وأهل البوادي من أهل الذمة، والعلوج؛ لأنهن إذا نهين لا ينتهين»، وقال: «المجنونة، والمغلوبة لا بأس بالنظر إلى شعورها وجسدها ما لم يتعمد ذلك^٣».

أقول: التعليل يعمم الحكم إلى كل امرأة مكشوفة الرأس، أو البدن إذا نهيت لا تنتهي، فيجوز النظر إليها سوى فرجها - وهذه الرواية ترفع المشكلة في عصرنا عصر الابتذال والسفور.

وأما قوله عليه السلام في آخر الرواية: «الم لم يتعمد»، ففسره صاحب الوسائل بالنظر بشهوة، وهذا التفسير وإن كان راجحاً غير أنه لم يصل إلى حدّ الاطمئنان، ويمكن أن يراد به تكرار النظر وإدامته ولو لاستلزام الشهوة أو الريبة، أو الفتنة، ولكن الظاهر أن إجماله لا يسري إلى صدر الرواية، ولو سري، فإنما يسري إلى المجنونة، والمغلوبة على عقلها فقط في النظر إلى شعرها، وجسدها؛ فإنه قيد له.

ثم الظاهر أن المغلوبة على عقلها عطف بيان للمجنونة، ولا تشمل السفهية ونحوها.

وفي صحيح علي بن الحكم عن الثمالي، عن الباقر عليه السلام، المروي في الكافي، قال: سألت عن المرأة المسلمة يصيبها البلاء في جسدها؛ إما كسر وإما جرح في مكان لا يصلح النظر إليه، يكون الرجل أوفق بعلاجه من النساء أ يصلح له النظر إليها؟ قال:

١. عباد عامي لكن النجاشي وثقه، ولا معنى للقول بأنه ضعيف، كما عن المقداد، وتبعه سيدنا الحكيم في مستحبه. ثم تكلف لا اعتبار برواياته بما لا يرجع إلى محض. فلاحظ مستحبه العروة الوثقى. ج ٩، ص ١٧.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٥٠.

٣. جامع الأحاديث، ج ٢، ص ٢٨٤.

«إذا اضطرت إليه، فليعالجها إن شاءت».^١

تدلّ الرواية على حرمة النظر إلى النساء في صورة الاختيار في الجملة؛ بناءً على أن تعليق جواز العلاج على الاضطرار لأجل النظر فقط، كما هو المفروض في السؤال، أو لأجله، ولأجل اللمس لا لأجل اللمس وحده، إلا أن يقال: إن قول الراوي: «في مكان لا يصلح النظر إليه»، يراد به العورة، فيخرج عن محلّ البحث، فتدبر.

وفي صحيح علي بن سويد، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إني مبتلى بالنظر إلى المرأة الجميلة، فيعجني النظر إليها؟ فقال: «يا علي! لا بأس إذا عرف الله من نيتك الصدق، وإيتاك والزنا؛ فإنه يمحى البركة، ويهلك الدين».^٢

وقد مرّ^٣ جواز إبداء الوجه والكفين، وعدم كونهما من الزينة المحرّمة إبداءهما، وعدم وجوب سترها على المرأة يدلّ عرفاً على جواز النظر إليها؛ خلافاً لبعضهم. نعم، حرمة ستر شيء على أحد لا يدلّ على حرمة النظر إليه على غيره، فلاحظ. إذا تقرّر هذا فنقول:

أولاً: يحرم النظر إلى المرأة في الجملة لبعض هذه الروايات، وللقطع الخارجي الحاصل من السيرة المتصلة البانية على الحرمة بين المسلمين. وهذا ممّا لا إشكال فيه، لكن يستثنى منه ما يلي:

١. النظر إلى من يراد تزوّجها بلا خلاف فيه بين المسلمين. وادّعي عليه الإجماع بقسميه؛ وللروايات المعتبرة المشتبهة على جواز النظر إلى وجهها و معاصمها موضع القلب - وخلفها، ووجهها،^٤ ومحاسنها، بل في صحيح ابن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يريد أن يتزوَّج المرأة أينظر إليها؟ قال: «نعم، إنَّما يشتريها بأغلى الثمن»، وقريب منه في صحيح يونس وزاد فيه: «وترقّق له الثياب؛ لأنّه يريد أن

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٧٢. لكن في صحّة رواية علي بن الحكم عن الثمالی تردّد؛ لاختلاف طبقتهم، وهذا الإشكال يجري في روايات ابن محبوب عن الثمالی أيضاً ولا جواب مقنع.

٢. المصدر، ص ٢٢٢.

٣. تقدّم ذكره في حرف «ب» في حياة «الإبداء».

٤. الخلف والوجه في رواية الحسن بن السري الذي لا تخلو وثاقته عن كلام، لكن الظاهر إرادة المستور دون المكشوف منها، فلا يضّرّ ضعف الرواية بالحكم المذكور.

يشترها بأغلى الثمن»، ومقتضاهما ولاسيما الأخيرة - جواز النظر إلى تمام بدنهما، سواء قصد تزوجها بخصوصها أم لا. نعم، لا بدّ من استثناء العورة على كلّ حال، سواء كان لأجل انصراف النصوص، أو للارتكاز، والظاهر أنّه لم يقل أحد بجواز النظر إليها.

نعم، يعتبر أن يحتمل في النظر زيادة البصيرة بحالها وإلاّ فالحكم مشكل، بل ممنوع لانصراف الروايات عنه، وكذا إذا أراد التمتع بها في أيام معدودة بأجرة بخس، فافهم.^١

٢. النظر إلى الكافرات كما عن المشهور -، ويدلّ عليه خبر السكوني عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله ﷺ: «لا حرمة لنساء أهل الذمّة أن ينظر إلى شعورهنّ وأيديهنّ»^٢ لكنّ في السند النوفلي ولم يثبت اعتبار رواياته، ونحن لانقول بجبر ضعف الرواية بفتوى المشهور، بل أخيراً بنينا على جهالة السكوني أيضاً.

لكن في موثقة عبّاد المتقدّمة المنقولة بطريق الصدوق في علله ذكر لفظ «أهل الذمّة» بدل «العلوج» فيشمل سائر الكفّار بطريق أولى، وحيث لا منافاة في صدور الكلمتين (العلوج وأهل الذمّة) من الإمام في هذه الرواية تؤخذ بهما، والعلوج إمّا مطلق الكفّار وإمّا كفّار العجم، وعلى الثاني يتعدّى أيضاً إلى مطلقهم؛ لعدم خصوصيّة في عربيّة الكفّار وعجميّةهم في مثل هذه المسائل الشرعيّة.^٣

ومما يدلّ على جواز النظر إلى غير المسلمات بالأوّلوية ما سبق من جواز النظر إلى عورة من ليس بمسلم.

ثمّ إنّ من تتبّع الروايات الواردة في موضوع النظر، يظنّ ظناً قوياً أو يطمئنّ بأنّ المنع عن النظر إلى النساء لأجل احترامهنّ، فإذا سقط بكفرها أو ابتذالها، يرتفع المنع، فلاحظ، وتأمل، والله العالم.

٣. النظر إلى رؤوس النساء اللاتي إذا نهين لانتبهن، كما في الموثقة المتقدّمة، والظاهر عدم الخصوصية في الرؤوس بل يجري الحكم في جميع أعضاء أبدانهنّ إذا لم يسترن، ولا ينتهين سوى العورة؛ لعدم التعليل (فتأمل) إلاّ إذا طرأ عليه عنوان محرّم آخر.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٥٩-٦١.

٢. المصدر، ص ١٤٩.

٣. إلّا أن يقال: الموثقة تدلّ على جواز النظر إلى الكفّار إذا لم يقبلن النستر، والمدعى أعظم منه.

٤. النظر إلى النساء عند الاضطرار، فإن الاضطرار كما مرّ في عنوان «الأكل» في حرف «أ» يبيح المحظورات.

٥. النظر إلى الوجه واليدين إلى موضع السوار، كما مرّ في عنوان «الإبداء» في حروف «ب».

٦. النظر إلى المحارم التي يحرم نكاحهنّ، ويدلّ عليه في الجملة قوله تعالى: «إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ...» وقد مرّ تحقيقه في محله. وعن الجواهر عدّه من الضروريات، فالمسألة مسلمة، هذا في النسب. وأمّا في الرضاع، فلقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أو القرابة»^١، لكنّ المتيقّن من التنزيل المذكور حرمة النكاح، وفي شموله لجواز النظر نوع تأمل. على أنّه لا يشمل الجميع، كما أنّه عليه السيد الحكيم ﷺ مثل ما دلّ على أنّه لا ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن، أو في أولاد المرضعة؛ فإنّ دليل التحريم في مثل ذلك، لا يقتضي الخروج عن عموم حرمة النظر، وعموم وجوب التستر.^٢

نعم، لا بعد في جواز النظر إلى بعض المحارم الرضاعية. ففي صحيح صفوان عن الرضا ﷺ أرضعت أُمّي جارية بلبني؟ فقال: «هي أختك من الرضاعة ... صار أبوك أباها وأمك أمّها»^٣.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق ﷺ: «لا يصحّ للمرأة أن ينكحها عمّها، ولا خالها من الرضاعة»^٤.

وفي صحيح أيوب: كتب عليّ بن شعيب إلى أبي الحسن ﷺ: امرأة أرضعت بعض ولدي هل يجوز لي أن أتزوّج بعض ولدها؟ فكتب ﷺ: «لا يجوز ذلك لك؛ لأنّ ولدها صارت بمنزلة ولدك»^٥.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق ﷺ، قال: سئل وأنا حاضر - عن امرأة أرضعت

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٨٠ - ٢٨٢.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٩، ص ٢٧.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٩٩.

٤. المصدر، ص ٣٠٠.

٥. المصدر، ص ٣٠٦.

غلاماً مملوكاً لها من لبنها حتى فطمته هل لها أن تبيعه؟ فقال: «لا، هو ابنها من الرضاعة، حرم عليها بيعه وأكل ثمنه»، ثم قال: «أليس رسول الله ﷺ قال: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^١.

ولا يخفى أنّ عناوين الأخت والعمّ والخال والولد ونحوها ممّا يدلّ في عرف المتشرّعة والإسلام على جواز النظر أيضاً، بل يمكن أن يستدلّ بصحيح ابن سنان على جواز النظر إلى مطلق المحارم بالرضاع؛ لأنّ الإمام ﷺ استدلّ بقول الرسول ﷺ على حرمة بيع الولد، وأكل ثمنه، فیدلّ على تعميم التنزيل لجميع الآثار، ومنها عدم حرمة النظر إلى الأمّ وغيرها دون خصوص حرمة النكاح، ولاسيّما إذا انضمّ إليها دعوى الضرورة على الجواز من صاحب الجواهر^٢.

وفي رواية سماعة، قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن مصافحة الرجل المرأة؟ قال: «لا يحلّ للرجل أن يصفح المرأة إلّا امرأة يحرم عليه أن يتزوّجها، أخت، أو بنت، أو عمّة، أو خالة، أو بنت أخت، أو نحوها، وأمّا المرأة التي له أن يتزوّجها، فلا يصفحها إلّا من وراء الثوب، ولا يغمز كفّها»^٣ والسند غير معتبر.

أقول: جواز لمس من يحرم نكاحها يدلّ على جواز النظر إليها بطريق أولى، وهذه الرواية عامّة، لكن أشرنا في ما سبق إلى ضعف سندها بعثمان.

٧. النظر إلى النساء اللاتي يحرم نكاحهنّ بالمصاهرة في الجملة، كزوجة الولد، وزوجة الوالد، وجواز النظر إليهما مستفاد من القرآن المجيد، فراجع حرف «ب» في هيأة «الإبداء». وأمّا اللاتي يحرمن لأجل الزنا واللواط وغيرهما، فلا دليل على جواز النظر إليهنّ، فحالهنّ حال سائر الأجنبية. وأمّا أمّ الزوجة ونحوها، فتدلّ على جواز النظر إليها رواية سماعة المتقدّمة، مضافاً إلى أنّ صاحب الجواهر ادّعى الضرورة عليه، ومثل هذه الدعوى من مثل هذا المدّعي المتّبع يكفي لمثل هذا الحكم.

٨. النظر إلى المالكة إن تمّ ما استظهرنا من الأدلّة؛ خلافاً للمشهور، وقد مرّ تفصيله في حرف «ب» في هيأة «الإبداء».

٩. النظر إلى المملوكة، وادّعي عليه الضرورة، ولا يبعد جواز النظر إليها وإن حرم وطؤها بالتزويج، والكفر، والاشترار، والكتابة، والارتداد ونحو ذلك؛ لمجرد الملكية. نعم، الأمر في المشتركة غير واضح، فما ذكره الفقيه اليزيدي في عروته وعلّله سيّدنا الحكيم ﷺ في مستسكه محتاج إلى تأمل.

١٠. النظر إلى القواعد من النساء في الجملة، كما مرّ في هيئة «التبرّج».

١١. النظر إلى غير البالغة؛ لعدم دليل عليه، بل يمكن التمسك للجواز بصحيح ابن

الحجّاج.^١

١٢. المجنونة على إجمال في جواز النظر إليها، كما مرّ.

ثانياً: لا دليل على حرمة نظر المرأة إلى الرجل سوى عورته - فإن تمّ إجماع في غير الوجه، واليدين، فهو وإلاّ لا يلحق النظر إلى سائر أعضاء بدنهم بالنظر إلى الوجه والكفّين منهم في الجواز.

ثالثاً: الحكم بحرمة النظر إلى العضو المبان منحصر ظاهراً باستصحابها حال اتّصال العضو، فإن صحّ، فهو، وإلاّ فجاز النظر إليه في غير العورة - بأصالة البراءة إلاّ أن يمنع عنها الارتكاز.

وفي العروة بعد حكمه بالتحريم، قال: لا مثل السنّ، والظفر، والشعر ونحوها. وعن الشيخ الأنصاري ﷺ: لا ينبغي الإشكال في جواز النظر إليها، وعلّله بعض الأساتذة بأنّ مثل هذه الأمور من قبيل النابت في الجسم لا جزء منه، وتحريمها في حال الاتّصال بالتبعية. ويحتمل أن يكون لأجل أنّها يسيرة لا يعتدّ بها في بقاء الموضوع، ومثلها قشور الجلد، بل الأجزاء اليسيرة منه ومن العظم ممّا يشكّ في بقاء الموضوع فيه.

أقول: وهنا تفصيل آخر يخطر ببالي وهو القول بحرمة النظر إلى كلّ جزء مبان ثبت الحرمة لعنوانه؛ للاستصحاب دون غيره؛ لأنّ المتيقّن من حرمة حال كونه جزء المرأة، لكن لم أجد به قائلاً، بل محتملاً. هذا ما يتعلّق بهذا المقام، والله سبحانه عالم بحقيقة الحال.

٥١٦. النظر برؤية

إنما جاز النظر في ما تقدّم إذا لم يكن بتلذّذ ورؤية^١ وإلا حرم في غير الزوجة مطلقاً، والمملوكة في بعض الحالات، وذلك لأنّ النظر بقصد اللذة، وبالرؤية حرام بالإجماع والارتكاز، كما ادّعاء غير واحد.^٢

أقول: أمّا النظر بقصد اللذة أو المشتمل على اللذة، فلا دليل على حرمة، فإنّ الإجماع منقول غير حجّة، والارتكاز مشتبه بالغيرة، بل صحيح عليّ بن سويد يدلّ على جوازه، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): إني مبتلى بالنظر إلى المرأة الجميلة، فيعجبني النظر إليها. فقال: «يا عليّ! لا بأس إذا عرف الله من نيّتك الصدق وإيّاك والزنا؛ فإنّه يمحّق البركة، ويهلك الدين»،^٣ والابتلاء غير ظاهر في الاضطرار؛ لصدقه بدونه، والظاهر أنّ المراد من صدق النيّة عدم القصد به إلى الزنا، كما يستفاد من آخره.

وأما الرؤية، فيقول عنها السيّد الحكيم (عليه السلام):

قد عرفت أنّ الرؤية مفسّرة في كلامهم بأحد أمور: خوف الوقوع في الحرام، وما يخطر في البال عند النظر من الميل إلى الوقوع في الحرام مع المنظور إليه من تقبيل ونحوه، وخوف الافتتان. ويظهر من كلماتهم حرمة النظر في جميع ذلك، وأنّ العمدة فيه الإجماع، وارتكاز المتشرّعة.^٤

أقول: القدر المتيقّن من الإجماع والارتكاز هو حرمة النظر إذا خاف من نفسه الوقوع في الحرام فقط، بلا فرق بين الرجل والمرأة حتى الشيوخ والعجائز، وفي غيره يرجع إلى الإطلاق أو الأصل، فلا يحرم على الأصحّ وإن كان الأحوط الاجتناب مطلقاً. بل لا يبعد وجوب هذا النظر على المنظورة والمنظور بأحد أسبابه. فلاحظ.

١. لا ينفكّ النظر إلى محاسن من يراد تزوّجها عن اللذة غالباً، وكذا إلى بعض من يجوز النظر إليها متى مرّت، ولو كان الجائز هو النظر الخالي عن التلذّذ، لوجب التنبيه عليه من الأئمة، فتأمل.

٢. راجع: مستمسك العروة الوثقى، ج ٩، ص ٢٤ و ٢٥.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٣١.

٤. مستمسك العروة الوثقى، ج ١٤، ص ٢٠.

٥١٧. نفر صيد الحرم

في صحيح حريز عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: ألا إن الله عز وجل قد حرّم مكة يوم خلق السماوات والأرض، وهي حرام بحرام الله إلى يوم القيامة، لا ينفر صيدها، ولا يعصد شجرها، ولا يختلا خلاها، ولا تحلّ لقطتها إلّا لمنشد»^١. وفي صحيح ابن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» البيت عنى أو الحرم؟ فقال: «من دخل الحرم من الناس مستجيراً به، فهو آمن من سخط الله عز وجل، ومن دخله من الوحش والطيور كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم»^٢.

□ الانتفاع بالنجس

قال الشيخ الطوسي رحمه الله في محكي مبسوطه:

نجس العين لا يجوز بيعه، ولا إجارته، ولا الانتفاع به، ولا اقتناؤه بحال إجماعاً إلّا الكلب؛ فإنّ فيه خلافاً.

وعن الحنابلة: لا يصح الانتفاع بالدهن النجس في أي شيء من الأشياء. وعن الحنفية:

لا يحلّ الانتفاع بدهن الميتة؛ لأنّه جزء منها، وقد حرّمها الشرع، فلا تكون مالاً^٣.

أقول: أمّا الانتفاع بالميتة: فقد بحثنا عنه في حرف «ب» في عنوان «البيع» مفصلاً، فلاحظ. وذكرنا أنّ الأظهر جواز الانتفاع بها في غير ما يحرم، كالأكل والشرب مثلاً. وأمّا الانتفاع بمطلق النجس، فقد استدللّ على حرّمته بوجوه من الكتاب والسنة والإجماع، والحقّ أنّ شيئاً منها لا يتمّ، فلا مانع من إجراء أصالة البراءة، والله العالم^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٧٥.

٢. المصدر، ص ١٧٦.

٣. فقه المذاهب، ج ٢، ص ٢٣١ و ٢٣٢.

٤. لمزيد الاطلاع على البحث والأدلة راجع: مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٣٨.

٥١٨. الانتفاع بالحيوان الموطوء

لاحظ دليل تحريمه في حرف «أ» .

□ النفاق

النفاق مركّب من أمرين محرّمين وهما: الكفر، والكذب، فلا حكم مستأنف له و القرآن يذمّه أشدّ الذمّ.

□ إنفاق الخبيث

قال الله تعالى: «وَلَا تَتِمَّمُوا أَلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ»^١ إن كان المراد بالخبيث هو المال الرديء، الذي لا يقبله الطبع، فالنهي عنه إرشادي إلى عدم ثوابه؛ فإنّ الإنفاق المذكور لم ينشأ عن حبّ الله تعالى وأمره، وإنّما أنفق للخلاص منه. والثواب على إنفاق ما يحبّه المنفق؛ فإنّه الذي ينشأ من قصد التقرب، قال الله تعالى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ». وإن كان المراد به الحرام، فالحرمة من جهة التصرف في مال الغير واستعماله. وعلى كلّ من الاحتمالين رواية^٢، وذيل الآية يرجّح الاحتمال الأوّل.

□ الانتفاء من الحساب

روى الكليني رحمه الله عن علي بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن ابن أبي عمير وابن فضال، عن رجال شتّى، عن الباقر والصادق رضي الله عنهما، قالوا: «كفر بالله العظيم من انتفى (الانتفاء) من حسب وإن دقّ»^٣.

أقول: علي بن محمّد الذي يروي عنه الكليني دائر بين أشخاص ثلاثة، كما يظهر

١. البقرة (٢): ٢٦٧.

٢. البرهان، ج ١، ص ٢٥٤.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ٢٢٢.

من بعض الكلمات: العلان، وابن بندر، و البرقي وقيل: بين الإثنين باتّحاد الأخيرين، وعليه، فهما تقتان، وفي صالح ترّدّد وجهالة.

وفي مجمع البحرين: الحَسَب بفتح الحاء والسين -: الشرف بالآباء، وما يعدّ من مفاخرتهم، وهو مصدر حَسَبَ بضمّ السين - ككرم، ومنه: «من قصر به عمله، لم ينفعه حسبه...»، و الحسب: النسب، يقال: كيف حسبه فيكم؟ أي نسبه. وهذا الثاني هو المراد هنا، وقد مرّ صحيح أبي بصير في حرف «ب» وهو «كفر بالله من تبرأ من نسب وإنّ دقّ»، فلاحظ.

□ نفي البكارة عن الزوجة

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إذا قال الرجل لامرأته: لم أجديكِ عذراء وليس له بينة؟ قال: «يجلد الحدّ، ويخلّى بينه وبين امرأته»^١ ومثله صحيح ابن سنان.^٢ والمراد من الحدّ هو التعزير، كما يفهم من غيرهما، لكنّ الظاهر أنّ الحرمة لأجل إيداء المؤمنة، كما فهمه يونس، لكن في صحيح زرارة عنه عليه السلام في رجل قال لامرأته: لم تأتني عذراء؟ قال: «ليس بشيء»؛ لأنّ العذرة تذهب بغير جماع»^٣ وفي صحيح أبي بصير: «يضرب» قلت: فإن عاد؟ قال: «يضرب...».

٥١٩. النقاب للمحرمة

في الصحيح قال الباقر عليه السلام: «المحرمة لا تتنقّب؛ لأنّ إحرام المرأة في وجهها إحرام الرجل في رأسه»^٤.

وفي صحيح العيص: قال: الصادق عليه السلام في حديث: كره النقاب، يعني للمرأة المحرمة وقال: «تستدل الثوب على وجهها». قلت: حدّ ذلك إلى أين؟ قال: «إلى

١. المصدر، ص ٦١٠.

٢. المصدر.

٣. المصدر، ص ٦٠٩.

٤. المصدر و ج ٩، ص ١٢٩.

طرف الأنف قدر ما تبصر».

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: مرَّ أبو جعفر بامرأة متنقبة وهي محرمة، فقال: «احرمي، واسفري، وارخي ثوبك من فوق رأسك؛ فإنك إن تنقبت لم يتغير لونك»، قال رجل: إلى أين ترخيه؟ قال: «تغطي عينها»، قال: قلت: تبلغ فيها؟ قال: «نعم».^١
وفي صحيح البيهقي عن أبي الحسن عليه السلام: «مرَّ أبو جعفر عليه السلام بامرأة محرمة قد استترت بمروحة، فأماط المروحة بنفسه عن وجهها».

وفي صحيح حرير عن الصادق عليه السلام: «المحرمة تستدل الثوب على وجهها إلى الذقن».

قال صاحب الحقائق في تفسير النقاب: والظاهر أنه عبارة عن شد الثوب على فمها وأنفها، وما سفل عنهما، كاللثام للرجل».^٢

وفي المنجد: «النقاب: - جمع نقب - القناع تجعله المرأة على ما رنَّ أنفها، «دويرك بيني» و تستر به وجهها. النقبة: - جمع نقب بفتح القاف - ثوب كالإزار يشد كما تشد السراويل، وفسر القناع بما تغطي به المرأة رأسها».

والمستفاد من هذه الروايات أمور:

الأمر الأول: حرمة التنقيب على المحرمة، وهذه هو المتيقن من روايات الباب.

الأمر الثاني: حرمة تغطية الوجه ولو بغير نقاب؛ لقوله عليه السلام: «اسفري»، وإمطاة الإمام المروحة عن وجه محرمة، لكن الأمر بالإسفار ليس بنفسه ظاهراً، بل لأجل إزالة النقاب، وعمل الإمطاة مجمل لا يظهر وجهه؛ لجواز التستر لها بلا خلاف؛^٣ للنصوص المذكورة، ولعل المرأة المحرمة تنقبت بالمروحة، فأماطها الإمام عليه السلام، والإنصاف أن حرمة التغطية مع جواز الاستدال حتى الذقن أو حتى النحر إذا كانت راكبة^٤ متهاقطة متناقضة، إلا أن يخص الثاني بصورة التحجب عن الأجني فقط، كما

١. المصدر، ص ١٣٠.

٢. الحقائق الناضرة، ج ١٥، ص ١٣٢.

٣. كما في دليل التملك لسيدنا الحكيم، ص ٩٢.

٤. كما في رواية سماعة لكن لم يصرح فيها بالمحرمة، فلذا لم نقلها.

ربّما يشعر به كلام سيّدنا الأستاذ الخوئي في مناسكه التي لنا عليها حاشية مختصرة، لكنّها تخصيص بلا مخصّص، أو تقييد بلا مقيد؛ فإنّ روايات الباب مطلقة، كما تراها، لكن سيّدنا الأستاذ الحكيم رحمته ادعى الإجماع على حرمة التغطية،^١ والإنصاف أنّ المقام عندي من المشكلات؛ لاختلاف تعابير الروايات.

الأمر الثالث: جواز الإسدال على الوجه، كما عرفت.

الأمر الرابع: عدم الفرق فيما مرّ بين حال اليقظة والنوم، ولذا أفتى المحقّق النائيني بحرمة التغطية عليها ولو عند النوم، لكن في صحيح زرارة: «لا بأس أن تغطّي وجهها كلّهُ عند النوم».^٢

وقال سيّدنا الحكيم رحمته: «وأما نومها عليها، فكما في الرجل لا بأس به» وعليه، فالحكم مختصّ بغير النوم، وهل يجوز لها التغطّي بالنقاب أم لا بدّ أن يكون بغيره؟ الأحوط الثاني.

٥٢٠. نقض العهد

قال الله تعالى: «وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ» الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ».^٣

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ».^٤

الظاهر عدم استفادة الحكم الجديد من الآيتين وما شابههما؛ إذا كان المراد من عهده هو أحكامه. وأمّا إذا كان المراد منه ما يقابل النذر واليمين، فله حكم جديد.

وفي صحيحة السيّد الحسنّي رحمته: «عدّ الصادق عليه السلام من الكبائر نقض العهد. ونحن نتعرّض له في بيان الواجبات إن شاء الله تعالى.

١. دليل النكاح، ص ٩٢.

٢. اعتمدنا في التصحيح على تصحيح سيّدنا الحكيم في المصدر.

٣. البقرة (٢): ٢٦ و ٢٧.

٤. الرعد (١٣): ٢٥.

٥٢١. نقض اليقين بالشك

في صحيحة زرارة المضمرة...: «ولا تنقض اليقين أبداً بالشك وإنما تنقضه بيقين آخر».^١

وفي صحيح آخر له عن الباقر (عليه السلام): «فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً».^٢ ... «فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك أبداً».^٣

وفي صحيح ثالث له عن أحدهما (عليه السلام): «وإذا لم يدر في ثلاث هو أو في أربع وقد أحرز الثلاث، قام فأضاف إليها أخرى، ولا شيء عليه، ولا ينقض اليقين بالشك، ولا يدخل الشك في اليقين، ولا يخلط أحدهما بالآخر، ولكنه ينقض الشك باليقين، ويتم على اليقين، فيبني عليه؛ ولا يعتد بالشك في حال من الحالات».^٤

أقول: كلمة «لا ينبغي» في الرواية الثانية وإن لم تدلّ على الحرمة في نفسها، لكنها - بملاحظة الموارد - تدلّ عليها فلاحظ - كما أنّ نقض اليقين بالشك في مورد الرواية الأخيرة مغائر لما في مورد الروايتين الأولىين إلا أن يوجّه بما يرجع إليهما.

وكيفما كان، فهذه الروايات تدلّ على حرمة نقض اليقين في ما يترتب عليه شرعاً بالشك، ووجوب البناء على كون المشكوك الفعلي متيقناً، كما كان كذلك سابقاً.

ثم إنّ الرواية الأخيرة ظاهرة في اختصاص الحكم المذكور بباب الصلاة، وعدم شمولها لجميع الموارد؛ بناءً على قراءة الجملات مبنية للفاعل بقرينة قوله: «قام»؛ لرجوع الضمائر فيها إلى المصلّي.

وفي استفادة الحكم من هذه الروايات في تمام أبواب الفقه في الشبهات الحكمية والموضوعية إلا فيما ثبت استثناءه، كلام وإشكال مذكور في محله.

ولا بعد في جريانه في الموضوعات والأحكام؛ خلافاً للأخباريين، والفاضل

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١٧٥.

٢. المصدر، ج ٢، ص ١٠٦٢.

٣. المصدر، ص ١٠٦٥.

٤. المصدر، ج ٥، ص ٣٢١.

النراقي، وسيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) وفي الأعدام الأزلية؛ وفاقاً للسيد الأستاذ الخوئي. ولكن إذا لم تكن لوازم الماهية؛ تبعاً للمحقق النراقي وسيدنا الأستاذ الحكيم رحمته؛ وخلافاً للسيد الخوئي، وتفصيل الكلام لا يليق بهذا الكتاب.

□ نقض الأيمان

قال الله تعالى: «وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا...»^١.

لاحظ عنوان الحفظ في حرف «ح» فيما يأتي في الواجبات.

٥٢٢. نقل الحجر الأسود

لا يجوز نقل الحجر الأسود عن مكانه، وكذا مقام إبراهيم؛ فضلاً عن الجمرات ونحوها، فلا بد من إبقاء المشاعر على حالتها، وفي كل مورد لم يوجد دليل لفظي على حرمة تستند الحرمة المذكورة إلى فهمها من مذاق الشرع.

٥٢٣. نقل زكاة الفطرة

في مكاتبة علي بن بلال، قال: كتبت إليه: هل يجوز أن يكون الرجل في بلدة ورجل آخر من إخوانه في بلدة أخرى يحتاج أن يوجه له فطرة أم لا؟ فكتب رحمته: «تقسم الفطرة على من حضر، ولا يوجه ذلك إلى بلدة أخرى وإن لم يجد موافقاً»^٢. والظاهر عدم مانع عن الفتوى بمضمون الرواية لولا إضمارها؛ فإنه غير هيّن، كما ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال المسمى سابقاً بـ«فوائد رجالية». وربما يحتمل نهيه عن التوجيه إلى بلا آخر، الحكم السياسي في ذاك الوقت.

فصل في المناكح المحرمة

أسباب تحريم نكاح النساء عشرون ونحن نذكرها حسب ترتيب حروف التهجّي:

١. النحل (١٦): ٩١.

٢. وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٥١.

١. الجمع بين فاطميتين، ٢. الإحرام، ٣. الإحصان، ٤. الرضاع، ٥. الرق، ٦. الزنا، ٧. زوجة النبي الخاتم ﷺ، ٨. المصاهرة، ٩. الطلاق، ١٠. الاعتداد، ١١. عدم الكفاءة، ١٢. قذف الصماء والخرساء، ١٣. الكفر، ١٤. اللعان، ١٥. اللبس، ١٦. النسب، ١٧. النظر، ١٨. استيفاء العدد، ١٩. الإيقاب، ٢٠. التبعض في السبب، فيحرم وطء الأمة المشتركة بالملك.

وأما تزويج فاطميتين، وقد تقدّم ذكره مفصلاً في حرف «ز».

٥٢٤-٥٢٧. المحرم والمحرمة

في حسنة زرارة وداود بن سرحان عن الصادق عليه السلام: «... والمحرم إذا تزوّج وهو يعلم أنه حرام عليه، لم تحلّ له أبداً»^١.

وفي موثقة أديم عنه: «إنّ المحرم إذا تزوّج وهو محرم، فرق بينهما ولا يتعاودان أبداً»^٢.

ولا فرق بين كون المرأة محرمة أو محلّة للإطلاق، كما لا فرق في التزويج بين المباشرة والتوكيل.

وفي صحيح ابن سنان: «ليس للمحرم أن يتزوّج ولا يزوّج، وإن تزوّج أو زوّج محلاً، فتزويجه باطل»^٣.

وفي صحيح يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يتزوّج؟ قال: «لا، ولا يزوّج المحرم المحلّ»^٤.

دلّت الأوليتان على الحرمة الأبديّة إذا عقد المحرم مع علمه بالحرمة. وأمّا مع جهله -ولو تقصيراً أو غفلة- ونسيانه، فلا تحرم فافهم - وإن كان العقد باطلاً، ولا فرق في الإحرام بين كونه في العمرة أو في الحجّ ولو ندباً.

١. راجع: المصدر، ج ١٤، ص ٣٧٨. وتوصيفه بالحنة دون الضعيفة مبنيّ على أنّ المتنى الواقع في سندها ابن عبد السلام، كما هو ليس بعيد كثيراً، فراجع.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٩١.

٣. المصدر، ص ٨٩.

٤. المصدر، ج ١٤، ص ٣٧٨.

وإذا كانت المرأة محرمةً والرجل محلاً، فالنكاح باطل بإجماع المنتهى، كما في المستمسك، وبدخوله في الروايات؛ بناءً على أن المراد من المحرم الجنس الشامل للمرأة، وبقاعدة الاشتراك، كما فيه أيضاً.

أقول: لا بأس في الاعتماد على مجموعها؛ لبطان العقد، ولكن الأظهر عدم إثبات الحرمة الأبدية بها، والمتيقن من الإجماع أيضاً هو الرجل المحرم.

ودلت الأخيرتان على حرمة التزويج والتزويج على المحرم. والظاهر شموله للمحرمة أيضاً، وقد مرّ في حرف «ز».

ولا فرق في من يزوجه المحرم فضولياً، أو وكالةً، أو ولاية بين كونه محلاً أو محرماً، ذكرراً أو أنثى، ونصّت الثالثة على بطلان العقد وفساده أيضاً.

فائدة

إذا كان العقد باطلاً من غير جهة الإحرام، فإن كان لأجل فقد بعض أركانه بحيث لا يصدق أنه عقد وتزويج، فليس بحرام، ولا بموجب للحرام الأبدي. وإن كان لفقد بعض الشروط، فلا يظهر ترتب الحكم عليه؛ لأنّ أسامي المعاملات عندنا موضوعة للأعم من الصحيح، كما قرّرناه في شرح كفاية الأصول. وإن كان لكون المعقودة أخت الزوجة أو الخامسة ونحوهما، ففي ترتب الحكم عليه إشكال من جهة صدق التزويج، وقوة احتمال الانصراف، والله العالم.

٥٢٨ و ٥٢٩. المحصنة

يحرم عقد المزوجة لغير زوجها؛ لقوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^١ و بطلان هذا العقد ضروري في دين الإسلام. وأما الاستثناء، فهو أن يأمر الرجل عبده وتحت أمته، فيقول له: اعتزل امرأتك ولا تقر بها، ثم يحبسها عنه حتى تحيض، ثم يمسه، فإذا حاضت بعد مسّه إياها ردّها

عليه بغير نكاح.^١

ثمّ إنّ يحرم على المحصنة أيضاً تزويج الأجانب. هذا واضح في دين الإسلام.

مسألة

العقد على ذات البعل مع الدخول بها والعلم بأنّها ذات بعل، يوجب حرمتها عليه أبداً، وبدون العلم والدخول معاً، لا تحرم عليه، فله تزويجها بعد موت زوجها، أو طلاقها. وقد نقل عدم الخلاف في هاتين الصورتين، وإنّما الكلام في فرض الدخول أو العلم فقط، والذي وقفت عليه من الروايات المعتبرة سنداً ما تلي:

١. موثّق أديم عن الصادق (عليه السلام): «التي يتزوَّج (تتزوَّج ظ) ولها زوج، يفرّق بينهما ثمّ لا يتعاودان أبداً»، كذا في الوسائل^٢ والتهذيب ولكن رواها صاحب الوسائل في تروك الإحرام بسند آخر وهو: «والذي يتزوَّج المرأة ولها زوج، يفرّق بينهما ولا يتعاودان أبداً»^٣. إطلاقه قد يشمل فرض الجهل وعدم الدخول أيضاً فيشمل المقام بطريق أولى.

٢. في صحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) في امرأة فقِد زوجها أو نُعي إليها، فتزوَّجت ثمّ قدّم زوجها بعد، فطلقها، قال: «تعتدّ منهما جميعاً ثلاثة أشهر عدّة واحدة، وليس للآخر أن يتزوَّجها أبداً»^٤.

الظاهر منه و من تاليه خصوصُ فرض الدخول؛ للاعتداد، والمهر، وجهل المرأة والرجل بالحال.

٣. موثّق زرارة بطريق الصدوق - عنه: «إذا نُعي الرجل إلى أهله، أو أخبروها أنّه قد طلقها فاعتدت ثمّ تزوّجت فجاء زوجها الأول، فإنّ الأوّل أحقّ بها من هذا الأخير، دخل بها الأوّل أو لم يدخل بها، وليس للآخر أن يتزوَّجها أبداً، ولها المهر بما استحلّ من فرجها»^٥.

١. البرهان، ج ١، ص ٣٥٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٤١.

٣. المصدر، ج ٩، ص ٩١.

٤. المصدر، ج ١٤، ص ٣٤١.

٥. المصدر، ص ٣٤٢.

٤. صحيح ابن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم، فطلقها الأول أو مات عنها ثم علم الأخير، أيراجعها؟ قال: «لا حتى تنقضي عدتها».^١

وهو يدل على نفي الحرمة الأبدية في فرض جهل المتزوج حتى مع فرض الدخول وعلم المرأة بالحال.

٥. صحيح الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن - ولعله ابن الحجاج الثقة - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها أن لها زوجاً غائباً، فتركها ثم إن الزوج قدم فطلقها أو مات عنها، أيتزوجها بعد هذا الذي كان تزوجها ولم يعلم أن لها زوجاً؟ قال: «ما أحب له أن يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره».^٢

فنفي الحب دليل على الكراهة دون الحرمة، فتدل الرواية على جواز تزويجها وإن دخل بها في حالة جهله بحالها وإن كانت هي عالمة بالحال، كما هو قضية الإطلاق، ولو لا هذا الأخير، لكان الحاصل من مجموع الروايات الحرمة الأبدية بكل واحد من الدخول بالمعقودة ذات البعل ولو جهلاً، والعلم بحالها ولو من دون دخول بها، ومع ملاحظة الأخير المتيقن بلحاظ الروايات حرمتها مع علمه بالحال، دخل بها أم لم يدخل، وبالجمل، الأخير يعارض الثاني، والثالث و يحتمل الرجوع بعد تساقطها إلى موثق أديم، ويحتمل الرجوع إلى عموم الحل، فلاحظ وتأمل.

٥٣٠ - ٦٠١. الرضاع ومحرماته

قال الله تعالى: «وَأُمَّهَاتُكُمْ... وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ».^٣

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يحرم من الرضاع ما يحرم بالنسب أو بالقرابة»، كما في جملة من الروايات المعتبرة.^٤

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ٣٤١.

٣. النساء (٤): ٢٣.

٤. راجع: وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٨٠ - ٢٨٢؛ جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٦٩. وأدعي في الأخير تناوثره عن الفريقين.

أقول: على ضوء هذا الكلام الجامع يحرم نكاح أصناف؛ لأجل الرضاع المتحقّق بشروطه وهي كما تأتي.

٢و١: حرمة الأمّ الرضاعية على أولادها الرضاعية كحرمة الأمّ الأصلية على أبنائها الأصلية وأولادهم وحرمتهم عليها.

٣و٤: حرمة فحل الأمّ الرضاعية صاحب اللبن على المرتضعة وأولادها وبالعكس. ٥و٦: آباء الأب والأمّ المذكورين وإن علوا وأمهاتهما وإن علت ولادة ورضاعاً على المرتضع وأولاده ولو رضاعاً، وكذا العكس.

٧و٨: أولاد الأمّ الرضاعية على المرتضع وأولاده ولو رضاعاً، وكذا العكس. وأما أولادها رضاعاً من فحل آخر، فغير محرّم نكاحهم عليه وعليهم؛ بناءً على اعتبار اتحاد الفحل في نشر الحرمة.

٩و١٠: أولاد الأب الرضاعي ولو عن غير المرضعة، ولو رضاعاً على المرتضع والمرتضعة، وأولادهما ولو رضاعاً، فإنّهم إخوة وأخوات، كما في أولاد الأب الأصلي؛ فإنّهم إخوة وأخوات نسبية،^١ وأعمام وعمّات لأولاد المرتضع، وكذا العكس.

١١و١٢: إخوة الأب الرضاعي؛ فإنّهم أعمام ولو كانوا إخوة عن رضاع، وكذا العكس.

١٣و١٤: أخواته، فإنّهنّ عمّات ولو كنّ أخوات عن رضاع، وكذا العكس. ١٥و١٦: إخوة الأمّ الرضاعية؛ فإنّهم أحوال وإن كانوا إخوة عن رضاع، وكذا العكس.

١٧و١٨: أخواتها؛ فإنّهنّ خالات وإن كنّ أخوات عن رضاعة،^٢ وكذا العكس.

١. عنوان أولاد الأمّ وأولاد الأب وإن لم يكن محرّماً في النسبي، لكنهم إخوة وأخوات عرفاً، فيحرمون، ولا يحتاج في صدق عنوان الإخوة والأخوات عليهم إلى دليل شرعيّ حتى يقال: إنّه مفقود، بل يكفي الصدق العرفي، وحيث إنّ أخت المرتضع وإن صدق عليها عرفاً أخت الابن، لكن لم يكن بعنوانها هذا محرّماً، تقول بجوازها للفحل، وكذا أم المرتضع، وهكذا العكس، فافهم جيّداً.

٢. هذا إذا كانت الأخت لأبويها من الرضاعة. وأما إذا كانت لأمتها فقط، فلا تحرم؛ لعدم اتحاد الفحل. وفي موقفة عتار، قال: سألت أبا عبد الله عن غلام رضع من امرأة أيحلّ أن يتزوّج أختها لأبيها من الرضاع؟ فقال: «لا، فقد رضعاً جميعاً من لبن فحل واحد من امرأة واحدة»، قال: فيتزوّج أختها لأمتها من الرضاعة؟ قال: فقال: «لا بأس بذلك؛ إنّ

١٩ و ٢٠: أولاد الأخت الرضاعية ولو رضاعاً، وكذا العكس.
 ٢١ و ٢٢: أولاد الأخ الرضاعي ولو رضاعاً، وكذا العكس.
 ٢٣ و ٢٤: الأم الرضاعية للزوجة، وكذا العكس.
 ٢٥ و ٢٦: بنت الزوجة الرضاعية إذا كانت الزوجة مدخولة، وكذا العكس.
 ٢٧ و ٢٨: الجمع بين الأختين رضاعاً، وكذا العكس.
 ٢٩ و ٣٠: منكوحة الأب رضاعاً، وكذا العكس.
 ٣١ و ٣٢: حليمة الابن الرضاعي، وكذا العكس.^١
 ٣٣ و ٣٤: أولاد أولاد الأم الرضاعية، سواء كانوا ولادةً أو رضاعاً على المرتضع، وكذا عكسه.

٣٥ و ٣٦: أولاد أولاد الأب الرضاعي، كما في السابق.
 ٣٧-٤٤: عمّة الأم الرضاعية، وعمّها، وخالها، وخالتها ولو رضاعة، وعكسه.
 ٤٥-٥٢: العمّة، والعم، والخالة، والخال للأب الرضاعي، وعكسه.
 ٥٣-٥٥: في صحيح أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام: «لا تنكح المرأة على عمّتها، ولا على خالتها، ولا على أختها من الرضاعة».^٢

وحيث لا يحتمل أعميّة الرضاع عن النسب في الحرمة، فتقييد إطلاقه بصورة عدم إذن عمّتها، وخالتها، وهذا الحكم نقول به وإن لم ترد هذه الرواية؛ للعموم السابق.
 ٥٦-٦٣: أخت الملوّط، وبنته، وأمّه، وجدّته رضاعاً؛ بناءً على حرمتهم نسباً، وكذا عكسه، فهذه أربعة وستون حكماً يستفاد من قول رسول الله صلى الله عليه وآله في التنزيل.
 ٦٤ و ٦٥: أولاد المرضعة على أبي المرتضع، لا للعموم السابق، بل لصحيح أيّوب

→ أختها التي ترضعه كان فعلها غير فعل التي أرضعت الغلام، فاختلف الفعلان، فلا بأس». وفي صحيح الحلبي: أيحلّ له أن يتزوج أختها لأنها من الرضاعة؟ فقال: «إن كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فعل واحد، فلا يحلّ، فإن كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلبين، فلا بأس بذلك». وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٩٤.

أقول: وهذا المعنى يتمّ في بعض الفروض الأخرى، ولا يختصّ بهذا المورد.
 ١. بناءً على أن قوله تعالى: «وَحَلَالٌ لَّكُمُ الْمَرْءُاتُ الَّتِي مِنْ أَوْلَادِكُمْ» ناظر إلى نفي حرمة حليمة الابن المتبنّي فقط دون المتبنّي والرضاعي معاً وإلا، فلا حرمة.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٠٤.

بن نوح: كتب عليّ بن شعيب إلى أبي الحسن عليه السلام: امرأة أرضعت بعض ولدي، هل يجوز لي أن أتزوّج بعض ولدها؟ فكتب عليه السلام: «لا يجوز ذلك لك؛ لأنّ ولدها صارت بمنزلة ولدك»^١. والتعليل غير مفهوم، وتعيّديّة التعليل غير رائج، والله العالم.

وفي صحيح عبد الله بن جعفر، قال: كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام: امرأة أرضعت ولد الرجل، هل يحلّ لذلك الرجل أن يتزوّج ابنة هذه المرأة أم لا؟ فوقع: «لاتحلّ»^٢.

أقول: فعلى هذا، إذا أرضعت المرأة ولد بنتها، حرمت البنت على زوجها، وكذا إذا أرضعت ولد زوج بنتها وإن لم يكن الولد المذكور من بنتها؛ لعدم الفرق في الحكم حدوداً وبقاءً، وأمّا إذا أرضعت ولد ابنه، فلا تحرم زوجته عليه، وهذا ظاهر.

وهل يختصّ الحكم بولدها النسبي، أو يشمل الرضاعيّ أيضاً؟ ذهب سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) في رسالته المسماة بتوضيح المسائل إلى الأوّل، ولكنّه ذهب في منهاجه إلى الثاني المنسوب إلى المشهور، وهو الأقوي كما لا يخفى.

٦٦ و٦٧: أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً على أبي المرتضع. ويمكن أن

يستدلّ عليه بصحيح أيوب السابق، ويدلّ عليه صحيح عليّ بن مهزيار عن الجواد عليه السلام:

إنّ امرأة أرضعت لي صبيّاً، فهل يحلّ لي أن أتزوّج ابنة زوجها؟ فقال لي: «ما أجودّ ما

سألت، من هاهنا يؤتى أن يقول الناس: حرّمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل، هذا

هو لبن الفحل لا غيره»، فقلت له: الجارية ليست ابنة المرأة التي أرضعت لي، هي ابنة

غيرها؟ فقال: «لو كنّ عشر متفرّقات ما حلّ لك شيء منهنّ، وكنّ في موضع بناتك»^٣.

أقول: ومع ذلك، أظهر جواز نكاح أولاد الفحل زوجته المرضعة لأولاد أبي

المرتضع؛ إذا لم يكن هنا مانع آخر، وعدم حرّمته بهذا التنزيل الدالّ على أنّ أولادهما

أولاد أبي المرتضع؛ فإنّ المحرّم على الرجل نكاح أخته وعلى المرأة نكاح أخيها،

وليس عنوان أولاد الأب من العناوين المحرّمة، ولكنّ الأحوط هو الاجتناب؛ لدعوى

الشيخ الإجماع على المنع وإن قيل: إنّه لا خلاف في الجواز.

١. المصدر، ص ٣٠٦.

٢. المصدر، ص ٣٠٧.

٣. المصدر، ص ٢٩٧.

ثم إنه لا دليل قوي على إلحاق جدّ المرتضع بأبيه في الحكم المذكور. نعم، لا بأس بإلحاق أبيه الرضاعي بأبيه الأصلي في الحكم المذكور.
٦٨-٧٢: أمّ المزنّي بها وبنتها من الرضاعة؛ فإذا زنى بامرأة، حرّمت أمّها وبنتها عليه ولو رضاعاً، وكذا العكس؛ لصحيح محمّد بن مسلم.^١

هاهنا فوائد

الفائدة الأولى: لا إشكال ولا خلاف في أن الرضاع المحرّم يمنع من النكاح سابقاً، ويطله لاحقاً؛ للقطع بعدم الفرق بين الابتداء والاستدامة، كما تطابقت عليه النصوص والفتاوى من الخاصّة، بل والعامّة.

فلو تزوّج مثلاً -رضيعة فأرضعتها من يفسد نكاح الصغيرة برضاعها كما أنّه فتكون أخته، وزوجته فتكون بنته، وجدّته فتكون عمّته، وأخته فتكون بنت أخته، وزوجة الأب فتكون أخت لأبيه -فسد النكاح.

الفائدة الثانية: قد مرّ حرمة بنت الأخ الرضاعي ولو رضاعاً، لكنّ المستفاد من صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام الجواز، قال أمير المؤمنين في ابنة الأخ من الرضاع: «لا أمر به أحداً، ولا أنهى عنه، وأنا أنهى عنه نفسي وولدي، فقال: عرض على رسول الله ﷺ ابنة حمزة، فأبى رسول الله ﷺ، وقال: هي ابنة أخي من الرضاع»،^٢ ويحمل الذيل على الكراهة بقريئة الصدر.

لكن في رواية عليّ بن جعفر: وسألته عن الاختلاف في القضاء عن أمير المؤمنين عليه السلام في أشياء من المعروف (الفروج خ): أنّه لم يأمر بها، ولم ينه عنها، إلّا أنّه نهى عنها نفسه وولده، فقلت: كيف ذلك؟ ... قال: «قد بيّن إذ نهى نفسه وولده»، قلت له: فما منع أن يبيّن للناس؟ قال: «خشي أن لا يطاع، ولو أنّ أمير المؤمنين ثبتت قدماء، أقام كتاب الله كلّهُ، والحق كلّهُ، وصلى حسن و حسين وراء مروان، ونحن نصلي

١. المصدر، ص ٣٢٥.

٢. المصدر، ص ٢٩٩.

معهم»^١. لكنّ الحقّ ضعّف هذه الرواية سنداً كما حقّقته بعد الطبعين من هذا الكتاب، في كتابنا: بحوث في علم الرجال، فالأظهر هو الجواز، والتعليل المذكور في هذا الخبر أيضاً ضعيف.

وعليه فلا بدّ من مراجعة القاعدة الدالّة على الحرمة فتأمّل.

الفائدة الثالثة: في رواية عليّ بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام، قيل له: إنّ رجلاً تزوّج بجارية صغيرة فأرضعتها امرأته ثمّ أرضعتها امرأة له أخرى؟ فقال ابن شبرمة: حرّمت عليه الجارية وامراتاه، فقال أبو جعفر عليه السلام: «أخطأ ابن شبرمة، تحرم عليه الجارية وامراته التي أرضعتها أولاً، فأما الأخيرة، فلم تحرم عليه، كأنّها أرضعت ابنته»^٢.

أقول: الرواية وإن لم تكن حجة شرعيّة؛ لضعف سندها غير أنّ مفادها مطابق للقاعدة، وقد أخطأ جمع من علمائنا أيضاً حيث حكموا بحرمة الأخيرة بدعوى أنّه أمّ زوجته؛ وأنّ المشتقّ حقيقة فيما انقضى عنه المبدأ، لكنّه مزيف بما ثبت في محلّه من كون استعمال المشتقّ فيه مجازاً، وأنّه حقيقة في خصوص من تلبّس بالمبدأ.

الفائدة الرابعة: الرضاع المحرّم يتحقّق بشروط:

الشرط الأوّل: أن يرتضع الصبيّ حتى يشتدّ عظمه وينبت لحمه ودمه، كما في الروايات المعتبرة، أو يوماً وليلة، كما في موثقة زياد بن سوقة^٣، أو خمس عشرة رضة متواليات، كما فيها وغيرها، ومفهوم الشرط في معتبرة مسعدة^٤ وإن كان التحريم بعشر رضعات متواليات، لكنّه يحمل على الكراهة، لأجل موثقة زياد.

الشرط الثاني: اتّحاد الفحل. وقد مرّ في بعض الحواشي بعض ما دلّ عليه. لاحظ الروايات،^٥ فلو أرضعت امرأة صبيّاً أو صبيّة من لبن فحلين على بعد بعيد في الفرض المذكور، لم تُحصل الحرمة بين الرضيع والمرضة والفحلين، فضلاً عمّا بينه وبين غير المرضة والفحلين، وهذا ممّا لا خلاف فيه، بل في الجواهر الإجماع عليه بقسميه،

١. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٢٦٦.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٠٥.

٣. المصدر، ج ٤، ص ٢٨٣.

٤. المصدر، ج ١٤، ص ٢٨٥.

٥. المصدر، ص ٢٩٢-٢٩٨.

وقال: بل يمكن القطع به من النص والفتوى، كالقطع منهما بأن المرأة مثلاً لو أرضعت بلبن فحل واحد مائة، حرم بعضهم على بعض، وكذا لو نكح عشراً وأرضعت كلّ واحدة واحداً أو أكثر القدر المحرّم، حرم التناكح بينهم جميعاً إجماعاً ونصوصاً.

ولو أرضعت إثنين مثلاً بلبن فحلين، لم يحرم أحدهما على الآخر وإن حرم على المرضعة وصاحب اللبن؛ لعموم قول رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، وإنما قلنا بتخصيصه فيما بين المرتضعين؛ خلافاً للطبرسي حيث لم يشترط اتحاد الفحل، فحكم بالحرمة بينهما؛ للعموم، ولرواية محمد بن عبيدة^١ الهمداني عن الرضا^٢، لكن الرواية ضعيفة بجهالة ابن عبيدة، والعموم مخصّص بالروايات المعتبرة. ثم إنه لا يعتبر بقاء زوجيّة الفحل للمرأة حين الرضاع بخلاف.

الشرط الثالث: اتحاد المرضعة. فلو كان لرجل زوجتان أرضعت كلّ واحدة منهما رضيعاً واحداً بعض المقدار فكمل بإرضاعهما، لا ينشر الحرمة؛ لموثقة زياد، قلت لأبي جعفر^٣: هل للرضاع حدّ يؤخذ به؟ فقال: «لا يحرم الرضاع أقلّ من يوم وليلة، أو خمس عشرة رضة متواليات، من امرأة واحدة، من لبن فحل واحد، لم يفصل بينهما رضة امرأة غيرها...»^٤.

وخالف في هذا الشرط صاحب المسالك^٥، ورمى الموثقة بالضعف ولا عبرة بمخالفته بعد حجّة الموثقة، وفي الجواهر: «واعتضاها بفتوى الأصحاب قديماً وحديثاً».

الشرط الرابع: الرضاع من الثدي. ومما يدلّ عليه صريحاً صحيح الحلبي عن الصادق^٦، قال: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين^٧ فقال: يا أمير المؤمنين! إن امرأتي حلبت من لبنها في مكوك فأسقتة جاريّتي، فقال: أوجع امرأتك، وعليك بجاريّتك»^٨. الشرط الخامس: أن لا يكون اللبن ممزوجاً. فلو مزج بأن ألقى في فم الصبي مائعاً

١. في رجال المماقني «عبيد» بحذف التاء.

٢. الظاهر رجوع اعتبار المولاة، و وحدة المرأة والفحل، وعدم الفصل برضة أخرى إلى كلا التقديرين، أعنى بهما اليوم والليلة، والخمس عشرة، كما أنّ الظاهر من الرضعة، الرضعة الكاملة بلا خلاف وجده صاحب الجواهر بيننا. والحق اختصاص التوالي بالتقدير الثاني؛ لأنّ المتواليات في الموثقة صفة خمس عشرة، فتدبر فيه.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٩٨.

مثلاً و رضع، فامتزج حتّى خرج عن كونه لبناً استهلكه أم لا، غالباً أم لا، لم ينشر الحرمة؛ إذ الرضاع وإن تحقّق إلّا أنّ المعتبر مع ذلك نصّاً وفتوى وصول اللبن، بل قيل: إنّ ذلك هو المفهوم من الرضاع والارتضاع.

الشرط السادس: حياة المرضعة. ففي الشرائع و الجواهر:

لأنّها خرجت بالموت عن التحاق الأحكام العرفيّة التي منها صدق كونها مرضعة وأرضعنكم، ونحو ذلك، فهي حينئذ كالبهيمة المرضعة التي قد عرفت عدم نشر الحرمة بين الرضيعتين ... مع عدم ظهور خلاف فيه، بل في كشف اللثام: لا حكم للبن الميت بالاتّفاق أيضاً، كما يظهر من التذكرة، ولكن في المتن مع ذلك فيه تردّد....

الشرط السابع: حياة الرضيع. واعتبارها من ملاحظة مجموع النصوص واضح. الشرط الثامن: كون اللبن من الولادة: ففي صحيح يونس عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن امرأة لبنها من غير ولادة، فأرضعت جارية وغلماً من ذلك اللبن، هل يحرم بذلك اللبن ما يحرم من الرضاع؟ قال: «لا»^١.

ومقتضى إطلاقه نشر الحرمة ولو كانت الولادة عن وطء زناً، لكنّ في الجواهر عدمه إجماعاً بقسميه عليه^٢. وما استدللّ له ضعيف، ولذا نقول به في الولادة عن شبهة.

الشرط التاسع: كون الرضاع في الحولين. ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا رضاع بعد فطام»^٣. وفي معتبرة داود عنه عليه السلام: «الرضاع بعد الحولين قبل أن يفطم محرّم»^٤. لكنّها رमित بالشذوذ والوهن بمخالفتها للإجماع بقسميه. وللبحث مسائل أخرى مذكورة في المطوّلات، كما أنّ للرضاع تفاصيل أخرى، لكنّ المختصر لا يسعها.

١. المصدر، ص ٣٠٢.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٢٦٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٩١.

٤. المصدر، ص ٢٩٢.

٦٠٢ و ٦٠٣. الأمة على الحرّ في الجملة

لا يجوز للحرّ نكاح الأمة مع الطول وعدم خوف العنت، ويجوز مع عدم الطول وخوف العنت؛ لقوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُخَصَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخَصَّنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْطَرُّوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»^١ فيحرم عليها نكاح الحرّ أيضاً، ولا حظ الروايات في الوسائل.^٢

٦٠٤ و ٦٠٥. الأمة على الحرّة

لا يجوز نكاح الأمة على الحرّة إلا بإذنها بلا خلاف أجده في المستثنى والمستثنى منه إلا ما نقل الشيخ عن قوم من أصحابنا من عدم الجواز مطلقاً وإن أذنت، وهو مع أنّه غير معروف القائل واضح الضعف، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر.

أقول: يدلّ على حرمة النكاح وبطلانه جملة من الروايات،^٣ ويدلّ على المستثنى صحيح ابن بزيع،^٤ لكنّه في المتعة خاصّة دون النكاح الدائم.

ثمّ إنّّه لا ينافي وجود الحرّة فرض عدم الطول وخوف العنت من ترك نكاح الأمة؛ لإمكان الخوف مع الحرّة لرتق أو مرض أو غيرهما، ويحرم على الأمة أيضاً نكاح الحرّ المتزوّج بالحرّة من دون إذنها.

١. النساء (٤): ٢٥.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٩١.

٣. المصدر، ص ٣٩٢ وغيرها.

٤. المصدر، ص ٤٢٤.

٦٠٦ و ٦٠٧. العبد أكثر من الحرّتين

يدل على منعه جملة من الروايات المعتبرة وغير المعتبرة^١ ويحرم العكس أيضاً.

٦٠٨ و ٦٠٩. الحرّ أكثر من الأمتين

في صحيح أبي بصير عن الباقر عليه السلام: «... لا يصلح له أن يتزوَّج في ثلاث إماء»^٢. لكن نفي الصلاحية أعمّ من الحرمة. نعم؛ في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه (أي في عدم حلّية أكثر من إثنين)، بل الإجماع بقسميه عليه. والاثنتان تحلّان مع تحقّق الشرطين المتقدمين. وحيث إنّ هذه المسائل قد خرجت عن محلّ الابتلاء في هذه الأعصار، لم نفصل القول فيها. اللهمّ إنّنا نرغب إليك في دولة كريمة تُعزّز بها الإسلام وأهله، وتُذلّ بها الكفر والنفاق وأهلها.

٦١٠ و ٦١١. الزاني والزانية

أ) قال الله تبارك وتعالى: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^٣.

ذيل الآية ظاهر في تحريم نكاح الزانية والزاني، سواء كان صدرها إخباراً، أو أريد به النهي، والأوّل غير بعيد، ولا أقلّ من الشكّ، فلا يستفاد منه حكم شرعيّ، بل لعلّ المراد أنّ من طبيعة حال الزاني والزانية أنّهما لا ينكحان غيرهما؛ لما بين الزاني والزانية من التجانس والمشاركة في الفساد والقبیح.

وإرجاع اسم الإشارة إلى الزنا المستفاد من الآية بعيد عن ظاهر الآية، فلا يجوز أن يصار إليه بلا دليل. وللفقيه العظيم صاحب الجواهر عليه السلام كلام طويل في هدم دلالة الذيل

١. المصدر، ص ٤٠٥.

٢. المصدر، ص ٣٩٩.

٣. النور (٢٤): ٣. ثمّ إنّ لعلماء العامة حول الآية الكريمة خمسة أقوال: أحدها: تفسير النكاح بالدخول فيكون المشار إليه «حرم ذلك» هو الزنا ولا حظ بقية الأقوال في الرؤية الإسلامية، ص ٦٠١.

المذكور (أى قوله تعالى: «وَحُرِّمَ ذَلِكَ...» على الحرمة^١ وهو يشبه قصد التأويل؛ لأجل الرأي السائد بين الفقهاء من القول بالجواز، وكلّ ما ذكره فهو مصادم لظهور الآية أو صراحتها في التحريم في الجملة، فلا يلتفت إليه. ولولا ضيق المجال، لنقلنا كلامه بطوله مع نقده وردوده، والله العاصم والموفق.

هذا ما يرجع إلى الكتاب، وأمّا ما يرجع إلى السنّة، فنقول: إنّها غير متّفقة، بل مداليلها متفاوطة^٢ فطائفة منها: تجوز نكاح الزانية مطلقاً، كصحيح أبي بصير عن الصادق (عليه السلام): سألته عن رجل فجر بامرأة ثمّ بدا له أن يتزوّجها؟ فقال: «حلال، أوّله سفاح وآخره نكاح، أوّله حرام وآخره حلال». وقريب منه صحيح الحلبي وفي آخره: «ومثله مثل النخلة أصاب الرجل من ثمرها حراماً ثمّ اشتراها بعد فكانت حلالاً، وكصحيح بن رثاب، وصحيح بن مسكان،^٣ وصحيح إسحاق.^٤

وطائفة منها: علّقت جواز نكاحها على رشدها وتوبتها، كموثّقة عمّار، وموثّقة إسحاق بن جرير، ففي ذيلها «وإنّما يجوز له أن يتزوّجها بعد أن يقف على توبتها». وصحيح ابن مسلم، وصحيح أبي بصير المضمّر، وعليها يحمل مادّل على المنع مطلقاً، كمفهوم صحيح منصور.^٥

وطائفة منها: دلّت على عدم تحريم الزوجة بزناها على زوجها، كموثّقة عبّاد، وصحيح زرارة.

وطائفة منها: دلّت على حرمة نكاح المعلن والمعلنة بالزنا، كصحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام): «لا تتزوّج المرأة المعلنة بالزنا، ولا يتزوّج الرجل المعلن بالزنا إلّا بعد أن تعرف منهما التوبة».

وكصحيح زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عزّ وجلّ «الزّاني لا يَنكِحُ إلّا زانيةً أوّ مشرّكةً والزّانية لا يَنكِحُها إلّا زانٍ أوّ مشرّك» قال: «هنّ نساء مشهورات

١. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٤٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٣-٢٣٦.

٣. راجع: المصدر، ص ٣٣٤، «الهامش».

٤. المصدر، ص ٤٤٥.

٥. المصدر، ص ٣٢٣.

بالزنا، ورجال مشهورون بالزنا، قد شهروا بالزنا، وعرفوا به والناس اليوم بذلك المنزل. فمن أقيم عليه حدّ الزنا أو شهر (منهم خ) بالزنا، لم ينبغ لأحد أن يناكحه حتّى يعرف منه توبته». وللرواية أسانيد.

أقول: قوله: «لم ينبغ» بمعنى لم يجز بقريئة قوله تعالى «وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» فإنّه ورد في تفسير الآية، فافهم.

وكمؤثقة حكم بن حكيم^١ عنه عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ» قال: «إنّما ذلك في الجهر». ثم قال: «لو أنّ إنسانا زنا ثم تاب تزوّج حيث شاء».

وطائفة منها: اشترطت العقّة، كصحيح ابن أبي يعفور: سألته عليه السلام عن المرأة ولا يدري ما حالها، أيتزوّجها الرجل متعّة؟ قال: «يتعرّض لها، فإن أجابته إلى الفجور، فلا يفعل»^٢.

أقول: أمّا الأخيرة، فتحمل على من علم فجرها أولاً وإن أبیت، فتحمل على الندب؛ لعدم وجوب التعرّض. ولا أظنّ قال به أحد. وأمّا الأولى، فيقيّد إطلاقها بغيرها حسب المعمول المطّرد.

والثالثة: لاتصادم بشيء، فنلتزم بها، ونقول: إنّ الزنا لا يضرّ بالنكاح بقاءً، وحيث لامنافاة بين الثانية والرابعة، فنقول: إنّّه يحرم نكاح الزانية، سواء كانت معلنة أم لا حتّى تاب. اللهمّ إلّا أن يقال: إنّّه إذا حكمنا بحرمة نكاح مطلق الزانية قبل توبتها، تلغى عنوان المعلقة في الطائفة الرابعة، ولكن يمكن أن يقال: إنّ العنوان المذكور لتأكّد الحرمة لأصلها، فلايلغى، أو أنّه ناظر إلى الآية الكريمة، كما في صحيح زرارة، فلاحظ.

وأمّا الزوج، فإن كان معلناً بالزنا، فلايجوز نكاحه قبل التوبة، كما في الطائفة الرابعة، وفي تحقّقه بمرة واحدة إشكال.

١. بناءً على أن أبان الواقع في سندها هو ابن عثمان الموثّق.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤٥٣.

هذا ما يتعلق بالروايات. وأما الفتوى الفقهي، ففي الشرائع و الجواهر:

من زنى بامرأة خلية عن زوج، لم يحرم عليه نكاحها وإن لم تتب، وفقاً للمشهور شهرة عظيمة، بل في محكي الخلاف الإجماع عليه ... خلافاً للشيخين وجماعة، بل في محكي الغنية الإجماع عليه، فاشتروا التوبة.^١

أقول: كمالات اعتبار بإجماع الغنية لا اعتبار بإجماع الخلاف الذي خالفه مدعيه أولاً وهو الشيخ رحمه الله. والإنصاف عدم جواز الاعتماد على أمثال هذه الإجماعات المنقولة المبنية على أمور اجتهادية، أو الناشئة عن حالات نفسية فردية.

وفي الجواهر أيضاً بعد ذكر الطائفة الرابعة الدالة على حرمة نكاح الزانية المعلنة، وحملها على الكراهة: «بعد عدم معروفية القائل في تخصيص الحرمة بالمشهورة بالزنا خاصة، ومنه يعلم حينئذ هجر ظاهر هذه الأخبار المقضي لجوب حملها على ما عرفت (من الكراهة)».^٢

والمخلص عدم جواز نكاح الزانية والزاني قبل التوبة، وجوازه بعدها. نعم، هنا موضوع آخر وهو أن من صدر منه الزنا قبل سنوات مرة أو مرتين مثلاً، لم يصدق عرفاً عليه الآن أنه زان أو زانية وإن لم يتب عن ذنبه السابق، بل يصدق عليه أنه كان زانياً، كما قرّر في أصول الفقه، فلا يبعد انصراف أدلة المنع إلى من هو يزني بالفعل، ومشتغل به، فلا بد من نكاحه، أو نكاحها من التوبة، فتدبر.

٦١٢ و ٦١٣. الزنا بالمزوجة

قال صاحب العروة رحمه الله:

إذا زنى بذات بلع دوماً ومتعةً، حرمت عليه أبداً، فلا يجوز له نكاحها بعد موت زوجها، أو طلاقها، أو انقضاء مدتها إذا كانت متعةً. ولا فرق على الظاهر بين كونه حال الزنا عالماً

١. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٣٩.

٢. المصدر، ص ٤٤٤.

بأنّها ذات بعل أولاً، كمّالا فرق بين كونها حرّة أو أمة، وزوجها حرّاً أو عبداً، كبيراً أو صغيراً. ولا بين كونها مدخولاً بها من زوجها أولاً، ولا....

أقول: لم يذكروا للحكم دليلاً سوى الإجماع، ولكن تردّد فيه المحقّقون، وخالفه بعض المتأخّرين، كما قيل. وعن المسالك عدم تحقّق الإجماع على وجه يكون حجة. ثمّ استدلّ له بالأوّلويّة؛ لأنّ العقد على ذات البعل مع العلم إذا كان محرّماً، فالزنا أولى، وإذا كان الدخول مع العقد محرّماً، فالزنا أولى. و تبعه على ذلك غيره. وفي المستمسك تبعاً للجواهر: «لكنّ القطع بالأوّلويّة غير حاصل، فالعمدة ظهور الإجماع، إلخ». أقول: لكنّ الإجماع أيضاً غير قطعيّ، والظنّ لا يغني عن الحقّ شيئاً، والاحتياط من جهة الأوّلويّة المذكورة في المسالك لازم.

٦١٤ و ٦١٥: الزنا بالمعتدة الرجعيّة

واستدلّوا على حرمة المعتدة بالعدّة الرجعيّة إذا زنت بها، فيها حرمة أبدية بالإجماع. ويظهر حال هذه المسألة من سابقتها، وأنّ الأوّلويّة المشار إليها، توجب الاحتياط.

٦١٦ - ٦١٩: المزنّي بأُمّها وابنتها

في صحيح محدّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، أنّه سئل عن الرجل يفجر بامرأة: أيتزوّج بابنتها؟ قال: «لا، ولكن إن كانت عنده امرأة ثمّ فجر بأُمّها أو أختها، لم تحرم عليه امرأته؛ إنّ الحرام لا تفسد الحلال»^١.

وفي صحيح العيص عنه عليه السلام: «إن لم يكن أفضى إلى الأمّ، فلا بأس، وإن كان أفضى، فلا يتزوّج ابنتها»^٢. ومثله غيره، ويحمل المطلقات على هذا جمعاً، فلاحظ.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٢٦ و ٣٢٧.

٢. المصدر، ص ٣٢٣. لا بعد في شمول الرواية للوطء بالشبهة أيضاً، فلاحظ.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: سألته عن رجل فجر بامرأة أيتزوج أمها من الرضاعة أو بنتها؟ قال: «لا».^١

أقول: تدلّ الرواية على تحريم الأم من النسب بطريق أولى. وأمّا رواية ابن المثنى عن الصادق عليه السلام، أنه سئل عن الرجل يأتي المرأة حراماً: أيتزوجها؟ قال: «نعم، وأمّا وابنتها»^٢، فتحمل على غير الدخول بقرينة ما تقدّم فتدبر - على أن سندها غير نقى، وغير خال عن الإشكال، فلاحظ.

وفي صحيح ابن مسلم: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا جالس - عن رجل نال من خالته في شبابه ثم ارتدع أيتزوج ابنتها؟ قال: «لا»، قلت: إنه لم يكن أفضى إليها، إنما كان شيء دون شيء؟ فقال: «لا يصدق ولا كرامة».^٣

أقول: والعجب من السيّد الأستاذ الحكيم حيث لم يحمل المطلقات على المقيّدات، كما حملناها نحن، وكلامه بطوله غير خال عن الإيراد، كما يظهر للمتأمل في روايات الباب، والله الهادي.

تتمة

في محكي الانتصار للسيد المرتضى عليه السلام: «مما ظنّ انفراد الإماميّة به القول بأن من زنا بعَمّته أو خالته حرّمت عليه بنتاهما على التأييد...» ثم استدلّ على التحريم بالإجماع والأخبار.^٤

أقول: الظنّ غير حجة له ولنا، ولم نجد خبراً ورد في حرمة بنت العمّة إذا زنى بالعمّة، والله العالم.

٦٢٠ - ٦٢٣. المزني بها للأب أو الابن

في حسنة أبي بصير، قال: سألته عن الرجل يفجر بالمرأة أتحلّ لابنه؟ أو

١. المصدر، ص ٣٢٥.

٢. المصدر، ص ٣٢٤.

٣. المصدر، ص ٣٢٩.

٤. المصدر، ص ٣٢٩ و ٣٣٠.

يفجر بها الابن أتحلّ لأبيه؟ قال: «لا، إن كان الأب أو الابن ممسّها واحد منهما، فلا تحلّ»^١.

الرواية ظاهرة في منع النكاح المسبوق بالزنا، وليس له ظهور في منعه به بقاء، وبها يقيّد إطلاق صحيح مrazم الآتي، فتأمل.

وفي صحيح عليّ بن الحكم عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام -وأنا عنده- عن رجل اشترى جارية ولم يمسمّها، فأمرت امرأته ابنها وهو ابن عشر سنين، أن يقع عليها، فوقع عليها، فماترى فيه؟ فقال: «أثم الغلام وأثمت أمّه، ولا أرى للاب إذا قربها الابن أن يقع عليها»^٢.

أقول: عمدة ما ذكر في توثيق الكاهلي المذكور أو حسنه قول النجاشي: وكان عبدالله وجهاً عند أبي الحسن عليه السلام، ووصّى به عليّ بن يقطين، فقال له: «أضمن لي الكاهلي وعياله...» ولولا ذكر التوصية، لكانت الوجاهة أمارة حسنه، لكن ذكر التوصية ربّما يوجب احتمال استفادة الوجاهة منها، وهى غير ثابتة بطريق معتبر، على أنّها لاتدلّ على الحسن، فضلاً عن الوثاقة، على أنّ دخول غلام صغير ذي عشر سنوات بالجارية أيضاً غير خال عن الغرابة، والله العالم.

فالعمدة هو الحديث الأوّل، وبه نحكم بحرمة المزنّي بها لكلّ من الأب والابن على الآخر، وكذا عكسه، ولكنّ في صحيح مrazم، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام وسئل عن امرأة أمرت ابنها أن يقع على جارية لأبيه، فوقع -فقال: «أثمت وأثم ابنها»، وقد سألتني بعض هؤلاء عن هذه المسألة، فقلت له: أمسكها؛ فإنّ الحلال لا يفسده الحرام^٣.

وإطلاقة يشمل ما إذا كان وقوع الابن عليها قبل دخول أبيه بها، والظاهر من الرواية هو الزنا العمدي دون الوطء بالشبهة. ويحتمل أنّ السائلين كانوا من المخالفين فأفتاهم الإمام عليه السلام حسب مذهبهم، وطبق عليه الكبرى المتسالم عليها (الحلال لا يفسده الحرام).

١. المصدر، ص ٣٢٨.

٢. المصدر، ص ٣١٩.

٣. المصدر، ص ٣٢٠.

خاتمة

قال الفقيه البيهقي رحمه الله في عروته: لا فرق في الزنا بين كونه اختيارياً، أو اجبارياً، أو اضطرارياً، ولا بين كونه في حال النوم أو اليقظة، ولا بين كونه الزاني بالغاً أو غير بالغ، وكذا المزني بها، بل لو أدخلت المرأة ذكر الرضيع في فرجها، نشر الحرمة على إشكال، بل لو زنا بالميتة، فكذلك على إشكال أيضاً، وأشكل من ذلك لو أدخلت ذكر الميت المتصل. وأما لو أدخلت الذكر المقطوع، فالظاهر عدم النشر. أقول: وفي بعض ما ذكره، تأمل.

٦٢٤ و ٦٢٥. أزواج النبي ﷺ

قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا»^١.

٦٢٦ - ٦٢٩. زوجة الأب والابن

تحرم زوجة كل من الأب والابن على الآخر فصاعداً في الأول ونازلاً في الثاني، نسباً، أو رضاعاً، دوماً، ومتعة بمجرّد العقد وإن لم يكن قد دخل، والظاهر عدم الخلاف فيه، بل أصل الحكم في الجملة قطعي.

قال الله تعالى: «وَلَا تُنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا»^٢، بناءً على أنّ المراد بالنكاح العقد دون الدخول.

وقال تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... وَخَالَاتُكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ»^٣.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما رضي الله عنهما: «لو لم يحرم على الناس أزواج النبي ﷺ بقول الله عز وجل: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ

١. الأحزاب (٣٣): ٥٣.

٢. النساء (٤): ٢٥.

٣. النساء (٤): ٢٧.

بَعْدِهِ أَبَدًا» حرم على الحسن والحسين بقول الله تبارك و تعالى : «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» ولا يصلح للرجل أن ينكح امرأة جدّه.^١

أقول: إذا لم يجوز نكاح زوجة الجدّ للأُمّ ولو غير مدخولة، كما هو مقتضى الإطلاق، لم يجوز نكاح زوجة الجدّ للأب كذلك بطريق أولى، وإذا ثبت إرادة الأجداد من الآباء في الآية الكريمة يسهّل ادّعاء إرادة الأبناء النازلين من الأبناء فيها ولو بضميمة الاتفاق، وعدم الخلاف.

ثم إنّ قوله تعالى : «مِنْ أَصْلَابِكُمْ» لا ينفي الحرمة في الابن الرضاعي؛ بناء على أنّ المراد به النسبي في مقابل المتبنّي الذي جرت عادة العرب على تسميته إبناً، كما أنّه لا فرق في الحليلة بين المدخولة وغيرها.

٦٣٠ - ٦٣٣. مملوكة الأب أو الابن المدخولة

تحرم مملوكة الأب والابن إذا كانت مدخولة بإجماع من المسلمين، كما قيل. ولا تحرم بغير الدخول، واللمس، والنظر بشهوة في الجملة إجماعاً كما نقل.

ففي صحيح البيهقي، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل تكون له الجارية، فيقبلها هل تحلّ لولده؟ قال: «بشهوة؟» قلت: نعم. قال: «ما ترك شيئاً إذا قبلها بشهوة». ثم قال ابتداءً منه: «إن جرّدها ونظر إليها بشهوة، حرّمت على أبيه وابنه». قلت: إذا نظر إلى جسدها؟ فقال: «إذا نظر إلى فرجها وجسدها بشهوة، حرّمت عليه».

وفي صحيح جميل، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل ينظر إلى الجارية يريد شراءها أو تحلّ لابنه؟ فقال: «نعم، إلّا أن يكون نظر إلى عورتها».^٢

والروايات غير منحصرة فيما أوردناه غير أنّ المسألة لخروجها عن محلّ الابتلاء، لا تستحقّ مزيد بحث، ولذا أهملنا تحديد الموضوع، والطالب يرجع إلى المطولات.^٣

١. البرهان، ج ١، ص ٣٥٦؛ وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣١٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣١٧.

٣. المصدر، ص ٣٢١.

٦٣٤ و ٦٣٥. أم الزوجة

تحرم أم الزوجة على الزوج؛ لقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ... وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ»^١، ولم يفرقوا بين أمها وجداتها، ولا يبعد إرادة العموم من نفس الآية، ولو بقرينة فهم العلماء ذلك.

ثم إن مقتضى إطلاق الآية عدم الفرق بين كون الزوجة دائمة، أو منقطعة، وكونها مدخولة أو غير مدخولة.

قال أمير المؤمنين (صلوات الله وسلامه عليه) في مؤتفة عمّار عن الصادق، عن أبيه (عليه السلام): «والأُمَّهَاتُ مِهْمَاتٌ دَخَلَ بِالْبَنَاتِ أُمٌّ لَمْ يَدْخُلْ بِهِنَّ، فَحَرِّمُوا، وَأَبْهَمُوا مَا أَبْهَمَ اللَّهُ»^٢. أقول: الإيهام هنا بمعنى الإطلاق، وعدم تقيّد حرمة نكاحهنّ بالدخول بيناتهنّ. وفي صحيح غياث عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إِنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، حَرَّمَتْ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا إِذَا دَخَلَ بِالْأُمِّ، فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِالْأُمِّ، فَلَبَّاسٌ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْابْنَةِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ بِالْابْنَةِ فَدَخَلَ بِهَا أَوَّلًا يَدْخُلُ، فَقَدْ حَرَّمَتْ عَلَيْهِ الْأُمُّ وَقَالَ: -الرَّبَائِبُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَنَّ فِي الْحَجَرِ أَوَّلًا يَكَنَّ»^٣.

وفي صحيح أبي بصير المضمرة، قال: سألتُه عن رجل تزوّج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ فقال: «تحلّ له ابنتها، ولا تحلّ له أمّها»^٤.

لكنّ في صحيح جميل: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل تزوّج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها هل تحلّ له ابنتها؟ قال: «الأمّ والابنة في هذا سواء. إذا لم يدخل بإحدهما حلّت له الأخرى»^٥.

وفي صحيح محمد بن إسحاق المضمّر، قلت له: رجل تزوّج امرأة ودخل بها ثم مات، أيحلّ له أن يتزوَّج أمّها؟ قال: «سبحان الله، كيف تحلّ له أمّها وقد دخل بها؟»

١. النساء (٤): ٢٦.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٥٥.

٣. المصدر، ص ٣٥٢.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٣٥٦.

قال: قلت له: فرجل تزوّج امرأةً فهلكت قبل أن يدخل بها، تحلّ له أمّها؟ قال: «وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها».^١ ومنهما يظهر المراد في صحيح جميل وحمّاد بن عثمان أيضاً.^٢

ويمكن حمل النهي في غير المدخول بها على الكراهة جمعاً، كما ذهب إليه ابن عقيل، فاشتراط الدخول بالبنت في تحريم الأمّ، وحيث إنّّه لم ينقل عن أحد منّا موافقته، كان الاحتياط للزومي في العمل بإطلاق الكتاب العزيز.

٦٣٦ و ٦٣٧. بنت الزوجة المدخول بها

قال الله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ... زَوَاجُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ».^٣

وفي موقّعة عمّار عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «الرّائب عليكم حرام من الأمّهات التي قد دخل بهنّ، هنّ في الحجور، وغير الحجور سواء».^٤

وقريب منها غيرها، وإطلاقها يشمل البنت المتولّدة بعد خروج الأمّ عن زوجيّته، وقالوا بعدم الفرق بين بنتها وبنت بنتها، وبنت ابنها فنزلاً. والأظهر استفادة الحكم من الخارج، كالإجماع ونحوه، كما عن المستند لامن النصّ، كما يظهر من بعضهم: منهم السيّد الأستاذ الحكيم في مستمسكه. والاحتياط في عدم نكاح بنت الزوجة المتولّدة عنها بعد طلاق الزوجة وعدم النظر إليها.

ثمّ إنّ قضية إطلاق الكتاب وبعض الروايات، جواز نكاح بنت الزوجة غير المدخولة، ولو باشرها، وقبلها، ورأى منها ما يحرم على غير الزوج، لكنّ في صحيح محمّد بن مسلم عن أحدهما المنع^٥ إلّا أنّه محمول على الكراهة؛ لصحيح العيص.^٦

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ٣٥٥.

٣. النساء (٤): ٢٦.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٥١.

٥. المصدر، ص ٣٥٣.

٦. المصدر، ص ٣٥٤.

ثم إن مقتضى الإطلاق أيضاً عدم الفرق في الدخول بين القبل والدبر، بل ولو ببعض الحشفة؛ لصدق الدخول وإن استظهر الإجماع على عدم كفايته، ولزوم الدخول بتمام الحشفة^١، وكونه في اليقظة والنوم، وبالاختيار والإخبار منهما، أو من غيرهما، نعم، لا بد من الدخول، ولا يكفي إنزال الماء في رحمها، فقط.

٦٣٨ و ٦٣٩. أم المملوكة الموطوءة وبنتها

في المستمسك: «إجماعاً محققاً، والنصوص به وافية». أقول: لا مجال لنقل روايات المسألة بعد عدم وقوع الابتلاء بها في هذه الأعصار^٢.

٦٤٠ - ٦٤٣. بنت أخت الزوجة وبنت أخيها في الجملة

قال الباقر (عليه السلام) في مؤثقة ابن مسلم: «لا تزوج ابنة الأخ ولا ابنة الأخت على العمّة، ولا على الخالة إلا بإذنها، وتزوج العمّة والخالة على ابنة الأخ وابنة الأخت بغير إذنها»^٣.

وعليها تحمل المطلقات؛ خلافاً للإسكافي، والعمّاني حيث قالاً بالجواز مطلقاً، ولصاحب المقنع حيث منع مطلقاً، وفي الجواهر ادّعى على قول المشهور الإجماع مستفيضاً أو متواتراً كالنصوص.

ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين الصغيرتين والكبيرتين في الدوام والانقطاع ولوساعة. وهل يكفي إذن وليّ العمّة والخالة إذا كانتا صغيرتين؟ الظاهر عدم، كما أن الظاهر عدم سقوط إذنها حينئذ.

ثم إن روايات الباب المعترية لا تشمل فرض اقتران العقدين؛ لاختصاصها بفرض سبق عقد العمّة والخالة، ولكن مع ذلك يشكل الرجوع إلى البراءة؛ لإمكان استفادة

١. مستمسك العروة الوثقى، ج ٩، ص ١٥٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٥٧.

٣. المصدر، ص ٣٧٥.

إلحاق الاقتران بالسبق من مناسبة الحكم والموضوع، وإن شئت، فقل: من الذوق العرفي. فتأمل.

وأما ما في العروة من عدم الفرق في العمّة والخالة بين الدنيا منهما والعليا تبعاً لجماعة، فهو ممنوع، فالصحيح الاختصار في الحكم على الدنيا منهما. نعم، لافرق بين المسلمين والكافرين، كما أفاد واحتمال الاختصاص بالأول، كما عن السيّد الحكيم^١ ضعيف المآخذ، كما يظهر للمراجع إلى الروايات المعتمدة، فلاحظ.

ثمّ أظهر اعتبار الإذن دون الرضا الباطني؛ فإنّ المأخوذ في الروايات المعتمدة هو الأول، ولو أذنتا ثمّ رجعتا ولم يبلغه الخبر، فتزوّج بينت الأخت أو الأخ، بطل النكاح^٢. نعم، لو كان الرجوع بعد العقد لغى، كما يستفاد من الروايات، ولا أقلّ من استصحاب أثر العقد.

ثمّ إنّه يمكن أن يستفاد من روايات الباب مقارنة الإذن للعقد، فيبطل وإن لحقه الإذن، لكنّ ملاحظة ما ذكره في صحّة البيع الفضولي، تمنع عن هذه الاستفادة، والله العالم.

٦٤٤ و ٦٤٥. الجمع بين الأختين

قال الله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً»^١.

والظاهر عدم الخلاف في تحريمه بين المسلمين، وقد قيل: إنّ النصوص به متواترة معني، ولا فرق في الجمع بين الدخول وغيره.

هنا مسائل

المسألة الأولى: الجمع بين الأختين المملوكتين في مجرّد الملك جائز؛ لعدم ما يدلّ

١. يمكن أن يقال بصحّته: لحصول الإذن. ولا أثر للرجوع بعده؛ لعدم الدليل، فتأمل.

٢. النساء (٤): ٣٦.

على منعه. وأما جمعهما في الوطء، فلا يجوز؛ للروايات. ويستفاد من الآية أيضاً، وهو إجماعي. وأما الجمع بينهما في الاستمتاع دون الوطء، ففيه إشكال؛ فإن الظاهر من الآية هو الجمع في النكاح، فيتعدى إلى الوطء بالملك بطريق أولى. وأما الاستمتاع به، فلا دليل على منعه، بل يمكن أن يستدل على جوازه بإطلاق صحيح ابن يقطين^١ بعد تقييده بصورة عدم الدخول، فتأمل.

المسألة الثانية: لو تزوج بإحدى الأختين ثم تزوج بالأخرى، كان عقد الثانية باطلاً، ولا يحرم الأولى إذا دخل بالثانية عالماً؛ فإن الحرام لا يحرم الحلال. وأما إذا دخل بها جهلاً، فاللزام حرمة الدخول بالأولى قبل خروج الثانية عن العدة، خلافاً للمشهور؛ لصحيح زرارة، قال: سألت أبا جعفر^٢ عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج إلى الشام، فتزوج امرأة أخرى فإذا هي أخت امرأة التي بالعراق؟ قال: «يفرق بينه وبين المرأة التي تزوجها بالشام، ولا يقرب المرأة العراقية حتى تنقضي عدة الشامية»، قلت: فإن تزوج امرأة ثم تزوج أمها وهو لا يعلم أنها أمها؟ قال: «قد وضع الله عنه جهالته بذلك ثم قال: - إن علم أنها أمها، فلا يقربها، ولا يقرب الابنة حتى تنقضي عدة الأم منه، فإذا انقضت عدة الأم، حل له نكاح الابنة». قلت: فإن جاءت الأم بولد؟ قال: «هو ولده، ويكون ابنه وأخا امرأته»^٣.

المسألة الثالثة: لو اتفق تزويج الأختين بعقد واحد يتخير الزوج في إمساك أيتهما شاء؛ لصحيح الجميل بطريق الصدوق^٤. وأما إذا اقترن العقدان، فحيث لا دليل على الصحة، يحكم بطلان العقدين؛ لبطلان الترجيح بلا مرجح، وهذا التفصيل مما لم أجده قائلاً.

المسألة الرابعة: في الصحيح: قرأ الحسين بن سعيد في كتاب رجل^٥ إلى أبي الحسن الرضا^٦: الرجل يتزوج المرأة متعة إلى أجل مسمى، فينقضي الأجل بينهما،

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٧٢.

٢. المصدر، ص ٣٦٨. لكن رواه في الكافي عن جميل، عن بعض أصحابه، عن أحدهما^٧، فتكون الرواية مرسلة، والأظهر استئناف العقد على أحداً لاختين.

٣. المصدر، ص ٣٦٧.

٤. هذا الرجل مجهول وقد روى غير واحد. كما في وسائل الشريعة: هذا الرجل لعله دس ونسب الخطأ إلى الرضا^٨ ولا مصدق من الرواة الثقة على كون الخطأ منه^٩، فالرواية تصبح غير معتبرة سنداً، والعمل على القواعد.

هل يحلّ له أن ينكح أختها من قبل أن تنقضي عدّتها؟ فكتب: «لا يحلّ له أن يتزوّجها حتى تنقضي عدّتها»^١.

أقول: من المعلوم أنّ العدّة في المتعة بائنة. وهل يلحق بها العدّة البائنة في الدوام؟ فيه وجهان: من عدم خصوصيّة عند العرف في أمثال المثال للمتعة، ومن عدم قائل بالحرمة، بل عن الحلّي رمي الرواية في موردها بالشذوذ، ومخالفة أصول المذهب. وقال سيّدنا الأستاذ الحكيم بسقوطها عن الحجّة، لإعراض الأصحاب عنها،^٢ وعليه، فالأحوط هو الالتزام بالرواية في موردها فقط، ولا يتعدّى إلى غير المتمتّع بها من البائئات. نعم، الحكم في الرجعيّة جار؛ لأنّها بمنزلة الزوجة.

٦٤٦ و ٦٤٧. المطلقة ثلاثاً في الجملة

قال الله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً... فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ»^٣.

وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث قال: «إذا خرجت من حيضتها الثالثة، طلقها التطليقة الثالثة بغير جماع ويشهد على ذلك، فإذا فعل ذلك، فقد بانت منه، ولا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره».

وفي صحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام)، قال: سألته عن حرّتحته أمة أو عبد تحته حرّة كم طلاقها؟ وكم عدّتها؟ قال: «السنة في النساء في الطلاق، فإن كانت حرّة فطلاقها ثلاثاً وعدّتها ثلاثة أقراء، وإن كان حرّتحته أمة، فطلاقها تطليقتان، وعدّتها قرءان»^٤.

١. المصدر، ج ١٤، ص ٣٦٩.

٢. مستك العروة الوثقى، ج ١٤، ص ٢٦٠.

٣. البقرة (٢): ٢٢٩-٢٣٠.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤٠٩.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً قبل أن يدخل بها، قال: «لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره»^١.
أقول: المتيقن من الآية كون الطلاق الثاني رجعيّاً؛ إذ الإمساك في البائن، وأمّا الطلاق الأول، فلا دليل على كونه رجعيّاً. ومقتضى الحديث الأخير وصحيح ابن بزيع^٢ ترتّب الحكم بعد الطلاق الثالث وإن كانت الطلقات بائنة، ولا فرق حسب دلالة الروايات بين الرجوع في العدة الرجعية وعدمه (أي النكاح بعد العدة)^٣، فالعبرة بثلاث طلقات في الحرّة، وبإثنتين في الأمة.

نعم، إذا تزوّجت بعد الطلاق، انهدم ولغى أثره، والطلاق الواقع بعد تزويجها برجل آخر من الزوج الأول يعدّ طلاقاً مستأنفاً وأولاً، كما في موثقة رفاعه،^٤ وصحيح ابن سنان.^٥ نعم، يشترط في الحلّة دخول المحلّل بها، كما في صحيح أبي بصير،^٦ وموثقة زرارة^٧ وغيرهما، وأن يستزوّج بها بعقد دائم دون منقطع، كما في صحيح ابن مسلم وغيره،^٨ وكذلك في التزويج بعد الطلقة الأولى على الأحوط، وتصدّق المرأة بإخبارها عن التزوّج بالمحلّل إذا كانت ثقة، كما في صحيح حماد عن الصادق.^٩

٦٤٨ و ٦٤٩. المطلقة تسعاً في الجملة أبداً

في صحيح زرارة وداود عن الصادق عليه السلام: «والذي يطلق الطلاق الذي لا تحلّ له حتى

١. المصدر، ج ١٥، ص ٣٥١. وفي جواهر الكلام: أمّا النصوص، فهي متواترة فيه أيضاً، وفي أنّها لا تحلّ له حتى ينكحها دوماً زوج آخر غيره.

٢. المصدر، ص ٣٥٠.

٣. ولكن جملة من الروايات تنافيه، كموثقة معلّى بن خنيس، وصحيح ابن سنان، وصحيح زرارة. راجع: المصدر، ص ٣٥٢ و ٣٥٥.

٤. المصدر، ص ٣٥٣.

٥. المصدر، ج ١٤، ص ٣٥٥.

٦. المصدر.

٧. المصدر، ج ١٥، ص ٣٦٦.

٨. المصدر، ص ٣٦٨.

٩. المصدر، ص ٣٧٠.

تتّكح زوجاً غيره، ثلاث مرّات، وتزوّج ثلاث مرّات لا تحلّ له أبداً.^١
وفي موقّ المعلّى بن خنيس عنه عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلاث حيض، ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض، ثم تزوّجها ثم طلقها من غير أن يراجع، ثم تركها حتى حاضت ثلاث حيض؟ قال: «له أن يتزوّجها أبداً ما لم يراجع ويمسّ».^٢

بعد تقييده بلزوم التزوّج بالمحلّ في كلّ ثلاثة يدلّ على جواز تزوّجها في العاشرة فصاعداً في غير العدّي، فيكون مورد الصحيح الأوّل هو الطلاق العدّي، فتحرّم في التاسعة أبداً وإن كان الصحيح المذكور غير واضح الدلالة إلّا مع ضميّة الفهم الخارجي الفقهي معها في الجملة.

تأكيد و توضيح

قال في الشرائع و الجواهر:

إذا استكملت المطلقة تسعاً للعدّة، ينكحها بينها رجلان حرّمت على المطلق أبداً إجماعاً بقسميه. والمراد بالطلاق للعدّة أن يطلقها بالشرائط ثم يراجع في العدّة ويطلق، ثم يطلق في طهر آخر ثم يراجع في العدّة ويطلق، ثم يطلق الثالثة فينكحها بعد عدّتها زوج آخر ثم يفارقها بعد أن يطلقها، فيتزوّجها الأوّل بعدّة ويفعل كما فعل أولاً إلى أن يستكمل لها تسعاً كذلك يتخلّل بينهما نكاح رجلين،^٣ فتحرّم في التاسعة مؤبداً.^٤
أقول: الفروع المرتبطة بالمسألة المذكورة في المطوّلات، وهذا المختصر لا يسع لتفصيلها.

□ الاعتداد

لا يجوز نكاح المعتدّة في عدّة الغير، ومع العلم أو الدخول تحرّم أبداً، وقد مرّ بحثه مجملاً في حرف «ع»، في عنوان «العزم» فلاحظ.

١. المصدر، ص ٣٥٩.

٢. المصدر، ص ٣٥٤.

٣. أقول: أو نكاحين لرجل واحد؛ إذ لا دليل على اعتبار تعدّد النكاح، فلاحظ.

٤. جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ١٨.

□ عدم الكفاءة

لا خلاف في أنَّ الكفاءة شرط في النكاح، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر. وفي الشرايع: «ولكنَّ هي بمعنى التساوي في الإسلام».^١

أقول: الكفاءة المذكورة إن كانت بمعنى التساوي المذكور، فنبحث عنها في الكفر، وإن كانت بمعنى التساوي في القومية، والرقية والحرية، والعربية والعجمية بأن يمنع من نكاح الحرة العبد، والعربية العجمي، والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس، وكذا أرباب الصنائع الدينية، كالكناس والحجّام وغيرهما بذوات الدين والعلم والصلاح والبيوتات العاليات، فلا نقول باعتبارها؛ لعدم دليل عليه، بل الدليل على خلافه.^٢

فلا يحرم النكاح إذا كان أحد الطرفين أدون من الآخر نسباً وحسباً وشرافاً. وأمّا ما في صحيح الحلبي المضمّر في رجل تزوّج امرأة، فيقول: أنا من بني فلان، فلا يكون كذلك، قال: «يفسخ النكاح» أو قال: «يردّ» فالالتزام به مشكل جداً وإن حكي عن بعضهم البناء على إطلاقه. وعن بعضهم في صورة شرطه في العقد. وعن بعضهم: إذا ظهر أنَّ الزوج أدنى ممّن انتسب إليه بحيث لا يلائم شرف المرأة.^٣ وإن اعتبر فيها (أي الكفاءة) يسار الزوج و تمكّنه من النفقة، فلا دليل قويّ عليه أيضاً، بل يمكن إقامة الدليل على خلافه.

نعم، في الصحيح عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ» قال «إن أنفق عليها ما يقيم ظهرها مع كسوة وإلاّ فرق بينهما».

وفي صحيح أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها، ويطعمها ما يقيم صلبها، كان حقاً على الإمام أن يفترّق بينهما».^٤

١. المصدر، ص ٩٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤٤ و ٤٧ و ما بعدها.

٣. المصدر، ص ٦١٤؛ راجع جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ٩٢ و ما بعدها.

٤. المصدر الأول، ج ١٥، ص ٢٢٣.

ولابأس بالالتزام بمضمونهما، وأنّ من منع النفقة بالمقدار المذكور فيهما سواء كان عن يسار أو عسار - طلق الحاكم زوجته. وما أجاب به صاحب الجواهر عنهما وأمثالهما، فلم أفهمه، ويمكن أن يستدلّ عليه أيضاً بدليل نفي الحرج والضرر، وبقوله تعالى: «وَلَا تُسْكِنُوهُنَّ فِرَاراً»، فتأمل فيّ هذا الاستدلال، والعمدة الروايتان.

□ الإفضاء

وحيث إنّ المحرّم به النكاح بمعنى الوطء دون العقد عند المشهور المدّعى عليه الإجماع، نذكر بحثه في حرف «و» في هيئة «الوطء» ولو بنينا على ذكر باب حرمة الوطء أيضاً، لناسب ذكر السنّ، والحيض، والنفاس وغيرها من موانع جواز الدخول، كالإحرام، والاعتكاف، والصوم ونحوها أيضاً.

٦٥٠ - ٦٥٣. قذف الصّماء والخرساء

في صحيح الحلبي ومحمّد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في رجل قذف امرأته وهي خرساء، قال: «يفرق بينهما»^١.

وفي صحيح أبي بصير، قال: سئل أبو عبدالله عن رجل قذف امرأته بالزنا وهي خرساء صماء لا تسمع ما قال؟ قال: «إن كان لها بيّنة فشهدت عند الإمام جلد الحدّ وفرّق بينها وبينه ثمّ لا تحلّ له أبداً، وإن لم يكن لها بيّنة، فهي حرام عليه ما أقام معها ولا إثم عليها منه»^٢.

في الجواهر ومنتها:

اللعان هو سبب تحريم الملاعة تحريماً مؤبّداً، وكذا (في كونه سبباً للحرمة أبداً) قذف الزوجة الصّماء والخرساء بما يوجب اللعان لو لم تكن كذلك، وإن لم يكن لعان بينهما لاتفاء شرطه بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه.

١. المصدر، ج ١٤، ص ٦٠٣.

٢. المصدر، ج ١٥، ص ٦٠٣.

أقول: لادليل لفظي في الصماء وحدها، فلا بد من استناد الحكم فيها إلى الإجماع، كما أن اعتبار شروط الملاعة في القذف غير واضح الوجه، فلا بد من الاحتياط.

٦٥٤- ٦٥٨. الكافر و الكافرة

قال الله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ»^١.

وقال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ».

وقال تعالى: «وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوافِرِ»^٢.

وقال تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكِ الْكُفْرِ كَوَفًا»^٣.
 حِلُّ لَهُنَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ»^٤.

المستفاد من الايات الكريمة أمور:

الأمر الأول: حرمة نكاح المرأة غير المسلمة غير الكتابية ابتداء على المسلم.
 وفي الشرائع ومنتها: «لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية إجماعاً من المسلمين، فضلاً عن المؤمنين، وكتاباً وسنة... وكذا العكس، لأن الكافرة مكلفة بالفروع».
 الأمر الثاني: حرمة نكاح غير المسلم مطلقاً ولو كانت كتابية بقاءً، لإطلاق النهي عن إمساك نكاح الكوافر. فإذا أسلم الزوج المشرك أو الكتابي؛ يحرم عليه إمساك زوجته الكافرة وإن كانت كتابية.^٥

وكذا العكس لما أشرنا إليه في سابقه، فتأمل، والمراد من النكاح المحرم هنا إمساك

١. البقرة (٢): ٢٢١.

٢. الممتحنة (٦٠): ١٠.

٣. المائدة (٥): ٨.

٤. ويمكن أن يحمل الكوافر على غير الكتابيات؛ لبعد جواز نكاحها على المسلم الأصلي وحرمتها على المسلم المسيوق بالكفر، وسيأتي ما هو الحق فيما بعد.

الاستمتاع، كما يؤيّدها، أو يدلّ عليها قوله تعالى: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا» أو البناء على العلقه الزوجيّة، كما يؤيّده أو يدلّ عليه قوله تعالى: «وَلَا تُنْفِسُكُمَا بِعِصْمِ الْكُفَّارِ».

الأمر الثالث: حرمة إنكاح المشركين المسلمات وإنكاح المشركات المسلمين، فلا يجوز للوليّ والوكيل وغيرهما أن يتزوّج المؤمنة للمشرك ولا المشركة للمؤمن، وحيث إنّ المفعول الثاني في قوله تعالى: «وَلَا تُنْفِسُكُمَا» غير مذكور، يمكن أن يحكم بحرمة مطلق الإنكاح، فلا يجوز للوليّ المسلم مثلاً أن ينكح ابنته الكافرة للمشرك، ولا المشركة لابنه المشرك، ولكنّ قوله تعالى: «وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ...» والغاية يدلّان على أنّ المراد من المحذوف المؤمن والمؤمنات.

الأمر الرابع: حرمة نكاح المشرك والكافر المؤمنة، وهي تفهم من حرمة الإنكاح، ومن قوله تعالى: «فَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ...» وكذا العكس.

الأمر الخامس: جواز نكاح الكتائب ابتداء للمسلم؛ للآية الأخيرة، ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين الذمّيات وغيرهنّ.

هذا ما يتعلّق بالكتاب العزيز، وأمّا السنّة، فإليك جملة من رواياتها:

الرواية الأولى: في صحيح زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» فقال: «هي منسوخة بقوله: «وَلَا تُنْفِسُكُمَا بِعِصْمِ الْكُفَّارِ»»^١.

أقول: لا بدّ من ردّ علمه إلى من صدر عنه؛ إذ مضافاً إلى عدم صحّة النسخ المذكور، بناءً على تقدّم نزول الآية الثانية على نزول الآية الأولى ينافيها مادلاً على جواز نكاح اليهوديّة والنصرانيّة، كصحيح ابن سنان،^٢ وصحيح معاوية بن وهب وغيره،^٣ وصحيح أبي بصير،^٤ ولأجل هذه الروايات يحمل مادلاً على منع نكاح اليهوديّة والنصرانيّة،

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤١٠.

٢. المصدر، ص ٤١١.

٣. المصدر، ص ٤١٢.

٤. المصدر، ص ٤٢٠.

كصحيح ابن مسلم،^١ وموثقة بن جهم بناءً على حجة دلالتها^٢ على الكراهة. الرواية الثانية: صحيح ابن سنان والحلي عن الصادق (ع) في حديث، قال: سألت عن رجل هاجر وترك امرأته مع المشركين ثم لحقت به بعد ذلك، أيمسكها بالنكاح الأول أو تنقطع عصمتها؟ قال: «بل يمسكها وهي امرأته».^٣

إطلاقه بناءً على فرض الزوجة مشركة - يقتضي عدم الفرق بين ما قبل العدة وما بعدها بكثير، كما أن مقتضى ترك الاستفصال شمول الحكم للمشركين وأهل الكتاب، بل في الجواهر:

وإذا أسلم زوج الكناينة، فهو على نكاحه، سواء قبل الدخول أو بعده بخلاف أجدده، بل في المسالك وغيرها الإجماع، بل ولا إشكال على المختار من جواز نكاح المسلم الكناينة ابتداء، فضلاً عن الاستدامة، بل وعلى غيره؛ لضعف الاستدامة عن الابتداء.^٤

أقول: مقتضى إطلاق قوله تعالى: «وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ» حرمة نكاحها استدامةً مطلقاً، فيشكل قول صاحب الجواهر (رحمته) وغيره بالأولوية، وضعف الاستدامة عن الابتداء.

نعم، هو قابل للتقييد بالصحيح المذكور، فإذا أسلمت، فهي على زوجيتها الأولى. وأما إذا لم تسلم، فإن كانت غير كناية، فقد بطلت زوجيتها بلا إشكال، وإن كانت كناية، بطلت على إشكال وتردد؛ لضعف ما استدلل له من الإجماع والروايات؛ فإن الأول منقول والثاني في إسناده ضعف.^٥ والله العالم.

بل ولعل المتيقن في بقاء الزوجية في صورة إسلامها مع ملاحظة إطلاق الآية وقوعه زمن العدة؛ فإذا أسلمت بعد زمان العدة لا بد من الاحتياط بتجديد العقد، فتأمل، والله العالم.

١. المصدر، ص ٤١٠.

٢. المصدر، ص ٤١٠ و ٤١١ وفيها أيضاً نسخ آية الحلية بآية منع نكاح المشركات، والإشكال فيه أظهر، فإن المشرك والمشركة لا يشملان الكنايني والكناينة في عرف القرآن.

٣. المصدر، ص ٤٦١.

٤. جواهر الكلام، (كتاب النكاح الطبعة القديمة) ص ١١١.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤١٧.

الرواية الثالثة: صحيح البيهقي عن الرضا عليه السلام، عن الرجل تكون له الزوجة النصرانية، فتسلم هل يحلّ لها أن تقيم معه؟ قال: «إذا أسلمت لم تحلّ له»، قلت: فإنّ الزوج أسلم بعد ذلك أيكونان على النكاح؟ قال: «لا، يتزوَّج بتزويج جديد»^١، وفي نكاح الجواهر قال: «لا إلّا بتزوَّج جديد»^٢.

وفي صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «إذا أسلمت امرأة وزوجها على غير الإسلام فرّق بينهما»^٣.

وفي صحيح ابن الحجاج عن الكاظم عليه السلام، في نصرانيّ تزوّج نصرانيّة، فأسلمت قبل أن يدخل بها؟ قال: «انقطعت عصمتها منه، ولا مهر لها، ولا عدّة عليها منه»^٤. أقول: لا يبعد استفادة حرمة تزويج المسلمة الكتابي ابتداءً من هذه الروايات، فافهم.

ثم إنّ قضية إطلاق صحيح ابن سنان عدم الفرق بين الكتابي وغيره. وفي الشرائع: ولو أسلمت زوجته (أي زوجة الكتابي) قبل الدخول، انفسخ العقد، وإن كان بعد الدخول، وقف الفسخ على انقضاء العدّة^٥. وأمّا غير الكتابيين، فإسلام أحد الزوجين موجب لانفساخ العقد في الحال إن كان قبل الدخول، وإن كان بعده، وقف على انقضاء العدّة^٦، والروايات المتقدّمة لادلالة لها على توقّف الانفساخ على انقضاء العدّة في صورة الدخول.

الرواية الرابعة: صحيح زرارة، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: النصرانيّ تزوّج النصرانيّة على ثلاثين دنّ خمرأ و ثلاثين خنزيراً ثمّ أسلما بعد ذلك ولم يكن قد دخل بها؟ قال: «... وهما على نكاحهما الأوّل»^٧.

١. راجع: جواهر الكلام (كتاب النكاح)، ص ١١٢، (الطبقة القديمة).

٢. المصدر.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤٢١.

٤. المصدر، ص ٤٢٢.

٥. في شرحها من الجواهر: «وفاقاً لأكثر، بل المشهور». أقول: الظاهر أنّه لا يخالف معروف في المسألة راجع:

جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ٥١ و ٥٢.

٦. في المصدر: «بإلّا خلاف في شيء من ذلك ولا إشكال نصّاً وفنوّي». بل لعلّ الاتفاق نقلاً وتحصيلاً عليه.

٧. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤١٧.

أقول: قوله ﷺ: «أسلما بعد ذلك» إن دلّ على تقارن إسلامهما فهو وإلا فيحمل على ما لا ينافي ماسبق، والمعتبر من التقارن والمعيّة ما كان كذلك عند العرف، ولا بأس بانسحاب الحكم إلى صورة الدخول أيضاً بطريق أولى.

الرواية الخامسة: في جملة من الروايات المعتبرة عدم جواز نكاح اليهوديّة والنصرانيّة على المسلمة.^١

ففي صحيح محدّد بن مسلم عن الباقر ﷺ: «لا تتزوّج اليهوديّة و النصرانيّة على المسلمة»، ومثله رواية سماعة المضمرة و زاد: «و يتزوّج المسلمة على اليهوديّة و النصرانيّة».

وقريب منها موثقة عبد الرحمن عن الصادق ﷺ، وزاد فيها: «وللمسلمة الثلثان، وللأمة والنصرانيّة الثلث» لكنّ المنع المذكور ليس حكماً تعبدياً إلهياً، بل هو من حقوق الزوجة المسلمة، فإذا رضيت جاز، كما في العمّة والخالة بالنسبة إلى بنت أخيها و أختها؛ وذلك لصحيح هشام بن سالم عن الصادق ﷺ في رجل تزوّج ذمّيّة على مسلمة، قال: «يفرّق بينهما ويضرب ثمن حدّ الزاني إثني عشر سوطاً ونصفاً، فإن رضيت المسلمة، ضرب ثمن الحدّ ولم يفرّق بينهما» قلت: كيف يضرب النصف؟ قال: «يؤخذ السوط بالنصف ويضرب».

أقول: الظاهر سقوط الضرب إذا استأذنها واسترضاهما من أوّل الأمر. هذا كلّهُ إذا تزوّج الكتابيّة على المسلمة. وأمّا إذا نكح المسلمة على الكتابيّة، فلها الخيار إذا كانت جاهلة؛ لصحيح أبي بصير.^٢

الرواية السادسة: صحيح محدّد بن مسلم عن الباقر ﷺ، قال: سألتُه عن الرجل المسلم يتزوّج المجوسيّة؟ فقال: «لا، ولكن إذا كانت له أمة مجوسيّة، فلا بأس أن يطأها ويعزل عنها، ولا يطلب ولدها»،^٣ الأحوط العمل بالرواية، وعدم نكاح المجوسيّة.

١. المصدر، ص ٤١٩.

٢. المصدر، ص ٤٢٠.

٣. المصدر، ص ٤١٨.

هنا مسائل كما تأتي

المسألة الأولى: هل يجوز إنكاح الكافرة للكافر ولو كان حريئاً للوليّ المسلم أو الوكيل المسلم؟ الظاهر هو الجواز؛ لما مرّ من عدم دلالة قوله تعالى: «وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ» على الحرمة في المقام؛ لاختصاصها ولو بالانصراف إلى إنكاح المسلمات للمشرّكين، فلاحظ.

المسألة الثانية: لو ارتدّ أحد الزوجين عن الإسلام، أو ارتدّا معاً دفعةً قبل الدخول، وقع الفسخ في الحال مطلقاً، سواء كان الارتداد عن فطرة أو ملّة بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل من أهل العلم كافّة في الأوّل على ما عن التذكرة؛ لعدم جواز نكاح المسلم والمسلمة، كافراً وكافراً، ابتداءً واستدامةً ولو كتابياً؛ لعدم إقرارهم عليه إذا كان ارتداداً. ولو وقع بعد الدخول، وقف الفسخ على انقضاء العدة من غير فرق في وقوعه من أيّهما كان، بل ومن غير فرق في ارتداد الزوجة بين الفطريّ والمملّيّ.

نعم، إن ارتدّ الزوج عن فطرة، يفسخ النكاح في الحال وإن كان بعد الدخول؛ لأنّه لا يقبل عوده بالنسبة إلى ذلك بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر^١.

أقول: راجع عنوان «القتل» في حرف «ق»، فلعلّك تقف على حكم المقام.

المسألة الثالثة: لا يصح نكاح الناصب المعلن بعداوة أهل البيت عليهم السلام، ولانكاح الناصبيّة كذلك؛ لارتكابهما ما يعلم بطلانه من دين الإسلام مع فرض تدينهما بذلك، فهو حينئذ إنكار لضروريّ من ضروريات الدين، ودخول في سبيل الكافرين، كغيره منّ كان كذلك بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، والنصوص كاد أن تكون متواترة فيه، بل هي كذلك، بل الظاهر تحقّق النصب المقتضي للكفر بالقبض والعداوة لواحد من أهل البيت وإن لم يتّخذ ذلك ديناً، ضرورة صدق الناصب عليه؛

فإنه العدو المبغض، بل الظاهر تحقّقه بالبغض والعداوة وإن لم يكن معلناً، كما في الجواهر.^١

أقول: العمدة في الحكم صحيح بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب الذي قد عرف نصبه وعداوته، هل يزوجه المؤمن وهو قادر على ردّه وهو لا يعلم برّدّه؟ قال: «لا يتزوَّج المؤمن الناصبة، ولا يتزوَّج الناصب المؤمنة، ولا يتزوَّج المستضعف مؤمنة».^٢

أقول: حمل النهي في الجملة الأخيرة على الكراهة؛ لدليل خارجي لا يكون مسوّغاً لرفع اليد عن ظهوره في الحرمة في غيرها. وأمّا معنى النصب، فيطلب من غير هذا الكتاب وإن كان مقتضى إطلاقه هو ما ذكره صاحب الجواهر في تفسيره من عدم اعتبار الإعلان، فلا حظ.

وفي المقام بحث معضل بلحاظ عمل النبي صلى الله عليه وآله، والحسن، والسجاد عليهما السلام، وأنا في المقام متوقّف.

المسألة الرابعة: الظاهر عدم اعتبار تساوي الزوجين في الإيمان بالمعنى الأخصّ، فيجوز للشيعي نكاح المسلمة المخالفة له في المذهب، ولعلّه ممّا لا خلاف فيه؛ لعدم دليل على الاعتبار، بل الدليل على جوازه.

وأما نكاح المخالف للمؤمنة، فهو أيضاً جائز على الأقوى، خلافاً للمشهور المدّعى عليه في محكي الخلاف والمبسوط والسرائر والغنية وغيرها الإجماع.

ففي صحيح ابن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بم يكون الرجل مسلماً تحلّ مناكرته وموارثته؟ وبم يحرم دمه؟ قال: «يحرم دمه بالإسلام إذا أظهر وتحلّ مناكرته وموارثته».^٣

وفي صحيح محمد بن مسلم: سأل أبا جعفر عليه السلام عن الإيمان؟ فقال: «ما كان في القلب والإسلام ما كان عليه التناكح والموارث، وتحقن به الدماء...»^٤

١. المصدر، ص ١٠٢.

٢. لاحظ صحيح عمر بن أبان في وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤٢٩.

٣. المصدر، ص ٤٢٧.

٤. المصدر، ص ٤٣٢.

وفي صحيح العلاء: أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن جمهور الناس؟ فقال: «هو اليوم أهل هدنة تردّ ضالّتهم، وتؤدّي أمانتهم، وتحقن دماؤهم، وتجاوز مناحيهم و موارثهم، في هذه الحال»،^١ ومادّل على المنع - إن صحّ سنداً ودلالةً - يحمل على الكراهة؛ جمعاً بينه وبين ما ذكر، نعم، إذا خيف عليها الانحراف من المذهب، حرم إنكاحها ونكاحها من مخالف مذهبها، لكنّ الحرمة تكليفية محضة لا يبطل منها العقد، فالنكاح صحيح وإن عظم الإثم.

ففي صحيح زرارة بسند الصدوق - عن الصادق عليه السلام: «تزوّجوا في الشكاك ولا تزوّجوه؛ فإنّ المرأة تأخذ من أدب زوجها، ويقهرها على دينه».^٢
وفي صحيح محمّد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «لا يتزوّج الأعرابيّ بالمهاجرة، فيخرجها من دار الهجرة إلى الأعراب».

وفي صحيح حماد عن الصادق عليه السلام: «لا يصلح للأعرابيّ أن ينكح المهاجرة، فيخرج بها من أرض الهجرة، فيتعرّب بها إلّا أن يكون قد عرف السنّة والحجّة، فإن أقام في أرض الهجرة، فهو مهاجر».^٣

أقول: فإذا لم يجز نكاح الأعرابيّ للمهاجرة تكليفاً مخافة التعرّب، هكذا لا يجوز تكليفاً نكاح المخالف للمؤمنة مع خوف ضلالها، وقهرها على دينه.
هذا مجمل الكلام في مانعيّة الكفر ولو احقه عن النكاح، وقد يتلخّص ممّا ذكرنا مايلي:

- أ) حرمة نكاح الكافرة غير الكتابيّة على المسلم.
- ب) حرمة إنكاح المشركين والكافرين، المسلمات، وإنكاح الكافرة للمسلم.
- ج) حرمة نكاح الكافر على المسلمة ولو كتابياً.
- د) حرمة نكاح المجوسيّة على تردّد.
- هـ) حرمة نكاح الكتابيّة على المسلمة من دون رضاها.

١. المصدر، ص ٤٣٣.

٢. المصدر، ص ٤٢٨.

٣. المصدر، ص ٤٣٥.

(و) حرمة نكاح الناصب والناصبية على إشكال.
 (ز) حرمة نكاح من يخاف لأجله الضلال على المسلم أو المؤمن أو المسلمة أو المؤمنة.

٦٥٩ و ٦٦٠. اللعان

يحرم التناكح بين الملاحن والملاعنة؛ لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الرجل يقذف امرأته؟ قال: «يلاعنها، ثم يفرّق بينهما، فلا تحلّ له أبداً»^١. وفي صحيح زرارة وداود عنه عليه السلام في الملاعنة: «إذا لاعنها زوجها، لم تحلّ له أبداً». وأمّا اللعان وشروطه وبحوثه، فليس المقام مقام بيانها.

٦٦١ و ٦٦٢. اللمس في الجملة

إذ قبل الرجل مملوكتها بشهوة، تحرم على ولده، كما يدلّ عليه صحيح البزنطي^٢. وفي صحيح آخر عن الصادق عليه السلام في الرجل تكون له الجارية أفتحلّ لابنه؟ فقال: «مالم يكن جماع أو مباشرة كالجماع، فلا بأس»^٣. استفادة الحرمة لأجل مطلق اللمس عن شهوة مشكلة، والمسألة لخروجها عن محلّ الابتلاء غير جدير بالبحث عنها، ولاحظ مامرّ بعنوان مملوكة الأب أو الابن المدخولة.

٦٦٣ - ٦٨٣. النسب

قال الله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ»^٤.

١. المصدر، ص ٣٧٩.

٢. المصدر، ص ٣١٧.

٣. المصدر، ص ٣٢١.

٤. النساء (٤): ٢٣.

أقول: لاشكّ في حرمة أمّهات الأمّ وأمّهات الأب من الجدّات، وبنات البنات، فنازلة، وبنات الابن كذلك، ولكنّ في دخول الجدّات في الأمّهات، وبنات البنات في بناتكم المذكورتين في الآية تردّد، وعليه، فتستند الحرمة، إلى دليل خارجيّ، كالإجماع والضرورة. وصاحب الجواهر^١ ذكر وجوهاً لدخول العاليات والسافلات^٢ في الآية الكريمة حتى قال في آخر كلامه:

فمن الغريب احتمال بعضهم أنّ المراد في الآية خصوص مالا واسطة فيه، والتحرّيم في غيره قد استفيد من السنّة، ولكنّ الوجوه التي ذكرها لاتنفع المحقّق، والغاية ممنوعة وإن كان استناد حرمة زوجة الجدّ إلى قوله تعالى: «وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ» في الرواية المعتمدة^٣ يؤيّد مختاره....^٤

هنا فوائد

الفائدة الأولى: المتفاهم العرفي أنّ الحرمة على أحد الطرفين في المقام حرمة على الآخر، فيحرم على الأمّ والبنات مثلاً نكاح الابن والأب، وهذا الحكم قطعيّ أو ضروريّ اليوم في دين الإسلام.

الفائدة الثانية: بعد عدم تعلّق الحكم بالأعيان، فهل المحرّم هو الإيجاب والقبول، أو الدخول والوطء؟ اختار بعض المفسّرين الثاني؛ فإنّ قوله تعالى: «إِنَّمَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» استثناء من الوطء؛ لبطلان نكاح المملوكة، لكن يبعده أمران:

الأمر الأوّل: قوله تعالى قبل الآية «وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ...» فإنّه ممّا يوجب صرف الذهن إلى العقد دون الوطء في الآية.

الأمر الثاني: المراد حينئذ من الآية المذكورة حرمة الزنا مع الأصناف المذكورة،

١. المراد بالعاليات الجدّة وإن علت لأب كانت أولامّ، وعمّة الأب (أي أخت الجدّة للأب) لأب أولامّ أولهما. وعمّة الأمّ (أي أخت الجدّ لها) كذلك، وعمّة الجدّ وعمّة الجدّة وهكذا، وخالة الأمّ والأب، وخالة الجدّة والجدّ. وهكذا المراد بالسافلات، بنات الابن والبنات وبناتهنّ، وهكذا وبنات الأخ والأخت، ولا فرق في الأخ والأخت أن يكونا لأب أو لأمّ أولهما، وكذا في العمّة والخالة.

٢. وهي صحيحة محمّد بن مسلم عن أحدهما^١ راجع: البرهان، ج ١، ص ٣٥٦.

٣. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٢٤٠.

ولا يخفى بعد إرادتها من مصب الآية، مع أنها جارية في غيرهنّ، فلا معنى للاختصاص والتفصيل. ومما يؤيده قوله تعالى: «وان تجمعوا بين الاختين» فإنّ المحرّم هو نفس الجمع بينهما في الزوجيّة وإن لم يتحقّق وطؤهما بعد، وعلى هذا، فالأنسب علاج الاستثناء المذكور بما لا ينافي تقدير النكاح.

ثمّ النكاح ليس مفهوماً مفهوم الإيجاب والقبول، فليساهما بمفهومهما بمقدّرين، بل الذي يحتمل تقديره أمور:

١. الوطء بعنوان الازدواج (تزدیکی کردن بعنوان زن و شوهر شدن).
٢. العقد القولي وإن لم يتفق بعده الدخول، بل وإن لم يقصده من الابتداء.
٣. النكاح بمعنى الازدواج (زناشوئی) الذي هو بناء قلبي، واعتبار نفساني مكشوف بالألفاظ التي اعتبرت في عقد النكاح، وهذا هو الأظهر؛ لما حقّقنا في حواشينا على كفاية الأصول من وضع ألفاظ المعاملات غالباً - للأسباب والمسبّبات، أي الكاشف والمكشوف معاً، إلّا أن يقال: إنّ لفظ النكاح ورد بمعنى الدخول والعقد ولم يرد بمعنى الاعتبار النفسي والألفاظ، لكنّه يندفع بأنّ العقد ليس مجرد لفظ أو عمل، بل للفظ الكاشف عن اعتبار نفسيّ متقدّم، ولا يعتبر في تحريره اعتبار طرف الآخر، كما يظهر من خطاب الآيّة.

الفائدة الثالثة: لافرق في صدق العناوين المأخوذة في الآيّة عرفاً بين كونها عن نكاح صحيح، أو سفاح قبيح، وعدم ثبوت النسب بالزنا بالإجماع والأخبار لا يجوز رفع اليد عن الدلالة اللفظيّة في المقام.^١ وهذا ممّا لا خلاف فيه عندنا، فتحرم الأمّ على ابنها مثلاً وإن ولدته من الزنا، فالمناطق في التحريم هو صدق العناوين المذكورة عرفاً.

٦٨٤ - ٦٨٧. النظر إلى المملوكة عن شهوة

في صحيح محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام: «... إن جرّدها (أي الجارية) ونظر إليها

١. المتيقّن عدم ثبوت النسب بالزنا في بعض الأحكام كالإرث ولا تغمّه في جميع الأحكام والموارد وبالمجمل لا يعتمد على الإجماعات المنقولة ونحوها، والعمدة هو اتباع الأدلّة اللفظيّة في كلّ مورد بعد صدق النسب عرفاً من الزنا.

بشهوة حرّمت على أبيه وابنه». قلت: إذا نظر إلى جسدها؟ فقال: «إذا نظر إلى فرجها وجسدها بشهوة حرّمت عليه».

وفي صحيح جميل، قلت لأبي عبد الله: الرجل ينظر إلى الجارية يريد شراءها أو تحلّ لابنه؟ فقال: «نعم إلا أن يكون نظر إلى عورتها»^١.

وفي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام في الرجل تكون عنده الجارية يجردّها وينظر إلى جسمها نظر شهوة هل تحلّ لأبيه؟ وإن فعل أبوه هل تحلّ لابنه؟ قال: «إذا نظر إليها نظر شهوة ونظر منها إلى ما يحرم على غيره لم تحلّ لابنه، وإن فعل ذلك الابن لم تحلّ للأب»^٢.

وفي رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا تحلّ لابنه»^٣.

وفي السند محمد بن إسماعيل شيخ الكليني وهو مجهول على الأقوى لكنّه شيخ إجازة لشيخ رواية؛ إذ لا كتاب له ولا مصنف ولا أصل له، فإذا ثبت اشتها ركتب ابن شاذان في زمان الكليني نفهم أنّ توسيط شيخه لمجرد الإجازة ولمجرد اتصال السند، فلا يضرّ جهالته بصحة السند.

أقول: تحديد الحكم يطلب من المطوّلات.

٦٨٨ و ٦٨٩. استيفاء العدد

إذا استكمل الحرّ أربعاً بالعقد الدائم حرم عليه مع وجود هنّ عنده نكاح ما زاد دواماً إجماعاً من المسلمين، بل ضرورة من الدين، وما عن طائفة من الزيدية من جواز نكاح تسع لم يثبت، بل المحكيّ عن مشائخهم البراءة من ذلك، كما في الجواهر.

وأما النكاح بالعقد المنقطع، فغير محدود، وكذا ما تملكها اليمين، وقد نفى في الجواهر عن الأوّل الخلاف، وعن الثاني الخلاف بين المسلمين فضلاً عن المؤمنين،

١. وسائل الشريعة. ج ١٤، ص ٣١٧.

٢. المصدر. ص ٣١٨.

٣. المصدر. ص ٣١٩.

وقال: «بل لعلّه من ضروريات الدين» كما أنّه قال في الأوّل في ردّ المسالك: «قلت: لا بأس بدعوى ضرورة المذهب على ذلك فضلاً عن الإجماع»^١.

٦٩٠-٦٩٥. الإيقاب

قال صاحب العروة^٢:

من لاط بغلام فأوقب ولو ببعض الحشفة، حرّمت عليه أمّه أبداً وإن علت، وبنته وإن نزلت، وأخته من غير فرق بين كونهما صغيرين أو مختلفين، ولا تحرم على الموطوء أمّ الواطئ، وبنته وأخته على الأقوى ... والظاهر عدم الفرق في الوطء بين أن يكون عن علم وعمد واختيار، أو مع الاشتباه، كما إذا تخيّل امرأته أو كان مكرهاً... ولو كان الموطوء ميّتاً، ففي التحريم إشكال، إلخ.

أقول: الروايات الواردة في المقام كلّها ضعيفة سنداً^٣، فلا بدّ من استناد الحكم إلى إجماع وحيث أنّه دليل لبيّ يقتصر على القدر المتيقّن، والأحوط لزوماً عدم العقد على أمّ المفعول وأختها، والله عالم.

□ نكاح من مات زوجها

يقول الشهيد الثاني^٤ في آخر كتاب الطلاق من شرح اللمعة: «زوجة الغائب تعتدّ في الوفاة من حين بلوغ الخبر بموته وإن لم يثبت شرعاً، لكن لا يجوز لها التزويج إلّا بعد ثبوته».

أقول: فهذه امرأة يحرم نكاحها وإن خرجت من العدة بمضيّ زمانها من حين الخبر، ومع ذلك لا يجوز تزويجها وتزوّجه، وعلى هذا، فيمكن أن يجعل موت الزوج من أسباب المناكح المحرّمة في الجملة، وسيأتي تفصيل القول فيه في عنوان «الترتب» في قسم الواجبات إن شاء الله تعالى.

١. راجع: المصدر، ص ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٤٨-٤٤٦.

٢. المصدر، ص ٣٣٩ و ٣٤٠.

□ نكاح البهيمه

يحرم وطء البهيمه، لموتقة عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل ينكح بهيمه أو يدلك؟ فقال: «كل ما أنزل به الرجل ماء من هذا وشبهه، فهو زناً»^١.
أقول: ظاهر الرواية كون الحرمة من جهة الاستمناء. وأمأوطء الحيوان من دون إنزال، فقد مَرَّبَحْته في أوّل الجزء الأوّل.

□ المنكر

قال الله تعالى: «وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ»^٢.
فالمُنْكَرُ منهى عنه بهذه الآية وغيرها من الآيات الكريمة، بل النهي عنه واجب كفاية غير أنه ليس سوى المحرمات وما أنكره الشارع الأقدس، فلاحكم جديد، ويحتمل أن يراد بالمنكر ما أنكره العقول أو العادات العامة، ولم يكن في الدين ما يخالفها، فتدبر.

□ الاستنكاف

«وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً أَلِيماً»^٣.
الظاهر الاستنكاف والاستكبار بمعنى، أو بمعنى الإباء والامتناع، وعلى كلّ حال، لاحكم جديد فيه.

٦٩٦. النميمة

قال رسول الله ﷺ في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «ألا أتيتكم بشاركم؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأخية، الباغون للبراء المعائب»^٤.

١. المصدر، ص ٢٦٥.

٢. النحل (١٦): ٩٠.

٣. الأنعام (٦): ١٧٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٦٦٦.

وقال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن قيس: «الجنة محرمة على القَتَّانين المشائين بالنميمة».^١

والروايات في المقام كثيرة بحيث إنَّها مع ضعف أسنادها لانتحتمل الكذب والاختلاق.

قال الشيخ الأنصاري رحمته الله في مكاسبه: «النميمة محرمة بالأدلة الأربعة، وهي نقل قول الغير إلى المقول فيه...» قال الله تعالى: «وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ» والتمام قاطع لما أمر الله بصلته ومفسد.^٢ ثم إنَّه قديح ذلك لبعض المصالح التي هي آكد من مفسدة إفشاء السر...

قال: سيّدنا الأستاذ الخوئي:

لاخلاف بين المسلمين في حرمتها، بل هي من ضروريات الإسلام وهي من الكبائر المهلكة، وقد تواترت الروايات من طرق الشيعة، ومن طرق العامة على حرمتها، وعلى كونها من الكبائر، بل يدل على حرمتها جميع ما دلّ على حرمة الغيبة، وقد استقلّ العقل بحرمتها؛ لكونها قبيحة...^٣

□ نية الحرام

نية الحرام تستوجب استحقاق العقاب عقلاً؛ لأنَّه جرءة على المولى وهتك لحرمة، وهذا فليكن واضحاً جداً وإن لم يرتض به شيخنا الأنصاري رحمته الله ولكن لاشك في استحقاقها العقاب، بل يمكن أن نقول بالحرمة الشرعية أيضاً؛ لما مرّ من حرمة الرضا بالحرام، وحرمة حبّ شيوع الفاحشة، بل بالأولوية؛ ولقوله تعالى «تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ».^٤ بدعوى دلالة

١. المصدر، ص ٦١٧.

٢. راجع: مصباح الفقاعة، ج ١، ص ٣٤٣. ففيه لسيدنا الأستاذ في الاستدلال بالآية كلام وهو عندي منظور فيه، وقد مرّ في بحث قطع الرحم، فراجع حرف «ق».

٣. المصدر، ص ٤٣٢.

٤. القصص (٢٨): ٨٤.

عدم جعل الجنة لمريدي العلو والفساد على حرمة إرادتهما، فإذا ألحقنا غيرهما بهما يتم المطلوب، وقدمر في عنوان التجري في الجزء الأول ما يرتبط بالمقام.

نعم، في رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِيَهْمَ بِالْحَسَنَةِ وَلَا يَعْمَلُ، فَتَكْتَبُ لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ هُوَ عَمَلَهَا كَتَبَتْ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ لِيَهْمَ بِالسَّيِّئَةِ أَنْ يَعْمَلَهَا فَلَا يَعْمَلَهَا، فَلَا تَكْتَبُ عَلَيْهِ»^١.

وفي صحيح الفضيل بن عثمان المرادي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال رسول الله ﷺ: ... يَهْمُ الْعَبْدُ الْحَسَنَةَ ... كَتَبَ اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً بِحَسَنِ نِيَّتِهِ ... وَيَهْمُ بِالسَّيِّئَةِ أَنْ يَعْمَلَهَا فَإِنْ لَمْ يَعْمَلَهَا لَمْ يَكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ هُوَ عَمَلَهَا أَجَلَ سَبْعِ سَاعَاتٍ، قَالَ صَاحِبُ الْحَسَنَاتِ لَصَاحِبِ السَّيِّئَاتِ وَهُوَ صَاحِبُ الشَّامَلِ: لَا تَعْجَلْ عَسَى أَنْ يَتَّبِعَهَا بِحَسَنَةٍ تَمْحُوهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ» أَوْ الْاسْتِغْفَارَ، فَإِنْ هُوَ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، لَمْ يَكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ مَضَتْ سَبْعُ سَاعَاتٍ وَلَمْ يَتَّبِعَهَا بِحَسَنَةٍ وَلَا اسْتِغْفَارًا، قَالَ صَاحِبُ الْحَسَنَاتِ لَصَاحِبِ السَّيِّئَاتِ: اكْتُبْ عَلَى الشَّقِيِّ الْمَحْرُومِ»^٢.

وفي صحيح كبير أوحسنه بناء على أنه ابن أعين - عن الصادق عليه السلام أو عن الباقر عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لَأَدْمَ عليه السلام: يَا آدَمُ! جَعَلْتُ لَكَ أَنْ مِنْ هَمٍّ مِنْ ذَرْبِكَ بِسَيِّئَةٍ لَمْ تَكْتَبْ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمَلَهَا كَتَبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ، وَ مِنْ هَمٍّ مِنْهُمْ بِحَسَنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَعْمَلَهَا كَتَبَتْ لَهُ حَسَنَةً، وَإِنْ هُوَ عَمَلَهَا كَتَبَتْ لَهُ عَشْرًا»^٣.

وفي صحيح جميل عن الصادق عليه السلام: إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِالسَّيِّئَةِ^٤ لَمْ تَكْتَبْ عَلَيْهِ، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ كَتَبَتْ لَهُ^٥ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ.

ويمكن أن يقال: إِنَّ عَدَمَ الْكُتَابَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْحَرَمَةِ. ففي صحيح زرارة عن

١. بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣٢٥، وفي سندها عثمان بن عيسى وهو ضعيف على الأصح.
٢. المصدر، ص ٣٣٦. تشهد الرواية على أنَّ عَدَمَ الْكُتَابَةِ لَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْحَرَمَةِ، نعم، لأنَّكَ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى عَدَمِ الْعِقَابِ وَلَوْ عَفْوًا وَتَفَضُّلاً مِنْ تَعَالَى.
٣. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٧.
٤. في بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣٢٧ «بِسَيِّئَةٍ».
٥. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٧.

أحدهما عليه السلام: «لا يكتب الملك إلا ما يسمع، وقال الله عز وجل: «وَأَذْكُرَ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً» قال: «لا يعلم ثواب ذلك الذكر في نفس العبد غير الله تعالى»^١.
 لكن هذا الاحتمال خلاف الإنصاف؛ فإن الروايات ظاهرة في عدم حرمة الهم المذكور ولو بعنوان العفو، فلا بد من حمل هذه الرواية على محمل غير مناف لتلكم الروايات، ولا تنافي بينها وبين قوله تعالى: «... لا يُرِيدُونَ غُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَاداً» بناءً على دلالتها على الحرمة؛ لإمكان تخصيص الروايات بالآية الشريفة في إرادة الغلو والفساد فقط، والمقام من المشكلات؛ فإن الروايات تنفي أو تغفو العقاب عن مطلق التحري، وقبوله مشكل جداً.

والإشكال كل الإشكال في صحيح الفضيل المتقدم؛ إذ غيره ظاهر أو يقبل الحمل على أن التي لا تكتب هي نفس السيئة. وهذا ممّالا إشكال فيه عقلاً وإنما الكلام في أن نفس هذا القصد الذي يحكم العقل باستحقاق العقاب عليه، يكتب أو لا؟ وصحيح الفضل يدل على الثاني وعليه المحتمل أمران:

الأمر الأول: أن يترك ظهور الرواية و يحمل على ما يحمل عليه سائر روايات الباب أو يرد علمها إلى من صدر عنه؛ فإنه مخالف للحكم العقلي، ضرورة أن قانون العبودية والربوبية على عدم المخالفة والعصيان.

الأمر الثاني: اختصاص حرمة التجري بغير مورد الرواية المختصة بالنية المجردة، فيحرم التجري فيما إذا تلبس بفعل الحرام جمعاً بين العقل والنقل. اللهم إلا أن يقال: إنه من التخصيص في الأحكام العقلية وهو باطل. ويمكن أن يجاب عنه بأن الثابت بالعقل هو استحقاق العقاب، والمنفي بالنقل هو فعليته عفواً وتفضلاً، كما يدل عليه صحيح الفضيل حيث علّق كتابة السيئة أيضاً على عدم الحسنة والاستغفار، فتأمل.

٦٩٧. نهر الوالدين

وهو ممّا حرّمه القرآن، وقد مرّ بحثه في عنوان العقوق في حرف «ع»، فلاحظ.

٦٩٨. نهر السائل

قال الله تعالى: «وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ».

يحتمل النهي على الإرشاد، ويحتمل حمله على الحرمة واختصاص النهي بالنبي الأكرم ﷺ، ويحتمل التعميم، فيحرم على كلّ مسؤول عنه نهر السائل وزجره زائداً على ما جرت السيرة المستمرة بزمان المعصوم على فعله.

٦٩٩. النهي عن الصلاة

وهو نهى عن المعروف، ولا شك في كونه مبغوضاً للشارع، وموجباً لاستحقاق العقاب، بل لافرق بين الصلاة وغيرها وإن كانت الأولى منصوطة بعنوانها، قال الله تعالى: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى»^١. وقال تعالى: «الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ»^٢. وهل يحرم النهي عن كلّ معروف وإن كان ندباً غير واجب؟ فيه تردد.

١. الملق (٩٦): ٩.

٢. التوبة (٩): ٩٧.

«و»

٧٠٠ و ٧٠١. وضع الجنب والحائض شيئاً في المسجد

قال الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم: «الحائض والجنب لا يدخلان المسجد... ويأخذان من المسجد ولا يضعان فيه شيئاً»، قال زرارة: قلت له: فما بهما يأخذان منه ولا يضعان فيه؟ قال: «لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره»^١.

مقتضى إطلاقه عدم الفرق في كون الوضع من خارج المسجد أو داخله في حالة العبور أو المكث، والتعليل غير واضح كـلّ الوضوح، ليستفيد منه اختصاص الحكم بصورة الأخير، فتكون الحرمة لأجل الدخول، كما يظهر من سيدنا الحكيم (عليه السلام) وفي إلحاق النفساء بهما في الحكم تردّد.

□ الوضوء بعد الغسل

قد ورد عن الصادق (عليه السلام): «إنّ الوضوء بعد الغسل بدعة»^٢، وللمقام ذيل طويل، لكنّ كلمة «البدعة» لا تدلّ على الحرمة الذاتية، كما لا يخفى.
والعمدة في سقوط الوضوء - بعد مطلق الأغسال الواجبة والمسنونة إلا ما خرج

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٤٩١.

٢. المصدر، ص ٥١٤.

بالدليل - موثقة عمّار.^١

ولا يبعد الاعتماد على رواية محمد بن مسلم^٢ عن الباقر^٣؛ لأنّ أحمد بن محمد شيخ المفيد وإن لم يوثق لكنّه شيخ إجازة، فلا تضرّ جهالته بالسند إذا فرض شهرة كتب أبيه أو كتب سعد في زمان الشيخ المفيد، فلا حظ.

□ الوضوء بالماء النجس

قال صاحب الحقائق^٤:

الظاهر أنّه لا خلاف في تحريم الوضوء بالماء النجس ... وإنّما الخلاف في المعنى المراد من التحريم في هذا المقام. فقيل: المراد به المعنى المتعارف وهو ما يترتب الإثم على فعله مع بطلانه، وقيل: إنّهُ عبارة عن مجرّد البطلان. والأوّل اختيار جماعة ... وعلّوه...^٣

أقول: لا منافاة بين القولين؛ فإنّ الحرمة تشريعية، وأمّا الذاتية، فلا مجال لها.

□ وطء الحنطة والشعير

في الصحيح سأل هشام بن سالم أبا عبد الله^٥ عن صاحب لنا يكون على سطحه الحنطة والشعير فيطأونه ويصلّون عليه؟ قال: فغضب ثمّ قال: «لولا أنّي أرى أنّه من أصحابنا للعتته».^٤

أقول: لا أجد عاجلاً قائلاً بالحرمة سوى صاحب الوسائل^٦، والالتزام بها مشكل جداً.

٧٠٢. وطء الزوجة النفساء

يحرم وطء الزوجة في نفاسها كما في الحيض.

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ٥١٣.

٣. الحقائق النضرية، ج ٢، ص ٣٧٠.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٦١٠.

٧٠٣. وطاء الزوجة الصائمة

المفهوم من مذاق الشرع أنه لا يجوز وطاء الزوجة الصائمة إذا كان الصوم واجباً عليها بحيث لا يجوز لها الإفطار وإن كان الزوج غير صائم، وبالأولوية لا يجوز إكراهها؛ لأصالة عدم جواز إجبار المسلم على غير الحق الواجب عليه. وأورد عليه بعموم ما دلّ على ثبوت حق الانتفاع بالبيع للزوج الذي لا ينافيه حرمة التمكين تكليفاً من جهة الإفطار.

وأجيب عنه بعدم ثبوت ما يدلّ على عموم الحق المذكور، ووجوب إطاعة الزوج مقيد بغير المعصية، وهل يجوز له وطؤها في حال نومها حتى في صوم رمضان إذا لم يجب الصوم على الزوج؟ فيه إشكال، ولعلّه لا مانع من الرجوع إلى البراءة، فتدبر.

□ وطاء الزوجة المفوضة

حكى على تحريره الإجماع من جماعة من الفقهاء رضى الله عنهم^١ وليس له مدرك معتبر لفظي، ولعلّه لأجله خالف فيه بعضهم.

٧٠٤ و ٧٠٥. وطاء الزوجة على المظاهر

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَٰلِكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً...»^٢

وفي الجواهر ومتنها: «إذا أطلق الظهار، حرم عليه الوطاء حتى يكفر بلاخلاف معتد به ولا إشكال؛ لما سمعته من الكتاب والسنة والإجماع»^٣.

وفي معتبرة إسحاق عن الصادق (عليه السلام): «الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة، فليستغفر

١. جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ٣٣٥.

٢. المجادلة (٥٨): ٣ و ٤.

٣. جواهر الكلام، ج ٣٣، ص ١٤٧.

ربّه، وينوي أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع وقد أجزأ ذلك عنه من الكفارة، فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر يوماً من الأيام، فليكفر...»^١.
أقول: فيقيدها إطلاق الآية الكريمة؛ خلافاً لجمع.

٧٠٦ و ٧٠٧. وطء الزوجة والأمة الميئتين

ويمكن أن يستند الحكم إلى ارتكاز المشرعة الناشئ من مذاق الشرع، وربما قيل: إنّ الوطء موجب لهتكها، وقد دلّت روايات على حرمة هتك الميئ، كما مرّ.
أقول: ويضعف أولاً بمنع استلزامه الهتك. وثانياً: باختصاصه بالمؤمنة، ولازمه جواز وطء الزوجة والأمة الميئتين إذا كانتا مخالفتين وذميتين.
وربما يعلّل المنع بانقطاع الزوجية والملكية بالموت، وهذا هو العمدة فإنّ الزوجية، والملكية والرئاسة والوكالة وسائر الاعتبارات العقلائية تبطل عندهم بالموت فلاشكّ حتى يرجع إلى استصحاب الزوجية والملكية أو أحكامهما، وأمّا جواز نظر الزوج إلى بدن زوجته الميئة، فهو بدليل خاصّ كالسيرة مثلاً و جواز غسلها منصوص تعديدي، وعلى كلّ يظهر من بعض الفقهاء أنّ الحكم كأنه من المسلمات، والله العالم.

□ استيطان الكفار الحجاز

قال المحقق في الشرائع: ولا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور.
قال صاحب الجواهر في شرحه:

بل في المنتهى ومحكيّ المبسوط و التذكرة الإجماع عليه، وهو الحجّة بعد السيرة القطعية التي يمكن استفادة الإجماع أيضاً منها، مضافاً إلى ماسمعت من خبر الدعائم ولفظه: «لا يدخل أهل الذمة الحرم، ولا دار الهجرة، يخرجون منها...» وإلى خبر ابن الجراح المروي من طرق العامة: إنّ آخر ما تكلم به النبي ﷺ أن قال: «أخرجوا اليهود

من الحجاز، وأهل نجران من جزيرة العرب» متمماً بعدم القول بالفصل. وإلى مارواه ابن عباس عنه عليه السلام أيضاً أنه أوصى بثلاثة أشياء، قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم» وسكت عن الثالث، أوقال نسيت... بناء على أن المراد من جزيرة العرب في هذه الأخبار الحجاز خاصة ... وقيل وإن كنت لأعرف القائل قبل المصنف -: المراد به (أي الحجاز) مكة والمدينة. نعم، هو محكي عن الفاضل في جملة من كتبه، ولعل الأولى الرجوع إلى ما يسمى الآن حجازاً، كما في المسالك...^١

أقول: الحكم بعد محتاج إلى دليل يصلح لإثباته، كما لا يخفى على الخبير.

٧٠٨ و ٧٠٩. مواعدة النساء سرّاً

قال الله تعالى: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِى أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْتُمْ سَتَذْكُرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا»^٢.

قال الصادق عليه السلام في تفسير قوله: «وَلَكِنْ...»: لا هو الرجل يقول للمرأة قبل أن تنقضي عدتها -: أوعدك بيت آل فلان ليعرض لها بالخطبة. و يعني بقوله: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا» التعريض بالخطبة.

قال في صحيح آخر في تفسير الآية المذكورة أيضاً: «السّر أن يقول الرجل موعدك بيت آل فلان ثم يطلب إليها أن لا تسبقه بنفسها إذا انقضت عدتها»، قلت: فقوله: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا...»، قال: «هو طلب الحلال في غير أن يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله»^٣.

وقال في موثقة عبدالرحمن في قول الله عز وجل: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا»: «يلقاها فيقول: إني فيك لراغب، وإني للنساء لمكرم، ولا تسبقيني بنفسك، والسّر

١. جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٨٩.

٢. البقرة (٢): ٢٣٥.

٣. البرهان، ج ١، ص ٢٢٧.

لا يخلو معها حيث وعدها»^١.

أقول: المستفاد من مجموع الآية الكريمة و الروايات حرمة الخلوة مع المعتدّة، ولو ليعرّض لها بالخطبة، فلا بدّ من حمل الاستثناء في الآية الكريمة على المنقطع. وقوله في الرواية الثانية: «ثمّ يطلب إليها...» يحمل على الكراهة لأجل الرواية الأخيرة.

وأما خطبة ذات البعل والرجعيّة، فقد تقدّم حرمتها ولو تعريضاً في حرف «خ» في عنوان «الخطبة» هل يحكم بحرمة الخلوة مع الخليّة لخطبتها أم لا؟ فيه تردّد. مقتضى البراءة عدمها.

٧١٠. الولاية من قبل الجائر

قال رسول الله ﷺ - كما في خبر السكوني عن الصادق عليه السلام، عن آبائه: «إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ: أين أعوان الظلمة؟ ومن لاق لهم دواتاً أوروبت كيساً، أومدّ لهم مدّة قلم، فاحشروهم معهم»^٢.

أقول: الموظّف من قبل الظالم يعدّ من أعوانه، فإطلاق الرواية يدلّ على حرمة الوظيفة من قبل الظالم وضرورة الشخص عضواً مؤثراً لدولته.

ويدلّ عليها أوشعرها صحيح الوليد بن صبيح^٣.

يقول سيّدنا الأستاذ الخوئي: «الظاهر أنّه لا خلاف بين الأصحاب في حرمة الولاية من قبل الجائر في الجملة، وتدلّ عليها الأخبار المستفيضة، بل المتواترة»^٤، انتهى.

وفي صحيح عليّ بن يقطين، قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «إنّ الله تبارك و تعالى مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه»^٥.

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٨٤.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ١٣٠. والخبر مجهول سنداً وغير حجة.

٣. المصدر، ج ١٣، ص ١٣٥.

٤. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٤٣٦.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٣٩.

تدلّ الرواية بإطلاقها على حليّة بعض أقسام الولاية من قبل الجائر، لكنّ ليس فيها ما يبيّن وجهه.

نعم، يفهم من حال المخاطب (عليّ بن يقطين) أنّ المراد به المؤمن الذي يعين إخوانه بقدر مقدوره.

وفي حسنة الشّحّام، قال: سمعت الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام يقول: «من تولّى أمراً من أمور الناس فعدل، وفتح بابه، ورفع ستره، ونظر في أمور الناس، كان حقّاً على الله عزّ وجلّ أن يؤمّن روعته يوم القيامة، ويدخله الجنة».^١

أقول: ليس مراد الرواية تولّي الخلافة؛ فإنّها تولّي جميع الأمور لاتولّي أمر من الأمور، كما أنّه ليس مرادها التولّي من قبل الإمام الحقّ؛ لأنّ الأوضاع الراهنة في عصر الصادق عليه السلام توجب انصراف هذه الرواية وأمثالها عنه، ولا أقلّ من شمول الرواية للمقام بإطلاقها.

ثمّ إنّ الرواية تبيّن ما أهملته سابقتهما من وجه الجواز، وهو العدل، وخدمة النّاس. قال شيخنا الأنصاري رحمته الله في مكاسبه: «ثمّ إنّّه يسوّغ الولاية المذكورة أمران: أحدهما: القيام بمصالح العباد بلاخلاف على الظاهر المصرّح به في المحكيّ عن بعض...».

ولكنّ يشكل الأخذ بإطلاق الرواية فيما إذا علم بأنّ الجائر يكرهه على بعض المحرّمات إذا تولّى منصباً، بل المنع متّجه.

وفي صحيح الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم وهو في ديوان هؤلاء وهو يحبّ آل محمّد، ويخرج مع هؤلاء في بعثهم فيقتل تحت رايّتهم؟ قال: «يبعثه الله على نيّته»، قال: وسألته عن رجل مسكين خدمهم (دخل معهم) رجاء أن يصيب معهم شيئاً فيعينه الله به فمات في بعثهم؟ قال: «هو بمنزلة الأجير، إنّما يعطي الله العباد على نيّاتهم».

وفي موثّقة عمّار عنه عليه السلام: سئل عن أعمال السلطان يخرج فيه الرجل؟ قال: «لا، إلّا

أن لا يقدر على شيء يأكل ويشرب، ولا يقدر على حيلة، فإن فعل فصار في يده شيء، فليبعث بخمسه إلى أهل البيت»^١.

أقول: الصحيحة تدلّ على حرمة قبول الولاية بقصد تعاونهم وإعانتهم وإلا فهي بقصد معاشه وغيره جائزة. نعم، إطلاقه مقيد بالموثقة الدالة على جوازها في صورة عدم شغل آخر يكفي معاشه. فالمجوز للولاية أمران: أحدهما، خدمة الناس. ثانيهما: الحاجة. نعم، لا بدّ من تقييد الجواز بفرض عدم استلزامه ارتكاب محرّم شرعيّ آخر، فلا حظ.

وأما الخمس: فلا بدّ من مراجعة كتاب الخمس في تحقيقه، والله العالم بحقيقة الأحكام والأحوال.

□ التولّي في الحرب

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ إِلَّا ذُبَابٌ * وَمَنْ يُؤَلَّهِمْ يَوْمِئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ»^٢.

أقول: لاحظ التفصيل في حرف «ف» في عنوان «الفرار»^٣.

٧١١. تولّي غير المولى

في رواية الحسين بن علوان عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، قال: «وجد في سيف رسول الله ﷺ صحيفة، ففتحوها، فوجدوا فيها: إنّ اعتى الناس على الله القاتل غير قاتله ... ومن تولّى غير مواليه، فقد كفر بما أنزل على محمّد ﷺ»^٤.

وفي رواية حمّاد بن عمرو وأنس بن محمّد عن أبيه، عن جعفر بن محمّد، عن

١. المصدر، ص ١٤٦.

٢. الانفال، (٨): ١٥ و ١٦.

٣. الكفّار عندنا وإن كانوا مكلفين بالفروع كتكليفهم بالأصول على ما ذكرنا في الجزء الثاني من صراط الحق غير أنّ القول بتكليفهم حتى لو كانوا معاصرين بمثل هذا الحكم و نظائره لا يخلو عن اعوجاج في السليقة.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ١٧.

آبَانَةُ ﷺ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَلِيِّ ﷺ: «يَا عَلِيُّ! مَنْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ... وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ».^١

وَفِي صَحِيحِ يُونُسَ عَنْ كَلِيبِ الْأَسَدِيِّ، عَنِ الصَّادِقِ ﷺ: «أَنَّهُ وَجَدَ فِي ذُوَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فِيهَا: لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ عَلَى مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا، أَوْ أَوَى مُحَدِّثًا. وَمَنْ أَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَمَنْ أَدْعَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ».^٢

وَفِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ «وَجَدَ فِي ذُوَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحِيفَةً فَإِذَا فِيهَا ... وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» ... ثُمَّ قَالَ: «تَدْرِي مَا يَعْنِي مَنْ تَوَلَّى غَيْرِ مَوَالِيهِ؟» قُلْتُ: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: «يَعْنِي أَهْلَ الدِّينِ (الْبَيْتِ)».

أَقُولُ: الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا ضَعَافٌ سِنْدًا إِلَّا أَنْ يَدْعَى الْإِطْمِئْنَانُ بِصُدُورِ بَعْضِهَا عَنِ الْمَعْصُومِ وَهِيَ غَيْرُ جَزَافَةٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُ مُحَشَّى الْوَسَائِلِ أَنَّ تَوَلَّى غَيْرِ الْمَوَالِي يُوجِبُ كَوْنَ الشَّخْصِ سَائِبَةً لَا يُطْلَبُ دَمُهُ أَحَدٌ، وَلَا يُبَالِي أَحَدٌ بِقَتْلِهِ، وَإِنْ قَتَلَ وَاحِدًا خَطَأً لَا عَاقِلَةَ لَهُ يُؤَدِّي عَنْهُ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﷺ: «غَيْرِ مَوَالِيهِ» بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَهْلَ الْبَيْتِ» فَيَنْطَبِقُ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ أَهْلَ بَيْتِ هَذَا الْمُتَوَلَّى؛ يَعْنِي مَنْ خَرَجَ وَتَبَرَّأَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَدَخَلَ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا كَلِمَةُ «أَهْلَ الدِّينِ»، فَمَعْنَاهَا عَلَى فَرَضِ الصَّحَّةِ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَبَرُّي الْإِنْسَانِ مِنْ مَوَالِيهِ، وَاتِّخَاذُ الْمَوَالِي مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ. وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ كُنْصَرَانِيٍّ أَسْلَمَ وَمَوَالِيهِ غَيْرُ مُسْلِمِينَ، لَا بُاسَ بِأَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْ وَلَا يَتَّهِمَ وَيَتَوَلَّى أَهْلَ دِينِهِ بِشَرَائِطِهِ.

□ هبة الزكاة والخمس

الزكاة والخمس إنّما شرّعتا لإزالة الفقر أولتخفيفه، وعليه، فيفهم من مذاق الشرع عدم جواز هبة الفقير بطيب نفسه ما أخذه من الزكاة والخمس، وزكاة الفطرة للغني؛ فإنّه نقض لغرض الشارع الأقدس.

نعم، يجوز ذلك فيما إذا كان الغنيّ القابض مريداً لردّ المال على الفقراء الذين كان استحقاقهم مظنوناً غير مقطوع، وفيما إذا كان الشخص عليه من الوجوه الماليّة الواجبة مقدار كثير، وصار فقيراً يعجز عن أدائها وأراد أن يتوب إلى الله تعالى لأبأس بتفريغ ذمّته بالردّ والأخذ، كما ذكره جمع، وضابط الجواز عدم فهم المنع من مذاق الشرع. وأمّا مصالحة الفقير أو مصالحة الحاكم وهبته، فهي باطلة؛ لأجل أنّ الفقير والحاكم ليس لهما ولاية المصالحة جزماً، ولحقّ للثاني في الهبة أصلاً، وهذا واضح. ثم إنّ عدم الجواز المذكور هل هو وضعي فقط أو تكليفي أيضاً؟ لا يبعد ترجيح الأول؛ إذ معه لا يبقى حاجة إلى التحريم التكليفي، فافهم.

□ الوهن في طلب الكفّار

قال الله تعالى: «وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ»^١.

الظاهر عدم استفادة الحكم الجديد من الآية سوى وجوب الجهاد، فلاحظ.

٧١٢. إهانة المؤمن

في صحيح معلّى بن خنيس، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن الله تبارك و تعالى يقول: من أهان لي ولياً فقد أصد لمحاربتي، وأنا أسرع شيء إلى نصرته أوليائي»^٢.

١. النساء (٤): ١٠٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٨٨.

وكما يحرم إهانة الغير وإذلاله هكذا يحرم توهين النفس وإذلالها إما بتنقيح المناط، أو لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوَّضَ إِلَى الْمُؤْمِنِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا إِذْلالَ نَفْسِهِ»^١.

ورواية سماعة عنه عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فَوَّضَ إِلَى الْمُؤْمِنِ أُمُورَهُ كُلَّهَا، وَلَمْ يَفَوِّضْ إِلَيْهِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» فالْمُؤْمِنُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَزِيزاً، وَلَا يَكُونُ ذَلِيلًا، يَعِزُّهُ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ»^٢.
لكن الأظهر ضعف الروایتين؛ لوجود عثمان بن عيسى في كليتهما كما ذكرنا في محله.

١. المصدر، ج ١١، ص ٤٢٤.

٢. المصدر.

((ه))

٧١٣. هتك المقدّسات الدينيّة

لا يجوز هتك المقدّسات الدينيّة، كالقرآن، والكعبة، والمسجد، ومشاهد الأئمّة عليهم السلام، والتربة الحسينيّة المأخوذة بعنوان التبرّك، وهذا ممّا يطمأن به من مذاق الشرع، على أنّه يمكن إقامة شواهد من الروايات على حرمة هتك جملة من هذه المذكورات أيضاً، وكذا لا يجوز هتك المؤمن حيّاً وميتاً، كما يعلم ممّا سبق. والمسألة لمكان وضوحها لا تحتاج إلى تفصيل و يدلّ بعض الروايات غير المعتمدة سنداً على حرمة هتك الحنطة والخبز.^١

□ الهجر

قال الصادق عليه السلام في صحيح هشام بن الحكم: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا هجرة فوق ثلاث».^٢

وقال الباقر عليه السلام في رواية حمران التي لا يخلو سندها من تردّد: «ما من مؤمنين اهتجرا فوق ثلاث إلّا ويرثت منهما في الثالثة» قيل: هذا حال الظالم، فما بال المظلوم؟ فقال: «ما بال المظلوم لا يصير إلى الظالم فيقول: أنا الظالم حتي يصطلحا».^٣

أقول: العدة الرواية الأولى، ويمكن أن يستفاد منها الحرمة كاستفادتها من قوله

١. المصدر، ج ١٦، ص ٦١١.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٥٨٤.

٣. المصدر، ص ٥٨٦.

تعالى: «فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^١ ويمكن حملها على الكراهة للسيرة الخارجية بين المؤمنين، على أَنَّ مقتضى إطلاقها حرمة الهجرة ولو من الكفار فضلاً عن المسلمين، وتقييدها بالمؤمنين ليس بأولى من حملها على النذب، فتدبر جيداً.

□ الهُجر

تقدّم حكمه في الجزء الأول في عنوان «البذاء» من حرف «ب».

□ الهجاء

في وثيقة إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَعْزِّرُ فِي الْهَجَاءِ، وَلَا يَجْلِدُ الْحَدَّ إِلَّا فِي الْفَرِيَةِ الْمَصْرُوحَةِ أَنْ يَقُولَ: يَا زَان، أَوْ: يَا بَنَ الزَّانِيَةِ، أَوْ: لَسْتَ لِأَبِيكَ»^٢.
قال الشيخ الأنصاري عليه السلام:

هجاء المؤمن حرام بالأدلة الأربعة؛ لأنه همز ولمز وأكل اللحم وتعبير وإذاعة سر^٣، وكلّ ذلك كبيرة موبقة، فيدلّ عليه جميع ما تقدّم في الغيبة، بل البهتان أيضاً بناءً على تفسير الهجاء بخلاف المدح، كما عن الصحاح، فيعمّ ما فيه من المعائب، وليس فيه، كما عن القاموس و النهاية والمصباح، لكن مع تخصيصه فيهما بالشعر. ولا فرق في المؤمن بين الفاسق وغيره ... وكذا يجوز هجاء المبدع ثلاثاً يؤخذ ببذعته، لكن بشرط الاقتصار على المعائب الموجودة فيه، فلا يجوز بهته بما ليس فيه؛ لعدم حرمة الكذب، وما تقدّم من الخبر في الغيبة من قوله عليه السلام: «فِي حَقِّ الْمُبْتَدَعَةِ: «بَاهْتَوْهُمْ لِكَيْلَا يَطْمَعُوا فِي ضَلَالِكُمْ» محمول على اتهامهم، وسوء الظن بهم بما يحرم اتهام المؤمن به بأن يقال: لعله زان، أو سارق، وكذا إذا زاد ذكر ما ليس فيه من باب المبالغة، ويحتمل إبقاؤه على ظاهره بتجوز الكذب عليهم؛ فإنّ مصلحة تنفير الخلق عنهم أقوى من مفسدة الكذب.

أقول: والأوّل إن لم يكن أقوى لاشكّ أنّه أحوط.

١. البقرة (٢): ١٩٧.

٢. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٤٥٣.

٣. مصباح الفقاعة، ج ١، ص ٤٥٧.

٧١٤. هدم بناء الكعبة

المفهوم من مذاق الشرع حرمة هدم بناء الكعبة والمسجد الحرام والمسجد النبوي، وحرمة هدم قبر النبي ﷺ وقبور سائر الأنمة والمساجد مع قطع النظر عن حرمة تخريب الأوقاف والتصرّف في أموال الغير من غير إذنهم، والأحوط إلحاق هدم السرداب المقدّسة في سامراء وسائر الأماكن المنسوبة إلى الأولياء والمزارات التي يزورها المؤمنون، ويتقرّبون فيها إلى الله تعالى بالعبادات والخيرات.

٧١٥. الاستهزاء

الاستهزاء بأحكام الله ورسله وأوصيائهم وآياته يكشف غالباً عن عدم القبول والاعتقاد، فيكون أمارة الكفر. و أمّا إذا فرضنا تجرّده عنه، فلا شك في حرمة، كما يستفاد في الجملة من القرآن الكريم كقوله تعالى: «وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا»^١.

وقوله: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ». وإنّما الكلام في أنّه بنفسه يوجب الكفر أم لا؟ والمقام محتاج إلى مزيد تأمل.

٧١٦. الإهلال لغير الله

قد مرّت الإشارة إليه في عنوان «الأكل»، فراجع.

□ الهمز

قال الله تعالى: «وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ...».

استظهرنا في عنوان «اللمز» عدم استفادة حكم جديد من الآية الكريمة، فلاحظ.

□ تهنئة الوالي الجائر

في صحيح محمد بن مسلم، قال: كنّا عند أبي جعفر عليه السلام على باب داره بالمدينة، فنظر إلى الناس يمرّون أفواجا، فقال لبعض من عنده: «حدث بالمدينة أمراً؟» فقال: -أصلحك الله- ولي المدينة وال، فغدى الناس (إليه) يهنّونه، فقال: «إنّ الرجل ليغدى عليه بالأمر يهنّي به وأنّه لباب من أبواب النار»^١.

أقول: إن رجع الضمير المنصوب في قوله عليه السلام «وإنّه» إلى التهنئة، فتكون محرّمة. وأمّا إذا رجع إلى الولاية، فحرمة التهنئة موقوفة على صدق عنوان محرّم آخر عليها، كالنجرى و قول الزور مثلاً. والرواية إن لم تكن ظاهرة في الأمر الثاني^٢ لأقلّ من إجمالها.

□ التهاون بالصلاة

قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة: «لاتتهاون بصلاتك؛ فإنّ النبي صلى الله عليه وآله قال عند موته: ليس منّي من استخفّ بصلاته، ليس منّي من شرب مسكراً، لا يرد عليّ الحوض لا والله»^٣. والروايات في ذلك كثيرة.

يمكن أن نلحق بالصلاة غيرها؛ لحكم العقل بأنّ كلّ أمر ومقنّن لا يرضى بأن يتهاون بأمره ونهيه، فلاحظ. يحتمل كون النهي للإرشاد وإلى المحافظة على الصلاة، فلاحكم جديد، فلاحظ. ويحتمل اتحاد التهاون والاستخفاف معني.

فائدة

قال المحقّق في بحث عدالة الشاهد من كتاب الشهادات: «فلا يقدر في

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٣٥.

٢. لظهور رجوع الضمير المنصوب إلى الأمر في قوله: «بالأمر» كما يرجع إليه الضمير المجرور في قوله: «به».

٣. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ١٥.

العدالة ترك المندوبات، ولو أصرّ مريضاً عن الجميع مالم يبلغ حدّاً يؤذن بالتهاون بالسّنن».

وقال صاحب الجواهر في شرحه:

بل في المسالك: لو اعتاد ترك صنف منها، كالجماعة، والنوافل، ونحو ذلك فكترك الجميع؛ لاشتراكهما في العلة المقتضية لذلك. نعم، لو تركها أحياناً لم يضر. ولكن الإنصاف عدم خلوه من البحث إن لم يكن إجماعاً؛ ضرورة عدم المعصية في ترك جميع المندوبات أو فعل جميع المكروهات من حيث الإذن فيهما، فضلاً عن ترك صنف منها ولو للتكاسل والتناقل منه، واحتمال كون المراد بالتهاون الاستخفاف فيه يدفعه؛ إن ذلك من الكفر لامن العصيان ولا يعتبر عنه ببلوغ الترك حد التهاون، كما هو واضح.^١

٧١٧. تهيج الشهوة

قال سيّدنا الأستاذ الخوئي في ضمن كلام له حول حكم التشبيب:

الأخبار الدالة على حرمة ما يثير الشهوة إلى غير الحليلة حتى بالأسباب البعيدة وهي كثيرة قد ذكرت في مواضع شتى: منها: ما دلّ على النهي عن النظر إلى الأجنبية؛ لأنّه سهم من سهام إبليس....^٢

قال صاحب العروة في النكاح: «ويحرم عليها إسماع الصوت الذي فيه تهيج للسمع، تحسينه وترقيقه، قال تعالى: «فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ»».

أقول: أمّا الأخبار التي أشار إليها سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) فلم أجد فيها ما يدلّ على حرمة تهيج الشهوة دلالة ظاهرة بسند معتبر.

وأما الآية الكريمة، فهي مخصوصة بنساء النبي، والتعدّي عنهنّ إلى غيرهنّ غير ظاهر حقّ الظهور، كما يظهر من صاحب الجواهر. وصرّح به سيّدنا الحكيم (قدس

١. جواهر الكلام، (كتاب الشهادات)، ج ٤١، ص ٣٠.

٢. مصباح الفقاعة، ج ١، ص ٢١٤.

سرهما). نعم، استدّل الأخير على حرمة بارتكاز المتشربة^١ وهو لا يخلو عن تردد، فلاحظ، وتأمل، والله العاصم.

□ هيجان الحيوان في الحرم

لاحظ دليل حرمة في الجزء الأول. وقدمر في عنوان «النفر» في حرف «ن» أيضاً.

«ي»

□ اليأس من روح الله

قال الله تعالى حكاية عن يعقوب لبنيه -: «وَلَا تَيَاسُّوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ»^١.
أقول: قدمرّ بحثه في عنوان «القنوط» في حرف «ق» فلاحظ.

٧١٨. الميسر

قال الله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ»^٢.
و قال تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ»^٣.

أقول: قسّموا الموضوع إلى أربعة أقسام:
أولها: اللعب بالآلات المعدّة للقمار مع المراهنة، ولاشكّ في حرمة في دين الإسلام، فضلاً عن كونها إجماعيّة ومدلولة للروايات المدّعى تواترها.
ثانيها: اللعب بغير الآلات المعدّة للقمار مع المراهنة، كالمراهنة على حمل الحجر، والمصارعة ومهارشة الديكة، والطفرة ونحو ذلك، أو مطلق المراهنة بلالعب، كالمراهنة

١. يوسف (١٢): ٨٧.

٢. البقرة (٢): ٢١٩.

٣. المائدة (٥): ٩٠.

على غلبة أحد المتصارعين، ونحوه.

وقال سيدنا الأستاذ الخوئي:

و الظاهر أنه لاخلاف في الجملة بين الشيعة و أكثر العائمة في حرمة المراهنة على اللعب مطلقاً وإن كان بغير آلات المعدة للقمار. نعم، يظهر من الجواهر اختصاص الحرمة بما إذا كان اللعب بالآلات المعدة له. وأمّا مطلق الرهان والمغالبة بغيرها، فلا حرمة فيه. نعم، تفسد المعاملة عليه، ولا يملك الرهن الجعل، فيحرم عليه التصرف فيه.^١

أقول: الميسر قمار العرب بالأزلام، كما في مختار الصحاح. وقال في القاموس: والميسر كمنزل -: اللعب بالقдах ... أو هو الجزور التي يتقمارون عليها، أو هو الترد، أو كل قمار.

وقريب منه ما في المنجد أو هو هو.

ولم يعلم المراد من الميسر المذكور في الكتاب العزيز، فلا بدّ من الأخذ بالقدر المتيقّن وهو اللعب بالأزلام، والجزور، أو أحدهما، فتأمل.

نعم، للقمار مفهوم عامّ يشمل القسم الثاني بجميع أفراده. ففي القاموس: «وقامره مقامرة وقماراً فقمرة كنصره وتقمره: راحته فغلبه». وفي مختار الصحاح: «وقامره فقمرة: غلبه في لعب القمار». وفي المنجد: «قمر - قمرأ: رهن ولعب في القمار. قمر الرجل: غلبه في القمار». القمار كلّ لعب يشترط فيه أن يأخذ الغالب من المغلوب شيئاً سواء كان بالورق وغيره، إلّا أنّه بعنوانه غير مذكور في القرآن المجيد.

نعم، قال الرضا رحمته الله في صحيح معمر بن خلّاد: «الترد والشطرنج والأربعة عشر بمنزلة واحدة. وكلّ ما قومر عليه فهو ميسر».^٢

الظاهر أنّ قوله رحمته الله «ميسر» إشارة إلى الميسر المحرّم في القرآن، فهذه الصحيحة تدلّ

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٣٧٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٤٢.

على إرادة العموم من الميسر، وليس الحرمة وضعيّة فقط حتى لا ينافي قول صاحب الجواهر^١، بل تكليفيّة، فافهم. فإنّ ما قومه عليه هو المال أو شبهه، و حرّمته تدلّ على بطلان سببه لا على حرمة نفس الفعل، فقول الجواهر مطابق لأصالة البراءة.

وفي حسنة فضل بن شاذان عن الرضا^٢ في تعداد الكبائر: «والميسر هو القمار...» وكأنّها مجملّة محوّلّة إلى محلّ البحث.

وفي معتبرة إسحاق، قال: قلت لأبي عبد الله^٣: الصبيان يلعبون بالجوز والبيض، ويقامرون؟ فقال: «لا تأكل منه؛ فإنّه حرام»^٤.

وفي السند محدّد بن أحمد النهدي وقد ضعّفه ابن الغضائري، ولكنّ تضعيفه، بل كتابه لم يثبت لنا بطريق معتبر، فلتسقط عامّة توثيقاته وتجريحاته عن الاعتبار. نعم، رماه النجاشي بالاضطراب، ولكنّه لإجماله لا يسوغ رفع اليد عن توثيق محدّد بن السعود له؛ خلافاً لسيدنا الأستاذ الخوئي في مصباحه.

وأما الدلالة، فقال الأستاذ المشار إليه: «إنّها صريحة في حرمة المقامرة بالجوز والبيض، وحرمة أكلهما»^٥.

أقول: نمنع الظهور، بل الإشعار فضلاً عن الصراحة؛ إذا الرواية تدلّ على الحرمة الوضعيّة، وحرمة الأكل، ولا نظارة لها إلى حرمة القمار التكليفيّة، ومثلها حسنة محمد بن عيسى، قال: قال أبو عبد الله^٦ في قول الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» قال: «ذلك القمار»^٧ في الدلالة على الحرمة الوضعيّة، فتدبر.

نعم، في صحيحة ابن مسلم عن أحدهما^٨: «لا تصلح المقامرة ولا النهبة»^٩. لكن نفي الصلاحية وإن استعمل كثيراً في الروايات في الحرمة كما يظهر للمتتبع - غير ظاهر فيها حقّ الظهور.

نعم، لا بأس بالاستدلال على حرمة المقامرة بإطلاق صحيح زياد بن عيسى، قال:

١. المصدر، ص ١٢٠.

٢. مصباح الفقاعة، ج ١، ص ٣٧٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٢١.

٤. المصدر، ص ١٢٠.

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»، فقال: «كانت قريش يقامر الرجل بأهله وماله، فنهاهم الله عز وجل عن ذلك»،^١ فتأمل، إذ لا يعلم أن مقامرة قريش كانت بالأسباب المعدة للقمار أو بمطلقها، فلا إطلاق للصحيح من هذه الجهة.

ثالثها: اللعب بالآلات المعدة للقمار من دون مراهنه. وعن المستند نفي الخلاف في حرمة أيضاً. واستدلوا عليها بوجوه ضعيفة يطول بنا المقام بنقلها وردّها. فكلّ ماثبت الحرمة بعنوانه، كما في الشطرنج، والرد، والأربعة عشر، وغيرها نلتزم بها وإلا فالمرجع هو البراءة، ومنه يظهر حكم.

رابعها: وهو اللعب بغير آلات القمار وبلارهن، كالمصارعة ونحوها؛ فإنّه جائز؛ لعدم دليل على الحرمة، على أنّها توجب الحرج للأكثر مع أنّ السيرة قائمة على الجواز، فالمنع عنه، كما نسب إلى المشهور عجيب جداً والله الأعلم.

□ اليمين الغموس

وفي صحيح السيّد الحسنی عليه السلام عن الصادق عليه السلام في تعداد الكبائر: «واليمين الغموس الفاجرة؛ لأنّ الله عز وجل يقول: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ»^٢، وعده الرضا عليه السلام في حسنة الفضل بن شاذان أيضاً من الكبائر».^٣

وقيل: إنّ اليمين الكاذبة على الماضي والحال. وفي منهاج الصالحين في ضمن الكبائر: «واليمين الغموس الفاجرة وهي الحلف بالله تعالى كذباً على وقوع أمر أو على حقّ أمر، أو منع حقّ خاصّة، كما قد يظهر من بعض النصوص». أقول: الكذب حرام مطلقاً، والمراد في المقام تأكّد الحرمة، والله سبحانه تعالى هو العالم.

١. المصدر، ص ١١٩.

٢. المصدر، ج ١١ ص ٢٥٣.

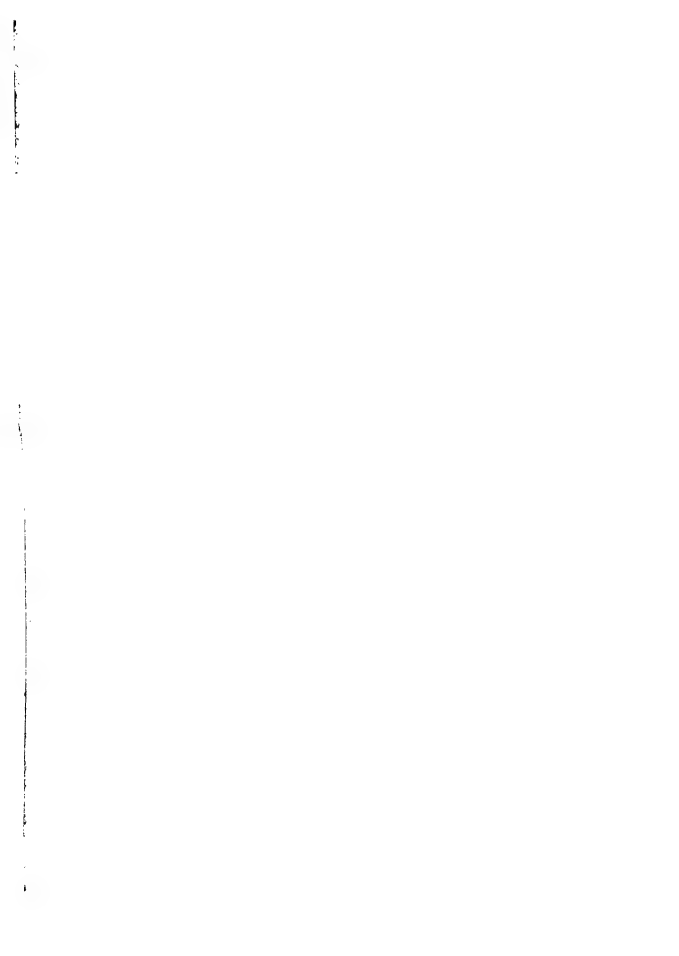
٣. المصدر، ص ٢٦١.

هذا تمام كلامنا في بيان المحرّمات الشرعيّة حسب ترتيب حروف الهجاء، وقد بلغ تعداد المحرّمات إلى أكثر من ألف محرّم لكنّ الناظر المدقّق يعلم أنّ بعض ما كان محرّماً ولو احتياطاً لم نذكر له رقماً، كما أنّ بعض ما لم يكن عندنا محرّماً، ذكرنا له رقماً. وقد تمّ في عصر يوم الأربعاء ثاني ذى القعدة الحرام، عام ١٣٩٣هـ. ق في بلدة القندهار. صانها الله وجميع البلاد الإسلاميّة من الآفات والبلّيات.

وقد تمّ تصحيح الكتاب للطبعة الثالثة في كابول عاصمة الأفغانستان عام ١٤٢٥هـ. ق = عام ١٣٨٤هـ. ش. و تمّ تصحيح الأوراق المطبوعة بالكامبيوتر في دفتر التبليغات الإسلاميّة بقمّ يوم الإثنين ١٢/٤/١٣٨٦ في كابول، والله ولى التوفيق.

تنبيه

الكتاب طبع ثلاث مرّات في ٣٥ سنة وقد ذكر في متنه أسامي بعض مؤلّفاتي المتأخّرة عن الطبعة الأولى لهذا الكتاب بعشرة سنوات وربما كذلك عن طبعته الثانية فلا يشبه الأمر على القراء من هذه الجهة.



خاتمة في بيان فوائد

الفائدة الأولى: في بيان جملة من الروايات المتضمنة للكبائر كما تأتي

١. صحيح عبد العظيم بن عبد الله الحسني، قال: حدّثني أبو جعفر الثاني عليه السلام، قال: «سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام، يقول: دخل عمرو بن عبيد على أبي عبد الله عليه السلام، فلما سلّم وجلس، تلا هذه الآية «وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ» ثمّ أمسك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أسكتك؟ قال: أحبّ أن أعرف الكبائر من كتاب الله عزّ وجلّ، فقال: نعم، يا عمرو! أكبر الكبائر الإشراك بالله، يقول الله: «مَنْ يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». وبعده الأياس من روح الله: ^١ لأنّ الله عزّ وجلّ، يقول: «لَا يَنْتَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ»؛ ثمّ الأمن من مكر الله؛ لأنّ الله عزّ وجلّ، يقول: «فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ».

ومنها: عقوق الوالدين؛ لأنّ الله سبحانه جعل العاق جبّاراً شقيّاً. وقتل النفس التي حرم الله إلّا بالحق؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: «فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا» إلى آخر الآية. وقذف المحصنة؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: «لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ».

وأكل مال اليتيم؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَهُمْ لَا يَسْخَرُونَ مِنْهَا».

١. يظهر من هذا أنّ الإياس أكبر الكبائر بعد الشرك، لكن مرّ أنّ الربا أشدّ وأقبح، فندير. وقيل: إنّ محبة الكفار أشدّها. ولا يبعد أنّ القتل و الربا و محبة الكفار و حتى بعض الكبائر الآخر أكبر من الإياس: فلاحظ و تأمل.

والفرار من الزحف؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ».

وأكل الربا؛ لأن الله عز وجل يقول: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ».

والسحر؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ».

والزنا؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا».

واليمين الغموس الفاجرة؛ لأن الله عز وجل يقول: «الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ».

والغلول؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ومنع الزكاة المفروضة؛ لأن الله عز وجل يقول: «فَتَكُونُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ»^١.

وشهادة الزور، وكتمان الشهادة؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَكْتُمْنَهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ».

وشرب الخمر؛ لأن الله عز وجل نهى عنها كما نهى عن عبادة الأوثان وترك الصلاة متعمداً أو شيئاً مما فرض الله عز وجل؛^٢ لأن رسول الله ﷺ قال: «من ترك الصلاة متعمداً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله».

ونقض العهد وقطيعة الرحم؛ لأن الله عز وجل يقول: «لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ».

قال: فخرج عمرو وله صراخ من بكائه وهو يقول: هلك من قال برأيه، ونازعكم في الفضل والعلم.

٢. صحيح ابن محبوب، قال: كتب معي بعض أصحابنا إلى أبي الحسن يسأله عن

١. يظهر من هذه الجملة أن الكنز المحرم مخصوص بعدم أداء الزكاة المفروضة.

٢. يظهر من هذه الفقرة أن ترك الواجبات المذكورة في القرآن كبيرة، فافهم جيداً.

الكبائر كم هي؟ وماهي؟ فكتب: «الكبائر من اجتنب ما وعده الله عليه النار، كفر عنه سيئاته إذا كان مؤمناً».

والسبع الموجبات: قتل النفس الحرام، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، والتعرب بعد الهجرة، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف.

٣. صحيح عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكبائر؟ فقال: «هنّ في كتاب علي عليه السلام سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البيّنة، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة». قال: فقلت: هذا أكبر المعاصي؟ فقال: «نعم». قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلماً أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: «ترك الصلاة»، قلت: فما عددت ترك الصلاة في الكبائر؟! قال: «أي شيء؟ أول ماقلت لك؟» قلت: الكفر؟ قال: «فإن تارك الصلاة كافر يعني من غير علة».

٤. صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في القنوت في التوراة إلى أن قال: «واستغفر لذنبك العظيم». ثم قال: «كلّ ذنب عظيم».

٥. صحيح محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الكبائر سبع: قتل المؤمن متعمداً، وقذف المحصنة، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة، وأكل مال اليتيم ظلماً، وأكل الربا بعد البيّنة، وكل ما أوجب الله عليه النار».

٦. صحيح عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ من الكبائر عقوق الوالدين، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله».

٧. معتبرة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّغَمَ» فقال: «الفواحش: الزنا والسرقه. واللغم: الرجل يلمّ بالذنب، فيستغفر الله منه». الحديث.

٨. موثقة ابن بكير، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام في قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا زنى الرجل فارقه روح الإيمان» قال: هو «قوله: «وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ» ذاك الذي يفارقه».

٩. صحيح الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يسلب منه روح الإيمان مادام على

بطنها، فإذا نزل عاد الإيمان» قال: قلت: أرايت إن هم؟ قال: «لا، أرايت إن هم أن يسرق أقطع يده؟».

١٠. حسنة الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون قال: «الإيمان هو أداء الأمانة، واجتناب جميع الكبائر وهو معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان إلى أن قال: - واجتناب الكبائر وهي قتل النفس التي حرم الله تعالى: والزنا، والسرقه، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم ظلماً، وأكل الميتة والدم ولحم الحنزير وما أهل لغير الله به من غير ضرورة، وأكل الربا بعد البيئة، والسحت، والميسر وهو القمار والبخس في المكيال والميزان، وقذف المحصنات، والزنا، واللواط، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، ومعونة الظالمين، والركون إليهم، واليمين الغموس، وحبس الحقوق من غير عسر، والكذب، والكبر، والإسراف، والتبذير، والخيانة، والاستخفاف بالحج، والمحاربة لأولياء الله، والاشتغال بالملاهي، والإصرار على الذنوب».^١

الفائدة الثانية: في الفرق بين الكبيرة والصغيرة

لاشك أن المعصية ومخالفة حكم الله سبحانه وتعالى في حدّ نفسها كبيرة وعظيمة، ولذا ورد في الصحيح السابق أن كلّ ذنب عظيم، وكيف لا يكون كذلك، وكلّ حرام وعصيان يوجب استحقاق النار، ولا شيء أكبر وأعظم من النار ولو للحظات.

ومع ذلك، ففي المحرمات مابعضها أكبر من بعض، أي مفسدة بعض الأفعال أشدّ وأكثر من مفسدة بعضها الآخر، فيشتدّ الميغوضيّة حسب اشتداد المفسدة.^٢

قال الله تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ».^٣

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٥٢ و ٢٦١.

٢. لاحظ: كتابنا صراط الحق، ج ٢.

٣. النساء (٤): ٣١.

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ»^١.

وقال تعالى: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّسَمَ»^٢.
أقول: الظاهر دخول الفواحش في الكبائر، ولعل ذكرها لأجل التأكيد، وعلى كلِّ يفهم من هذه الآيات الكريمة وغيرها كقوله تعالى: «وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ» وقوله: «وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ»^٣. أكبرية بعض الذنوب من بعض، وقد سمى القرآن غير الكبائر بالسيئات في الآية الأولى. والمعرف الكلِّي لها هو ما في صحيح ابن محبوب المتقدم من قوله: «وعدا الله عليه النار».

ولكن المتأمل في صحيح السيّد الحسني وحسنة الفضل المتقدمين لا يسهه الاعتماد على هذا الميزان وحده؛ إذ الإمام عليه السلام علّل كبر بعض المعاصي بغير إبعاد النار، فلا غرو أن يقال بأنّ الكبيرة ما تعلّق الذمّ المعتدّ به بعنوانه في الكتاب والسنة وإن لم أظفر من احتمله أو اعتقده^٤.

بقي شيء وهو أنّه ماهو مقبض الأصل عند الشكّ في كون المعصية كبيرة أو صغيرة؟ قال سيّدنا الأستاذ الحكيم رحمته الله: لو شكّ فيه كفى أصالة عدم كونها ممّا أو عدا الله تعالى عليها النار في إثبات كونها صغيرة^٥.

ويقول صاحب الجواهر رحمته الله في كتاب الشهادة من جواهره في مبحث عدالة الشاهد عند البحث عن اللعب بآلات القمار، واللّهو، والقمار ما هذا لفظه: «على أنّ الأصل في كلّ معصية أن تكون كبيرة؛ لأنّ الأصل عدم تكفيرها، ولعموم الأمر بالتوبة من كلّ معصية إلّا ما علم أنّها صغيرة».

١. الشورى (٤٢): ٣٧.

٢. النجم (٥٣): ٢٢.

٣. البقرة (٢): ٢١٧-١٩١.

٤. لاحظ رسالة العدالة للشيخ المحقّق الأنصاري تجد فيها كلمات العلماء الأبرار، ولا ضرورة في نقلها هاهنا. قال الشهيد الثاني بعد تعريف الكبيرة بما نوّعت عليها بخصوصها في كتاب أوسنة: وهي إلى سبعمان أقرب منها إلى سبعة وسبعين. ثمّ ذكر منها ثلاثاً وثلاثين فراجع: الروضة البهية، ج ٢، ص ١٢٩.

٥. مستمسك العروة الوثقى، ج ٥، ص ٢١٦. (الطبعة الأولى).

أقول: والصحيح هو الأول: فإن الأصل عدم الخصوصية الموجبة للكبارة في المعصية، فيكفر باجتناب غيرها من الكبائر، وعليه، فلا يجب التوبة عنها. نعم، لو لم يجتنب عن الكبائر، وجبت التوبة عنها؛ فإنها معصية غير مكفّر عنها، فتدبر. وقد أفاد بعض أعلام العصر أن استصحاب وجوب التوبة يقتضي صحة القول الأول، لكنّه كما ترى؛ فإن وجوب التوبة عن المعصية المرذّدة بين الكبيرة والصغيرة على مجتنب الكبائر أول الكلام.

ثم رجع عن هذا وقال لي بأن مقتضى إطلاقات أدلّة التوبة وجوبها عن كلّ معصية إلّا ما علم أنها صغيرة، كما نقلنا عن صاحب الجواهر^١، فأوردت عليه بأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية؛ فإن الإطلاق المذكور أو العموم قد قيّد، أو خصّص بغير الصغيرة؛ فلا يصحّ انسحاب حكم العام على المشكوك؛ خلافاً لصاحب العروة^٢ كما مرّ في بحث الربا، فلم يأت بجواب مقنع.

الفائدة الثالثة: في ارتفاع الحكم عند الحرج والضرر

يرتفع الحكم عند الحرج والضرر. وربما قيل باختصاص رفعهما للواجبات فقط دون المحرّمات. والحقّ أنّه لا فرق في رفع الحكم بهما بين الوجوب والحرمة إلّا فيما إذا علم من مذاق الشرع عدم رفعه بهما، فلا يرتفع ولو كان وجوباً إلّا ببعض مراتبهما، وقد تقدّم تفصيل ذلك في طيّ مباحث الكتاب، والمقام مع استحقاقه مزيد البحث والتفصيل - ممّا أهمل في كلامهم.

قال سيّدنا الحكيم:

... فلا يكون الحرج مجوّزاً لفعل المحرّمات عندهم وإن كان مجوّزاً لترك الواجبات، فلا يجوز الزنا للحرّج، ولا يجوز أكل مال الغير للحرّج... وإن كان الفرق بين الواجبات والمحرّمات في ذلك غير ظاهر، ومقتضى دليل نفيه نفى التحريم، كنفي الوجوب.^١

أقول: للحرج مراتب متفاوتة في الشدة والضعف، والأحكام الإلزامية أيضاً متفاوتة بلحاظ الأهمية والترك، فإذا راعينا هذه الجهة حسب الذوق الديني والارتكاز المتشعري انتفى الفرق بين الواجبات والمحرمات، وأطردت القاعدة، فلاحظ.

الفائدة الرابعة: في أصالة البراءة

إذا شك في وجوب شيء أو حرمة بعد الفحص واليأس عن الدليل، فلا بأس بمخالفة الحكم الإلزامي المحتمل، سواء كانت الشبهة البدوية حكمية أم موضوعية، فإذا ارتكب ما احتمل حرمة، أو ترك ما احتمل وجوبه، فهو مأمون من العذاب وإن صادف احتمال الواقع؛ فإنَّ العقل يفتح عقاب الجاهل من دون بيان. وهذا هو القول المقبول المنقول عن المجتهدين. وما ذكره السيّد الشهيد الصدر^١ من تقدّم حقّ الطاعة للمولى القديم جلّ جلاله على هذه القاعدة، ضعيف لاتعول عليه.

وذهب الأخباريون منّا على ما هو المعروف - إلى وجوب الاحتياط والتوقّف في الشبهة الحكمية التحريمية، بل وبعضهم في الشبهة الحكمية الوجوبية أيضاً، وذلك لا لأجل منع قبح العقاب من دون بيان؛ فإنّه ممّا لا يقبل الشكّ والمنع، بل لأجل روايات كثيرة دالة على ذلك وهي واردة على حكم العقل؛ فإنّها بيان، ولكنّها على كثرتها وضعف أسناد معظمها ليس بينها ما يفي بمرادهم، فراجع،^٢ وتأمّل، والله العالم.

واستدلّ المجتهدون لمذهبهم بآيات من الكتاب الكريم، لكنّ دلالتها على مرادهم غير واضحة على الإطلاق^٣ وبأخبار إليك بجملتها منها:

١. راجع: بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٥٨-٢٦١؛ وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ١١١-١٢٩؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ٨٩-٩٢ وراجع ما ذكره المحققون من الأصوليين حول مداليل تلكم الروايات في بحث أصالة البراءة من كتب أصول الفقه.

٢. نعم، في خصوص المأكولات يستفاد مراد الأصوليين من قوله تعالى: «وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَنْهَ أَلَلَهُ عَلَيْهٖ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» أي مع خلوّ مافضّل عن ذكر هذا الذي يجتنّبونه. وما أورده شيخنا الأنصاري^٣ على دلالة غير متين، فلاحظ.

ولا يبعد أن يقال بدلالة الآية على حليّة كلّ ما لم يثبت حرمة بدعى عدم اختصاص العتاب على ترك خصوص بعض المأكولات، فهي تنافي وجوب الاحتياط الطريقي الذي يقول به الأخباريون، فتدبّر جيّداً.

الخبر الأول: ما عن الخصال، عن محمد بن أحمد بن يحيى العطار، عن سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله ﷺ: «رفع عن أمّتي تسعة: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشفته».

أقول: هكذا عن التوحيد، لكن في نسخة منه: «أحمد بن محمد بن يحيى» مكان «محمد بن أحمد بن يحيى» و «وضع» مكان «رفع».^١

والأظهر أنّ من يروي عنه الصدوق هو أحمد؛ فإنّه المشتهر بالعطار، وبرواية الصدوق عنه، دون محمد بن يحيى الثقة، ولأقلّ من الشكّ،^٢ فتسقط الرواية عن الحجّة رغم اشتهاه توصيفها بالصحة؛ تبعاً للشيخ الأنصاري؛ فإنّ أحمد بن محمد بن يحيى مجهول، كما قال سيّدنا الأستاذ الخوئي. لضعف جميع ما قالوه في وثاقته أو حسنه في علم الرجال.

نعم، يثبت حسنه بكثرة ترحم الصدوق عليه في كتبه، ولذا بنينا على اعتبار رواياته أخيراً، فلاحظ كتابنا بحوث في علم الرجال.

وهنا رواية ثانية رواها أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن إسماعيل الجعفي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «وضع عن هذه الأمة ستّ خصال: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه».^٣

أقول: اعتبار سند هذه الرواية موقوف على أمور:

→ ثمّ مع الفضّ عن هذه الآية و فرض تماميّة دلالة الروايات المستدلّ بها على وجوب الاحتياط على ما يرومه الأخباريون نخرج الشبهات البدويّة باستصحاب عدم الحكم الإلزامي فيها، فتختصّ الروايات المزبورة بالشبهات المقرّوة بالعلم الإجمالي.

١. مقدّمة جامع الأحاديث، ص ٨٨.

٢. في مقدّمة الفقيه، الرقم: ١٤٥ في بيان أسماء مشايخ الصدوق: محمد بن أحمد بن يحيى العطار. ونقل في الحاشية عن المحدث الثوري قوله: «كذا في بعض الأسانيد ويحتمل كونه مقلّوباً». أقول: وهذا هو الأظهر.

٣. المصدر نقلناه عن وسائل الشريعة.

الأمر الأول: صحّة انتساب النوادر إلى أحمد بن محمّد بن عيسى. وقد أنكرها محدّث النوري^١ في مستدرّكه.

الأمر الثاني: صحّة سند صاحب الوسائل إلى أحمد بن محمّد بن عيسى. أقول: وحيث إنّ سند الشيخ إليه وإلى كتبه صحيح، فيكون سند صاحب الوسائل إليه أيضاً صحيحاً معتبراً، كما لا يخفى على الخبير.

الأمر الثالث: اتّحاد إسماعيل الجعفي مع إسماعيل الخثعمي الثقة بتوثيق الشيخ؛ فإنّ الأوّل وإن وثّقه العلامة الحلّي^٢ وجمع ممّن تأخّروا عنه إلا أنّ مثل هذه التوثيقات ناشئة عن الحدس، وأمور اجتهاديّة، فليست بحجّة، ولل كلام حول اعتبار التوثيقات الرجاليّة - مجال واسع قرّناه في كتابنا بحوث في علم الرجال الذي ألفناه بعد طبع هذا الكتاب طبعه الأوّل.

لكنّ اتّحاد الجعفي والخثعمي غير بعيد، فإسماعيل ثقة لإشكال فيه. الأمر الرابع: صحّة رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن إسماعيل المذكور بلا واسطة ولكنها باطلة جزماً فالرواية مرسلة، والذي يسقط حجّة روايات النوادر بأجمعها هو أنّ نسختها لم تصل إلى الحرّو المجلسي بسند معننة متّصلة بالمناولة، كما شرحنا هذا المطلب المهمّ المغفول عنه في كتابنا بحوث في علم الرجال. الخبر الثاني: ما عن غوالي اللاكي، عن النبيّ الأكرم^{عليه السلام}: «الناس في سعة ما لم يعلموا»^١.

أقول: ضعفه لمكان إرساله ظاهر واضح. الخبر الثالث: ما عن الكافي، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن فضال، عن داود بن فرق، عن أبي الحسن زكريا بن يحيى، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، قال: «ما حجب الله عن العباد، فهو موضوع عنهم»^٢.
و عن توحيد الصدوق، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن أحمد بن

١. مقدّمة جامع الأحاديث، ج ١.

٢. الكافي ج ١، ص ١٦٤.

محمّد بن عيسى، عن أنس فضال، عن داود بن فرقد، عن أبي الحسن زكريا بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما حجب الله [علمه خ] على العباد، فهو موضوع عنهم»^١.

ونقلها في البحار هكذا: «الطّار عن أبيه، عن ابن عيسى، عن ابن فضال، عن ابن فرقد، عن زكريا بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما حجب الله علمه عن العباد، فهو موضوع عنهم»^٢.

أقول: الرواية ضعيفة بزكريا بن يحيى، فلا ثبت بها حكم شرعيّ. الخبر الرابع: مرسله الفقيه عن الصادق عليه السلام، أنّه قال: «كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نهي». وعن الغوالي، عنه عليه السلام: «كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نصّ»^٣. أقول: عدم حجّيتها واضحة بيّنة.

الخبر الخامس: ما عن أمالي الشيخ عليه السلام عن الحسين بن إبراهيم القزويني، عن محمّد بن وهبان، عن أبي القاسم عليّ بن جنشي (حبشي، كما عن المستدرک)، عن أبي الفضل العباس بن محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن الحسين بن أبي غندير (عن أبيه، كما عن المستدرک)، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الأشياء مطلقة مالم يرد عليك أمر ونهي، وكلّ شيء يكون فيه حلال وحرام، فهو لك حلال أبداً مالم تعرف الحرام منه فتدعه»^٤.

وفي البحار: ... عن العباس بن محمّد بن الحسين، عن أبيه، عن صفوان ...^٥. أقول: عليّ بن جنشي غير مذكور في الرجال، والظاهر أنّه غلط، والصحيح أنّه ابن حبشي الذي حاله مجهول، ومثله في الجهالة العباس بن محمّد، والحسين بن أبي غندير، فلا حجّية في الرواية. ومصدرها أيضاً لم تصل نسخة منه منوالة. الخبر السادس: ما رواه الكليني عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن

١. مقدّمة جامع الأحاديث، ج ١.

٢. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٨٠.

٣. مقدّمة جامع الأحاديث، ج ١.

٤. المصدر، ص ٨٩.

٥. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٨٤.

عيسى، عن الحَجَّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عبد الأعلى بن أعين، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: من لم يعرف شيئاً هل عليه شيء؟ قال: «لا».^١

وهو إنما يدلّ على المراد إذا كان مدلول الشيء فرداً خاصاً؛ إذ لو كان المعنى أنّ من لم يعرف شيئاً من الأشياء أصلاً... كان الخبر ناظراً إلى الجاهل القاصر، فلا يرتبط بالمقام على أنّ عبد الأعلى لم يثبت حسنه.

الخبر السابع: ما عن الكافي، عن عليّ، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «كلّ شيء هولك حلال حتى تعلم أنّه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثوب يكون قد اشتريته وهو سرقة أو المملوك عندك لعلّه حرّ قد باع نفسه أو خدع فبيع أو قهر، أو امرأة تحتك وهي أختك، أو رضيعتك، وأشياء كلّها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليقينة».^٢

أقول: كلّ ما قيل في بيان موثقيّة مسعدة بن صدقة لا ينهض حجة عليها، فالرواية غير معتبرة. على أنّ في رواية عليّ عن هارون منعاً.

الخبر الثامن: صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يتزوّج المرأة في عدّتها بجهالة أهي ممّن لا تحلّ له أبدأ؟ فقال له: «أما إذا كان بجهالة، فليتزوّجها بعدما تنقضي عدّتها، وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك».

فقلت: بأيّ الجهالتين يعذر بجهالته أن يعلم ذلك محرّم عليه أم بجهالته أنّها في عدّة؟ فقال: «إحدى الجهالتين أهون من الأخرى، الجهالة بأنّ الله حرّم ذلك عليه، وذلك بأنّه لا يقدر على الاحتياط معها».

فقلت: فهو في الأخرى معذور؟ قال: «نعم، إذا انقضت عدّتها، فهو معذور في أن يتزوّجها».

١. الكافي، ج ١، ص ١٦٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٦٠؛ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٧٣.

فقلت: فإن كان أحدهما متعمداً، والآخر بجهل؟ فقال: «الذي تعمّد لا يحلّ له أن يرجع إلى صاحبه أبداً».^١

يحتمل أن المعذورية في خصوص عدم ترتّب الحرمة الأبديّة على التزويج لامطلقاً وإلاّ فالمقتصر غير معذور، لكنّه احتمال مرجوح.

ويحتمل أنّها مطلقة، كما يدلّ عليه قوله ﷺ: «وقد يعدز الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك» لكنّه موجبة جزئية لمكان كلمة «قد»، فلا ينفع للمرام.

ويمكن أن يستفاد جواز البراءة في الشبهة الحكميّة من قوله ﷺ: «أهون من الأخرى» بضميمة ما اتفقوا عليه من جريان البراءة في الشبهة الموضوعيّة، كما تدلّ عليه الصحيحة الآتية، لكنّ الأهويّة ليست من كلّ جهة، بل من جهة إمكان الاحتياط في الحكميّة، وعدمه في الموضوعيّة، كما صرّح به الإمام ﷺ في نفس الرواية، بل التعليل المذكور يدلّ على نظارة الرواية إلى خصوص الغافل من الجاهل فإنّ الملفت والمتردّد منه يقدر على الاحتياط، و من الواضح أنّ الغافل غير قادر، فليس بمكلّف حتّى يحتمل استحقاق عقابه.

نعم، يتوجّه على الرواية سؤال الفرق بين الشبهة الحكميّة والموضوعيّة في القدرة على الاحتياط و عدمها؛ فإنّ الغافل لا يقدر على الاحتياط في كليتهما، والمتردّد المحتمل يقدر عليه فيهما، فلاحظ.

الخبر التاسع: صحيحة محمد بن مسلم أنّه سأل أبا جعفر ﷺ عن سباع الطير، والوحش حتّى ذكرله الفناقد، والوطواط، والحمير، والبغال؟ فقال: «ليس الحرام إلّا ما حرّم الله في كتابه»^٢، يظهر الكلام فيه ممّا سبق في بحث المأكولات المحرّمة.

الخبر العاشر: صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق ﷺ، قال: «كلّ شيء فيه حلال وحرام، فهو لك حلال أبداً حتّى تعرف الحرام منه بعينه، فتدعه».^٣

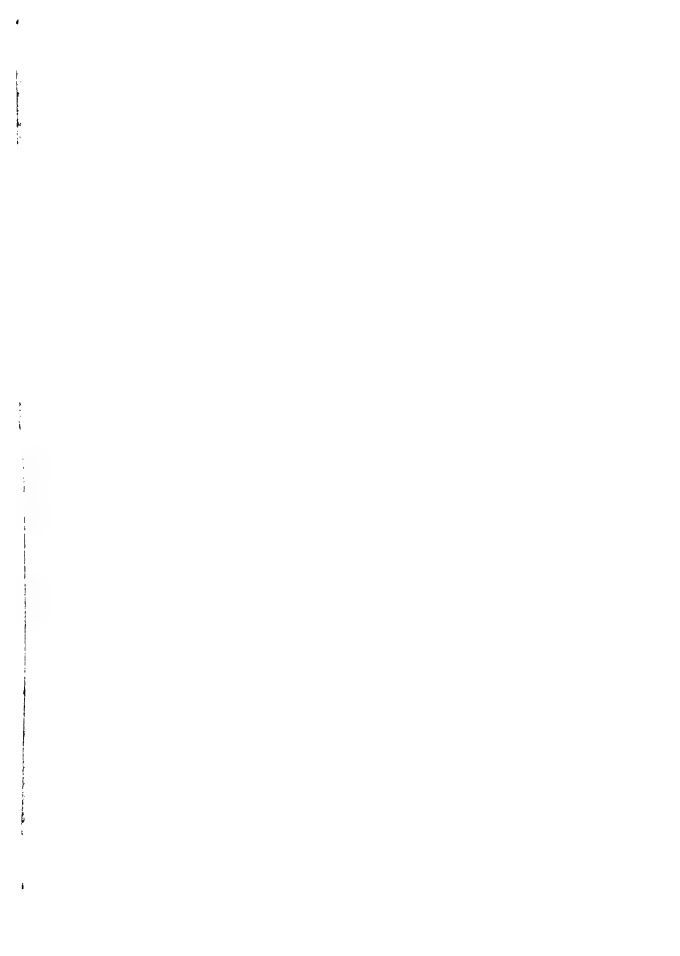
١. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٧٥.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٢٨١.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٥٩.

وفي موضع آخر من أبواب الأطعمة المحرّمة من الوسائل: «... فيه حرام و حلال...»^١.

وقيل في الموضع الثاني من التهذيب: «... كلّ شيء يكون منه حرام...». وهذه الصحيحة حجة على جريان أصالة البراءة في الشبهات الموضوعيّة التحريميّة، والله العالم. وعلى كلّ، هذه الروايات مؤيّدّة لقاعدة قبح العقاب بلا بيان. هذا ما تيسّر لي ذكره في كتابي هذا (حدود الشريعة في محرّماتها) وأسأل الله القبول، والجزاء، والتوفيق للقسم الثاني منه في بيان واجباتها، إنّه نعم المعين ونعم المسؤول، وله الحمد أولاً وآخراً، وصلى الله على سيّدنا خاتم النبيّين وآله قادة الخلق، وهداة الحقّ أجمعين، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، لاسيّما من استفدنا منهم من أساتذتنا العلماء المكرّمين الحاضرين منهم والماضين.



فهرس الموضوعات

الجزء الثاني: في المحرّمات

«ش» - «ي»

«ش»

- ٧..... التشبيب □
- ٨..... باب الأشربة المحرّمة.....
- ٨..... الشرب من آنية الذهب و الفضة..... □
- ٩..... ٢٨٣. شرب البول.....
- ١٠..... شرب الخمر..... □
- ١٠..... شرب الدم..... □
- ١٠..... شرب المسكر..... □
- ١٠..... ٢٨٤. شرب العصير بعد الغليان و قبل ذهاب الثلثين.....
- ١٤..... ٢٨٥. شرب الفقّاع.....
- ١٤..... ٢٨٦. شرب لبن الإبل الجالّة.....
- ١٥..... ٢٨٧. شرب لبن الحيوان الموطوء به.....
- ١٥..... ٢٨٨. شرب لبن الحيوان غير المأكول.....
- ١٦..... شرب المنّي..... □

- شرب النبيذ ١٦
٢٨٩. شرب النجس ١٦
٢٩٠. شرب المتنجس ١٦
- الشتم ١٧
- التشريع ١٧
٢٩١. الشرك ١٧
٢٩٢. الشركه في قتل المسلم ١٧
- شراء الجوارى المغنيات ١٨
- شراء ما يتلقى ١٨
- ٢٩٣ و ٢٩٤. اشتراء الأُم المملوكة و بيعها ١٩
- الاشتراء بآيات الله ١٩
٢٩٥. اشتراء الصيد الحي في الحرم ١٩
٢٩٦. اشتراء المعتكف ١٩
- ٢٩٧ و ٢٩٨. اشتراء لهُو الحديث ١٩
٢٩٩. اشتراء الولد المملوك في الجملة ٢٠
٣٠٠. الشطرنج ٢٢
- الشعبة ٢٣
٣٠١. الاشتغال بالملاهي ٢٤
٣٠٢. الشفاعة في الحدود ٢٤
٣٠٣. الشفاعة السيئة ٢٥
٣٠٤. شقّ الجيب ٢٦
- التشاكل بأعداء الله ٢٧
٣٠٥. شَمّ الطيب للمعتكف ٢٧
٣٠٦. شَمّ الطيب للمحرم ٢٨

٢٨.....	٣٠٧. شهادة الزور.....
٢٨.....	فائدة.....
٢٩.....	□ الشهادة عند غير الأهل للقضاء.....
٢٩.....	□ الشهادة على المعسر.....
٣٠.....	٣٠٨. شهادة المحرم على النكاح.....
٣١.....	٣٠٩. الإشارة إلى الصيد.....

«ص»

٣٢.....	□ الصّدّ عن ذكر الله تعالى.....
٣٢.....	٣١٠. الصّدّ عن سبيل الله تعالى.....
٣٣.....	□ ما يصدّ عن القيامة و عن آيات الله.....
٣٣.....	□ الصدقة لبني هاشم.....
٣٣.....	٣١١. التصدّق على المحارب.....
٣٤.....	□ الإصرار على الذنب.....
٣٤.....	□ الصراخ على الميّت.....
٣٥.....	□ التصرّف في مال الغير.....
٣٥.....	٣١٢. تصرّف العبد في ماله.....
٣٦.....	□ تصغير الخدّ.....
٣٦.....	٣١٣. مصافحة الأجنبية من غير ثوب.....
٣٦.....	□ التصفيق.....
٣٦.....	٣١٤. صلاة العائض.....
٣٧.....	تنمّة.....
٣٨.....	□ الصلاة بين يدي قبر الإمام.....
٤١.....	٣١٥. الصلاة في أثناء الخطبة.....

- ٤١..... ٣١٦. الصلاة على النفساء.
- ٤٢..... ٣١٧. الصلاة على الميت الكافر و المنافق
- ٤٢..... □ الصمت في الصيام
- ٤٢..... □ الصنج
- ٤٢..... ٣١٨. التصوير
- ٤٦..... ٣١٩. صوم الحائض
- ٤٦..... ٣٢٠. صوم أيام التشريق لمن يكون بمنى
- ٤٦..... ٣٢١ و ٣٢٢. صوم العيدين
- ٤٧..... ٣٢٣. الصوم في السفر
- ٤٨..... □ صوم نذر المعصية
- ٤٩..... ٣٢٤. صوم الصمت
- ٥٠..... ٣٢٥. صوم الوصال
- ٥٠..... ٣٢٦. الصوم على النفساء
- ٥٠..... □ صياغة آنية الذهب و الفضة
- ٥١..... ٣٢٧. الصيد
- ٥٣..... ٣٢٨. صيد البر على المحرم
- ٥٣..... ٣٢٩. اصطياد حمام الحرم

«ض»

- ٥٥..... □ ضرب الدفّ و الطبل و الطنبور
- ٥٥..... ٣٣٠. ضرب المسلم
- ٥٦..... □ ضرب النساء أرجلهنّ لإعلام زينتهنّ
- ٥٧..... □ ضرب الربط و غيره
- ٥٧..... ٣٣١. الإضرار بالغير

٥٨	تفصيل حول قاعدة «لا ضرر»
٦٧	تتميم و تقسيم
٦٧	٣٣٢. الإضرار بالنفس
٦٨	٣٣٣. إضلال الناس عن الحق
٦٩	تنبيه

«ط»

٧٠	٣٣٤. طرد المؤمنين
٧٠	٣٣٥. إطعام المحارب
٧١	٣٣٦. إطعام القاتل الداخل في الحرم
٧١	٣٣٧. إطعام المرتدة
٧٢	□ الطعن على المؤمن
٧٢	□ الطغيان
٧٢	□ التطفيف
٧٣	٣٣٨. الاطلاع على المؤمن في داره
٧٤	المستفاد من هذه الروايات أمور
٧٥	تنمة
٧٦	□ إطاعة فرق من الناس
٧٧	□ طواف الحائض والنفساء
٧٧	□ الطواف بالقبور
٧٨	٣٣٩. الطيب للمحرم
٧٨	□ تطيب المرأة لغير زوجها
٧٨	□ تطيب الميت

«ظ»

٣٤٠. التظليل على الرجل المحرم في حال المرور..... ٨٠
٣٤١. الظلم..... ٨١
٣٤٢. الظن في حق الزب جلّ جلاله في الجملة..... ٨٢
- الظنّ السوء..... ٨٣
- إظهار الشماتة بالمسلم..... ٨٣
٣٤٣. الظهار..... ٨٣
- إظهار المحرمة حلّيها للرجال..... ٨٤

«ع»

- عبادة الحائض والنفسا..... ٨٥
- عبادة الشيطان..... ٨٥
٣٤٤. عبادة غير الله..... ٨٥
- بحث مهم..... ٨٦
٣٤٥. العتوّ عن أمر الله و نهيه..... ٨٦
- العتو في الأرض..... ٨٧
٣٤٦. العجب..... ٨٧
٣٤٧. العجلة بالقرآن..... ٨٨
- تعدي حدود الله..... ٨٨
- الاعتداء..... ٨٨
٣٤٨. عداوة الشيعة..... ٨٩
- ٣٤٩ و ٣٥٠. عداوة الرسل والملائكة..... ٨٩
- تعطيل الحدود..... ٨٩

٣٥١. التعرّب بعد الهجرة ٩٠
- ٣٥٢ و ٣٥٣. عزم عقد النكاح للمعتدة ٩٢
- فائدة ٩٣
- تنمة ٩٤
٣٥٤. التعصب ٩٤
- العصير العنبي ٩٤
٣٥٥. عضد شجر المدينة ٩٤
٣٥٦. عضل النساء عن النكاح ٩٥
- عضل النساء ٩٥
- تعظيم السلطان الجائر ٩٦
٣٥٧. عقد المحرم إزاره في عنقه ٩٦
٣٥٨. عقوق الوالدين ٩٧
- بحث و تفصيل ١٠٢
- بحث رجالي ١٠٤
- اعتكاف الحائض والتفشاء ١٠٦
- تعليم الغناء ١٠٧
٣٥٩. عمارة المساجد على المشركين ١٠٧
- استعمال أواني الذهب والفضة ١٠٨
- تنمة ١١٠
- عمل الصور والتماثيل ١١١
٣٦٠. عمل باب الضلال ١١١
- استعمال الطيب على المحرم ١١١
- العمل بالظن ١١٣
- العمل على طبق الوسواس ١١٣

- ١١٤ □ استعمال آلات اللهو.....
- ١١٤ ٣٦١. استعمال مال الغير بلا رضاه.....
- ١١٥ فرع.....
- ١١٦ فائدة.....
- ١١٦ ٣٦٢. العود إلى الأرض الموقوفة.....
- ١١٦ ٣٦٣. إعانة الظالم في ظلمه.....
- ١١٩ ٣٦٤. إعانة الحكومة غير الشرعية.....
- ١٢٠ □ الإعانة على الذنوب والآثام.....
- ١٢٢ ٣٦٥. الإعانة على قتل المسلم.....
- ١٢٣ □ التعاون على الإثم والعدوان.....
- ١٢٤ ٣٦٦. تغيير المؤمن بما يحصى عليه من زلاته.....

«غ»

- ١٢٦ ٣٦٧. الغدر ولو بالكفر.....
- ١٢٧ □ الغسل الثالث.....
- ١٢٧ ٣٦٨. غسل الشهيد.....
- ١٢٨ ٣٦٩. غسل الكافر.....
- ١٢٨ ٣٧٠. غشّ المسلم.....
- ١٣٠ □ الغصب.....
- ١٣١ □ اغتصاب الفرج.....
- ١٣١ ٣٧١. تغطية المحرم رأسه.....
- ١٣٢ □ تغطية المحرمة وجهها.....
- ١٣٢ ٣٧٢. الاستغفار للمشركين.....
- ١٣٢ ٣٧٣. الغلّ.....

١٣٣	٣٧٤. الإغلاق على الصيد
١٣٣	٣٧٥. الغلو في الدين
١٣٤	٣٧٦ و ٣٧٧. غمز كف الأجنبية والأجنبي
١٣٤	٣٧٨. الغناء
١٣٨	٣٧٩. الغيبة
١٤٥	□ تغيير خلق الله

«ف»

١٤٦	□ فتنة المؤمنين والمؤمنات
١٤٧	٣٨٠. الافتاء بغير علم
١٤٧	٣٨١. الفحش
١٤٨	□ الفواحش والفحشاء
١٤٨	□ تفخيذ الغلام
١٤٩	□ الفرع
١٤٩	٣٨٢. الفرار من الزحف
١٥١	٣٨٣. التفرق في الدين
١٥٢	٣٨٤. التفريق بين الأحبة
١٥٢	٣٨٥. التفرقة بين الممالك وأمتاتها
١٥٢	٣٨٦. الافتراء على الله
١٥٢	٣٨٧. الإفساد
١٥٣	٣٨٨. تفسير الكتاب بالرأي
١٥٤	□ الفسق
١٥٤	٣٨٩. الفسوق على المحرم
١٥٥	تنمة

٣٩٠. إفشاء ما في المجالس.....	١٥٥
٣٩١. فضل الأجير والحانوت.....	١٥٥
□ الفقاع.....	١٥٦
٣٩٢. التفكر في ذات الله.....	١٥٦
٣٩٣. تقويت الملاك الملزم.....	١٥٦

«ق»

٣٩٤. التقبيل في الجملة.....	١٥٧
٣٩٥ و ٣٩٦. تقبيل المحرم امرأته.....	١٥٩
٣٩٧ و ٣٩٨. تقبيل الغلام من شهوة.....	١٦٠
٣٩٩. استقبال المتخلى القبلة.....	١٦١
□ قبول شهادة من يرمي المحصنات.....	١٦١
٤٠٠ - ٤١٤. القتل.....	١٦١
هنا مباحث.....	١٦٢
نقل و تأكيد.....	١٦٤
تستثنى من حرمة القتل موارد:	١٦٥
تتمّة.....	١٧٠
تتمّة.....	١٧١
تتمّة.....	١٧٥
وهنا مباحث.....	١٧٦
بحث و تفصيل.....	١٨٤
٤١٥. قتل الإنسان نفسه.....	١٨٦
٤١٦. قتل القاتل في الحرم.....	١٨٧
٤١٧. قتل الصيد على المحرم.....	١٨٧

١٨٨.....	٤١٨. قتل الصيد في الحرم.....
١٨٨.....	٤١٩. قتل القملة على المحرم.....
١٨٨.....	٤٢٠. قتل ذوات الأرواح.....
١٨٩.....	٤٢١. قتال المؤمن.....
١٨٩.....	٤٢٢. القتال مع الغادر.....
١٩٠.....	٤٢٣. القتال في الشهر الحرام.....
١٩٠.....	٤٢٤. القتال عند المسجد الحرام.....
١٩١.....	□ التقديم بين يدي الله ورسوله.....
١٩١.....	٤٢٥. القذف بالزنا واللواط.....
١٩٧.....	٤٢٦. القراءة خلف الإمام.....
١٩٨.....	٤٢٧. قراءة آيات السجدة على الجنب والحائض.....
١٩٨.....	٤٢٨. قرب الأمة الحبلى وغيرها.....
١٩٩.....	□ القرب إلى الزنا.....
١٩٩.....	□ قرب الفواحش.....
١٩٩.....	□ قرب الصلاة سكراناً.....
٢٠٠.....	٤٢٩. قرب الزوجة عند وطء أمها وأختها شبهة.....
٢٠٠.....	٤٣٠. قرب المشرك المسجد الحرام.....
٢٠١.....	تتمة مفيدة.....
٢٠١.....	□ قرب النساء في الحيض.....
٢٠٢.....	□ قرب مال اليتيم.....
٢٠٢.....	٤٣١. تقريب الطيب للمحرم الميت.....
٢٠٢.....	٤٣٢ و ٤٣٣. إقرار النطفة في رحم أجنبية.....
٢٠٣.....	□ القرآن بين السورتين في ركعة واحدة.....
٢٠٣.....	□ قرار المصلوب أكثر من ثلاثة.....

- ٢٠٣ □ القسم بغير الله
- ٢٠٣ □ الاستقسام بالأزلام
- ٢٠٤ □ قساوة القلب
- ٢٠٤ □ القصة في المسجد
- ٢٠٤ □ القضاء بالنجوم
- ٢٠٤ □ قطع الخبز بالسكين
- ٢٠٥ □ قطع رأس الذبيحة
- ٢٠٥ ٤٣٤. قطع الرحم
- ٢٠٨ ٤٣٥. قطع الشجرة في الحرب
- ٢٠٩ □ قطع الصلاة
- ٢٠٩ □ قطع الطريق
- ٢٠٩ ٤٣٦. قطع ما أمر الله أن يوصل
- ٢١٠ □ قطع واصل الانثمة
- ٢١٠ ٤٣٧. القعود مع الظالمين وغيرهم
- ٢١٢ ٤٣٨. قعود المعتكف تحت الظلال
- ٢١٢ ٤٣٩. قفو غير المعلوم
- ٢١٣ ٤٤٠. قلع الحشيش والنبات من الحرم
- ٢١٤ ٤٤١. تقليص الأظفار على المحرم
- ٢١٤ □ القمار
- ٢١٥ ٤٤٢. القنوط من رحمة الله
- ٢١٦ □ قول الميت للشهيد
- ٢١٦ ٤٤٣. القول بلا علم على الله تعالى
- ٢١٧ ٤٤٤. قول راعنا للنبي ﷺ
- ٢١٧ ٤٤٥. القول بنفي الإيمان عن المسلم

٢١٧.....	٤٤٦. القول بلا فعل
٢١٩.....	٤٤٧. القول لفعل شيء بلا استثناء المشيئة
٢٢٠.....	□ قهر اليتيم
٢٢٠.....	٤٤٨. القيادة
٢٢١.....	□ القيافة
٢٢١.....	٤٤٩. القيام على قبر المنافق والكافر
٢٢٢.....	□ القياس

«ك»

٢٢٣.....	٤٥٠. التكثير
٢٢٥.....	٤٥١. الاستكبار عن الدعاء
٢٢٥.....	□ كتابة الكتاب ونسبته إلى الله
٢٢٥.....	٤٥٢. كتمان الحق
٢٢٦.....	٤٥٣. كتمان الشهادة
٢٢٩.....	□ كتمان ما في الأرحام
٢٣٠.....	□ اكتحال المحرم في الجملة
٢٣٠.....	٤٥٤. الاكتحال بالخمير
٢٣١.....	٤٥٥. الكذب على الله
٢٣١.....	٤٥٦. تكذيب الله ورسوله وشريعته
٢٣١.....	□ تكذيب آلاء الله تعالى
٢٣١.....	٤٥٧. الكذب
٢٣٤.....	فائدة
٢٣٦.....	□ الإكراه على البغاء وغيره
٢٣٦.....	٤٥٨. كسر أعضاء الميت

٢٣٧	٤٥٩. التكفير في الصلاة.....
٢٣٨	٤٦٠. الكفر بالله تعالى.....
٢٣٨	□ التكفير بالحريير.....
٢٣٨	□ التكلم في الله.....
٢٤٠	٤٦١. التكلم أثناء خطبتي الجمعة.....
٢٤٠	٤٦٢. التكلم بين خطبتي الجمعة للإمام.....
٢٤٠	٤٦٣. التكلم في الحرم مع الجاني.....
٢٤١	□ كنز الذهب والفضة.....
٢٤٢	□ تكنية محمد ﷺ بأبي القاسم.....
٢٤٢	□ الكهانة.....
٢٤٤	تتمة.....

«ل»

٢٤٥	٤٦٤. لبس الحريير على الرجال.....
٢٤٦	هنا مسائل.....
٢٤٧	٤٦٥. لبس الحريير الخالص للمحرمة.....
٢٤٨	٤٦٦. لبس الحق بالباطل.....
٢٤٨	٤٦٧. لبس الحلي للمحرمة.....
٢٤٩	□ لبس خاتم الحديد.....
٢٤٩	٤٦٨ و ٤٦٩. لبس الخفين والجوربين للمحرم.....
٢٤٩	٤٧٠. لبس المخيط على المحرم.....
٢٥٠	٤٧١. لبس الذهب للرجال.....
٢٥٠	هنا مسائل كما تأتي.....
٢٥١	٤٧٢. لبس السلاح للمحرم.....

- لباس الشهرة..... ٢٥٢
٤٧٣. لبس القفازين للمرأة المحرمة..... ٢٥٣
- لبس ملابس أعداء الله..... ٢٥٣
٤٧٤. الإلحاد في أسماء الله..... ٢٥٤
- لحم الخنزير..... ٢٥٥
- ملاحاة الرجال..... ٢٥٥
٤٧٥. التذاذ المعتكف بالريحان..... ٢٥٥
٤٧٦. لطخ رأس الصبي بالدم..... ٢٥٦
٤٧٧. لطم الخدّ في المصيبة..... ٢٥٦
٤٧٨. ملاعبة الزوجين عند المميّز..... ٢٥٦
- اللعب بالشطرنج..... ٢٥٧
- اللعب بالنرد والأربعة عشر..... ٢٥٧
- اللعب بالفلام..... ٢٥٧
- اللعن في الجملة..... ٢٥٧
٤٧٩. الإلقاء في التهلكة..... ٢٥٨
- إلقاء السمّ في بلاد المشركين..... ٢٥٨
٤٨٠. إلقاء المحرم الحلمة عن البعير..... ٢٥٨
٤٨١. إلقاء المحرم القملة من بدنه..... ٢٥٩
- إلقاء ما في البطن..... ٢٥٩
- تتمّة..... ٢٦٠
- تلقّي الركبان والقوافل للاشتراء..... ٢٦١
- تلقين الحاكم أحد الخصمين..... ٢٦١
٤٨٢. لمس غير المحارم..... ٢٦٢
- اللمز..... ٢٦٢

٢٦٢.....	٤٨٣ و ٤٨٤. اللواط
٢٦٥.....	٤٨٥. اللهو.....
٢٦٦.....	مبلغ المسألة في الفقه.....

«م»

٢٦٩.....	٤٨٦. التمثيل.....
٢٧٠.....	□ مدح من لا يستحق المدح.....
٢٧٠.....	□ مدّ العينين إلى ما متّع به الكفار.....
٢٧١.....	□ المراء.....
٢٧٢.....	٤٨٧. مراء المعتكف.....
٢٧٢.....	٤٨٨. مسّ الطيب للميت المحرم.....
٢٧٢.....	٤٨٩. مسّ الحيوان غير الأهلي في الحرم.....
٢٧٣.....	٤٩٠. مسّ كتابة القرآن على غير المتوضّئ.....
٢٧٤.....	□ مسّ أسماء الله على الجنب.....
٢٧٥.....	٤٩١. مسّ الجنب القرآن.....
٢٧٥.....	٤٩٢ و ٤٩٣. مسّ المحرم امرأته.....
٢٧٦.....	٤٩٤. مسّ الحائض القرآن.....
٢٧٦.....	٤٩٥. إمساك المحرم عن الرائحة الممتنة.....
٢٧٦.....	٤٩٦. الإمساك للقتل.....
٢٧٧.....	٤٩٧. إمساك الصيد الحي.....
٢٧٧.....	□ إمساك عصم الكوافر.....
٢٧٧.....	□ إمساك الزوجة ضرراً.....
٢٧٨.....	□ المشي مرحاً.....
٢٧٨.....	٤٩٨. المنة كثيراً.....

٢٧٩.....	٤٩٩. المنع عن المساجد.....
٢٧٩.....	□ منع الماعون.....
٢٨٠.....	٥٠٠. الاستمنا.....
٢٨٠.....	□ تمنّي المعصية.....
٢٨٠.....	□ تمنّي ما فضل الله به للغير.....
٢٨١.....	٥٠١. تمنّي موت البنات.....
٢٨١.....	□ الميل.....

«ن»

٢٨٢.....	٥٠٢. التنايز.....
٢٨٢.....	٥٠٣. النيش.....
٢٨٤.....	تتمّة.....
٢٨٥.....	٥٠٤. نبش القبر.....
٢٨٦.....	□ التبيذ.....
٢٨٦.....	٥٠٥. تنف الشعر.....
٢٨٧.....	□ تنجيس المحترم الشرعي.....
٢٨٧.....	□ النجش.....
٢٨٧.....	٥٠٦. التنجيم.....
٢٩٠.....	□ الاستتجاء بأشياء.....
٢٩٠.....	٥٠٧. نخع الذبيحة قبل أن تموت.....
٢٩١.....	□ نذر المعصية.....
٢٩١.....	٥٠٨. التنازع.....
٢٩٢.....	٥٠٩. نزع الولد من أمّه في الجملة.....
٢٩٣.....	حقّ الحضّانة.....

٢٩٥	□ النسيء
٢٩٥	□ التشوز
٢٩٥	٥١٠. نصب آل محمد ﷺ
٢٩٦	٥١١. نقض حكم الحاكم
٢٩٩	□ النظر إلى الخمر
٣٠٠	□ نظر المحرم في المرأة
٣٠٠	٥١٢ و ٥١٣. النظر إلى عورة الغير
٣٠١	خاتمة
٣٠٢	٥١٤ و ٥١٥. النظر إلى الأجنبيةات
٣٠٩	٥١٦. النظر بريبة
٣١٠	٥١٧. نفر صيد الحرم
٣١٠	□ الانتفاع بالنجس
٣١١	٥١٨. الانتفاع بالحيوان الموطوء
٣١١	□ النفاق
٣١١	□ إنفاق الخبيث
٣١١	□ الانتفاء من الحساب
٣١٢	□ نفي البكارة عن الزوجة
٣١٢	٥١٩. النقاب للمحرمة
٣١٤	٥٢٠. نقض العهد
٣١٥	٥٢١. نقض اليقين بالشك
٣١٦	□ نقض الأيمان
٣١٦	٥٢٢. نقل الحجر الأسود
٣١٦	٥٢٣. نقل زكاة الفطرة
٣١٦	فصل في المناكح المحرمة
٣١٧	٥٢٤ - ٥٢٧. المحرم والمحرمة

٣١٨.....	فائدة.....
٣١٨.....	٥٢٨ و ٥٢٩. المحصنة.....
٣١٩.....	مسألة.....
٣٢٠.....	٥٣٠ - ٦٠١. الرضاع و محرّماته.....
٣٢٤.....	هاهنا فوائد.....
٣٢٨.....	٦٠٢ و ٦٠٣. الأمة على الحرّ في الجملة.....
٣٢٨.....	٦٠٤ و ٦٠٥. الأمة على الحرّة.....
٣٢٩.....	٦٠٦ و ٦٠٧. العبد أكثر من الحرّتين.....
٣٢٩.....	٦٠٨ و ٦٠٩. الحرّ أكثر من الأمتين.....
٣٢٩.....	٦١٠ و ٦١١. الزاني والزانية.....
٣٣٢.....	٦١٢ و ٦١٣. الزنا بالمزوّجة.....
٣٣٣.....	٦١٤ و ٦١٥. الزنا بالمعتدة الرجعية.....
٣٣٣.....	٦١٦ - ٦١٩. المزنيّ بأمّها وابتنتها.....
٣٣٤.....	تنمّة.....
٣٣٤.....	٦٢٠ - ٦٢٣. المزنيّ بها للأب أو الابن.....
٣٣٦.....	خاتمة.....
٣٣٦.....	٦٢٤ و ٦٢٥. أزواج النبي ﷺ.....
٣٣٦.....	٦٢٦ - ٦٢٩. زوجة الأب والابن.....
٣٣٧.....	٦٣٠ - ٦٣٣. مملوكة الأب أو الابن المدخولة.....
٣٣٨.....	٦٣٤ و ٦٣٥. أمّ الزوجة.....
٣٣٩.....	٦٣٦ و ٦٣٧. بنت الزوجة المدخول بها.....
٣٤٠.....	٦٣٨ و ٦٣٩. أمّ المملوكة الموطوءة وبتنتها.....
٣٤٠.....	٦٤٠ - ٦٤٣. بنت أخت الزوجة وبنت أخيها في الجملة.....
٣٤١.....	٦٤٤ و ٦٤٥. الجمع بين الأختين.....
٣٤١.....	هنا مسائل.....

٣٤٣	٦٤٦ و ٦٤٧. المطلقة ثلاثاً في الجملة.....
٣٤٤	٦٤٨ و ٦٤٩. المطلقة تسعاً في الجملة أبداً.....
٣٤٥	تأكيد و توضيح.....
٣٤٥	□ الاعتداد.....
٣٤٦	□ عدم الكفاءة.....
٣٤٧	□ الإفضاء.....
٣٤٧	٦٥٠ - ٦٥٣. قذف الصماء والخرساء.....
٣٤٨	٦٥٤ - ٦٥٨. الكافر والكافرة.....
٣٥٣	هنا مسائل كما تأتي.....
٣٥٦	٦٥٩ و ٦٦٠. اللعان.....
٣٥٦	٦٦١ و ٦٦٢. اللمس في الجملة.....
٣٥٦	٦٦٣ - ٦٨٣. النسب.....
٣٥٧	هنا فوائد.....
٣٥٨	٦٨٤ - ٦٨٧. النظر إلى المملوكة عن شهوة.....
٣٥٩	٦٨٨ و ٦٨٩. استيفاء العدد.....
٣٦٠	٦٩٠ - ٦٩٥. الإيقاب.....
٣٦٠	□ نكاح من مات زوجها.....
٣٦١	□ نكاح البهيمة.....
٣٦١	□ المنكر.....
٣٦١	□ الاستنكاف.....
٣٦١	٦٩٦. النميمة.....
٣٦٢	□ نية الحرام.....
٣٦٤	٦٩٧. نهر الوالدين.....
٣٦٥	٦٩٨. نهر السائل.....
٣٦٥	٦٩٩. النهي عن الصلاة.....

«و»

- ٧٠٠ و ٧٠١. وضع الجنب والحائض شيئاً في المسجد..... ٣٦٦
- الوضوء بعد الغسل..... ٣٦٦
- الوضوء بالماء النجس..... ٣٦٧
- وطء الحنطة والشعير..... ٣٦٧
٧٠٢. وطء الزوجة النفساء..... ٣٦٧
٧٠٣. وطء الزوجة الصائمة..... ٣٦٨
- وطء الزوجة المفوضة..... ٣٦٨
- ٧٠٤ و ٧٠٥. وطء الزوجة على المظاهر..... ٣٦٨
- ٧٠٦ و ٧٠٧. وطء الزوجة والأمة الميئتين..... ٣٦٩
- استيطان الكفار الحجاز..... ٣٦٩
- ٧٠٨ و ٧٠٩. مواعدة النساء سراً..... ٣٧٠
٧١٠. الولاية من قبل الجائر..... ٣٧١
- التولي في الحرب..... ٣٧٣
٧١١. تولي غير المولى..... ٣٧٣
- هبة الزكاة والخمس..... ٣٧٥
- الوهن في طلب الكفار..... ٣٧٥
٧١٢. إهانة المؤمن..... ٣٧٥

«ه»

٧١٣. هتك المقدسات الدينية..... ٣٧٧
- الهجر..... ٣٧٧
- الهُجر..... ٣٧٨
- الهجاء..... ٣٧٨

٣٧٩	٧١٤. هدم بناء الكعبة
٣٧٩	٧١٥. الاستهزاء
٣٧٩	٧١٦. الإهلال لغير الله
٣٧٩	□ الهمز
٣٨٠	□ تهنئة الوالي الجائر
٣٨٠	□ التهاون بالصلاة
٣٨٠	فائدة
٣٨١	٧١٧. تهيج الشهوة
٣٨٢	□ هيجان الحيوان في الحرم

«ي»

٣٨٣	□ اليأس من روح الله
٣٨٣	٧١٨. الميسر
٣٨٦	□ اليمين الغموس
٣٨٧	تنبيه
٣٨٩	خاتمة في بيان فوائد
٣٨٩	الفائدة الأولى: في بيان جملة من الروايات المتضمنة للكبائر كما تأتي
٣٩٢	الفائدة الثانية: في الفرق بين الكبيرة والصغيرة
٣٩٤	الفائدة الثالثة: في ارتفاع الحكم عند الحرج والضرر
٣٩٥	الفائدة الرابعة: في أصالة البراءة
٤٠٣	فهرس الموضوعات